



العدد

22

ربيع
2022

الأستاذ

مجلة علمية محكمة

تصدر نصف سنوية عن نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس



المجالات الأكثر أهمية لمراجعة القوائم المالية في ظل انتشار جائحة كورونا
(كوفيد-19) دراسة ميدانية

طريقة بديلة لتقدير مقاومة الضغط للخرسانة

دور التخطيط الاستراتيجي في تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية للموارد
البشرية دراسة نظرية تحليلية



الأستاذ

العدد 22 ربيع 2022

AL-OSTATH Issue 22 Spring 2022

AI-OSTATH

Issued by Syndicate of Academic Staff University Tripoli
Under Supervision of Libyan Authority for Scientific



Adjustment and analysis of Libyan Geodetic reference
(LGD 2000 to LGD 2014 epoch 2000)

Towards sustainable development of concrete industry

Dental Caries experience among 6-14 years old
School children in Municipality of Tripoli Center, Libya

Issue
22

Spring
2022



مجلة علمية محكمة
تصدر نصف سنوية من نقابة أعضاء هيئة التدريس جامعة طرابلس

عدد 22 ربيع 2022

هيئة التحرير

مدير التحرير
د. مفتاح محمد ابوزبيدة

رئيس التحرير
د. أسامة إبراهيم الأزرق

أعضاء هيئة التحرير

د. بشير علي شهبون

د. إيمان الطاهر الزنتاني

سكرتير هيئة التحرير

رجب أحمد ادريس

المراسلات: ترسل البحوث باسم هيئة التحرير مجلة الأستاذ..
العنوان: نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس .
البريد الإلكتروني: alosath2015@gmail.com

- ✓ المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مختلف التخصصات.
- ✓ البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي لجنة تحريرها ولا النقابة وتقع المسؤولية الأدبية والعلمية على عاتق المؤلف.
- ✓ لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث المنشورة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من هيئة التحرير.
- ✓ إن كافة الحقوق محفوظة لنقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.

الإشتراك السنوي

❖ أعضاء هيئة التدريس والطلاب في ليبيا	15 د.ل
❖ الطلاب	10 د.ل
❖ المؤسسات	20 د.ل
❖ الوطن العربي وخارجه	30 د.ل

الافتتاحية

تطمح مجلة الأستاذ ان تكون منبراً حراً لأعضاء هيئة التدريس الجامعي وطلاب الدراسات العليا يعبرون من خلاله عن افكارهم وتطلعاتهم ومشاعرهم ورؤاهم وابداعاتهم العلمية والادبية. ولهذا، نرجو من الباحثين والباحثات الاعزاء الذين والذين يرغبون أن تُنشر بحوثهم في المجلة أن ينتقونها من حيث الجودة ويكتبونها بطريقة مهنية. وأن يستشعروا الهدف والدور الذي يقومون به. علماً بأن البحوث العلمية التي تقبل للنشر تخضع لتقييم وتحكيم، كما تخضع لشروط النشر المتعارف عليها في المجالات العلمية ذات المصداقية وأمانة العلمية. وتود هيئة تحرير المجلة أن تعيد وتكرر لجميع الاخوة الباحث والمهتمين بالبحث العلمي أن المجلة تصدر إلكترونياً فقط على صفحة خاصة على شبكة الانترنت تحت عنوان (uotpa.org.ly) يمكن من خلاله الاطلاع وسحب نسخة من البحوث التي تم قبولها.

هيئة التحرير

قواعد عامة للنشر:

- مجلة الأستاذ هي مجلة علمية تصدر عن نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس وتهدف إلى:
 - نشر الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة في مختلف ميادين العلم والمعرفة ذات المضامين العلمية المكتوبة بأسلوب علمي.
 - نشر المراجعات العلمية والنقدية للبحوث والدراسات ومراجعات وعروض الكتب ذات القيمة العلمية والفكرية والثقافية.
 - نشر الفعاليات العلمية للمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش في مجال تخصصها.
- والمجلة إذ تقدر سلفاً الجهد العلمي المبذول في كتابة الدراسات والبحوث من قبل أصحابها تود ضرورة الالتزام بالآتي:

❖ أولاً : قواعد عامة:

- أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه، ومنهجه، وعرضه، ومصادره، متوافقاً مع عنوان الدراسة، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق والتخريج، مع الالتزام بعلامات الترقيم المتنوعة، وضبط المشكل ما أمكن، وأن تُراعى فيه سائر المعايير العلمية المعروفة.
- ألا يكون البحث منشوراً من قبل في أي صورة من صور النشر، ولا يكون مرسلاً إلى جهة أخرى، ويُعدّ تقديمه إلى المجلة تعهداً من الباحث بذلك.
- ألا يكون منسوخاً من بحث أو رسالة نال بها الباحث درجة علمية.
- في حال قبول البحث للنشر في المجلة لا يسمح بنشره في مكان آخر إلا بعد مرور سنة كاملة على نشره فيها.
- عند قبول البحث للنشر في المجلة تكون حقوق الطبع والنشر قد انتقلت إلى الناشر (نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس).
- يتم عرض البحوث بشكل سري على محكمين اثنين ممن تختارهم هيئة التحرير.
- يخطر المحكم بإنجاز تقييم البحث في مدة أقصاها شهر من تاريخ تسليم البحث.
- يقوم مدير التحرير بإخطار أصحاب البحوث المقبولة للنشر بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص بحوثهم، وذلك وفق الآتي:

- يبلغ أصحاب البحوث بتسليم المجلة بحوثهم خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها، ويبلغون بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال أسبوعين من تاريخ وصول ردود المحكمين.
- يخطر أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيئة التحرير على نشرها وموعد النشر المتوقع.
- البحوث المرفوضة يبلغ أصحابها بذلك دون إبداء أسباب الرفض.

❖ ثانياً: أولوية النشر:

- البحوث الواردة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة طرابلس.
- تاريخ تسلم هيئة التحرير للبحث، وأسبقية البحوث التي يتم تعديلها.
- تنوع البحوث كلما أمكن ذلك.

❖ ثالثاً: ضوابط ومواصفات البحوث المقدمة للنشر

أ- ضوابط النشر

- تقدم البحوث مطبوعة في وجه واحد من ورق مقاس (A4 21x29.7) بمسافة مضاعفة بين الأسطر مع ترك هوامش (2.5 سم) على كل جانب من جوانب الصفحة مع مراعاة أن يكون نوع الخط المستخدم Simplified Arabic ويكون حجم الخط 16 للعناوين و 14 للمتن وتكتب الأسماء العلمية بخط مائل.
- تحمل الصفحة الأولى اسم الباحث ثلاثياً ووظيفته ودرجته العلمية وجهة عمله وعنوان وملخص البحث.
- يجب ألا يزيد عدد الصفحات على 30 صفحه مطبوعة بما في ذلك صفحات الجداول والرسومات وغيرها.
- التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها.
- يشمل البحث على الأجزاء الأساسية التالية: ملخص الدراسة- المقدمة - المواد وطرق البحث - النتائج - المناقشة - الخلاصة (التي تكون جزءاً في نهاية المناقشة) - المراجع.
- يجب ألا تزيد عدد كلمات الملخص العربي على 300 كلمة أو صفحة واحدة.

ب. قائمة المراجع:

- تقدم المراجع جميعها تحت عنوان (المراجع) في نهاية المادة وتفصل المراجع العربية عن المراجع الأجنبية.

- يشار إلى المراجع والدوريات في المتن بعد الاقتباس مباشرة داخل أقواس على الوجه الآتي:
اسم المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة مثال: (الفارابي 2014، ص 50) وكذلك بالنسبة للبحوث باللغة الأجنبية (GON 2014, p 50)
- تدرج جميع المراجع المستخدمة في الدراسة في نهاية البحث في شكل قائمة المراجع بذكر الاسم المشهور (اسم العائلة) للمؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصارها في عنوان البحث (بين عامتي تنصيص) فاسم الدورية (بخط مائل) فرقم العدد، فرقم المجلة فسنة النشر (بين قوسين) ثم أرقام الصفحات بحيث ترتب المراجع حسب أبجديتها.
مثال التبراوي، محمد أحمد، "الأثار البيئية المترتبة على إنشاء سد مروي في شمال السودان" مجلة النيل العلمية، ع3، م1 (1995)، ص 171-185.
بالنسبة للكتب: يكتب لقب واسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، أرقام الصفحات، سنة النشر.

الفهرس

دور حقوق الإنسان في الاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا
(10).....

د. عبد الواحد القمودي أ. طارق الامين عصمان

الأبعاد المرجعية لظاهرة الهجرة غير القانونية في المعطى الديموغرافي الليبي
(37).....

د. محمد محمد الشريف

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (1990 – 2018)

(59).....

د. محمد الصيد احميد احميد د. عبد الرحمن علي صالح محفوظ

بعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر الأمهات في ضوء بعض المتغيرات

(88).....

د. حميدة علي محمد أبوحمادي

استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة المصرف الليبي الخارجي

(109).....

د. رجعة محمد فرج د. داليا علي منصور

الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية
.....(123)
د. طارق عبد الله التركي

تحليل لاتجاهات تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية في الاقتصاد الليبي خلال
الفترة 2000-2018
.....(152)
*د. الطاهر علي دابا

أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد
الليبي خلال الفترة 1990-2021
.....(171)
د.عبد السلام مسعود رحوم [د.المصري رمضان الخنفاس

دراسة واقع البيئة المادية لمباني رياض الاطفال من وجهة نظر معلمات الروضة ببلدية سوق الجمعة
.....(188)
أ: سعاد ميلاد الصيد أ: سنيا مصطفى دويك

أثر التجارة الإلكترونية المصرفية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف
التجارية بمدينة طرابلس
.....(210)
احمد جمعة نصر عثمان علي غيث

فوائد الوسائل التعليمية ودورها في تطوير العملية التعليمية في رياض الأطفال

سعاد ميلاد يوسف الصيد

(233).....

أ. سعاد ميلاد يوسف الصيد

ارتجال السيناريو السينمائي – بين النجاح والإخفاق! فيلم (الظلال) نموذجاً للمخرج الأمريكي

(جون كازافيتيس)

(256).....

د. أمجد بشير الطبال أ. محمد مسعود المسماري

دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي "دراسة حالة ليبيا"

(277).....

أ. سامي جمعة الخالقي د. جمعة فكرون دخيل

دور حقوق الإنسان في الاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا

*د. عبد الواحد القمودي **أ. طارق الأمين عصمان T.osman@uot.edu.ly

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان في المجتمع والاستقرار السياسي والمجتمعي، صحيح أن هناك كثير من العوامل التي تساهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أن مبدأ حقوق الإنسان يلعب دور مهم ومحوريا في الاستقرار السياسي، فهو بمثابة البوابة التي تفتح المجال للعديد من القيم والمبادئ، مثل العدالة والمساواة والحرية والتضامن والمشاركة السياسية وغيرها من المبادئ الإنسانية، كما أنه يعمل ككايح يلجم ويكبل السلطة الحاكمة، وكل من لديه السلطة في صنع القرار، وخصوصا مع تبنيه من قبل المنظمات الدولية .

تفتقر ليبيا لحالة الاستقرار السياسي والمجتمعي، منذ القرن العشرين، رغم أنها ظاهريا تبدو مستقرة، بسبب السيطرة الأمنية المفرطة، إلا أنها غير مستقرة، ويتضح ذلك من خلال التخطيط في اصدار القوانين والتشريعات المتكررة وتغيير الوزارات... الخ في سبعينيات القرن الماضي؛ ويرجع ذلك بسبب الفجوة بين الحاكم والمحكوم، بالإضافة إلى تدني مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان لشريحة كبيرة من المجتمع، وهذا الغياب في هذه الثقافة، جعل الكثير من الأفراد لا يعي حقوقه ولا يطالب بها عند تعرضه لانتهاكها، مما أدى إلى زيادة سطوة كل من يمتلك سلطة لقناعته بعدم وجود عقاب والإفلات منه، وهذا على المدى البعيد أدى إلى شرخ اجتماعي وبمجرد أن انهارت الدولة في 2011م، ظهرت الصراعات والمشاكل الاجتماعية والسياسية والثقافية كردة فعل بسبب القهر والظلم الذي كان سائد في السابق، واخذ الحق بالقوة (الغلبة) بعيدا عن القانون، وتشرذم المجتمع وشرخ في النسيج الاجتماعي.

إن تطور المجتمعات في مجال التواصل وتبادل التجارب والخبرات المجتمعية، ونشوء طبقات من المثقفين، يحتاج بضرورة إلى تطور آليات ومؤسسات ليعبر بها المجتمع عن حقوقه وطموحاته، وبدون وجود هذه المؤسسات أو ضعفها، تزداد الفجوة بين الحاكم والمحكوم، ومع مرور الوقت، تؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة الاستقرار أو انهيار النظام. المؤسسات أو ضعفها، تزداد الفجوة بين الحاكم والمحكوم، ومع مرور الوقت، تؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة الاستقرار أو انهيار النظام.

*عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

** عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

إن الأنظمة الغير ديمقراطية، هي أنظمة هشة، رغم أنها تمتلك وسائل القوة والقهر الضخمة، وتثبت استقرارها وتقرض أمنها بهذه القوة الأمنية المتعددة كما وكيفا، وليس أمنها نابع من قناعة المواطنين، بضرورة المحافظة على الدولة ومكتسباتها، وهذا الاستقرار هو مؤقت وهش، وسرعان ما تنهار في أول أزمة سياسية أو اقتصادية، ويتمخض عن هذا الانهيار، انهيار مؤسسات الدولة بالكامل كما في ليبيا واليمن وضعفها كما في تونس ومصر، ويتشرذم المجتمع ويدخل المجتمع في نفق الحروب والصراعات الأهلية، وهذه الحروب تخلف ورائها المزيد من التشردم والقسام وإهدار الموارد ومن تم الفقر والجهل والمرض، ليصعب بعد ذلك معالجة هذه الإشكاليات على الأمد القصير، ويحتاج المجتمع لفترة طويلة لرأب هذا الصدع من خلال مصالحه وطنية شاملة. بينما النظم الديمقراطية على العكس من ذلك، فهي تتسم بالاستقرار السياسي والاجتماعي؛ لأن هذا الاستقرار نابع من العقلية الذهنية والثقافية للمجتمع، واقتناع الأفراد بأن الدولة هي مكسب ويجب المحافظة عليها من خلال احترام القوانين والتشريعات والدستور، واحترام الآخرين الشركاء في الوطن، وإن الوطن للجميع مهما كانت دياناتهم أو ثقافتهم المختلفة، فهذا التنوع هو مصدر غناء وثروة للمجتمع والدولة، حيث تذوب الأقلية في المجموع، وتصبح المصلحة واحدة ويتلاشى هذا الاعتقاد بالأقلية، فالجميع متساويين في الحقوق والواجبات، يجمعهم الوطن (حق المواطنة).

المقدمة:

حقوق الإنسان هو موضوع الحاضر والمستقبل على صعيد الأمم والعلاقات الدولية، خصوصا في ظل العولمة، حيث أصبح العالم قرية واحدة يؤثر ويتأثر ببعضه، وهو من مستلزمات وجود الإنسان نفسه، لأن وجوده منذ وجد لا ينفصل عن وجود التناقض والتضاد والتصارع بينه وبين نفسه وبين أبناء البشرية جميعهم، وبملكة العقل يرتقى الإنسان على بقية الكائنات الحية، والعقل الإنساني، منذ الخليقة، يبحث في موضوع حقوقه وعدم استسلامه أمام معطيات ومتغيرات الواقع، وزادته الشرائع السماوية التي نادى بحقوق الإنسان دفعة إلى الأمام، وهذا المبدأ كغيره من المبادئ مر بالعديد من المراحل والتمفصلات، وكل مرحلة يتطور فيها الإنسان يزداد هذا المبدأ في اتساع، وهو ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة، كما انه لا يتعارض مع الثقافات والديانات المختلفة للمجتمعات، إذ أن هناك العديد من الآراء حول مبدأ حقوق الإنسان، منهم من يحاول حصره على مجتمعات معينة فقط، ويعتبره البعض الآخر أداة لتدخل الخارجي، وهذه الآراء بشوبها شيء من الصواب وهي في حالت شاده، كنسخ هذا المفهوم دون مراعاة لسياق التاريخي التي مر بها وغرسها في مجتمعات أخرى لم تمر بنفس السياق التاريخي والتطور المجتمعي، وكذلك عدم وجود ضوابط قانونية توطر عمل هذه المؤسسات كما إن تضيق الخناق على هذه المؤسسات قد يدفعها إلى الاحتماء والاستعانة بالخارج، وتكون بذلك أداة لتدخل

الخارجي، ولكن عند إفصاح المجال لها بين الخاص والعام وإعطائها الحيز المستقل وتقنين عملها بأطر قانونية متعارف عليها ومتماهية مع ثقافة المجتمع فإن هذه المؤسسات تؤدي غرضها المنوط بها، لأنها في نهاية المطاف هي ليست خصم لسلطة ولا للمجتمع ولا لثقافته أو عاداته أو دياناته، فهي بوصلة ومرشد لسلطة والمجتمع نحو الرقي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وكرامة الإنسان.

الإطار المنهجي:

1 - مشكلة الدراسة.

تتمثل إشكالية الدراسة في حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي لكثير من الدول العربية، وهذا ترتب عليه انعدام فرص التنمية وتدني الانسجام المجتمعي، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل المطروح وهو كيف نرسخ الاستقرار السياسي والمجتمعي؟ وهل منظمات حقوق الإنسان تلعب دور في تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي؟ وهذا التساؤل الرئيسي يتفرع منه عدة تساؤلات فرعية متمثلة في الآتي: -

ما هو مفهوم حقوق الإنسان؟

ما هو مفهوم الاستقرار السياسي؟ وما علاقته بالاستقرار الاجتماعي؟

ما هي علاقة مؤسسات حقوق الإنسان بالاستقرار السياسي والاجتماعي؟

2-أهداف الدراسة.

- تهدف هذه الدراسة الى كشف العلاقة بين مبدأ حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والمواطنة والوطنية، كما تهدف الدراسة الى توضيح الطريقة لترسيخ هذا المبدأ؛ وذلك عن طريق التوعية بالحقوق والواجبات، وإدخالها في ثقافة الفرد، وتحويلها إلى جزء يومي في حياته مع تعامله مع الآخرين من خلال منظمات المجتمع المدني.

- إعادة النظر في القيم والمبادئ السلوكية التي تنتافى مع حقوق الإنسان، وتفسير حاجز الجمود الثقافي من عادات وتقاليد التي صبغت بصبغة دينية على مر التاريخ وتحديثها، ومحاولة ربط حقوق الإنسان بالمبادئ الدينية.

- توعية الفرد بأهمية التضامن والعمل الجماعي وكيفية المطالبة بحقوقه واحترام حقوق الآخرين، وإن أي انتهاك لحقوق الإنسان يتم رصده وتوثيقه من قبل المنظمات الدولية، وإن جزء هذه الانتهاكات لا تسقط بالتقادم وإن مرتكبها سيتعرضون للعقاب، وبالتالي تلجم كل من لديه السلطة.

3-أهمية الدراسة.

- تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تقدم رؤية تربوية اخلاقية من شأنها الرقي بالمجتمع من جهة وترسيخ الأمن والاستقرار داخل المجتمع من جهة اخرى.
- التعرف على العلاقة بين مفهوم حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والاجتماعي، واثار هذا على ترسيخ المواطنة والوطنية وتقوية مؤسسات الدولة.

من أهمية هذه الدراسة ايضا انها تعالج بعض الإشكالات داخل المجتمع؛ بسبب الاختلافات والتنوع في المكونات الاجتماعية، وهذا يحتاج الى ترسيخ مبدأ وقاعدة مشتركة يتفق عليها الجميع وفي الوقت ذاته تحقق قيم نبيلة تساهم في إرساء التسامح ونبذ جميع أشكال العنف، والعدالة وسلطة القانون والمشاركة السياسية.

2-فرضية الدراسة.

إن ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع هو صمام الأمان للاستقرار السياسي والمجتمعي، والضمان للعيش المشترك بين فئات المجتمع المختلفة، وبالتالي فإن مبدأ حقوق الإنسان كمتغير مستقل مرتبط بعلاقة اقتران مع الاستقرار المجتمعي والسياسي كمتغيرات تابعة.

3- المناهج المستخدمة.

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي على مستوى الدولة.

4- مصادر البحث.

تم الاستعانة بمصادر بحث ثانوية متمثلة في المراجع والدوريات والمواقع الإلكترونية.

5- المفاهيم المستخدمة.

- **الأفكار الأيديولوجية.** تعتمد النظم الشمولية في بقائها في الحكم على تغييب الوعي الجمعي من خلال طرح افكار واطروحات وفرضها على المجتمع لغرض الهيمنة والاحتواء، وهي بمثابة الأفكار المقدسة والغير قابلة لنقد او التغيير.
- **المواطنة.** وهي شرط من شروط حقوق الإنسان، وهي تعني الحقوق والواجبات، حقوق المواطن ابتداء من الجنسية وانتهاء بالحياة الكريمة، من تعليم وصحة وعمل وسكن الخ، والواجبات نحو الوطن ابتداء من دفع الضرائب واحترام القوانين وشركاء الوطن وانتهاء ببذل النفس والتضحية في سبيله.
- **الوطنية.** وهي ليست مجرد شعارات يتبناها كل فرد ويندد بها، بل هي ذلك الشعور الحقيقي النابع من الوجدان والعقل والتفكير بالانتماء لهذا الوطن والتضحية بالنفس في سبيل رقيه وحمايته، وهي التي تتوفر للمواطن.
- **الاستقرار السياسي.** وهي مرتبطة بمدى شرعية النظام وقبول المحكوم بالحاكم، ومن مؤشرات الثبات في السياسة العامة والتشريعات والقوانين ومأسسة الدولة.

- الاستقرار الاجتماعي. وهو شعور الفرد بالانتماء لشركائه في الوطن، فلا يتعدى على حقوقهم أو ممتلكاتهم، ومن مؤشرات احترام القانون والتشريعات والعمل الجماعي المنظم في المؤسسات المدنية والتطوعية وجميع مجالات الحياة، والتعاون والنسجام المجتمعي.

6- تقسيمات الدراسة.

من خلال الفرضية والأهداف المثارة في هذه الدراسة، ثم تقسيم هذه الدراسة إلى خمس مباحث

والمتمثلة في الآتي: -

المبحث الأول: مفهوم ومراحل تطور حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: أهمية حقوق الإنسان وأثره على المجتمع.

المبحث الثالث: دور المنظمات المحلية والعالمية في ترسيخ حقوق الإنسان.

المبحث الرابع: الاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي.

المبحث الخامس: علاقة حقوق الإنسان بالاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا.

ثم النتائج والتوصيات والمراجع.

المبحث الأول. مفهوم ومراحل تطور حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي جملة مشتقة من كلمتين، الحقوق والإنسان، الحقوق وهي جمع لكلمة الحق، والحق هو الشيء الصواب أو الملك المقدس، أما كلمة الإنسان فهو الكائن الذي خلقه الله وكرمه وفضله عن باقي المخلوقات، فهو البشر جميعاً، لا فرق بين ذكر أو أنثى ولا بين أبيض أو أسود ولا بين فقير وغني، وحقوق الإنسان ككلمة مجتمعة تعني حق الإنسان في الحياة الكريمة والعيش بحرية وضمان اكله وشربه وعمله ومسكنه دون التعرض لأي أنواع من الظلم والقهر، ففي السابق وفي أوروبا في القرن الثامن عشر كانت حقوق الإنسان مرتكزة على حقين، حق الحرية وحق المساواة، ثم تطورت بعد ذلك ليكتسب هذا المفهوم عدة حقوق وهي حق الحياة وحق الاعتقاد وحق المساواة وحق المرأة (الجابري 2014، ص146) وحق العمل والتعليم والصحة والسكن، وحقوق الإنسان هو مبدأ قديم مرتبط بالإنسان وليس وليد هذه اللحظة، ولكن ظهر بصيغ مختلفة ومر عبر تمفصلات ومراحل زمنية حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، وقد عمل كثير من الفلاسفة والمفكرين إلى ترسيخ هذا المفهوم ابتداء من أفلاطون من خلال ترسيخ مبدأ العدالة في دولة المدينة، وهي قيام الفرد بأداء الوظيفة الأنسب له، وبما تتلاءم مع قدراته، حتى يتسنى له التكامل مع الآخر والعيش بانسجام معه من خلال تبادل الحاجات وتوفرها، واعتبر الملكية الخاصة تساهم في الكراهية وانشقاق المجتمع وتعدي الأفراد على بعضهم نتيجة الطبيعة البشرية الأنانية والتي تبحث عن المصلحة الخاصة، وبالتالي ثم إلغاء الملكية الخاصة، بينما

أرسطو يرى أن الملكية الخاصة هي حق من حقوق الإنسان، ومن خلالها يستمد السعادة، فلا يجب أن يحرم الإنسان من هذا الحق، كما يرى أن مبدأ الصداقة، من خلال الجمعيات والنوادي والحفلات الاجتماعية والمناسبات، هي التي تحد وتقيد أنانية الفرد، حيث ينصهر الفرد في الجموع، ويرتبط بهم ويتقاسم القيم الأخلاقية معهم، ولا يخرج عن رغبة الجموع، وهذا يساهم في توحيد المجتمع واحترام حقوق الأفراد لبعضهم البعض (ديلو 2002، ص 696)، وهيجل يرى أن الدولة هي الحافظة للحقوق، حيث تمثل الدولة العقل والمجتمع يمثل الروح، وبالتالي يجب على العقل توجيه هذه الروح، فالدولة هي المدركة للمصلحة العليا للمجتمع، وبالتالي يجب أن ينصاع المجتمع إلى إرادة العقل المتمثلة في الدولة، وبالتالي فإن حقوق الإنسان مرتبطة بتكون الدولة، التي تحفظ حقوق الجميع، كما توجه الجميع إلى الخير العام، أما آدم سميث فهو يربط حقوق الإنسان بالازدهار الاقتصادي، وتمتع الإنسان بالغناء والثروة والرفاهية، كما جاء في كتابه ثروة الأمم، ويرى سميث أن غناء وثناء المجتمع وترباطه وحفظ حقوقه واستقراره، يتم من خلال تحقيق الازدهار الاقتصادي وتمتع الأفراد بالثروات وتوفير حاجاتهم المادية، وهذا يساهم في توحيد المجتمع والنسجام الاجتماعي، فالفقر والحاجة هي التي تزرع الحقد والعنف والكراهية والجريمة، فالفقر عدو الإنسان، أما حمورابي، وهو حاكم بابل وهي مدينة في العراق، حيث أخذ مبدأ تحقيق حقوق الإنسان من الناحية القانونية، وقد ركز على الجانب القانوني لحقوق الإنسان والذي اشتهر بإصداره لعدة قوانين، وقد صاغ تشريعات وقوانين مرتبطة بحقوق الإنسان بما يتجاوز 280 مادة، وقام حمورابي بإلزام الحكام الذي يتبعونه وجميع الأفراد والموظفين بهذه التشريعات، وأمر كذلك بنقشها فوق قطعة حجرية ضخمة تسمى بالمسلة، وتوجد هذه المسلة في متحف اللوفر في العاصمة الفرنسية باريس، وصاغ الإسلام حقوق الإنسان بصيغة مجتمعية، حيث أصدر العديد من التشريعات الإسلامية والإنسانية التي تعلي من قيمة الإنسان، حيث ربط الميثاقين بالقيم المعيارية، أي ربط بين حياة الآخرة وجنة الخلد بإعمال الحياة الدنيا، والوصول لجنة الخلد عن طريق العمل الدنيوي والمتمثل في احترام الإنسان لأخيه ومساندته ومساعدة الضعفاء وتطبيق الفرد لهذه الشريعة، فأوجب الجميع بالالتزام بها، وسن جزاء لمن ينتهكها، وإضافة للكثير من الأحاديث والآيات التي تحث على هذه الحقوق والواجبات، ثم تطورت حقوق الإنسان عبر الفترات الزمنية حتى نضجت بإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أن شهد العالم الحرب العالمية الأولى والثانية وانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وما ألت إليه الإنسانية من دمار وانتشار العنف والظلم وتشردم المجتمعات بسبب الحروب الأهلية التي أدت إلى الفقر والمجاعة والوبئة، وكان من اللازم أن يوثق العالم بمعاهدة أو اتفاقية تضمن حقوق الإنسان وإدخالها ضمن ميثاق الأمم المتحدة وقد تم ذلك عام 1945م تم إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليرسخ حقوق الإنسان، ويلزم الدول التي وقعت عليه باحترام وحماية هذه الحقوق ومعاقبة كل من يتعدى عليها،

وذلك حسب الإعلان الصادر من الأمم المتحدة عام 1948 والاتفاقية التطبيقية لهذا الإعلان التي أبرمت بين الدول الأوروبية لحقوق الإنسان سنة 1950م والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سنة 1969م (الجابري 2003، ص 140) باعتبار أن جميع الصيغ تصدر عن ثوابت مشتركة لجميع البشر وسكان هذه الأرض وهي تتماشى مع جميع الثقافات والديانات لأن جوهرها تكريم الإنسان ورفع الظلم والقهر عنه، وإمداده بحياة تليق بالإنسان الذي كرمه الله عز وجل وفضله عن باقي المخلوقات، وبذلك تحول هذا المفهوم من الخصوصية الأوروبية إلى العالمية؛ لأن احترام حقوق الإنسان يساهم في استقرار الدولة القطرية فحسب، بل يؤدي إلى استقرار العالم بأسره، وكثيراً من الأحيان نجد هناك التشكيك في مثل هذه المنظمات الحقوقية وبصفة عامة منظمات المجتمع المدني، وخاصة في دول العالم الثالث، من قبل النظم السياسية وخاصة النظم السلطوية وحزبها الحاكم، الذي يسيطر على المنابر الإعلامية، وتحاول نشر والدعاية وتسويق لنظرية المؤامرة، لأنها الشماعة التي تعلق عليها فشلها في مشاريع التنمية، لأن فعالية مثل هذه المنظمات سوف تعرضها للمسائلة وتقيد سلطتها المطلقة، وتدفعها في نهاية المطاف إلى أحقية المجتمع بالمشاركة السياسية.

حقوق الإنسان هذا المبدأ الغير ثابت، والذي يتغير ويتطور عبر المراحل الزمنية في المجتمع من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، لأن مفهوم حقوق الإنسان ونوعه يرتبطان بالأساس التصوري الذي نتصور به الإنسان الكريم، وإن هذه الحقوق دائماً في اتساع وتتطور بتطور الإنسان والمجتمع، وكلما زاد اتساع وتنوع حقوق الإنسان، اتسع الحيز المستقل ونطاق الحرية، وفي المقابل تقيد السلطة الحاكمة، وهو بهذا الميكانيك يساهم بقدر كبير في إطلاق الحريات وفي عجلة التطور والإبداع والرفي بالمجتمع، لشعور الإنسان بقيمته واقتداره كعنصر فاعل ومؤثر له قيمة كمواطن، وهذا يعطيه الثقة بالنفس والانتماء للوطن والبشرية جمعاء.

نستخلص مما سبق بأن حقوق الإنسان هي جملة من المبادئ الأخلاقية والمعايير الاجتماعية التي تضع السلوك البشري في دائرة الوصف النموذجي، كما انه يعتبر مبدأ يمنع انتهاكه أو المساس به، وهي حق له بغض النظر عن اللغة أو الدين أو الجنس أو الأصل العرقي الذي ينتمي له، وينبغي حمايته كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية، وتفرض على المرء احترام الحقوق الإنسانية للآخرين، ولا يجوز أن تنتزع هذه الحقوق إلا نتيجة لإجراءات قانونية واجبة ووفقاً لظروف محددة، وإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان والعيش بكرامة، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته، وفي هذا الصدد سوف نحدد أنواع وأنماط حقوق الإنسان في الفقرة التالية.

أنواع حقوق الإنسان.

تمكنت دول العالم بخلفياتها المختلفة في 10 ديسمبر من سنة 1948 من صياغة وثيقة تركز على مبادئ لحقوق الإنسان، تتكون من 30 مادة، وكل مادة تتعلق بحق من حقوق الإنسان وتتمثل المبادئ المهمة في أن : الناس احرار ومتساوين في الحقوق، ولكل فرد الحق في الحياة والحرية والامان الشخصي، ولا يجوز استعباد الإنسان أو استرقاقه، ولا تعذيبه، وأو اخفائه قسرا، فالناس سواسية امام القانون، وله الحق في محاكمة عادلة، ولا يجوز حجزه او نفيه، (الموقع الإلكتروني. واشنطن 10 ديسمبر 2020. alhurra.com)، وكذلك حق الإنسان في العمل، وبالتالي حق التملك والملكية الخاصة أو المشاركة، ولكل إنسان أن يقتني ما اكتسبه بجهده وعمله، والملكية العامة مشروعة، وتوظف لتقليل التفاوت الاجتماعي لمصلحة الأمة بأسرها، وتوظيف مصادر الثروة لتوظيف جيد يعود عوائده للشعب، فلا يجوز إهمالها ولا تعطيلها وترشيدها للنشاط الاقتصادي، وضمانا لسلامته، وعدم الاستغلال والاحتكار، وكل ما يؤدي إلى منافسة غير شريفة، وكذلك كل كسب يستغل ضوابط الناس، سواء من الجهات العامة او الخاصة، والدعايات الكاذبة والخادعة، وللإنسان حق التملك ولا يجوز انتزاع ملكية نشأت عن كسب حلال، إلا في حالة المصلحة العامة ومع تعويض عادل لصاحبها، وتوفر عنصر التراضي، كأخذ قطعة أرض لغرض بناء منشأة عامة او طريق....لصالح الأمة، كما أن كل مواطن له حق العمل، وأن يوفى أجره المكافئ لجهده دون ممانعة، كذلك من حقوق الإنسان أن ينال المواطن كفايته من ضروريات الحياة، من طعام، وشراب، وملبس، ومسكن .. ومما يلزم لصحة بدنه من رعاية، وما يلزم لصحة روحه، وعقله، من علم، ومعرفة، وثقافة، ويمتد واجب الأمة في هذا ليشمل ما لا يستطيع الفرد أن يستقل بتوفيره لنفسه (الموقع الإلكتروني. <http://hrlibrary.umn.edu/arab/UIDHR.html>). اعتمد من قبل المجلس الإسلامي بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 1981)، ويمكن تصنيف هذه الحقوق في التالي:

- 1- حق الأمن والسلامة، وهي تعني المحافظة على حياة الإنسان وأمنه، ومنع استعباده وتعذيبه أو خطفه قسرا من أي جهة كانت، فمن حق الإنسان ان يعيش في امن واستقرار داخل دولته، ومن مسؤولية الدولة المحافظة على هذا الحق، وتوفير الحماية له وللممتلكاته وفق القوانين المعمول بها في الدولة.
- 2- حق الإنسان في الحرية، وهي تعني حق الإنسان في الحياة بحرية، ولكن يجب ان تكون هذه الحرية مقننة بحيث لا تتعدى على حرية الآخرين، وللحرية عدة أوجه، فمن ضمنها حرية التعبير بطرق السلمية عن الآراء والأفكار والمعتقدات، وحق النقد البناء في السياسات العامة للدولة لأنها تمس حياته، والفكر الذي لا يتقبل النقد، هو فكر احادي وفكر سجين غير قابل للتطور والإبداع، فالنقد بذاته هو عملية تحديث وإصلاح.

- 3- حق الإنسان الاقتصادي. وهي تعني حق الإنسان في حصوله على الحاجات الأساسية، مثل المسكن والعمل والتعليم والصحة وحياة الرفاهية، وممارسة العمل الذي يتناسب معه وإمكاناته، وواجب على الدولة توفير هذا الحق طالما أنه مواطن يتمتع بحق المواطنة، وذلك من خلال التنمية البشرية التي هي شرط من شروط حقوق الإنسان والمواطنة.
- 4- حق الملكية، وهي حق التملك الذي يكتسبه الإنسان نتيجة عمله المشروع الغير المخالف للقوانين، ولا ينبغي لأحد مصادره أو بالقانون الحق، وليس حق القانون، حيث قانون الحق هو من نتائج تشريعات الصادرة عن المجتمع من خلال المؤسسات البرلمانية، التي تكون من أفراد يمثلون مصالح ورغبات المجتمع، والذين يتم اختيارهم بطرق الديمقراطية والانتخابية أما حق القانون فهو صدور قوانين من قبل السلطة دون مراعاة لمصلحة المواطن والتي لا تحظى بقبول المجتمع وعادة ما تكون مجحفة بحق المواطن وهي من مؤشرات عدم الاستقرار وسوف نتطرق إليها بشئ من التفصيل في المحور الرابع .
- 5- حق الإنسان في الحياة الصحية والمتمثلة في المحافظة على البيئة، والبيئة الصحية تشمل نظافة (الأرض، الهواء، الماء)، حيث الأرض وهو المصدر الذي يقات منه البشر من خيراتها ويجب ان تكون هذه الأرض بعيدة عن التلوث من المخلفات الصناعية والبشرية، لأنها تنعكس على مصدر الغذاء، وفي حالة وجود خلل في هذه البيئة سوف تؤثر على سلبا على حياة الإنسان، وان حياة الإنسان وصحته هي الركيزة الأساسية لحقوق الإنسان(الصباغ 1992، ص24)، أما الهواء يجب ان يكون صالحا وبعيد عن كل تلوث من عوادم المصانع او المليات من خلال التخفيف من الانبعاثات الضارة، والمحافظة على الاشجار وزراعتها لأنها تخفف مثل هذه الانبعاثات وتلطف الجو وتنقيته من الأتربة والغبار الضار بالإنسان، والمياه من خلال توفير المياه الصالحة لشرب، والمحافظة على الشواطئ لأنها مصدر من مصادر غذاء الإنسان وتلوثها يعني الضرر بالإنسان، وهنا تجدر الإشارة الى مدى أهمية منظمات حقوق الإنسان للحفاظ على سلامة المجتمع والبشر جميعا من التلوث والاحتباس الحراري الذي قد يؤدي بالبشرية، وهناك العديد من المنظمات المهمة بالبيئة مثل الجماعة الخضر في جنيف وغيرها .
- 6- الحق في الأمان الشخصي والتحرر من الرق والتعذيب.
- 7- الحق في المساواة أمام القانون، والحماية من التوقيف التعسفي والاحتجاز القسري، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي والفكر والضمير والمعتقد الديني
- 8- الحق في التجمع والتجمهر وتكوين الجمعيات والمنظمات التطوعية والخيرية والمشاركة في النقابات العمالية (إصدارات اليونيسكو 2009، ص22).

المبحث الثاني. أهمية حقوق الإنسان وأثره على المجتمع.

تتبع أهمية حقوق الإنسان في أنها تناصر جميع فئات المجتمع وتساعد الناس على معرفة واجباتهم وحقوقهم والمطالبة بها، وهذا بدوره يلعب دوراً محورياً في تماسك المجتمع ونشر التسامح بينهم والحد من الحقد والكراهية والعنف والانتقام لدى المجتمع، كما أنه يعمل على لجم وكبح جماح كل من لديه سلطة على المجتمع، وبالتالي يؤدي إلى حسن استخدام السلطة والحذر في استخدامها، لأنه في حالة انتهاكه لحقوق الإنسان سيتعرض للمساءلة المحلية والدولية، فالقانون الدولي جرم جميع أشكال الانتهاكات، ومن خلال التوعية ومعرفة كل مواطن بحقه وحقوق الآخرين ترتسم بذلك بيئة حياتية تليق بالإنسان، وتمكن كل إنسان من استعمال عقله حتى يختار لنفسه اهدافه وطرقه للحصول على مبتغاه طالما أنه لا يمس بحرية غيره، وبهذه الكيفية يتعلم الإنسان الحقوق والواجبات واحترام الآخرين، وتترسخ هذه القيم وتتأقلمها الأجيال عبر مؤسسات التنشئة.

أن حقوق الإنسان تهدف في مجملها إلى توفير حياة كريمة للإنسان من حيث حقه في التعبير عن رأيه دون الخوف من العقاب، وحقه في أن يعمل ويحصل على دخل كاف يمكنه من تحقيق مستوى معيشة مناسب له ولأسرته، وحقه في أن يحصل على التعليم والرعاية الصحية، وحقه في أن يعيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث (البوعيشي 2013، ص 56)، وهذه الحقوق تكفلها جميع الديانات السماوية، ولا يوجد تعارض مع هذه الحقوق، والمتتبع لتاريخ الإنساني والتطور الحضاري يدرك أينما يوجد حقوق الإنسان واحترام الإنسان في كينونته وأدमितه، وجدت النهضة والتطور والحضاري والتضامن والاستقرار الاجتماعي، وأينما فقد هذا المفهوم في أي دولة أو مجتمع في العالم، وجد العنف والظلم والقهر والتطرف والحروب الأهلية ومن تم التخلف والجهل والفقر والتفكك الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بانتشار الفساد والتدهور الاقتصادي، كما إن هذا المفهوم مرتبط بشكل مباشر بالوطنية والمواطنة، وفي غياب هذا المفهوم تتراجع وتتقلص كل هذه المبادئ.

إن المطالبة بحقوق الإنسان هي بحد ذاتها أداة أو طريق لإصلاح السلطة وصانعي القرار في الدولة والقياديين في المؤسسات السيادية في الدولة سواء كانت إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية، لأن الإصلاح والتحديث هي عملية مستمرة ومتجددة حسب مطالب المجتمع والتغيرات الاجتماعية، فحالة الجمود وعدم التحديث تعني التخلف، لأن الحديث اليوم يصبح قديم في الغد والمستقبل، كما أشار أليها ماكس فيبر، وبالتالي فإن المطالبة بالحقوق تدفع السلطة للبحث عن وسائل وابتكارها واستعانة بالمهارات والعقول في التنمية البشرية التي تعتبر من أولويات حقوق الإنسان لخشية نظام الحكم من تدني شعبيته ومن تم شرعيته ومن المنظمات المحلية والدولية، وثانياً عند توفير هذه الحاجات يكسب تأييد الشعب له، ويزداد قوة، وبهذه الديناميكية يحدث

التطور والتحديث والإبداع والابتكار من خلال الاستعانة بالمهارات والكفاءات لتحقيق الازدهار الاقتصادي وحل الأزمات ليصل المجتمع إلى حالة الرفاهية التي تنادي بها كل المجتمعات، وهذا ما حظيت به الدول المتقدمة والديمقراطية المتحضرة، حيث الرفاهية المجتمعية والانتعاش الاقتصادي مرتبط ارتباطاً مباشراً بارتفاع معدلات التنمية البشرية في مجالات العمل والصحة والتعليم ومتوسط دخل الفرد (خشيم 2010، ص7) وهذا نتج من خلال مطالبة هذه المجتمعات المتكررة بحقوقهم، وكلما استجابة الحكومات لمطالب هذه المجتمعات، زاد التزام المجتمع بواجباته اتجاه الدولة وترسخ مفهوم المواطنة، والذي يعني الحقوق والواجبات، أي الحقوق أولاً وهي التزام الدولة بتوفير الحاجات للمجتمع العمل والسكن والصحة....، والواجبات وهي التزام الأفراد بالنظام القانوني ودفع الضرائب وحماية الوطن والحفاظ على المقدرات العامة....، والمواطنة ترتبط بشكل مباشر بالوطنية وحب الانتماء للوطن، فالوطنية ليست مجرد شعارات فضفاضة، ولكن الوطنية هي ثقافة مترسخة ومتوارثة عبر الأجيال وهي قناعة الأفراد بأن الدولة هي مكسب لهم، وبالتالي يترسخ لديهم حب الانتماء لهذا الوطن، وتتجلى مظاهر هذا الانتماء من خلال إجادة العمل والإخلاص فيه والنزاهة والأمانة والحب الصادق للوطن الذي ينعكس على أفراد المجتمع، مما يزيد الوحدة الوطنية، والدفاع عنه والتضحية في سبيله؛ هذا الوطن الذي أعطى المواطن كل شيء من خيراته وأرضه وبذلك يجب الدفاع عنه وحمايته والمحافظة عليه، وبالتالي فإن ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان في المجتمع أصبح حاجة ضرورية، وخصوصاً بعد الثورات العربية والتي أطلق عليها، الربيع العربي، الذي أزال اللثام والستار عن المجتمعات العربية، فاتضحت العيوب والأخطاء، وبيئت أن معظم أسباب هذه الثورات هو تدني وانتهاك النظم السياسية الحاكمة لحقوق الإنسان، وإن هذه الدول رغم قوتها الأمنية وسيطرتها الكاملة على المجتمع وإخضاعه ظاهرياً إلا أنها هشة وضعيفة، وإن أفضل السبل لتقوية الدولة هو مد الجسور وتضييق الفجوة بين الحاكم والمحكوم كي يلتحم المجتمع مع السلطة ويؤيدها، ومن خلال وجود الحيز المستقل بين المجال العام والمجال الخاص، تنطلق مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع في اتجاهين متوازيين، يدعم كل طرف الآخر.

إن مهمة مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً المعنية بجانب حقوق الإنسان ليس الجانب النظري فقط، بل تقوم هذه المؤسسات بتشجيع وتعليم الفرد مبدأ التضامن الاجتماعي، والعمل التطوعي الجماعي ومساعدة المحتاجين، ومساندة الأيتام ودوي الاحتياجات الخاصة، وتعدد الجمعيات كما وكيفا، كما في مصر الجمعية الشرعية لكفالة اليتيم، وجمعية أبناء الصعيد لمساعدة الفقراء، وجمعية رعاية المعاقين في فلسطين، وجمعية الحريري في لبنان لتوفير ومساعدة المحتاجين (هلال 2005، ص 182) والتنبية على أن هذا الدور واجب أخلاقي اتجاه هذه الفئة الضعيفة في المجتمع ويجب مساندتها وتقديم الدعم لها، وتعليمها مجاناً حيث

الحق في التعليم أقرته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد جاء في المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة وعلى أساس الكفاءة، وإعطاء الحرية العلمية للباحث والأكاديمي في البحث العلمي، وتوفير كافة متطلبات البحث العلمي، من وثائق تاريخية، وبنية تحتية تساهم في رفع مستوى البحث العلمي، وهو حق من حقوق الباحث، عندها ستتطلق الأفكار والإبداعات وتظهر مجالات أخرى في مجال التعليم، وتخصصات جديدة تتناسب مع حركة التطور في العالم، خصوصاً في هذا العصر عصر ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وهذا التنوع واختلاف والتخصصات في مجالات التعليم هو ثراء ومكسب، يجب دعمها، لأنها في نهاية المطاف ستقود لصالح العام والتقدم الحضاري والمجتمعي وتدليل العقبات التي قد تعصف بالدولة من خلال مراكز البحوث الثقافية.

والخلاصة أن منظمات حقوق الإنسان تلعب دور في ترسيخ الوحدة المجتمعية وإزالة الكراهية بين أفراد المجتمع الواحد، وتقليل الفجوة والتفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وبناء الدولة بشكل مؤسسي ليضمن حقوق الجميع، وزرع ثقافة احترام سيادة القانون، وأن القانون يطبق على الجميع لأنه يحفظ حقوق الجميع، وأن الكل معرض للمساءلة وجود لأحد فوق القانون، وجود لفكرة الأفلت من العقاب، وهذه الثقافة تصبح عادة يطبقها المجتمع بشكل يومي ويتوارثها الأجيال، وخصوصاً إذ صبغت بصبغة دينية، كما يتعلم الفرد المطالبة بحقوقه، وأن جرائم حقوق الإنسان تسقط بالتقادم، وأن هناك منظمات عالمية توثق مثل هذه الجرائم، وهذا ما سوف نوضحه بشيء من التفصيل في المبحث الثالث.

المبحث الثالث. دور المنظمات المحلية والعالمية في ترسيخ قيم حقوق الإنسان.

يعتبر مبدأ حقوق الإنسان مبدأ عالمي، ففي ضل العولمة أصبح العالم قرية واحدة يتأثر ببعضه، وأي انتهاك لحقوق الإنسان في أي دولة، تتأثر بها جميع الدول، ولعل الهجرة الغير شرعية وأخيراً انتشار وباء الكورونا في القرن الواحد والعشرين 2020 م وانتقاله بسرعة إلى جميع دول العالم مثال على مدى ارتباط العالم ببعضه، ولذلك سعى المجتمع الدولي منذ القرن العشرين لوضع تشريعات وقوانين ومواثيق دولية تعنى بحقوق الإنسان، إلا أن بعض الدول وخصوصاً الدول العربية، لم تفعل هذه القوانين على أرض الواقع، حيث تجد الدساتير والقوانين داخل هذه الدول تنص على الحرية واحترام حقوق الإنسان، والواقع العملي غير ذلك رغم التباين والاختلاف ومساحة الحرية من دولة لأخرى، وعلى الرغم من أن الجامعة العربية في أوائل عام 1971

من القرن العشرين اعلنت مشروع يسمى بإعلان حقوق المواطن في الدول العربية، وتكون هذا الإعلان من ديباجة وواحد وثلاثون مادة (يوسف 1981، ص93) كلها خاصة بحق الإنسان، ولكن معظم الدول العربية لم تفعل هذا المشروع، بسبب عدم وجود ارادة سياسية من قبل انظمة الحكم، لأن تفعيل مثل هذه القوانين سوف يحد ويقلص من حريتها، بل أحياناً يهدد وجودها ويجعلها محل مسائلة ومقاضاة امام القانون المحلي والمحكمة الدولية، وفي الوقت نفسه إهمال مبدأ حقوق الإنسان يترتب عليه مشاكل عديدة، ولعل ظاهرة العنف والإرهاب والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار هي نتاج لانتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك نشأت منظمات دولية تعنى بتحقيق حقوق الإنسان، فقد أعلن مجلس الأمن بالأمم المتحدة في عام 1992 بالإجماع أن حماية حقوق الإنسان مسؤولية كل الدول وإن ملاحقة مرتكبيها لن تقف امام حدود اي دولة، كما اقر المجلس اعلان برنامج عمل فيينا 1993 الذي تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بأن حقوق الإنسان هو مسؤولية المجتمع الدولي (شليبي 2009، ص20) وبالتالي فإن المرجعية الأساسية في عمل المنظمات الدولية تبدأ بالقانون الدولي، والتي على اساسها تقوم بتقييم دور كل بلد من حيث مدى احترامها لحقوق الإنسان، وترصد وتوثق كل الانتهاكات لحقوق الإنسان، من خلال إرسال مبعوثين لتحقيق من مدى مصداقية هذه المنظمات وعدم تحيزها، كما ترسل هذه المنظمات مراقبين حياديين لحضور المحاكمات، وكيفية قيام الدولة بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في دستورها وتشريعاتها الوطنية وفي الممارسة الفعلية لتلك الحقوق (شطناوي 2001، ص186)، وفي الجانب الآخر هناك منظمات أخرى توعوية مثل منظمة العفو الدولية، التي ساهمت كثيراً في نشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث كونت شبكة لتبادل المعلومات والتعاون والدعم مع كثير من المنظمات المحلية والمدارس الثانوية مثل ساحل العاج وإيطاليا والدنمرك وغانا والمغرب من خلال المشاركة المدرسية والمناهج والبيئة المدرسية، وكان لها دور كبير في حماية حقوق الإنسان لدى دول عديدة، نظراً لنشاط هذه المنظمات ضمن إطار الأمم المتحدة وخارجه، وتعد هذه المنظمات حلقة وصل بين المؤسسات المحلية والدولية، ومصدر معلومات مهم عن الأوضاع الحقيقية لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، وهي تسهم في تفعيل إجراءات الرقابة الدولية الرسمية على حقوق الإنسان، حيث تتمتع العديد من مثل هذه المنظمات بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يمكنها من العمل المجدي داخل لجنة (مجلس) حقوق الإنسان واللجنة الفرعية، والإسهام في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق تقديم الشكاوى أو التقارير المكتوبة إلى اللجنة، فضلاً عما يمكن أن تقوم به من اتصالات خارج نطاق الأمم المتحدة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان من العالم، وتقديم المساعدات للمعتقلين، ورفع الشكاوى الدولية نيابة عنهم، كما ان منظمة اليونيسكو، ومنظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين، قاموا بدور مهم في تعليم حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، وذلك من خلال تطوير

وتحديث المناهج التعليمية، والوعي بالقضايا الإنسانية، وحل بعض المعضلات النظرية والعملية التي تواجه تطبيقها، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية وإعداد الأدلة والقواعد الإرشادية لدمج مفاهيم حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية، في مراحل التعليم الأساسي حتى المرحلة الثانوية والجامعية، كما اقترحت منظمة اليونسكو في تقرير لها ربط حقوق الإنسان بالقيم الدينية والثقافة المحلية، لتتم ترسيخها أكثر وتجذيرها في الوعي الجماعي، وتظل المدرسة والحياة المدرسية هي المجال الأمثل لهذا الدعم، فالمدرسة مؤسسة اجتماعية تقوم بوظيفة التعليم والتنشئة والتثقيف والتأهيل، وإن ترسيخ مبدأ حقوق الإنسان يبدأ من المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم الأولى؛ لأن هذه المرحلة يمر بها جميع شرائح المجتمع، وهذه المرحلة هي اللبنة الأولى في عملية التنشئة واستقبال الثقافة، وتحديد اتجاه السلوك، باعتبار أن المدرسة هي مؤسسة تربية ومصنع للأفكار، فيجب إطلاق العنان للأفكار والإبداع، فالدولة التي تدعم التعليم والبحث العلمي وتأخذ به سرعان ما تتطور وتقفز قفزات إلى الأمام وتتفادى كثير من الأزمات، والعكس من ذلك أي عندما يكون التعليم والعلم والفكر تابع للسلطة، فإنه يقتصر على تمجيد فكر السلطة وتبرير أخطائها حتى في بحوثها العلمية، يؤدي ذلك إلى التقوقع وضعف روح الفكر والإبداع، وهذا ما يطلق عليه مفكري الفلسفة مسلمات الأفكار السلطوية أو الإيديولوجية، بحيث لا يستطيع أحد اجتياز هذه الأفكار، أو المساس بها أو نقدها أو تغييرها، فهي بمثابة السد أو الحاجز الذي يقف أمام أي فكر جديد، وعلى هذه المسلمة يكون الإنسان مجرد تابع وتكون مخرجات المؤسسات التعليمية مفكرين تابعين للسلطة وليس لهم أفاق عليا في التفكير والتحديث، هذا الفكر المأجور ضرره لا يقتصر على النتاج الفكري فقط، وإنما يضعف سلطة الفكر (الربيعي 2005، ص31) والسلطة نفسها، لتتحرف بعد ذلك عن وظيفتها الأساسية، بدل الرقي والتنمية بالإنسان التي تعتبر من مبادئ حقوق الإنسان لتتحرف وتكون مصدر انتهاك حقوق الإنسان، ويفقد فيه المواطن انتمائه للوطن أي الوطنية والمواطنة وتتغرس فيه قيم المصلحة الخاصة والفردية أو الجزئية وحالة الغتراب، إن كثير من الناس لا يعي مدى أهمية حقوق الإنسان إلا عندما تنتهك حقوقه، حينها فقط يعي مدى أهمية هذه المنظمات وأهمية ترسيخ هذه المبادئ في المجتمع.

إن دور المنظمات الدولية في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الدول مهم، حيث ساهمت هذه المنظمات في بعض الدول من خلال نشر أدلة وقواعد إرشادية للمعلمين، ممن يتعاملون مع الأطفال والبالغين، حول كيفية تعليم حقوق الإنسان، وسبل التدرج بذلك في المناهج الدراسية، من مرحلة الابتدائي حتى المرحلة الثانوية، وكانت منظمة العفو الدولية قد بدأت بتطبيق ما يعرف ببرنامج «المدارس الصديقة لحقوق الإنسان»، وهو يتبنى رؤية وصلاحيات البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان، وهذا المشروع الذي بدأ تنفيذ مرحلته الأولى بمدارس من الشرق والغرب، بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال مساعدة المجتمعات المدرسية على إدماج قيم

ومبادئ حقوق الإنسان في المجالات الرئيسية للحياة المدرسية، وتساهم المكاتب الوطنية لمنظمة العفو الدولية على إدماج أساسيات حقوق الإنسان، في الحياة المدرسية من خلال المشاركة المدرسية والقيادة، وعلاقات المجتمع المحلي والمنظمات المحلية وتشجيعها، والمناهج الدراسية وتحديثها ودمج مناهج حقوق الإنسان في التعليم، والبيئة المدرسية والعناية بها بما يتناسب مع حقوق الطالب.

ومن خلال هذا التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية من خلال المدارس، يمكن بذلك فرض الاستقرار السياسي على السلطة والحد من حريتها وهذا ينعكس على الاستقرار الاجتماعي، فكلما زاد التعاون بين المنظمات المحلية والدولية كلما ارتفعت وتيرة الحد في استخدام السلطة وبدأ الوعي المجتمعي في الاتساع لأهمية حقوق الإنسان، وزادت نسبة الاستقرار كما سوف نوضحه في المحور القادم.

المبحث الرابع. الاستقرار السياسي والمجتمعي

يعتبر الاستقرار بكل أبعاده السياسية واقتصادية واجتماعية، مؤشر على نجاح النظام السياسي، وهدف من أهداف الدولة وضرورة من ضرورات العيش الكريم، وهو هدف تسعى له كل الدول، لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية الاقتصادية أو الثقافية في غياب الاستقرار السياسي الذي مرتبط بالاستقرار الاجتماعي، والذي تحققه التنمية البشرية ورفع مستوى المعيشة للأفراد، فالاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي بالقيام بوظائفه، والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة به، على نحو يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستمراره، ويحول دون تعرضه لأية أزمات سواء كانت صراعات أو انقلابات، كما أن الاستقرار السياسي مرتبط بالاستقرار السلوكي لسلطة، حيث الاستقرار السلوكي يعني الثبات الأيديولوجي للنظام الحاكم وعدم الانتقال المفاجئ من أيديولوجية إلى أخرى، بشكل فجائي، إذ أن غالبية النظم السياسية تعتمد على أفكار وإيديولوجيات متعددة لتصوغها ضمن أهدافها وبرامجها السياسية، وقد تستمر عليها فترة من الزمن، ثم تنتقل تدريجياً إلى أفكار ورؤى جديدة انتقاها بطيء سلساً متماشياً مع التغيرات الاجتماعية المحلية والدولية، لكن الأنظمة الغير مستقرة، تنتقل انتقال مفاجئ وسريع، في إطار الفعل وردة الفعل، وهذا ينتج عنه معارضة وارتدادات من البيئة المحيطة مما يؤدي إلى زعزعة النظام وأحياناً انهيار النظام، كما حدث في برنامج ليبيا الغد التي واجهت ارتدادات من الحرس القديم، أجبرتها إلى العودة للمربع الأول.

سعى كثير من العلماء والمفكرين إلى وضع معايير لقياس درجة الاستقرار السياسي من عدمه في الدول والمجتمعات، ومن مؤشرات الاستقرار السياسي في الدولة والتي تتمثل في الأتي: -

- 1- التكامل القومي وغياب النزعات الانفصالية والصراعات العرقية والثنائية، وهذا يعني التجانس القومي بالضرورة، لكن المقصود هو وجود رؤية إستراتيجية مشتركة وواضحة للتعامل مع التنوع العرقي والثقافي من شأنه تحقيق التكامل القومي في الدولة، وتلعب المواطنة دور مهم في التكامل القومي والوطنية، حيث المواطنة في أبسط معانيها تعني الحقوق والواجبات، ابتداءً من منح الجنسية وفرص الحياة الكريمة وانتهاءً بالواجبات المتمثلة في الالتزام بالأفراد بالقوانين والتشريعات في الدولة.
- 2- شرعية النظام السياسي، ويقصد بالشرعية تقبل الشعب للسلطة الحاكمة وخضوعه لها طوعية، وتأتي الشرعية من خلال صناديق الانتخابات.
- 3- قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع والدولة ضد أي أخطار خارجية محتملة، وهي أهم وظائف النظام السياسي كونها تتعلق ببقاء الدولة نفسها.
- 4- الاستقرار الحكومي، بمعنى عدم التغيير السريع للوزارات والقوانين، والانتقال السلس للقيادات وفق القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة وحسب الكفاءة والخبرة.
- 5- الاستقرار البرلماني، فالبرلمان هو صوت الشعب، ويستمد البرلمان شرعيته من الشعب وهذا ما يعزز موقع البرلمان في مواجهة السلطات الأخرى، وكلما كان البرلمان مستقل عن السلطات الأخرى وكان أعضائه يمارسون عملهم بانسجام وحرية دون التعرض لأي ضغوطات من قبل أي جهة كلما دل ذلك على الاستقرار السياسي لدولة.
- 6- غياب العنف واختفاء التوترات والصراعات الأهلية، ويكون ذلك من خلال وضع خطة استراتيجية من الهيئة الحاكمة تكون متكاملة تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق في الدولة، أي (حق المواطنة) بحيث يشعر كل فرد بالمساواة التامة مع الآخرين.
- 7- نجاح السياسات الاقتصادية للحكومة وقدرتها السلطة على توفير احتياجات الناس وتمكينهم من العيش الكريم، إن توفير احتياجات الناس الأساسية ودعم الطبقات الفقيرة هي أكثر ما يستهلك جهد الحكومات، وأول ما يتصدر برامج الأحزاب السياسية، فالديمقراطية مرتبطة بنظام تعدد الأحزاب، فعندما قامت الولايات المتحدة هاجم جورج واشنطن الأحزاب السياسية، ووصفها بأنها مدمرة نتيجة الصراعات فيما بينها، وعندما تطورت الأوضاع ونضجت الأحزاب أصبحت سمة أساسية من سمات الديمقراطية الليبرالية الأمريكية (محمد العويتي 1981، ص 30).

- 8- تدني مستوى الهجرة الداخلية والخارجية، لأن النزوح الداخلي يشير اما الى غياب التنمية المتوازنة حيث ينزح الناس صوب المناطق التي تتركز فيها مشروعات التنمية، وأما بحثاً عن الأمن حين تسود الحروب في بعض اجزاء الدولة فيلجأ المواطنون الى المناطق الآمنة.
- 9- توفر آليات للانتقال السلمي وللخلافة السياسية، ووجود آليات لانتقال السلطة والقيادة من شخص إلى آخر بطريقة سلسة وقانونية وشرعية، وإمكانية تبادل المواقع القيادية وإحلال الأشخاص بعضهم لبعض بصورة سلمية ومتفق عليها ومنصوص عليها في الدستور.
- اما بالنسبة لحالة عدم الاستقرار السياسي فهي حالة تمر بها معظم النظم الغير ديمقراطية، كما تصاحب هذه السياسات حاالت انتهاكات حقوق الإنسان، فانتهاك هذه الحقوق يخلق فجوة وازمة الثقة بين الحاكم والمحكوم من جهة وبين أفراد المجتمع ببعضهم من جهة أخرى، وبالتالي يؤثر ذلك على القرارات السياسية وتوجهات النظام الحاكم وحتى السياسة الخارجية لدولة بسبب التوجس المستمر من المجتمع بالإطاحة بالحكم، والناثق عن تدني مستوى الشرعية واتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وهذه المؤشرات تتمثل في الآتي:-
- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.**

- 1- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة، وعدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي، وعدد المظاهرات وأعمال الشغب المعادية للحكومة، عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.
- 2- سوء إدارة العلاقات الخارجية للدولة، من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي للدولة سوء علاقاتها الخارجية مع الجيران أو مع المجتمع الدولي، أو مع المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك أما بسبب سوء ادارتها لملف السياسة الخارجية بسبب عدم كفاءة القائمين عليها، أو بسبب الطبيعة الصراعية للنظام الحاكم، أو بسبب عدم حرصه على اقامة علاقات طيبة مع الجيران والمجتمع الدولي والإقليمي، او عدم وعيه بأهمية العلاقات الخارجية وتأثيرها حتى على السياسة الداخلية، او بسبب سياسات داخلية لا ترضي الأطراف الخارجية مثل عدم ضمان حرية العقيدة أو بسبب انتهاك حقوق الإنسان ، أو بسبب اضطهاد مجموعات عرقية محددة، او بسبب ازمة داخلية في الدولة قد يقود السلطات الحاكمة الى مغامرات في الخارج، كخلق اعداء وهميين، او خلق قضية وهدف خارجي ينبغي تحقيقه أي تصدير الأزمة خارجيا بهدف (توحيد الجبهة الداخلية، وتعزيز شرعية النظام الحاكم) .
- 3-التغير المتتابع والسريع للوزارات والقرارات والقوانين، وهي احدى الظواهر المصاحبة لعدم الاستقرار الحكومي، وتعد هذه الظاهرة من السمات المميزة لأغلب الدول النامية، ففي ليبيا سنة 1969 - 1999 حسب البيانات المستقاة من الجريدة الرسمية الليبية ان 112 شخصا تقلدوا مناصب في مجلس الوزراء

واللجنة الشعبية العامة خلال فترة ثلاثين عاما (المغربي 2006، ص 63) وكذلك دولة مثل الهندوراس تغيرت السلطة التنفيذية (616) مرة في الفترة من 1824 الى 1950م ، بينما في الإكوادور تغيير (41) رئيسا للدولة في الفترة من 1940 إلى 1949 ، ان التقلبات الوزارية الكثيرة التي تقوم بها بعض أنظمة الحكم تشير الى حالة عدم الاستقرار في النظام السياسي، بسبب الصراعات بين اللجنة السياسية داخل النظام السياسي، أو قد يشير الى عجز النظام السياسي عن اختيار العناصر المناسبة لشغل المناصب السياسية.

4. عدم استقرار واستقلالية السلطة التشريعية، في بعض الحالات يتم حل البرلمان من قبل السلطات التنفيذية قبل استيفاء مدته القانونية، وفي حالات أخرى تسقط عضوية بعض النواب كما حدث في حادثة حل الحزب الشيوعي السوداني في العام 1965م ، كما قد تتقدم مجموعة من النواب باستقالتهم من أجل تعطيل عمل البرلمان خاصة في الجمعيات التأسيسية التي تكون مهمتها هي اجازة الدستور ، فتؤدي الاستقالات الجماعية الى عجز الجمعية عن اجازة الدستور ويتم كل ذلك في اطار المناورات السياسية، وفي كل الحالات فان مثل هذه الممارسات تشير الى حالة من عدم الاستقرار وتنعكس سلبا على عمل النظام السياسي .

ختاماً يمكن القول ان الاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه فقط بالقوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية حفظ هبة الدولة وتنشيط الأمن، ولكن الاستقرار السياسي هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار، فهما وجهان لعملة واحدة، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا هذا ينعكس على المجتمع، وعندما يكون غير مستقر فهو ينعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وإن الاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتقزيم الفجوة بين الحاكم والمحكوم من خلال الشرعية، والتي تأتي من خلال عنصر التراضي بين الحاكم والمحكوم، فالدولة التي تعيش حياة فيها مشاركة سياسية، وتشارك مع قوى المجتمع في النشاط السياسي العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل الأزمات والصعاب والمؤامرات التي قد تعصف بها، فالدولة معرضة للازمات ولا توجد دولة مؤمنة تأمين كامل. (المكاوي 2019، <https://bahamakawi.com>)

المبحث الخامس. علاقة حقوق الإنسان بالاستقرار السياسي والمجتمعي في ليبيا.

إن علاقة حقوق الإنسان بالتنمية والحرية والعدالة والمشاركة السياسية هي علاقة وثيقة ومتراصة بحكم أن هذه القيم من مرتكزات حقوق الإنسان، وكل هذه القيم تساهم بالدرجة الأولى في تثبيت الاستقرار السياسي والمجتمعي، ففي ظل حقوق الإنسان يتضامن أفراد المجتمع، وهذا التضامن الاجتماعي يساهم بدرجة كبيرة في نيل جميع مظاهر العنف والكرهية والانتقام ومناصرة المظلوم، كما أنه يفرض على النظام السياسي قيود والتزامات تلبي تطلعات المجتمع، وتحفظ حقوقهم، بسبب قدرة هذه المنظمات على تحشيد الرأي العام الداخلي وحتى الخارجي، أما في حالة عدم وجود المنظمات المعنية بحقوق الإنسان أو ضعفها، والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تدني ثقافة حقوق الإنسان، وعدم معرفة الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، مما يتيح لنظام الغير ديمقراطي التوغل في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، وكلما زاد توغل السلطة في مؤسسات الدولة والمجتمع يؤدي هذا إلى تدني مستوى حقوق الإنسان؛ لأن منظمات حقوق الإنسان تحدث نوع من التوازن والقيود على السلطة، وهذا يؤدي إلى تماهي السلطة مع إرادة الشعب، ليسيران في خطان متوازيان، ويلتحم ويتضامن المجتمع مع السلطة، وهنا تكمن قوة الدولة، إن قوة الدولة لا تعني استخدام المفرط للقوة واضطهاد المجتمع لفرض الأمن والاستقرار، لأن هذا يؤدي إلى هشاشة وضعف الدولة على الأمد البعيد بسبب اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع، صحيح أن هيبة الدولة تحتاج إلى قوة، ولكن هذه القوة تستخدم لفرض القانون والدستور وحماية المجتمع، فقوة مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها منظمات حقوق الإنسان في المجتمعات الديمقراطية أدت إلى قوة الدولة واستقرارها، والعكس من ذلك في الدول الغير ديمقراطية، ضعف المؤسسات المدنية أدت إلى ضعف الدولة وهشاشتها وعدم استقرارها سياسياً واجتماعياً (قنديل 2007، ص 139) وسرعان ما تتفكك الدولة وتتهافت في أول أزمة تمر بها، وفي هذا الصدد يرى هنتجتون أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية وتأييد المجتمع لهذه السلطة، والتعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، حيث التعبئة كما يشير إليها كارل بويتش هي خلق وعي جديد وتعلم قيم وتوجهات جديدة وانهايار مجموعة أساسية من الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، وهذا يحتاج إلى تحديث المؤسسات السياسية ومواكبتها لهذه التغيرات، حيث التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي في ظل العولمة أصبح متماهياً مع التطور العالمي بسبب تطور الاتصالات وتبادل التجارب والخبرات وأحياناً حتى التقليد بين مجتمعات العالم، ففي غياب التغير السياسي وتحديث المؤسسات بما يتماشى مع هذا التطور والمتغيرات الاجتماعية، يؤدي ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي (المغربي 2005، ص 18) وهذا ما حدث في ليبيا بعد اكتشاف النفط في عام 1957 حتى 1967 حيث ارتفعت نسبة التعليم في المدارس من 33000 طالب في عام 1957 إلى 170000 طالب عام 1965 وهذا

التغير في البنية الاجتماعية لم يصاحب تغيراً في النظام السياسي الملكي أو تحديثه، بل الذي حدث العكس، حيث ألغيت الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية؛ بسبب سيطرة نخب تقليدية ذات قيم وتوجهات قديمة مخالفة لقيم هذه الفئات الجديدة، ودون وجود مؤسسات مدنية يعبر بها المجتمع عن حقوقه وتطلعاته أصبحت هناك فجوة بين السلطة والشعب، وازدادت هذه الفجوة في التسامح (المغربي 2005، ص 27)، مما سبب في حالة عدم الاستقرار ومن ثم سقوط نظام الحكم وتغيره بنظام آخر دون مقاومة تذكر، وهذا النظام الجديد وجد الساحة خالية أمامه بدون مؤسسات مدنية يمكن أن تحد من حركته أو تقيده، مما أتاح له المجال لفرض أيديولوجيته والتوغل في جميع مفاصل الدولة، لتكون مؤسسات الدولة الهشة أصلاً مرتبطة بالسلطة وشخص الحاكم، وكلما ارتبطت الدولة ومؤسساتها بشخص الحاكم، زادت هشاشة الدولة، وانعكس ذلك على المواطنة ومستوى الوطنية، ولعل التغيرات المفاجئة في القوانين الداخلية وتغيير الوزارات في ليبيا ما بعد 1970م، إنما هي مؤشر على حالة عدم الاستقرار، بسبب تخطيط النظام وعدم وجود استراتيجية واضحة من جهة وشخصنة الدولة من جهة أخرى، مما جعل القوانين والقرارات (مخرجات النظام السياسي) مرتبطة بمواقف شخصية، تنفذ إلى النظرة المستقبلية، فالمشاركة السياسية والجماعية تتميز بالحكمة وأفق النظر والتوقعات المستقبلية، والبعد عن الأهواء الشخصية، ففي سنة 1978 م جرم النظام مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها الأحزاب السياسية، وحق التجمهر في مقولته (من تحزب خان) وتم إلغاء الملكية الخاصة، ومصادرة الأملاك الخاصة لطبقة الغنية، بغية تطبيق النظام الاشتراكي، فقد صادر النظام كل العقارات المملوكة للأفراد من خلال المقولة (الأرض ليست ملكاً لأحد) والتي أصبحت بمثابة قانون كما اصدر قانون يحق للفرد تملك بيت واحد فقط لا غير، ومنع تأجير العقارات ومصادرة المصانع والمؤسسات الاقتصادية الخاصة وألغيت التجارة الحرة التي من شأنها رفع مستوى المعيشة للفرد وتشغيل اليد العاملة المحلية، والاستقلالية وعدم الاعتماد على الدولة (المغربي 2005، ص 49)، وهذا أدى إلى فقدان الثقة بين أفراد وشركاء الوطن الواحد، والتي مازالت أثارها تخيم على المجتمع إلى وقتنا هذا، وكذلك إزاحة الحيز المستقل بين الفرد والسلطة، وأصبح الفرد تابع لدولة، واتجه الأفراد إلى القطاع العام؛ لعدم وجود فرص عمل في القطاع الخاص، مما أدى إلى تكديس الأفراد في الوظائف الحكومية وصرف الدولة الميزانيات الضخمة على الرواتب، واعاقت فرص للتنمية والتطوير، والتي لآلت نتائجها تخيم على الدولة حتى وقتنا هذا، ومن جهة أخرى نشأت العداء والبغضاء والكراهية بين أفراد المجتمع؛ نتيجة انتزاع الملكيات ومصادرتها لصالح أفراد آخرين، وهذا يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، وهذا أدى إلى انعدام وتلاشي الثقة بين الأفراد ببعضهم، والتوجس المستمر من بعضهم، والتي كانت نتائجها وخيمة حتى وقتنا هذا من خلال ضعف وفشل المجالس التشريعية بعد 2011 في المراحل المؤقتة، وعرقلة عمل البرلمان وضعفه وتقاسم المصالح فيما بينهم،

والتوجس المستمر بين أعضائه ببعضهم، وفي هذا الصدد يقول المبعوث الأممي غسان سلامة (إن مشكلة البرلمان الليبي ليست في تدني الثقة، بل هي انعدام الثقة فيما بينهم).

إن هذه المشكلات كانت نتيجة السياسات العامة في السابق، وعدم تجذر مبدأ حقوق الإنسان في المجتمع، ليعي كل فرد بحقوقه وواجباته، والجدير بالذكر رغم هذه الانتهاكات في السابق كان النظام يدعوا لحرية الشعوب واحترام حقوق الإنسان، والواقع غير ذلك، ففي التسعينيات من القرن الماضي كانت هناك أمثلة كثيرة واضحة على انتهاكات حقوق الإنسان، كانت إحداها في سجن أبو سليم في طرابلس عام 1996، حيث قدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان مقتل حوالي 1270 سجين، كما أشارت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى استمرار ارتفاع عدد الليبيين الذين هاجروا إلى خارج البلاد اعتباراً من عام 1995 وارتفاع طلبات اللجوء السياسي التي قدمها المعارضين اعتباراً من عام 1993 نتيجة القمع والاضطهاد، وفي بداية 2005 ونتيجة لضغوطات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان خضع النظام لهذه الضغوطات وافر بالتزامه بحماية حقوق الإنسان، وتم إنشاء منطمتين لحقوق الإنسان، مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية (1998) ومؤسسة القذافي للتنمية، وكانت المؤسستان برئاسة سيف الإسلام، فقامت هذه المؤسسة بالتحقيق في قضية أبو سليم، رغم أنها تابعة لسلطة وتفتقد للحيز المستقل، الشرط الضروري لحيادية هذه المؤسسات، وبرغم من ذلك فإنها واجهت معارضة شديدة من قبل الحرس القديم الموقع الإلكتروني ([https:// fanack.com/ar/Libya/](https://fanack.com/ar/Libya/)) (human-rights

إن تلك الانتهاكات في حقوق الإنسان التي استمرت لعقد من الزمان أدت إلى تآكل النسيج الاجتماعي تدريجياً، وانتشار الظلم والحق داخل المجتمع، وبالتالي من الصعب أن يتضامن المجتمع بسبب هذه الأحقاد أو أن يتحد في قرارات مصيرية، بسبب أزمة الثقة والتوجس من الآخر، التي زرعت داخل المجتمع لعقود، فمع مرور الزمن أصبحت بمثابة ثقافة تتوارث عبر الأجيال، فالثقافة والمجتمع مظهران لشيء واحد، فإذا كانت الحاجات الإنسانية الأساسية يمكن تفسيرها تفسيراً اجتماعياً، فإن طرق إشباعها تأتي عن طريق الثقافة، وإن التطور الثقافي عبر التاريخ يأتي من خلال التجارة الحرة والصناعة والملكية الخاصة، الذي ألغاه النظام وجرمه واعتبره نوع من الاستغلال، فالتجارة هي البذرة لنمو الطبقة البرجوازية وولادة نوع من الثقافة الحديثة المبينة على المصلحة بدل علاقة الدم والنسب، فالمصلحة تربط الأفراد ببعضهم، وتشكل نوع من التضامن المجتمعي، كما حدث بعد الثورة الصناعية في الغرب حيث تغيرت العلاقات الاجتماعية، وانتقلت من العلاقات القبلية العائلية الجزئية إلى علاقات مصلحة كلية، مما ترتب على ذلك وضع قواعد ونظم جديدة للسلوك الاجتماعي (رشوان، 2014، ص188)، بينما في ليبيا حدث العكس حيث تم إلغاء التجارة والقطاع الخاص في فترة الثمانينات من

القرن العشرين، وتحول النظام الاقتصادي إلى اشتراكي معتمد كلياً على الدولة وعلى العلاقات العائلية، ولا وجود للقطاع الخاص والحيز المستقل عن الدولة، فأصبح الأفراد تابعين للدولة، والدولة والسلطة مرتبطة بشخص الحاكم، وبالتالي هذا افترس نوع من الثقافة التبعية وعدم الاستقلالية والاعتماد التام على الدولة المتمثلة في شخص الحاكم ليصبح على المجتمع الأيديولوجية والثقافة التي تساهم في استمراره في الحكم، فالدور الذي يلعبه النظام السياسي مهم في ترسيخ أنماط محددة من الثقافة والتوجهات والسلوك التي تضبط التفاعل التي يتضمنها النظام الاجتماعي، حيث تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم الغير مقنن للتفاعلات السياسية داخل المجتمع، رغم أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، إلا إنها مرتبطتان من خلال القيم التي تحويها الثقافة والتي تنتقل عبر عملية التنشئة (هلال 2005، ص122)، ولذلك نجد النظم التسلطية تسعى لتغيير الثقافة المجتمعية من خلال طرح إيديولوجيات تلاؤم مصلحتها وأصباغها على المجتمع، وتتخذ من المؤسسات التعليمية وسيلة لفرض أيديولوجيتها، بغية احتواء الطالب والأجيال القادمة التي تساهم في الحياة العامة في المستقبل، حيث تغرس فيه روح الولاء لسلطة بدل الوطن.

وختاماً يمكن القول ان عدم وجود منظمات حقوق الإنسان وبالتالي ثقافة حقوق الإنسان في ليبيا أدت إلى شخصنة الدولة وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعندما انهارت السلطة في 17 فبراير انهارت معها جميع مؤسسات الدولة، وعدم وجود المؤسسات المدنية التي يمكن أن تحل ولو جزئياً محل مؤسسات الدولة أو تنظم المجتمع، أدى هذا إلى ظهور المؤسسات التقليدية، والتي تحولت إلى أداة لصراع والحروب الأهلية، بينما نجد في تونس ومصر التي تعتبر متقاربة ثقافياً واجتماعياً، رغم انهيار نظام الحكم ظلت الدولة ومؤسساتها متماسكة نسبياً، ويرجع ذلك لأن هذه المنظمات المدنية كانت موجودة أصلاً وساهمت في نشر الثقافة السياسية خلال السنوات السابقة رغم ضعفها، وإنها كانت بمثابة صمام أمان ولو نسبياً من تغول السلطة وتوسعها، كما ساهمت هذه المنظمات في توعية وتعليم المجتمع لحقوقه وواجباته وأهمية الدولة واستقرارها، وزرعت في الفرد روح الوطنية، واستطاعت أن تفصل في ذهنية الفرد بين الدولة كمؤسسات ونظام الحكم أو السلطة ومن خلال هذه المؤسسات اكتسب الفرد مجموعة من المبادئ والقيم والتي علي ضوئها يحكم على ما هو مناسب وما هو غير مناسب من إشكال السلوك، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تساهم في عملية التثقيف من خلال المحاكاة والعبرة والاتصال بالعالم الخارجي وهي الأخرى تعتبر من الوسائل التعليمية، وبذلك يتجنب المواطن في المستقبل كثير من الأخطاء (الخطاب 2004، ص68)، ويتعلم الفرد الحقوق والواجبات، حيث الوعي بالحقوق والحريات يمنح الأفراد القدرة على حمايتها، ويكسب المجتمع حصانة ضد الانتهاكات وكافة أشكال الاعتداءات، كما يؤدي الوعي بها إلي نبد جميع مظاهر العنف داخل المجتمع وعدم اللجوء الى القوة في حل النزاعات، ودور التعليم هنا

محوريا في عملية تغيير الثقافات والعقول وسلوكهم اتجاه بعضهم البعض، ولذلك ربط كثير من المفكرين ومن بينهم المفكر العربي الغرابي بين الفضيلة الأخلاقية والفكرية والصناعات العملية والتكنولوجية في الأمم بطريقة تطوير وتحديث التعليم والتربية (المهدي صاحب 1997، ص153) فكلما ارتقى التعليم والتربية ترسخ مبدأ العدالة وحرية التعبير والميل إلى التسامح والاعتدال في المواقف ونمو روح الاحترام المتبادل ومشاعر المودة والسلام ومناهضة الميول الأنانية والعنصرية داخل المجتمع وبين شعوب العالم، ويقول في هذا الصدد جون ستيورات مل (أن الرأي الذي تحاول السلطة قمعه قد يكون صائبا مع إنكارها له، فليس من حقها حسم الأمر نيابة عن البشرية بأسرها، وأي محاولة منها لإسكات الأصوات المخالفة يعني ادعائها العصمة من الخطأ) وبالتالي فإن حرية التعبير وابدأ الرأي هي حق من حقوق الإنسان، وهي أداة لتصحيح أخطاء السلطة، وليس من حق السلطة مصادرتها (الربيعي 2007، ص82) فالسلطة غير معصومة من الخطأ، ويجب إزالة ثقافة العصمة في ذهنية المواطن والسلطة، فالتعبير عن الرأي هو جوهر حقوق الإنسان.

النتائج

- 1- إن معظم النظم الغير ديمقراطية تعاني حالة عدم الاستقرار السياسي، ويتضح ذلك من خلال إصدار تغيير التشريعات والقوانين وتغيير الوزارات حسب الولاء لسلطة وليس الكفاءة، مما ترتب عن ذلك سوء الإدارة والفساد الإداري.
- 2- ان مفهوم حقوق الإنسان بمثابة البوابة التي تفتح المجال لمبادئ أخرى سامية مثل الحرية المقننة والتعبير عن الرأي والنقد البناء والغير مشخصن، وتكوين المنظمات والتضامن الاجتماعي، كما تكبح كل من لديه سلطة، حتى لا ينفرد بها.
- 3- افنقر المجتمع الليبي مفهوم حقوق الإنسان لحقبة زمنية، وهذا أدى إلى عدم وعي شريحة عريضة من المجتمع لحقوقه وعدم المطالبة بها عندما تنتهك هذه الحقوق، وهذا أدى إلى عدم شعور الأفراد بالأمان، مما جعل كل فرد يتوجس من الآخر، وبالتالي تلاشى مفهوم العمل الجماعي وتلاشت معها ثقافة الاقتدار، وانعدام الثقة بين لأفراد، وهذا يتضح جليا من خلال المؤتمر الوطني أو مجلس النواب بعد 2011م، الذي لم يستطيع أخذ قرارات مصيرية بكامل النصاب، فالكل متوجس من الآخر، ولا توجد قاعدة مشتركة تجمعهم.
- 4- ان غياب المنظمات المدنية ومن ثم عدم الوعي لثقافة حقوق الإنسان يجعل الدولة ضعيفة وهشة ومهيئة للانقسام وللانقلاب السياسي كما يؤدي إلى تشطي المجتمع ونشر الأحقاد والكراهية بين

الأفراد، وهذا يساهم ويسهل على النظم الشمولية سيطرتها على المجتمع، فقوة المجتمع تكمن في تضامنه، وضعفه يكمن في تفرقه.

5- إن غياب ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، يجعل المواطن خاضع تابع لإرادة له، ولا يطالب بحقوقه عندما تنتهك، مما يزيد بطش وجبروت وسطوة كل من لديه سلطة، وتزداد السلطة أو نظام الحكم في التوغل في جميع مؤسسات الدولة وأحكام السيطرة عليها، وهذا يؤدي إلى تدني المواطنة ومن ثم الوطنية والانتماء للوطن.

التوصيات

- 1- الارتقاء بالتعليم، وهي تبدأ بتوفير البنية التحتية وتحديث المناهج التعليمية، لأن الطريق الأمثل لتغيير الثقافة السياسية وترسيخ مبدأ حقوق الإنسان يبدأ من المدرسة والجامعة والمعهد، وربط حقوق الإنسان بالدين، لأن كل مجتمع يتصرف أفراده تبعاً لمعايير وقواعد متعارف عليها مثل القواعد المكتوبة التي تستمد أصولها من الدين وما اتفق عليه المجتمع لتأتي على شكل تشريعات، ولوائح غير مكتوبة وهي أعراف اجتماعية يتدرب عليها الطفل عقلياً وعملياً ويقلد الآخرين في ممارستها (القدافي، 1981، 31).
- 2- اعتبار مادة حقوق الإنسان مادة إلزامية يجب تدريسها من السنوات الأولى لمرحلة التعليم الأساسي، والمتوسطة والعليا، وبحكم أن هذه المادة غنية وثرية بالمعلومات ومتغيرة في آن واحد، وإن مجتمعاتنا هي أحوج من أي وقت مضى بفهم حقوق الإنسان.
- 3- تشجيع المدارس على التعاون مع المنظمات المحلية والدولية لاكتساب الخبرة والمعرفة.
- 4- دعم المنظمات الحقوقية وبالأخص منظمات حقوق الإنسان، واعتبارها صمام أمان للاستقرار السياسي والمجتمعي.
- 5- إعادة النظر في القيم والموروثات الثقافية، ومحاولة تحديثها من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة، والتي لها القدرة السريعة في نقل ثقافة المجتمع وتغييرها إلى ثقافة حديثة متماهية مع التغيرات الاجتماعية.

Abstract:

The aim of this study is to clarify the relationship between the consolidation of human rights in society, and political and societal stability. Political stability is the commitment of the ruling authority to a country's laws, legislation and adherence to the constitution. This commitment leads to narrowing the gap between the ruler and the ruled, and would lead to social stability, solidarity, integration and community harmony.

There are many factors that contribute to political and social stability. One such factor, is upholding the principle of human rights, which plays an important role in political stability, political reform and societal solidarity. Upholding principle of human rights also allows the flourishing of values and principles, such as justice, equality, freedom, solidarity, teamwork, political participation and other principles. The principle of human rights also acts as a check on the ruling authority, especially when it is bound by conventions, and international organizations.

Many Arab societies, and this study will focus specifically on Libya, lack a state that is political and societally stable. Although outwardly and formally, the country seems stable, however, despite appearances, Libya is in a state of political and social instability. This is due the weakness of the state institution, which in turn is due to the failure of civil society institutions, especially those concerned with human rights. The absence of a functioning and robust institution, renders the state open to being manipulated, and utilized as the 'personal property' of the ruling authority.

There is also a lack of awareness from a large segment of society of their rights and duties, due to the lack of merit this concept has within society. This has meant that many individuals are not aware of their rights nor do they claim them when they are made aware of their violation. This has meant that those in positions

of authority have grown more powerful as they believe there is no repercussion for infringing on the rights of their citizens. In the long run, this leads to a social rift, as the state weakens or collapses in the absence of a culture of tolerance, human rights and societal solidarity – which should be instilled by civil institutions. However social, political and cultural issues emerge as a reaction due to oppression and injustice and when societal rights are taken by force away from the authorities, the causes the division of the state.

المراجع

- 1- امانى قنديل، وآخرون تقييم منظمات المجتمع المدني. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. القاهرة، (2007)
- 2- إصدارات اليونيسكو، حقوق الإنسان، ترجمة علاء شلبي. مطبعة لون. المغرب. (2009)
- 3- جعفر المهدي صاحب، الفلسفة السياسية. منشورات دار النخلة. ليبيا (1997) .
- 4- حسين عبد الحميد رشوان، العلاقات الإنسانية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، (1997)
- 5- رمضان محمد القذافي، علم النفس العام. منشورات الجامعة المفتوحة. ليبيا. (1981)
- 6- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع. مصر. (2004)
- 7- ستيفن ديبلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية، المشروع القومي للترجمة. ترجمة ربيع وهبه وآخرون. القاهرة. (2002)
- 8- صاحب الربيعي، دور الفكر في السياسة والمجتمع. صفحات للدراسات والنشر. سوريا. (2005)
- 9- صبحي محمصاني، أركان حقوق الإنسان. دار العلم للملايين. بيروت. (1997)
- 10- علي الدين هلال وآخرون، النظم السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. (2005)
- 11- فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي. دار ومكتبة الحامد للنشر. عمان. (2001)
- 12- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. (2004)
- 13- مروان يوسف صباغ، البيئة وحقوق الإنسان. كومبيو للنشر والدراسات والإعلام. بيروت. (1992)
- 14- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. (2004)
- 15- محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية. عالم الكتاب. القاهرة. (1981)
- 16- محمد زاهي المغربي، الدولة والمجتمع المدني. دار العراجلين. بنغازي. (2006).

الدوريات

- 1- اميمة البوعيشي، (مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية . العدد 12 . 2013) العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان في ظل التحول الثوري في ليبيا. ليبيا: جامعة طرابلس، 2013.
- 2- مصطفى خشيم، (مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية. العدد 7. 2010) ليبيا: جامعة طرابلس.

المواقع الإلكترونية.

- 1- الموقع الإلكتروني. واشنطن 10 ديسمبر 2020. alhurra.com.
- 2- الموقع الإلكتروني. <http://hrlibrary.umn.edu/arab/UIDHR.html>. اعتمد من قبل المجلس الإسلامي بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 1981 .
- 3- الموقع الإلكتروني، <https://bahamakkawi.com/2019/01/05/> بهاء الدين مكاوي، الاستقرار السياسي .

الأبعاد المرجعية لظاهرة الهجرة غير القانونية في المعطى الديموغرافي الليبي

*د. محمد محمد الشريف

تمهيد مرجعي:

تتركز ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا في التدفقات المتزايدة للكتل البشرية القادمة من مختلف الدول الأفريقية المجاورة من دول أفريقيا، فكثير ما تجبر الأوضاع المعيشية الصعبة الناتجة عن ندرة فرص العمل والفقر والأزمات السياسية والحروب الأهلية وانعدام الأمن والسلم الاجتماعي والنمو السريع للسكان وفشل مشاريع التنمية وانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي والسياسي الذي يعرقل جهود التنمية في البلدان المصدرة، من أهم الأسباب والعوامل التي تحرك الناس للهجرة بحثاً عن فرص العمل والعيش الكريم والإقامة في بيئة آمنة وضمان مستقبل أفضل.

وفي نفس الوقت تعد الهجرة غير القانونية في البلدان المستقبلة مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية والتي بطبيعة الحال سوف يكون لها مردودها السلبي على السكان الأصليين واستقرارهم وأمنهم الاجتماعي جراء تدفق المهاجرين غير القانونيين إليها.

إن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسكاني الذي يشهده المجتمع الليبي اليوم الناتج عن حركة السكان من الجنوب إلى الشمال وتركز أكثر من نصف سكان ليبيا في ستة مدن ساحلية أكبرها من حيث الكثافة مدينة طرابلس حيث تبلغ الكثافة السكانية بها (1194.09) نسمة/كم²، أما نسبة السكان فيها بلغ (18.82%) من إجمالي عدد

سكان ليبيا وهي أصغر مدينة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها (835) كم²، أي ما يعادل (0.05) من إجمالي مساحة ليبيا. (الهيئة العامة للمعلومات 2006، ص 76).

* عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا

وهذه بدورها تعني تشوهات في التركيبة السكانية وتقلب موازين التخطيط والأمن الوطني وتهدد الأمن والسلم الاجتماعي، ويظهر ذلك جلياً من خلال تدني الكثافة السكانية في بقية المدن وخاصة الجنوب الليبي حيث يصل إلى أقل من (0.20) شخص/كم² في مدينة مرزق وهذا يدل على وجود خلل ديموغرافي له خطورته على مستقبل التنمية البشرية في ليبيا .

وشهدت ليبيا في العقود الثلاثة الماضية هجرة بشرية واسعة النطاق في داخل البلاد وخارجها وفي اتجاه أوروبا بصورة رئيسة وبما فيها الهجرة غير القانونية أو الهجرة السرية عبر المتوسط وفي اتجاه الجزر الإيطالية خاصة.

وهذه الظاهرة الاجتماعية تعود إلى أسباب متعددة من أهمها البطالة والفقر والنمو السريع للسكان وفشل مشاريع التنمية وانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي والسياسي الذي يعرقل جهود التنمية في البلدان المصدرة، وأصبحت مسألة الهجرة غير القانونية وحراك الكتل البشرية من المناطق الطاردة إلى المناطق الجاذبة من القضايا العالمية التي تشغل بال الكثير من المهتمين بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والأمني على المستوى الوطني والعالمي وخاصة في هذه الأيام مع تزايد وثيرة الحراك المكاني لأعداد من البشر وبشكل غير مسبوق كما هو موضح بالشكل (1)، كما تشير إلى ذلك تقديرات منظمة الهجرة الدولية لعام 2006م والتي تفيد بأن ما يزيد عن (175) مليون مهاجر خارج أوطانهم الأصلية وهؤلاء يمثلون نسبة (3%) من إجمالي سكان العالم وبمعدل زيادة سنوية قدره (2.9%). (الدوبيي 2013م، ص 12)

أما على المستوى الوطني فتعد ليبيا من أخصب مناطق الجذب للمهاجرين إليها من دول الجوار الأفريقي وسواها نظراً لمرونة تشريعتها الوطنية ولصعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية، والجدير ذكره في هذا السياق ما لاحظته الباحثة أثناء قيامه في زيارة عمل لحقل البوري في عرض البحر الأبيض المتوسط أثناء القيام بدراسة عن المهاجرين غير القانونيين كما هو موضح بالشكل (2) ووجود أعداد من النساء المهاجرات ومن مختلف الأعمار



الشكل(1) سيارات رباعية تتقل المهاجرين من دول جوار ليبيا

وكذلك الأطفال والأحداث يحاولون القيام بهذه المغامرة الخطيرة مثل الرجال ويحاولون عبور الحدود بكل الوسائل المتاحة، كما أن مظهر هؤلاء المهاجرين قد تغير أيضاً حيث بدأنا نشاهد نسبة عالية من حملة الشهادات العليا وخريجين مراكز التكوين المهني.

أولاً :- تحديد موضوع البحث وإشكالياته:

يتمحور موضوع هذا البحث حول الهجرة غير القانونية الوافدة إلى ليبيا وأثرها على معدلات النمو الديموغرافي في إطار التفسير العلمي لدوافع ومؤشرات وأسباب واتجاهات هذه الظاهرة وانعكاساتها على المجتمع الليبي ودول الجوار .

وتتجاوز مشكلة هذه الدراسة الأبعاد الكمية لتتناقص معدلات النمو الديموغرافي إلى تحسس المرجعيات المفسرة والتحليلات العلمية الداعمة لتكوين صورة معمقة حول الهجرة غير القانونية عبر الزمان والمكان ومعرفة أسباب هذه التغيرات والتوقعات والتطورات الممكنة للتعامل معها.

ويتم تتبع البعد الإشكالي لفهم خصائص واتجاهات هذه الظاهرة عبر عاملي الزمان والمكان وعبر التوظيف المرجعي للبيانات الرسمية المتاحة والتشريعات النافذة ذات العلاقة بموضوع الهجرة بشكل عام. كم سيتم تشخيص المشكلة باتجاه تحليل مقارنة لمعدلات الهجرة غير القانونية خلال فترات زمنية مختلفة بما يدعم التحديد الدقيق لحجم المشكلة وتداعيات وسبل التعامل الوقائي والعلاجي منها.

ثانياً :- الأهمية المرجعية للبحث:

تكمن الأهمية المرجعية لظاهرة الهجرة غير القانونية عموماً مجموعة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية على المستوى المحلي أو الدولي من تبعات هذه الهجرة غير المنظمة وغير الشرعية.

وفي هذا السياق يتطلب تكاثف الجهود الوطنية والدولية للوصول إلى جملة من التفاهات والآليات الداعمة للعمل الانساني مع المهاجرين وتمكينهم من حياة لائقة وتجنبهم مظاهر المخاطرة بالحياة ، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بعلاج هذه الأزمة، على أساس أسلوب إدارة الازمة لغرض معالجة الأوضاع القائمة للمهاجرين غير القانونيين المقيمين في ليبيا والعابرين خارجها بما في ذلك مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية وتسوية أوضاع المقيمين بطرق غير قانونية.

وتستمد دراسة الهجرة غير القانونية أهميتها من الدلائل الآتية:

1. تساعد دراسة الهجرة غير المشروعة في التعرف على أعداد وأنواع وجنسيات المهاجرين، ومن خلاله يمكن استنتاج مدى تأثيرهم على التركيبة السكانية في المجتمع الليبي.
2. ضرورة التعامل بكفاءة مع العوامل المؤثرة في الهجرة باعتبارها ركيزة التنمية السكانية واعتبار الحجم السكاني ونوعيته مورداً وإمكانيته داعمة للتنمية.
3. توفر دراسة ظاهرة الهجرة قاعدة بيانات ومعلومات مرجعية داعمة لفهم الواقع الديموغرافي وتحديد مسارات النمو الديموغرافي والتحولات السكانية المستقبلية.
4. تهدف الدراسة إلى تحقيق مبدأ الاستخدام الأمثل للهجرة الأجنبية بما يحقق أهداف الحماية والتنمية وفقاً لاحتياجات سوق العمل الليبي.
5. التأكيد على تطبيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتشغيل وإقامة المهاجرين في سياق السيادة الوطنية الداعمة لتحقيق الأمن وحفظ المجتمع من جميع مظاهر الجريمة العابرة للحدود وحماية المجتمع من تسرب الأمراض المعدية.

ثالثاً :- التساؤلات الرئيسية للبحث:

نحاول في هذه الورقة الإجابة عن جملة من التساؤلات التي تمكن من خلال ما تعززه من إجابات التعرف على التغيرات التي طرأت على معدلات الهجرة غير القانونية وأسبابها. ويقوم هذا البحث على تساؤل رئيسي مؤداه ((في أي اتجاه تشير معدلات الهجرة غير القانونية في ليبيا))؟. يوظف هذا التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:-

1. كيف يمكن حل مشكلة استمرار تدفق المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا؟
2. هل توجد منظومة إلكترونية لحصر أعداد ونوعيات وجنسيات العمالة الوافدة إلى ليبيا؟
3. ما مدى تأثير العمالة الوافدة على التركيبة السكانية في ليبيا؟
4. هل توجد استراتيجية وطنية تحدد احتياجات سوق العمل الليبي من الأيدي العاملة الأجنبية؟
5. هل هناك تأثيرات محلية مباشرة على واقع الحياة الاجتماعية متمثلة في انتشار بعض الأمراض المعدية ومظاهر الجريمة العابرة للحدود؟

رابعاً :- المقاربات المنهجية للبحث:

يستعين الباحث في إنجاز هذا البحث بجملة من المناهج والأدوات البحثية وفقاً لموضوعه وفي إطار التكامل المنهجي سيتم توزيع عدد من المناهج العلمية المستخدمة في العلوم الاجتماعية من أجل وصف وتشخيص وتحليل وتفسير الظاهرة موضوع البحث بهدف لفت النظر إلى أبعاد هذه المشكلة الاجتماعية والعواقب المترتبة عليها محلياً ودولياً وسيتم الاستعانة بالمناهج الآتية:

- 1 - المنهج الوصفي.
 - 2 - المنهج المقارن.
 - 3 - المنهج التاريخي.
 - 4 - منهجية البحوث المكتنية.
 - 5 - منهجية التقييم السريع للأوضاع.
- وهي عبارة عن منهجيات اجتماعية علمية داعمة للمصادقية وعمق التحليل في تناول هذه الظاهرة الاجتماعية بأبعادها المختلفة .

خامساً :- مفهوم الهجرة:

الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت منذ قديم الزمان ومازالت توجد في كل مكان وزمان وهي تعني الانتقال للأفراد والجماعات من مكان إقامتهم الأصلي إلى مناطق أو بلدان أخرى لمدة قد تقصر أو تطول، أنها كل حركة عبر الحدود الرسمية داخل الدولة في حالة الهجرة الداخلية وخارج حدودها في حالة الهجرة الخارجية .

والهجرة هي حركة التنقل الاعتيادية للإنسان من مكان إلى آخر بقصد تحقيق هدف اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو أممي ولها دوافع قد تتشابه وقد تختلف ولكن العامل المشترك بينها هو البحث عن حياة أفضل ومستوى معيشي أرقى، بغض النظر عن التحولات الاجتماعية والبيئية المصاحبة لها. وفي دائرة معارف القرن العشرين، أشير إلى الهجرة بأنها الخروج من أرض إلى أرض أخرى. (وجدي 1971، ص469)

أما في دائرة معارف العلوم الاجتماعية، فقد عرفت الهجرة بأنها التحرك الجغرافي الدائم للأشخاص. (Migration, p285) أما علماء السكان فيعتبرون الهجرة زيادة غير طبيعية، وبحسبونها في حالة وجود إحصائيات سكانية عن طريق معرفة الفرق بين المواليد والوفيات وطرح الزيادة الطبيعية من الزيادة الكلية الناتجة عن فرق تعدادين. (الجوهري 1976، ص 177) أما علماء الاجتماع فقد طوروا الأصل اللغوي لكلمة هجرة وحددها وظيفياً بأنها (عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير

إرادتهم، وإنما باضطرارهم إلى ذلك قسراً أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية التحول والانتقال في المكان المعتاد للإقامة إلى منطقة أخرى على نحو دائم أو مؤقت). (جلبي 1992، ص208)

والهجرة عامل مؤثر في نمو السكان كما تؤثر في خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية فالتغيرات الوافدة من الخارج بهدف الإقامة أو العمل تلعب دور الولادات، وتزيد في عدد سكان المجتمع، وبالعكس فالتغيرات المغادرة تلعب دور الوفيات، وتؤدي إلى تخفيض عدد سكان المجتمع، حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي نتاجاً هاماً من نتائج الهجرة من الدولة أو إليها فإذا كان الفرق موجباً معنى ذلك أن الهجرة تؤدي إلى زيادة في عدد سكان البلد أما إذا كان الفرق سالباً فإن العكس هو الصحيح، كما أن عامل الهجرة الخارجية يؤثر في مستويين اثنين على حجم السكان، المستوى الأول يتعلق بحجم السكان الوطنيين، والثاني المجموع الكلي للسكان المقيمين في البلاد (السكان الوطنيين والسكان غير الوطنيين). (الشريف 2010م، ص33)

سادساً :- مقاييس الهجرة:

ونقصد به المعادلات الإحصائية التي يقاس بها معدل الهجرة التي تحصل في البلدان المصدرة أو المستقبلة للمهاجرين وأثرها على النمو السكاني بشكل عام لأن معظم المهاجرين من فئة الشباب والغالبية العظمى من الذكور ويتم احتساب أو قياس الهجرة من خلال المعادلات الإحصائية الآتية :

$$1- \text{ معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$2- \text{ معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$3- \text{ معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{عدد النازحين} - \text{عدد الوافدين}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

ويشير المعدل الإيجابي إلى زيادة عدد الوافدين إلى المنطقة عن عدد النازحين منها .

أما المعدل السلبي يشير إلى زيادة عدد النازحين من المنطقة عن عدد الوافدين لها .

سابعاً :- أنماط الهجرة:

وللهجرة أنماط متعددة ويتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة وإن كان يقصد بها عموماً الانتقال الديموغرافي من منطقة لأخرى ، ويمكن تقسيم الهجرة من حيث المدى والاتجاه إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي:

1- الهجرة الدولية وتتمثل في الانتقال السكاني عبر حدود الدول أي من دولة إلى أخرى سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

2- الهجرة الداخلية أو المحلية وتتمثل في انتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة.

3- الهجرات الدورية أو الموسمية، وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة ثم ما يليث أن يعودوا المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية.
ويحسب صافي الهجرة من خلال (الفرق بين الوافدين والمغادرين).

ثامناً :- البعد التاريخي للهجرة في ليبيا :

شهد المجتمع الليبي أنماطاً متعددة من الهجرة منذ بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911 واستمرت حتى عام 1943 إبان الانتداب البريطاني على ليبيا. وقد ذكر الشيخ الطاهر الزاوي في كتابه "جهاد الليبيين في ديار الهجرة" بأن عدد المهاجرين في مصر فقط بلغ أربعة عشر ألف نسمة (الزاوي 1976، ص13). أما حسن على خشيم في كتابه "صفحات من جهادنا الوطني" فقدرها بمائة ألف نسمة. (خشيم 1974، ص127) وعندما حصلت ليبيا على استقلالها في 1951/12/24م قامت الدولة الليبية بإجراء أول تعداد رسمي للسكان عام 1954م وبعد هذا التاريخ أصبح تعداد السكان يجرى كل عشرة سنوات وصدرت قوانين وتشريعات توضح السكان الأصليين والعائدون من المهجر اعتباراً من هذا التاريخ .

وكانت الهجرة إلى دول الجوار تتم في شكل هجرات فردية وجماعية نتيجة احتلال الإيطاليين لليبيا وما صاحبه من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية متمثلة في الاعتداء والقهر والفقر الذي مارسه الحكومة الإيطالية على الشعب الليبي إبان تلك الفترة من التاريخ. فكانت الهجرة باتجاه دول الجوار وغيرها (تونس - مصر - الجزائر - تشاد - النيجر - السودان - الشام - تركيا) لتشمل عدد من البيوت أو اللحامات أو العشائر أو القبائل. واتبعت هجرة الليبيين نمطين من أنماط الهجرة؛ نمط الهجرة المؤقتة ونمط الهجرة الدائمة.

تاسعاً :- أنماط الهجرة في المجتمع الليبي:

أ- الهجرة المؤقتة:

كان الدافع من وراء الهجرة إلى دول الجوار هو البحث عن الأمن والأمان نتيجة أعمال العنف والإرهاب الذي مارسه إيطاليا على الشعب الليبي، ناهيك عن الفقر والمجاعة وانتشار الأمراض والأوبئة بين السكان، إضافة إلى مصادرة الحكومة الإيطالية أملاك وأراضي المجاهدين والمهاجرين ومنع أبنائهم من مواصلة الدراسة

بالمدارس الحكومية وحرمانهم من جميع الحقوق المدنية. فهاجر البعض منهم بحثاً عن العمل، والآخر لغرض تحصيل العلم. وقد شكل جامع الزيتونة في تونس والأزهر الشريف في مصر نقطة جذب لطلاب العلم الديني وجدوا فيها فرصة النهل من منابع المعرفة التي جاد بها عليهم كبار العلماء بهذه المنارات العلمية والأدبية والدينية، إضافة إلى توفر فرص العمل والحياة الكريمة بهذه الدول.

وهناك نمط آخر من الهجرة المؤقتة يتمثل في هجرة الليبيين إلى دول الجوار وخاصة مصر والسودان لغرض الإقامة المؤقتة فيها ثم الانتقال منها إلى أداء فريضة الحج نظراً لعرقلة الحكومة الإيطالية لليبيين القاصدين أداء فريضة الحج حيث أصدر الوالي الإيطالي سنة 1913 منشوراً يمنع المسلمين الليبيين من أداء فريضة الحج (هيئة تحرير ليبيا 1948، ص 94). الأمر الذي دعاهم إلى الهجرة إلى دول الجوار لغرض الانطلاق منها لأداء فريضة الحج.

وقد استغل الليبيون مواسم الحج لتعريف العالم الإسلامي بقضيتهم وبمساوئ الاستعمار البغيض وجرائمه النكراء طالبين منهم الدعم والمساندة، ومن هذه المنشورات المنشور الذي وزع على الحجاج سنة 1929 تحت عنوان "صيحة من صحراء الدماء، الشعب الطرابلسي البرقاوي المظلوم". (موسى 1983، ص 48) ومنشور آخر في السنة التالية بعنوان "استغاثة مسلمي طرابلس وبرقة بحجاج بيت الله الحرام وبجميع إخوانهم في ديار الإسلام". (استغاثة مسلمي 1929، ص 4) ناهيك على وجود نمط آخر من أنماط الهجرة المؤقتة متمثل في رحلات العلاج التي كان يقوم بها بعض الأعيان وكبار الموظفين في إدارة الاحتلال الإيطالي.

ب- الهجرة الدائمة:

ويقصد بها مدة الهجرة من حيث الزمن والتي عرفت من قبل هيئة الأمم المتحدة بأنها "الانتقال الذي يستمر لمدة تزيد عن سنة واحدة على الأقل"، ويمكن الإشارة بشيء من الإيجاز إلى أهم الأسباب الكامنة وراء عدم عودة الليبيين من المهجر، ومنها:

- 1- منع السلطات الإيطالية بالسماح للمهاجرين من العودة إلى أرض الوطن.
- 2- ضياع ممتلكات المهاجرين ومصادرتها من قبل السلطات الإيطالية.
- 3- أعمال النهب والقتل والتعذيب والسجن لأسر المجاهدين ونقلهم إلى المعتقلات الجماعية.
- 4- خوف الحكومة الإيطالية من العلماء والمفكرين والساسة والأدباء في إثارة الرأي العام تجاههم.

إضافة إلى ما سبق ذكره هناك نمط آخر من الهجرة وهو الهجرة القسرية أو الإجبارية، التي طبقت على مجموعة كبيرة من الليبيين المعارضين للاحتلال الإيطالي ونفيهم إلى الجزر الإيطالية المهجورة، وكانت تتم في ظروف صعبة جداً بسبب تفرغ البلاد من السكان الأصليين وإحلال المستوطنين الإيطاليين بدلاً منهم. الأمر الذي نجم عنه انخفاض معدلات النمو الديموغرافي للسكان الليبيين وارتفاع معدلات النمو السكاني للجاليات الإيطالية المستعمرة.

عاشراً :- مظاهر الهجرة على النمو الديموغرافي في ليبيا:

كان للهجرة دور مؤثر على النمو السكاني في المجتمع الليبي يتمثل في عودة الليبيين من المهجر ذلك بعد انتهاء الاستعمار الإيطالي للبلاد وحصول ليبيا على استقلالها في 1951/12/24م. حيث شهدت ليبيا عودة المهاجرين الليبيين إلى أرض الوطن خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكان له الأثر الواضح على الزيادة الطبيعية للسكان الليبيين، وبشكل أكثر تحديداً من عام 1954-1973. أما بعد هذه الفترة فإن الزيادة في عدد السكان الليبيين ترجع أساساً للزيادة في عدد المواليد عن عدد الوفيات من السكان الليبيين أي أن العنصر المؤثر في نمو السكان هو الزيادة الطبيعية، (الشريف، 2010 ص34) أما المستوى الثاني للهجرة الخارجية في هجرة غير الليبيين، أي السكان غير الليبيين الوافدين إلى البلاد من الخارج، من مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي حيث يلاحظ أن هجرة الليبيين من وإلى ليبيا من عام 1973 وإلى حد الآن لم يكن له أثر يذكر على حالة السكان الليبيين في البلاد وفي حين كان الأثر الواضح يعود للسكان غير الليبيين الوافدين على البلاد من مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث كان له عدة مظاهر توضحها نتائج التعدادات العامة للسكان خلال الفترة من (1973-2006) ومن أهم هذه المظاهر ما يأتي:

- 1- أظهرت النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي وبالتحديد منذ عام 1984 أن حجم السكان غير الليبيين أخذ في التناقص من تعداد إلى آخر، كما هو مبين في الجدول(1):

الجدول (1) عدد السكان غير الليبيين خلال تعداد السكان لسنوات 1984-1995-2006.

ر.م	السنة	العدد
1	1984	411517
2	1995	409425
3	2006	359540

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، للسنوات 1984-1995-2006 .

كذلك فإن نسبة السكان غير الليبيين قد سجلت انخفاضاً كبيراً منذ عام 1995 حيث انخفضت هذه النسبة من (11.3%) من المجموع الكلي للسكان في ليبيا عام 1984 لتصل إلى (6.4%) عام 2006. وعليه فإن نسبة السكان غير الليبيين هي بسيطة جداً، وقد لا تكون لها تأثير سلبي في المجتمع الليبي، إلا أن الجدير ذكره هنا أن هذه الأرقام والنسب لا تعكس حقيقة الواقع، الذي يبين أن أعداد السكان غير الليبيين في تزايد مستمر وخاصة منذ عقد التسعينات بعد أن سمح النظام السابق للعرب والأفارقة بالدخول إلى البلاد بدون تأشيرة دخول، والإقامة والعمل مثلهم مثل الليبيين مما نتج عنه زيادة في عدد السكان غير الليبيين بأضعاف مضاعفة عما توضحه بيانات نتائج التعدادات العامة للسكان هذا بالإضافة إلى قيام النظام السابق بمنحهم الجنسية العربية والسماح لهم باستخراج جوازات سفر ليبية الأمر الذي سهل على الأجانب السفر والإقامة في الدول الأوروبية وما نتج عنه من مشاكل اجتماعية وأمنية تحسب على الشعب الليبي.

2- التغير في نسبة السكان غير الليبيين إلى مجموع السكان في ليبيا، قفزت هذه النسبة من نحو (3.1%) عام 1964 لتصل إلى (11.3%) عام 1984 كما أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، أن هذه النسبة قد انخفضت من (9%) عام 1995 لتصل إلى (6.4%) عام 2006، إلا أن بيانات السكان غير الليبيين في تلك النتائج لم تكن دقيقة فهي لم تحقق التغطية الشاملة لكل السكان غير الليبيين المقيمين في البلاد خلال فترة التعداد وذلك لأن دخولهم للبلاد وإقامتهم فيها لم يكن وفق إجراءات سليمة وقانونية، وبالتالي فهم يتهربون من العدادين ولم يتمكن هؤلاء العدادين من الحصول على معلومات عنهم ومن ثم جاءت بياناتهم أقل بكثير مما هو في الواقع المعاش (التقرير 2010، ص37).

3- لم يكن للسكان غير الليبيين أي تأثير على التركيبة العمرية لمجموع السكان في فئات السن (4.0) سنوات وكذلك في سن (65 سنة فما فوق) إلا أن تأثيرهم يبدو واضحاً جداً على الفئات العمرية في سن العمل (15-64 سنة) الأمر الذي يؤكد أن الغالبية العظمى من المهاجرين إلى ليبيا يأتون إليها بدافع البحث عن العمل والحصول عن مورد رزق وتزداد ارتفاعاً وعلى نحو كبير جداً في الفئة العمرية (20-24 سنة) حيث بلغت نسبة النوع لهذه الفئة العمرية (434 رجلاً مقابل كل 100 امرأة) (الهيئة العامة للمعلومات 2006، ص46) بمعنى أن غالبية السكان غير الليبيين هم من الذكور، الباحثين عن العمل وتشكل نسبتهم (82%) من مجموع الذكور من السكان غير الليبيين المقيمين في ليبيا.

4- تتميز ليبيا بوفرة فرص العمل المنتج مقارنة بجميع الدول المجاورة الأمر الذي جعل من ليبيا دولة جاذبة للسكان، خاصة لأولئك الذين يبحثون عن فرص العمل. وبالتأكيد فإن عامل الجذب هذا سيحدث حركة في بلدان أخرى تنسم بعوامل الطرد السكاني، لذلك فإن عامل الجذب في ليبيا واشتداد عوامل الطرد في دول أخرى يجعل حركة السكان اتجاه ليبيا حركة عالية جداً وبالتأكيد ستكون دول الجوار التي تنسم بالطرد السكاني المصدر الأساسي لهؤلاء السكان غير الليبيين المتواجدين في ليبيا.

5- من الملاحظ في التركيب العمري للسكان غير الليبيين هو أن فئة الأعمار (25-54) سنة هي أكبر فئة لكل من الذكور والإناث وللمجموع معاً، أما من حيث تأثير التركيب العمري للسكان غير الليبيين على التركيب العمري لمجموع السكان في ليبيا فقد كان هذا التأثير واضحاً بالنسبة لفئات الأعمار النشطة اقتصادياً (15-54) سنة مما ينعكس على زيادة عرض القوى العاملة في سوق العمل المحلية، حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة من (49.77%) في حالة السكان الليبيين لتصل إلى (50.87%) لمجموع السكان ومن ثم ارتفع عرض العمل من (1675880 نسمة) من الليبيين ليصل إلى (1876206 نسمة) لليبيين وغير الليبيين (الهيئة العامة للمعلومات، ص136) كما هي موضحة في الجدول (2) الذي يوضح توزيع السكان الليبيون وغير الليبييين حسب فئات العمر لعام 2006.

الجدول (2) توزيع السكان الليبيين وغير الليبيين حسب فئات العمر لعام 2006 .

الفئات السن	سكان ليبيا		سكان غير ليبيا		المجموع	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
4-0	10.86	575345	5.11	25113	10.61	600458
9-5	9.96	527595	4.85	23686	9.74	551281
14-10	10.25	542893	4.31	20848	9.96	563741
19-15	10.82	573026	8.89	30905	10.67	603931
24-20	10.82	573287	16.12	48958	11.00	622245
54-25	38.95	2063696	56.63	191798	39.87	2255494
64-55	4.10	217404	3.32	14367	4.10	231771
65 فما فوق	4.24	224906	0.77	3865	4.04	228771
المجموع	100.00	5298152	100.00	359540	100.00	5657692

المصدر :- الهيئة العامة للمعلومات ، 2006

الحادي عشر :- الهجرة غير القانونية:

تعد ظاهرة الهجرة من البلدان العربية والأفريقية إلى ليبيا رغم أنها قديمة قدم التاريخ العربي والأفريقي من الظواهر الديموغرافية المؤثرة، إلا أنها اليوم تأخذ بعدا آخر، ففي الماضي كانت تقف في ليبيا، وتتدمج في النسيج الاجتماعي والبشري للدولة، ولكن اليوم تعتبر ليبيا في نظر المهاجرين غير القانونيين العرب والأفارقة عبارة عن مركز عبور إلى أوروبا للإقامة المؤقتة إلى حين توفر الإمكانيات المادية أو توفر الظروف المناسبة للهجرة إلى أوروبا. والشكل (2) يوضح قارب هجرة غير شرعية في عمق البحر المتوسط



الشكل (2) قارب في عرض البحر لمهاجرين غير شرعيين

وظاهرة الهجرة غير القانونية ظاهرة عالمية، تشكو منها معظم دول العالم حيث يتدفق آلاف البشر من البلدان الأفقر إلى البلدان الأكثر تقدماً وغناً بصفة دورية.

وللهجرة غير القانونية عوامل وأسباب متعددة إلا أن العامل الاقتصادي يعد من أهم وأبرز العوامل والأسباب الكامنة وراء بروز هذه الظاهرة، وتعد البطالة والفقر والأزمات السياسية والحروب الأهلية وانعدام الأمن والسلام الاجتماعي من أهم الأسباب والعوامل التي تحرك الناس للهجرة بحثاً عن فرص العمل والعيش الكريم والإقامة في بيئته لعله يجد فيها الأمن والأمان وفرص العمل والدخل المناسب والعيش الكريم.

وظاهرة الهجرة غير القانونية مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية للبلدان المصدرة، وبنفس الطريقة تشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية للبلدان المستقبلة جراء تدفق المهاجرين غير القانونيين الذين ينطلقون من سواحل البحر الأبيض المتوسط (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، ومصر) إلى (إيطاليا، واليونان، وإسبانيا)

وخصوصاً إلى الجزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية ومنها إلى دول الاتحاد الأوروبي بواسطة عصابات وشبكات إجرامية بالغة التنظيم تقوم بعملية تهريب المهاجرين على متن قوارب صيد متهاكة وفي كثير من الأحيان أيضا

يقعون في أيدي الدوريات الأمنية للقوات البحرية الليبية أو الإيطالية فيتم حجزهم في مراكز الحجز إلى حين يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

وتعتبر ليبيا منطقة جذب للمهاجرين إليها من دول الجوار الأفريقي وسواها لمرونة تشريعاتها الوطنية ولصعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية.

الثاني عشر :- الأطر المرجعية والتشريعية المنظمة لهجرة العمالة إلى ليبيا:

صدرت العديد من القوانين والقرارات المنظمة لمواضيع دخول وإقامة المهاجرين إلى ليبيا لأغراض العمل وذلك تحقيقاً للتوجهات والسياسات النافذة والالتزامات الدولية لليبيا ويمكن تحديد أهم هذه الأطر المرجعية التشريعية والاتفاقية الدولية التي تعد ليبيا طرفاً فيها ولها علاقة بالعمالة الوافدة والمهاجرة مع بيان تاريخ المصادقة الليبية عليها في الجدول(3):

ويشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد الأجانب المقيمين في ليبيا بصورة مشروعة (617000) نسمة وبنسبة 30% من إجمالي السكان في سن النشاط الاقتصادي، ويؤكد علاقة مرونة السياسات الليبية بتزايد عدد المهاجرين إليها من أن سياسات الهجرة المرنة تعد جزءاً مكماً للدبلوماسية الليبية والعلاقات الليبية مع دول الجوار الساحلية منها والصحراوية، وهي سياسات كانت تسمح للأفارقة والعرب بدخول ليبيا دون تأشيرة حتى سنة 2007 (الدويبي، 2013، ص14). والأكثر من هذا حصولهم على الجنسية العربية ومنحهم جوازات سفر ليبية سخرها النظام المستبد لغرض استغلالهم في إثارة بعض المشاكل السياسية مع بعض الدول الصديقة والشقيقة.

ويزاول معظم المهاجرين المقيمين في ليبيا أعمال الخدمات العامة والنظافة والبناء والحدادة وأعمال النجارة والزراعة والصناعة والحراسة والرعي. وقد بلغ إجمالي عدد المهاجرين المقيمين في ليبيا في بداية الألفية الثالثة (122819) وارتفع ليصل إلى (359540) نسمة وبمعدل نمو وصل في أعلاه إلى ما يقارب (6.15%) مرتفعاً من (4.3%) عام 1954 ليبلغ أعلى معدل ارتفاع له في سنة 1984 ليصل إلى (11.2%) ثم ينخفض إلى (8.5%) عام 1995 وإلى (6.15%) عام 2006 (الدويبي، 2013، ص14).

ويشير قسم الإحصاءات والحاسوب في إدارة الجوازات والهجرة إلى أن عدد المرحلين الذين دخلوا إلى ليبيا بصورة غير قانونية قد بلغ (55129) مهاجراً في سنة 2004 انخفض إلى (36411) مهاجر في سنة 2007 وبلغ مجموع

الجدول رقم (3) الاتفاقيات الدولية وتاريخ المصادقة عليها

ت	الاتفاقية الدولية	تاريخ المصادقة الليبية
1	الاتفاقية الدولية رقم 98 بشأن الحق في المفاوضات الجماعية للعمال	1960/6/20
2	اتفاقية منع العمل بالسخرة رقم 105	1961/6/13
3	اتفاقية منع التمييز في العمل	1961/6/13
4	اتفاقية منع كافة أشكال التمييز العرقي CERD	1969/1/4
5	الاتفاقية الدولية حول المعايير الدولية للمنافع الضمانية رقم 102	1974/5/19
6	الاتفاقية رقم 121 بمنافع إصابات العمل	1975/1/19
7	الاتفاقية 128 بالمزايا الضمانية لكبار السن	1975/1/19
8	الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ICESCR	1976/1/3
9	الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية	1976/3/23
10	الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والمعاملة الإنسانية C.A.T	1989/5/15
11	الاتفاقية الدولية لمنع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW	1989/5/15
12	اتفاقية منع الاستعباد وتجارة العبيد والمؤسسات والممارسات الشبيه بها	1989/5/16
13	اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الجريمة العابرة للحدود والجريمة المنظمة	1989/5/16
14	الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال CRC	1993/5/15
15	اتفاقية منع أسوأ أشكال عمال الأطفال رقم 182	2000/10/4
16	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل لمنع المتاجرة في الأطفال ودعارة الأطفال والصور الخليعة للأطفال	2004/5/18
17	اتفاقية منع تهريب المهاجرين عبر البحر والبر والجو	2004/9/24
18	اتفاقية منع تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة	2004/10/24
19	الاتفاقية الدولية لحماية كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	2006/6/18

المصدر: الدويبي 2013،

ص24

المرحّلين من المهاجرين بصورة غير قانونية خلال فترة 4 سنوات من 2004 إلى 2007 (155233) مهاجر وما يترتب عليه من تكلفة على الاقتصاد والأمن والصحة في ليبيا وهي على درجة عالية من الخطورة لكونها غير منظمة فعمليات التتبع والقبض والإعادة إلى الوطن الأم أيضا مكلفة سياسيا وأمنياً واقتصادياً ناهيك عن التهديد المعنوي نتيجة بروز ثقافة المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا والذي يعتبر مصدر مهدد للثقافة الوطنية والقيم السائدة والأمن والسلم الاجتماعي للمجتمع الليبي وكذلك ما يلحق الدول الأوربية من تبرحات جراء هذه الهجرة غير المنظمة وغير القانونية خاصة مع وجود بعض الانحرافات السلوكية والإجرامية للمهاجرين غير القانونيين تتمثل في بيع وتصنيع الخمر والمخدرات، وتزوير العملة والمستندات الرسمية، والسرقعة، والقتل والدعارة والتخريب والنصب والاحتيال والسحر والشعوذة وغيرها.

وفي مدينة الكفرة الليبية على سبيل المثال وليس الحصر بحكم موقعها الحدودي مع مجموعة دول أفريقية في الجنوب الشرقي من ليبيا فهي تجاور ثلاث دول شقيقة هي مصر من جهة الشرق، والسودان من جهة الجنوب الشرقي وتشاد من الجنوب، فكانت منذ زمن بعيد طريق القوافل القادمة من مصر والنيل العالي والحبشة وأفريقيا الاستوائية والمتجهة إلى الشمال والغرب نحو البحر المتوسط وهي تمثل مركزاً رئيسياً لتجارة العبور نحو السودان وتشاد فهي بذلك أكثر المدن الليبية عرضة للهجرات الوافدة المشروعة وغير المشروعة وعليه فإن التدفق الهائل من الوافدين على مدينة الكفرة قد أسفر عن تركيبة ديموغرافية غير متجانسة من الجوانب الاجتماعية والثقافية والديموغرافية بل وساهمت بالفعل في تغيير نسق القيم الاجتماعية بالمدينة.

وقد أوضحت نتائج الحصر الميداني للوافدين بمدينة الكفرة من قبل الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة عام 2005 أن عدد الوافدين بالمدينة قد بلغ (14127) مهاجر يشكلون ما نسبته (33.42%) من إجمالي السكان المقيمين في الكفرة، كذلك فقد شكلت نسبة الوافدين من جنسيات أفريقية أعلى نسبة حيث بلغت حوالي (59.06%) من إجمالي المهاجرين. وقد شكلت معدلات الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين عام 1995 ما نسبته (58.82%) من إجمالي معدلات الجرائم المرتكبة في المدينة.

أما في عام 2004 فقد كانت نسبة الجرائم المرتكبة من المهاجرين في نفس المدينة ما نسبته (52.45%) من إجمالي عدد الجرائم بالمدينة وقد جاءت جرائم بيع وتصنيع الخمور في الترتيب الأول. (عوض 2009، ص104)

أما سرقة المنازل فكانت في الترتيب الثاني من مجموع معدلات الجرائم المرتكبة من قبل المهاجرين غير الشرعيين، حيث سجلت سرقة المنازل أعلى نسبة لها حيث بلغت (27.17%) من إجمالي الجرائم المرتكبة في المدينة. (عوض، ص 109)

وعلى العموم فإن هذه الإحصاءات الخاصة بالمهاجرين غير القانونيين المتواجدين في المدن الليبية وخاصة المدن الساحلية لا تمثل الحقيقة للعدد الفعلي وإنما تمثل نسبة بسيطة وبسيطة جداً من العدد الفعلي للأجانب المقيمين في ليبيا بصفة مؤقتة أو دائمة، ومن ثم فإن الحاجة ماسة لضرورة العمل على كيفية توفير البيانات عنهم وبذل المزيد من الجهد وتوفير كل الإمكانيات لتحقيق ذلك لما له من أهمية بالغة في رسم السياسات السكانية والتنمية الفاعلة في جميع الميادين والمجالات.

الثالث عشر :- انعكاسات السلبية للهجرة غير القانونية على المجتمع الليبي:

تمثل الهجرة غير القانونية والتسلسل غير القانوني إلى ليبيا عبر منافذها البرية ظاهرة لها تداعياتها على الأمن والسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي لعدة اعتبارات يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- 1- تسرب ثقافات وأنماط سلوكية وصراع ثقافي داخل المجتمع الليبي.
- 2- انتشار العديد من الأمراض المعدية والوبائية.
- 3- التأثير على سوق العمل والتنافس الغير متكافئ بين العمالة الوطنية والوافدة.
- 4- انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود الليبية.
- 5- تهريب البضائع والأموال والمخدرات بجميع أنواعها.
- 6- زيادة تكاليف وأعباء التعامل مع المهاجرين على مستوى الإدارة المحلية ومستوى المنظمات الدولية والإقليمية.
- 7- الأعباء الإضافية على السلع التموينية والطاقة والمياه والسكن واستخدام الطرق.
- 8- التأثير السلبي على التركيبة الديموغرافية للسكان الليبيين. (الدوبي، 2010، ص4)
- 9- عدم وضوح أهداف المهاجرين والتي من الممكن أن تكون إجرامية منظمة وعابرة للحدود.

- 10- تدفع بؤر الاحتكاك الثقافي وصراع القيم مع الوافد إلى مواقف متطرفة أحياناً وقد تكون عنيفة وتصادمية بل وقد يكون الوضع أكثر قابلية للتفجير والاشتعال لآلته الأسباب كما حدث في مدينة طرابلس أثناء مدهمة أوكار الدعارة وبيع الخمر والمخدرات وممارسة السحر والشعوذة والتزوير في منطقة " حي الأندلس سنة 2021م " حيث كانت ردة العنف منهم قوية لولا قوة وعزيمة رجال قوات الأمن المختصة والتي تمكنت من هدم أوكارهم والقبض عليهم وإحالتهم إلى ساحات القضاء.
- 11- اختلال التوازن الديموغرافي خاصة في مدن الجنوب الليبي وتداعياته على الأمن والسلم الاجتماعي بالمنطقة.

- 12- ادعاء العديد من الجنسيات العربية خاصة المصرية والسورية والعراقية أثناء القبض عليهم من السلطات الإيطالية أو المالطية بأنهم لیبیین ومعاملتهم على أساس انهم لیبیین وما يترتب عن ذلك بعد سنوات من نتائج سلبية على المنظومة الديموغرافية للمجتمع الليبي.

النتائج:

من خلال البحث والاطلاع على الأدبيات المتاحة والتي تناولت موضوع الهجرة غير القانونية وتوصلنا مع العديد من الجهات الرسمية والأهلية المهتمة بهذه الظاهرة الاجتماعية في الداخل والخارج تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية: -

- 1- تزايد تدفق الكتل البشرية إلى ليبيا عبر حدودها الجنوبية والشرقية والغربية بطرق غير قانونية.
- 2- تقيد الاحصائيات الرسمية الصادرة عن الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية أن إجمالي عدد المقيمين من غير الليبيين قد بلغ في عام 2004م إلى (309,562) مهاجراً.
- 3- بلغ عدد المرحلين الذين دخلوا البلاد بطرق غير رسمية خلال الفترة من 2004م إلى 2007م إلى (155,238) مهاجراً بحسب بيانات قسم الإحصاء والحاسوب بالإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية.
- 4- عدم توفر قاعدة بيانات توضح أعداد وجنسيات وأماكن إقامة العمالة الوافدة إلى ليبيا بطرق غير قانونية داعمة للقرارات السياسية والأمنية والاقتصادية.
- 5- عدم تفعيل التشريعات النافذة " قرارات - قوانين " بشأن استقدام العمالة وفقاً لاحتياجات سوق العمل الليبي بل ومرونتها خاصة للأخوة العرب والافارقة، الأمر الذي يزيد ويشجع على دخول الأراضي الليبية بطرق غير قانونية.

- 6- صعوبة مراقبة الحدود البرية والبحرية للدولة والتي تبلغ مساحة (5075) كم منها (4600) كم في نطاق صحراوي جاف حار.
- 7- نقص الإمكانيات المادية والفنية والتقنية التي تساعد الأجهزة المختصة في أداء مهامها على الوجه المطلوب في تتبع ورصد حركة العبور للمهاجرين غير القانونيين.
- 8- تبين وجود شبكات وعصابات إجرامية بالغة الخطورة والتنظيم تقوم بتهريب المهاجرين.
- 9- انتشار العديد من أنماط الجرائم المنظمة والعابرة للحدود والدخيلة على المجتمع الليبي متمثلة في جرائم السرقات والاتجار بالمخدرات والخمور وجرائم الدعارة والسحر والشعوذة وتزوير المستندات والعملة وغيرها والتي تهدد الأمن والسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي وخاصة في الجنوب الليبي وفي ظل حالة الانفلات الأمني التي تشهدها ليبيا عموماً والمناطق الجنوبية خصوصاً.
- 10- انتشار العديد من الأمراض السارية والمعدية.
- 11- يتم ترحيل المهاجرين عبر إجراءات منظمة بالتنسيق والتعاون مع دول المصدر وما ينتج عن ذلك من تكاليف مالية باهظة من ميزانية الشعب الليبي.
- 12- عدم توفر شبكات الأمان الاجتماعي للمهاجرين غير القانونيين.

التوصيات:

- من خلال الدراسة والبحث والاطلاع على الأدبيات المتنوعة والتي تناولت موضوع الهجرة غير القانونية يتضح جلياً بروز العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية على المستوى المحلي والدولي الأمر الذي يتطلب من المهتمين وداعمين القرار ومنفذي السياسات تسليطها الضوء على هذه المشكلات في خصائصها وأسبابها وتداعياتها وسبل التعامل الوقائي والعلاجي منها من خلال التوصيات التالية:
- 1- إجراء دراسة تقييمية لأوضاع وفعاليات التعامل مع الهجرة غير القانونية لغرض التعرف على أعدادهم وأنواعهم " الجنس " وجنسياتهم وأماكن إقامتهم وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يزاولون فيها بما يحقق تكوين مرجعية علمية وفهم معمق ومضمون للظاهرة.
- 2- محاولة التعرف على الشبكات المحلية والدولية المتخصصة بالتهريب والاتجار بالبشر.
- 3- رصد أنواع الجرائم المنظمة والعابرة للحدود.

- 4- حصر الايجابيات والتحديات والفرص والتهديدات والإمكانيات الداعمة للقضاء على هذه الظاهرة من خلال وضع البرامج والخطط والحلول التمكنية وليست ردعية ضبطية ظرفية فقط.
- 5- التوسع في عقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية لنشر الوعي بأهمية التعامل الإيجابي مع هذه الظاهرة.
- 6- تنمية قدرات وإمكانيات الأجهزة المختصة بمكافحة هذه الظاهرة وتزويدها بالإمكانيات والمعدات والأجهزة التقنية المتطورة لمراقبة الحدود والتحركات البشرية ورصدها.
- 7- مراقبة منافذ الحدود وتحويل المتسللين والمهاجرين بطرق غير قانونية.
- 8- التصدي لعمليات هجرة العمالة الوافدة إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية والبحر المتوسط.
- 9- متابعة عصابات التهريب والمتاجرة بالبشر وتحقيق الرادع العام للمخالفين ومعاقتهم بما يضمن حماية العمالة الوافدة من جميع مظاهر الاستغلال.
- 10- حماية المجتمع من الجريمة العابرة للحدود ومن تسرب الأمراض المعدية أيضاً.
- 11- تسوية الأوضاع القانونية للعمالة الوافدة إلى ليبيا بطرق غير قانونية وفقاً للتشريعات النافذة والمنظمة لعلاقات العمل.
- 12- إجراء الفحوصات الطبية للعمالة الوافدة بصفة دورية من أجل المحافظة على لياقتهم الصحية وسلامتهم من الأمراض المعدية.
- 13- توفير أماكن لائقة صحية لإقامة العمالة الوافدة.
- 14- تطوير مرجعية تعاقدية قانونية لاستقبال العمالة الوافدة.
- 15- إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تنظم استخدام العمالة الوافدة وتسمح بدخول العرب والأفارقة إلى ليبيا بدون الحصول على تأشيرة دخول وإقامة.
- 16- التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات مع دول المنشأ " السودان - تشاد - النيجر - تونس - الجزائر - مصر " بشأن ضبط وتنظيم حركة الهجرة وحماية المهاجرين من جميع مظاهر الاستغلال المادي والمعنوي.

17- العمل على توظيف وتفعيل الاتفاقيات الدولية المنظمة للهجرة خاصة التي تعرف باتفاقيات الحريات الأربعة " حق الدخول - حق الإقامة - حق العمل - حق التملك " وكذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان.

18- متابعة أحوال الشباب المهاجرين من ليبيا إلى أوروبا وإجراء دراسات علمية معمقة عنهم للتعرف على أحوالهم ومعيشتهم وتقديم يد العون والمساعدة للراغبين منهم في العودة إلى أرض الوطن.

19- التأكد من هوية المهاجرين خاصة في إيطاليا وألمانيا والذين يدعون بأنهم لیبیین ومحسوبين على ليبيا وهم من جنسيات عربية " مصرية - سورية " وهذا ما تبين للباحث أثناء متابعة وإجراء بعض المهام الرسمية في إيطاليا وألمانيا.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. تيسير بن موسى، كفاح الليبيين السياسي في بلاد الشام، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1983.
2. حسن علي خشيم، صفحات من جهادنا الوطني، ط 2 طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1974.
3. د. عبد السلام بشير الدويبي، الأبعاد الأمنية لمهددات الأمن الديموغرافي والسلم الاجتماعي والسياسات السكانية، طرابلس، 2010.
4. الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1976.
5. د. عبد السلام بشير الدويبي، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا، الأسباب والتداعيات، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، 2013م.
6. على الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، طرابلس، الجامعة المغاربية، 2010م.
7. علي عبد الرازق جليبي، علم اجتماع السكان، ط4، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.
8. محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ط3، مج 10، بيروت، دار المعرفة، 1971.
9. محمد محمد مصباح الشريف، التواصل الاجتماعي الديموغرافي للأسرة الليبية، طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية 2014 م.

10. بسري الجوهري، جغرافية السكان، ط 3، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1976.
11. David Silis, Migration, the International Encyclopedia of the Social Science, New York, London.

ثانياً: التقارير والدوريات والأبحاث العلمية والإحصائيات:

1. استغاثة مسلمي طرابلس وبرقة بحجاج بيت الله الحرام، الشورى، عدد 230، القاهرة، 19 يونيو 1929.
2. التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا، مجلس التطوير الاقتصادي، 2010.
3. عبد الرزاق عبد الله عوض، الهجرة الوافدة وعلاقتها بانتشار وارتفاع معدلات الجريمة بمدينة الكفرة، مجلة الدراسات الاجتماعية، 2009.
4. الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.
5. هيئة تحرير ليبيا، الفطائع السود الحمر، ط2، القاهرة، مطبعة الكرنك، 1948.
6. محمد محمد مصباح الشريف، اتجاهات الخصوبة وعواملها في المعطي الديموغرافي الليبي مجلة الجامعة المغاربية، العدد 30، 2019م.

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (1990 – 2018)

*د. محمد الصيد احميد *د. عبد الرحمن علي صالح محفوظ

الملخص:-

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وصولاً الى تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1990م الي 2018م، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي في عرض الاطار النظري بين متغيرات الدراسة والعلاقة بينهم وفق ما نصت عليه النظرية الاقتصادية وكذلك المنهج القياسي المتمثل في الاساليب الاحصائية والقياسية، حيث تم بناء نموذجين رياضيين مثل النموذج الاول سعر الصرف كمتغير مستقل والصادرات كمتغير تابع بينما كان النموذج الثاني يمثل سعر الصرف كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع وذلك من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (EViews10). وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وان زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (1.76) وحدة نقدية في النموذج الاول، اما بالنسبة للنموذج الثاني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وان زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار (1.84) وحدة نقدية، وكانت هذه اهم النتائج والتي تم على اساسها تحديد توصيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية:- سعر الصرف، الصادرات، الواردات، التوازن الاقتصادي.

المقدمة:-

تمثل التجارة الدولية مجالاً مهماً في مجال الدراسات الاقتصادية لأهميتها في اقتصاد الدولة من جهة ومن جهة اخرى لا يمكن عزل دول العالم بعضها عن البعض الاخر خصوصاً في مجال انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال فيما بينها، كما أدى التوسع الكبير للمبادلات الدولية الذي رافق التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية ظهور الكثير من المشاكل على صعيد الأمور المالية الدولية، ومع تسارع المتغيرات العالمية ظهر موضوع سعر الصرف كواحد من أهم الاشكاليات التي تواجه البلدان اثناء قيامها في عملية المبادلات الدولية وذلك لكثرة التقلبات التي تحدث للعملة مقابل بعضها البعض مما يصعب وضع تقييم متكافئ لأسعار الصرف بل واصبحت أسعار الصرف كأسعار الفائدة والأسعار الاخرى اهم المتغيرات التي تساهم في تخصيص الامثل للموارد وتحقيق معدل نمو متناسب وصولاً الى تحقيق توازن ميزان المدفوعات، لذا نجد

* عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس - ليبيا

** عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس - ليبيا

ان مشكلة اختلال ميزان المدفوعات والبحث عن التوازن في الميزان يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي تُطرح امام الاقتصاديين وذلك للانعكاسات السلبية التي يفرضها الاختلال في ميزان المدفوعات على التوازن الداخلي والخارجي للبلاد.

مشكلة البحث:- تتمثل مشكلة البحث في معرفة دور السياسة النقدية باستخدام سعر الصرف باختلاف انواعه في معالجة اختلال ميزان المدفوعات وصولاً الى حالة التوازن وماهي هي الصورة التي تعكسها حالة التوازن الاقتصادي على الوضع الاقتصادي السائد في ليبيا.

فرضية البحث:- ينطلق البحث من فرضيتين اساسيتين:

1 - ان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف في ليبيا وبين الصادرات الليبية .

2 - ان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف في ليبيا وبين الواردات الليبية.

هدف البحث:- يهدف البحث الى معرفة الآلية التي يمكن اتباعها من قبل متخذي السياسات النقدية باستخدام اسعار الصرف الثابتة او المرنة ومعرفة مدى تأثيرها على اسعار الفائدة والاستخدام والاسعار المحلية في قيام التبادل الاقتصادي بين البلدان ومعالجة الاختلال الذي يحصل في ميزان المدفوعات وذلك من خلال معرفة العلاقة بين سعر الصرف ومتغيرات الحساب الجاري (الصادرات، الواردات)، وتحديد اهم المعوقات التي تواجه السياسات النقدية في ليبيا.

أهمية البحث:- تأتي أهمية البحث من أهمية سعر الصرف ودوره الاساسي في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن للميزان المدفوعات كونه اداء من أدوات السياسة النقدية وذلك من خلال تحديد حجم الصادرات والواردات والدور الذي يلعبه كل منهما في تحديد ملامح التجارة الخارجية واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث الاستهلاك والاستثمار اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

منهجية الدراسة:- تعتمد منهجية الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لبيان تطور اسعار الصرف وحجم كل من الواردات والصادرات باعتبارهم احد مكونات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وعلى المنهج القياسي المتمثل في الاساليب الاحصائية والقياسية باستخدام البرنامج الاحصائي (EVIEWS10) لقياس اثر العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

تقسيمات الدراسة:- تم تقسيم الدراسة الي ثلاث مباحث رئيسية حيث اهتم المبحث الاول بالاطار النظري لسعر الصرف ونظرياته باعتباره متغير مستقل بينما اهتم المبحث الثاني بالهيكل النظري لميزان المدفوعات ومكوناته باعتباره المتغير التابع بينما اختص المبحث الثالث بالدراسة القياسية لقياس اثر العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وصولاً الي النتائج والتوصيات.

المبحث الاول الاطار النظري لسعر الصرف ونظرياته

أولاً :- مفهوم سعر الصرف

بعد التطور الذي حصل في طبيعة الحياة الاقتصادية والتي تطورت معها العلاقات الدولية التي تتضمن المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الاموال وهذا ما يتطلب من تبادل لل عملات بين البلدان او اختيار عملة معينة تكون مقبولة من قبل البلدان المتبادلة.

لذا يُنظر الى سعر الصرف على انه مبادلة عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية وبذلك يكون سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات (الاطرش 2007، 96)، كما يمكن ان يعرف سعر الصرف على انه نسبة مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بعدد من الوحدات النقدية الاجنبية، كذلك يعد المرآة التي ينعكس من خلالها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي لذلك يُنظر الى سعر الصرف من زاويتين الاولى هو عدد وحدات النقد المحلي التي تتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من النقد الاجنبي والثانية ان سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة المحلية، لذلك يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح واقتصاديات العالم الاخرى من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية وبالتالي فإن سعر الصرف يقوم بتحقيق التوازن الداخلي المتمثل باستقرار الاسعار وتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي المتمثل بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (مرسي 1958، 203)، كذلك يمكن توضيح اهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال الاسواق الثلاثة والتي هي سوق الاصول وسوق السلع وسوق عوامل الانتاج وعلى المستوى الكلي والجزئي. حيث يربط سعر الصرف بين اسعار السلع المحلية واسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الاجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية كما يسعى سعر الصرف الى تحقيق الاهداف الكلية التي تتمثل بالتوازن الداخلي والخارجي وبما ان الهدف الرئيسي لسعر الصرف ينحصر في تحقيق الاستقرار لصرف عملة البلد مقابل العملات الاجنبية وهو الهدف المرغوب الا انه قد يصعب تحقيقه لخضوع سعر الصرف الى العديد من المحددات شأنه شأن اي سلعة في سوق منافسة تامة تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب (فخري 2011، 16-17).

ثانياً: - انواع سعر الصرف

1- **سعر الصرف الاسمي:** - يُعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر العملة الاجنبية بدلالة عدد وحدات العملة المحلية ويقصد بهذا سعر الصرف الاسمي الجاري علماً ان سعر الصرف الاسمي ينقسم الى قسمين سعر صرف رسمي الذي يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الي يتم العمل به في الاسواق الموازية (السوداء).

2- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** - يعتبر سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الذي يقيس مقدار التغير في سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات اخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية فهو يعتبر مؤشر ذات دلالة ملائمة على القدرة التنافسية للبلد تجاه البلدان الخارجية (امين صيد 2013، 24-25).

3- **سعر الصرف الحالي والاجل :-** يمكن التمييز بين نوعين من اسعار الصرف حسب المدة الزمنية فأسعار الصرف الحالية يعرف بأنه معدل الصرف الذي تتم من خلاله المبادلات للعملات بتسليم حاضر حيث يتم الاتفاق على تسليم العملات عند شرائها، اما اسعار الصرف الآجلة يمثل اتفاق حالي وتاريخ استلام مستقبلي مع عدم الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي سوف تطرأ على اسعار الصرف حيث يبقى ثابتاً حتى مع تغير سعر الصرف اليومي وذلك استناداً الى شروط العقد المتفق عليه، وعادة ما يتم هذا العقد لحماية المشتريين بسبب ظروف عدم التأكد والمخاطر المستقبلية.

4- **سعر الصرف النقاطي:-** يعرف سعر الصرف النقاطي على انه سعر عملة مقابل عملة اخرى وارتباط هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة بينهما فاذا اخذنا مثلاً عملة الدولار مقابل العملتين فانه يمكن ان نحدد التقاطع بين هاتين العملتين مع بعضهما البعض، مع توافر عدة شروط منها تحديد البنك الذي يقوم باحتساب نوع العملة المباعة والمشتراة وسعرها وسعر العملة الثالثة.

5- **سعر الصرف المعدل :-** وهو سعر الصرف الي يرتبط بواقع ميزان المدفوعات والذي يكون ذات تأثير مباشر وصلة وثيقة بقيمة الصادرات والواردات للبلد (فلاح حسين 2010، 57).

ثالثاً:- انظمة سعر الصرف

1- **نظام سعر الصرف الثابت:-** ويسمى هذا النظام بالنظام الذهبي لأسعار الصرف حيث اعتمدت الحكومات على تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالنسبة الى وزن ذهبي معين مع امكانية التحويل بينهما بلا قيود وكذلك حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت قاعدة الذهب وبذلك تكون الدول قد حافظت على سعر صرف ثابت لعملاتها تجاه بعضها البعض، وفي ظل هذا النظام يمكن ان يكون هناك تذبذب لسعر العملة مقابل الذهب بدون ان يكون ملموساً وهناك نقطة استيراد وتصدير للذهب لكل دولة من الدول، ويمكن ان تحدث بعض التغيرات في سعر الصرف في ظل هذا النظام بسبب وضع ميزان المدفوعات فعند حصول عجز في ميزان المدفوعات ستخفص قيمة العملة ولكن بنسبة اقل من نسبة تعادلها، اما اذا حدث العكس وكان هناك فائض في ميزان المدفوعات سترتفع قيمة العملة بنسبة اكبر من نسبة تعادلها الا ان هذه التغيرات التي تحدث لا تكون ذات درجة عالية لإمكانية استيراد وتصدير الذهب بحرية وهذا من شأنه ان يقلل من الانحراف الى حدود معينة (سيد عابد 2001، 322).

2- **نظام سعر الصرف المرن:-** يختلف هذا النظام عن سابقه في ان البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف وذلك لكي يتساوى العرض مع الطلب من العملة الأجنبية دون ان تتدخل اسواق الصرف الاجنبية، ففي هذا النظام نجد ان قاعدة اسعار الصرف تعتمد على آلية ترك سعر الصرف يتحدد تلقائياً استناداً الى قوى العرض والطلب وبالتالي فان جهاز الاسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الاخرى دون ان تتدخل السلطات النقدية في ذلك وبالتالي فان الطلب على الصرف الاجنبي والعرض يعملان حسب القاعدة العامة وهي ان الطلب يعمل باتجاه عكسي مع السعر والعرض يعمل باتجاه طردي مع السعر وهكذا يتحدد سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها

الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة حاله في ذلك حال الاسعار، كما ان السلطات النقدية في ظل هذا النظام لا تتدخل لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات لكون جهاز الاسعار يعمل على احداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف التي تؤثر بدورها على قيمة الصادرات والاستيرادات، مع ان الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية لغرض تقاضي حدوث الاثار الضارة (الشماخ وهشام 2002، □ 142).

3- **نظام سعر الصرف للتثبيت المدار (نظام بريتون وودز)**:- اعتمد هذا النظام على تثبيت اسعار الصرف والزام السلطات النقدية على التدخل في اسواق الصرف لغرض المحافظة على استقرار الاسعار من خلال استخدام ما لديها من ارصدة نقدية دولية لمواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وهذا النظام تم الاتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهامشاير سنة 1944 وقد تم الاتفاق على تثبيت اسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغييره الا في حدود معينة، ولكي تأخذ اسعار الصرف بعض المرونة سُمح لها بالتغيير ارتفاعاً او انخفاضاً في حدود (1%) وقد شهدت اسعار الصرف اكثر من عقدين نسبة من الثبات النسبي وجاء هذا الثبات بسبب الاحتياطات النقدية الرسمية . وهذا ما جعل نظام (بريتون وودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل وهذا النظام ثابت في المدى القصير وقابل للتعديل في المدى الطويل (سيد عابد 2001، □ 323).

4- **نظام سعر الصرف الموعوم المدار:-** يعتمد هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي وبصورة حرة . اي اجراء بعض التغييرات في العرض والطلب على العملات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بدون اي تدخل من قبل السلطات النقدية والمالية لتحديد، والدول التي تتبع هذا النظام مستفيدة من مرونة اسعار الصرف فعند انخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس ذلك على مستوى الاسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة منخفضة بالنسبة للمستورد الاجنبي ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات، هذا ما يؤدي الى تحسين الوضع في الميزان التجاري وبذلك لا تحتاج الدولة الى سياسات محلية كان تكون سياسة توسعية او انكماشية للحفاظ على التوازن كون هذه السياسات خالية من القيود التي تفرض على ميزان المدفوعات (فليح حسن 2004، □ 73).

5- **نظام تعدد اسعار الصرف:-** ويطلق عليه نظام مرونة الاختيار او نظام التعويم الميسر ففي ظل هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات معدل سعر الصرف بتدخلها وبالرجوع الى سلة عملات قياسية متنوعة بدون الالتزام باي سعر صرف رسمي، كما يمكن ان تتوافق اسعار الصرف التي تم تحديدها من قبل التدخل الرسمي مع سعر الصرف الذي تحدده القوى السوقية بحرية كما قد تختلف الفوارق في اسعار الصرف فقد لا تتجاوز نقاط مئوية في بلدان معينة في حين قد تكون الفوارق كبيرة جداً وتبلغ عدة اضعاف السعر المطلوب في البلدان الاخرى . وقد ترغب بعض الدول باستخدام اسعار صرف مختلفة لمعاملاتها كقيامها بشراء بعض العملات الاجنبية بسعر صرف اقل من سعر الصرف الذي تباع به وذلك لغرض

تحقيق بعض الاهداف النقدية لأهداف معينة كزيادة الصادرات من سلع معينة او اعاقه القطاع الخ □ من استيراد بعض السلع او تخفيض تكلفة شراء النقد الأجنبي (الشماح وهشام 2002، □ 27) .

رابعاً:- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

من المعروف ان سعر الصرف يكون غير مستقر في اغلب الاحيان ارتفاعاً او انخفاضاً وذلك بسبب عدة عوامل منها عوامل نقدية وعوامل مالية وأخرى تجارية وغير ذلك وكل يمارس تأثيره المباشر وغير المباشر على حالة الاقتصاد الوطني من خلال الاختلال الذي سيحصل في ميزان المدفوعات ذات الارتباط المباشر بأسعار الصرف وهذا ما يجعل من الدولة في اغلب الاحيان ان تتدخل لتمارس دورها في استقرار اسعار الصرف لذا سيتم التطرق الى اهم العوامل المؤثرة في اسعار الصرف وكالاتي :-

1- العوامل النقدية :- يتأثر سعر الصرف بالعوامل النقدية المتمثلة بالتضخم واسعار الفائدة وعرض النقد وغيرها بشكل مباشر او غير مباشر والذي يؤدي اما الى ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه كلاً حسب تأثيره وسيتم التطرق الى هذه العوامل وكالاتي:

أ - معدلات التضخم:- ان ارتفاع التضخم في بلد معين يعني انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يقابله ارتفاع اسعار السلع والخدمات مقارنة بالدول الاخرى وهذا ما يجعل اختلال في ميزان المدفوعات حيث ستكون الاستيرادات اكبر من الصادرات وذلك لكون السلع المحلية ذات اسعار مرتفعة بينما السلع الاجنبية ذات اسعار منخفضة وزيادة الطلب على السلع الاجنبية سيزداد الطلب على العملة الاجنبية وزيادة عرض العملة المحلية في البلدان الاخرى، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنةً بالعملية الاجنبية، لهذا فان ارتفاع الاسعار في دولة معينة اكثر مما هو عليه الحال في الدولة الاخرى يتطلب اجراءات نقدية مالية لإعادة الأمور الى وضعها الطبيعي ويكون العكس في حالة انخفاض الاسعار اقل من الدول الاخرى (الطار والشريف 2000، □ 55).

ب - سعر الفائدة:- هنالك ارتباط وثيق بين سعر الفائدة وسعر العملة فاذا ما ارتفع سعر الفائدة يعتبر ذلك سبباً في قوة العملة . والعكس بالعكس، ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سيكون ذلك عنصر جذب للراس مال الاجنبي والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع سعر الصرف في اسواق الصرف الاجنبية، اما اذا حصل العكس وكان هناك ارتفاع في اسعار الفائدة في البلدان الاخرى سيكون حافز على انتقال رؤوس الاموال الى تلك البلدان لكسب الارباح وهذا يعمل على زيادة الطلب على عملات البلد المعني، وبذلك يتبين ان اسعار الفائدة ذات تاثير غير مباشر على اسعار الصرف، فانخفاض سعر الفائدة يؤدي الى ارتفاع الطلب على رؤوس الاموال لغرض استثمارها وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قو العملة المحلية تجاه العملات الاخرى (الطار والشريف 2000، □ 54).

ج - عرض النقد:- يمارس عرض النقد علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث ان ارتفاع عرض النقد والمتمثلة بالعملة المتداولة والودائع المصرفية يؤدي الى انخفاض اسعار الصرف حيث تعمل في ذلك عمل التضخم كون ارتفاع الكمية المعروضة من النقد تؤدي الى انخفاض بقيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر

صرفها، على الرغم من ان هنالك بعض الاقتصاديين لا يذهبون الى هذا الرأي . الا ان عدد كبير من الاقتصاديين المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي ومنهم الأمريكي (Macklup) ينظرون إلى أهمية عامل كمية النقود وتأثيره على أسعار الصرف حسب النظرية الكمية التي تبين ان الأساس الذي يتحدد بموجبه سعر الصرف بين العملات هو مقدار كمية النقود المتوفرة في البلد المعين (سلمان 2008، 45).

2- العوامل المالية:- ان للسياسة المالية ادواتها والتي من خلالها يمكنها التأثير على اسعار الصرف وكمية النقود المعروضة وحتى حالة النشاط الاقتصادي للبلد ومن اهم العوامل المالية التي تؤثر في اسعار الصرف هي كالآتي :-

أ- النفقات العامة:- تعتبر النفقات العامة الركيزة الثانية مع الإيرادات التي تتألف منهما الموازنة العامة للبلد والتي يجب ان لا تزيد عن الإيرادات العامة لمنع حدوث عجز في الموازنة . فاذا ما زادت النفقات العامة عن الإيرادات ادى الى حصول العجز في الموازنة والذي لا بد ان يعالج بإحدى طريقتين الطريقة الاولى :هو الاصدار النقدي الجديد والذي سيعمل على زيادة المعروض النقدي في البلد وبالتالي انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع الاسعار وزيادة الاستيرادات وقلة الصادرات وحدث الاختلال في الميزان التجاري نتيجة انخفاض الاسعار في البلدان الاخرى . وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، اما الطريقة الثانية لتمويل العجز هو الاقتراض من الجمهور هذا ما يؤدي الى انخفاض كمية النقود المعروضة وارتفاع اسعار الفائدة مما يجذب رؤوس الاموال الاجنبية للداخل اي زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف وارتفاع قيمة العملة وزيادة المعروض من الصرف الاجنبي (معروف 2005، 312).

ب- الإيرادات العامة (الضرائب):- تؤثر السياسة الضريبية على اسعار الصرف من خلال نسبة الاعفاءات المقدمة الى الاستثمارات الرأسمالية والتي تشجع الاستثمار وتجعل رؤوس الاموال الخارجية تتدفق الى الداخل مما يزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها الا انه يوجد اختلاف بين الدول النامية والمتقدمة في السياسة الضريبية فالدول المتقدمة تقوم بفرض الضرائب على دخل المقيمين حتى وان كان مصدر الدخل من الخارج اما الدخل المحلي فلا تقوم بفرض ضريبة عليه، في حين نجد الدول النامية لا تفرض ضرائب على دخل مواطنيها الناشئ في جميع بلدان العالم لكنها تقوم بفرض الضريبة على الدخل المتولد من ارباح الاستثمارات الاجنبية، هذا الاختلاف يسمى (التدفق المعاكس لرأس المال) والذي بموجبه يتدفق رأس المال من الدول النامية الى المتقدمة مما يزيد الطلب على عملات الدول المتقدمة وبالتالي فان السياسة الضريبية تكون ذات تأثير على اسعار الصرف من خلال زيادة الطلب على العملات المحلية او انخفاض الطلب عليها (شيماء 2008، 41).

ج - عجز الموازنة الحكومية:- يعتبر عجز الموازنة احد المشاكل التي تواجه الاستقرار الاقتصادي واكثرها شيوعاً وخاصة في البلدان النامية حيث يؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً ففي

حالة ارتفاع سعر الصرف فان هذا يعني انخفاض قيمة العملة وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية، وكما تبين سابقاً ان ارتفاع النفقات الحكومية اكبر من الإيرادات سوف يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا العجز الذي يمول بإحدى الطريقتين وهما الإصدار النقدي الجديد او الاقتراض من الجمهور وتم توضيح ذلك سابقاً، وبالتالي يتبين ان انخفاض عجز الموازنة يؤثر على سعر الصرف الذي يأخذ كذلك بالانخفاض وبالتالي يجب اتباع سياسة تقوم على تخفيض عجز الموازنة بالشكل الذي يسمح ان تتنامى قدرات وامكانيات الاقتصاد الوطني، كون استمرار العجز يعكس أثراً سلبية للاقتصاد الوطني (سلمان 2008، 46).

3- العوامل الحقيقية:- كما ان للعوامل النقدية والعوامل المالية تأثير على سعر الصرف وكيف يتم من خلالهما معالجة الاختلالات التي تحدث كاتباع سياسة توسعية او انكماشية كالإصدار النقدي الجديد والإيرادات والضرائب وهناك عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف والتي تسمى بالعوامل الحقيقية والتي هي كثيرة منها ما يأتي:-

أ- الناتج القومي (الانتاجية):- يؤثر الناتج القومي والمكون من انتاجية جميع القطاعات الاقتصادية للبلاد في سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً وحسب طبيعة سعر الصرف اكان ثابتاً او مرناً حيث ان زيادة الانتاجية سيرافقها زيادة في الصادرات والتي ترافقها ايضاً زيادة في الطلب على العمل وزيادة اجور العاملين كما ان تصدير الفائض سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لكن زيادة الاسعار والاجور مع بقاء سعر الصرف ثابتاً سيؤدي الى ضغوط تضخمية اما اذا كان سعر الصرف مرناً فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمة العملة، كما ان التضخم سيكون اقل في حالة سعر الصرف الثابت منه في المرن لانخفاض اسعار السلع المستوردة (شيماء 2008، 45).

ب- مستوى التشغيل:- ان ارتفاع مستوى البطالة يدعو الى الحماية من الصناعات الواردة للبلاد وقد تكون البطالة نتيجة اجراءات نقدية متشددة قد استهدفت معالجة التضخم في الاسعار والاجور وبهذا لا يمكن تجنب اثر البطالة وان كان مؤقتاً، فاذا كان التشدد النقدي قد حصل في بلد يسوده سعر الصرف العائم سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف هذا البلد وبذلك تكون هناك اثار سلبية للانكماش النقدي من اجل حماية الصناعات المنافسة، لان انخفاض عرض العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبية يؤدي الى اضرار في صناعات التصدير، فسعر الصرف الحقيقي سوف يرتفع نتيجة لهبوط اجمالي الطلب وهذا بدوره سيثبط الاستثمار الاجنبي داخل البلد بسبب ارتفاع اسعار الفائدة . وبذلك قد ادت الحماية الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية، وبالتالي اضعاف الصناعات المحلية المنافسة للصناعات الدولية وتصبح الاستيرادات اكثر جاذبية وهذا بدوره اختلال كبير في الميزات التجارية للبلاد (حبيب 1984، 19).

4- العوامل التجارية:- من اهم العوامل التجارية المؤثرة في سعر الصرف هو الحساب الجاري حيث ان الطلب على العملة الاجنبية يكون من قبل المقيمين داخل البلد لغرض استيراد السلع الاجنبية اما الطلب على العملة المحلية يكون من قبل الاجانب الراغبين في شراء السلع المحلية والتي تمثل الصادرات في الحساب الجاري، ففي

حالة زيادة الاستيرادات على الصادرات أي زيادة الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض وبالتالي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة في صادرات البلد المعني، وهذا ما قد شارت اليه (نظرية الارصدة) والتي يرى اصحابها ان سعر الصرف يتحدد من خلال ما يحدث لميزان المدفوعات من تغيرات فاذا كان ميزان المدفوعات موجباً يعني ذلك ارتفاع عرض الصرف الاجنبي على الطلب وبالتالي ارتفاع قيمة العملة . والعكس في حالة كون ميزان المدفوعات سالباً يعني ارتفاع الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض وبالتالي انخفاض قيمة العملة للبلد، من هذا يتبين ان للحساب الجاري اثرأ واضحاً على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً من خلال وضع ميزان المدفوعات اذا كان في حالة فائض او عجز (معروف 2005، 215) .

خامساً:- النظريات المفسرة لسعر الصرف

1- نظرية تعادل القوة الشرائية:- تعود هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي (غوستاف كاسل) عام 1914 وتنص هذه النظرية على ان سعر صرف أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية في داخل البلد ومقارنةً بقوتها الشرائية في خارج البلد أي ان العلاقة بين عملة بلد معين وبلد اخر تتحدد على اساس مستويات الاسعار السائدة بين البلدين (امين صيد:2013: 43) يتبين من ذلك ان الانحراف في القوة الشرائية عن سعر الصرف يرجع الى اختلاف وقت الدورة التجارية بين البلدين، فارتفاع الاسعار المحلية مقارنةً بالأسعار العالمية في ظل سعر صرف معين يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الاستيرادات وزيادة الطلب على الصرف الاجنبي وانخفاض الصادرات والصرف الاجنبي كون هذه النظرية اقترحت انه لا توجد تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك وجهت لها عدة انتقادات منها صعوبة تقدير الارقام القياسية لسنوات قادمة تزيد عن السنة واهملت النظرية العوامل الاخرى ذات التأثير المباشر على سعر الصرف كالدخل وسعر الفائدة والمضاربة واهملت اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات، ولم تهتم بتغيير ادواق المستهلكين والتوجه نحو السلع البديلة وكذلك عدم اهتمامها بالتعريف الجمركية، ومع ذلك فان هذه النظرية برغم الانتقادات الموجه لها تبقى نظرية مهمة في تحديد سعر الصرف (سمير فخري 2011، 22-23).

2- نظرية ميزان المدفوعات:- ان التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات هي من يحدد القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) حيث ان سعر الصرف يتحدد كما تتحدد الاسعار الاخرى وفقاً لقاعدة العرض والطلب فالكميات المطلوبة والمعروضة هي التي تحدد سعر الصرف (بديوي 2009، 15) فاذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض أي زيادة جانب الصادرات على جانب الاستيرادات هذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية أي ارتفاع سعر صرفها وارتفاع قيمتها الخارجية، اما اذا كان ميزان المدفوعات قد حقق عجزاً أي ارتفاع جانب الاستيرادات على جانب الصادرات هذا يعني انخفاض قيمة العملة المحلية لزيادة عرضها وانخفاض سعر صرفها، اما اذا كان هناك توازن في ميزان المدفوعات فهذا يعني تساوي في عرض العملة والطلب عليها مما يؤدي الى ثبات قيمتها الخارجية (عبد العزيز 1979، 15).

3- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف:- يتم من خلال هذه النظرية تحديد سعر الصرف من خلال تدفق الارصدة في سوق الصرف الاجنبي، كما ركزت هذه النظرية على ان سعر الصرف هو ظاهرة نقدية لكونه يتأثر بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، حيث ان عرض النقد يتحدد من قبل السلطات النقدية، اما الطلب على النقود يتحدد من خلال مستوى الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة دوراً مهماً في تحديد سعر الصرف فارتفاع سعر الفائدة في بلد معين مقارنة بالبلدان الاخرى يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الصرف، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة . الا ان سعر الفائدة لا يعمل باستبعاد المعروض النقدي كما يمكن ان يعملان باتجاهين متضادين، فاذا كان هناك توقع في انخفاض المعروض النقدي فان سعر الصرف لن يتأثر لان سعر الفائدة سوف ينخفض بسبب توقع انخفاض المعروض النقدي وبذلك ينتهي السبب الرئيسي الذي من اجله يمكن ان يكون هناك ارتفاع في سعر الصرف (فخري 2011، 270).

4- نظرية تقلبات اسواق الاصول المالية:- بعد فشل النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف كونها ركزت على دور النقود واهملت التجارة وافترضت ان الاصول المالية المحلية والاجنبية هي بديل تام للنقود . ومع عدم صحة ذلك ظهرت نظرية (توازن المحفظة) او ما يسمى بنظرية اسواق الاصول المالية والتي تصدى لشرحها الاقتصادي الفرنسي (جاك ارتس)، حيث اقترحت هذه النظرية بان الاسهم المحلية والاجنبية بدائل غير تامة للنقود وان سعر الصرف يتحدد بتوازن العرض والطلب على الاصول المالية وان هنالك دوراً بارزاً للتجارة في تحديد سعر الصرف وتؤكد هذه النظرية على ان زيادة عرض النقد يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبذلك يتحول الطلب من السندات المحلية الى السندات الاجنبية والعملة المحلية وان هذا التحول سيؤدي الى تدهور قيمة العملة وسوف يخفز الصادرات ويثبت واردات الدولة مما يؤدي الى ظهور فائض في الميزان التجاري ومن ثم ارتفاع في قيمة العملة المحلية، وهذا الارتفاع سوف يصحح الاختلالات التي حدثت لقيمة العملة المحلية وهذه النظرية قد اوضحت بان تصحيح التدهور الذي حصل في قيمة العملة المحلية تم عن طريق ادخال التجارة في تحقيق التوازن في الامد البعيد (خليل 2005، 188).

المبحث الثاني:- مفهوم وهيكل ميزان المدفوعات

اولاً :- مفهوم ميزان المدفوعات:- ان الدول ترتبط بعلاقات اقتصادية فيما بينها وهذا الارتباط يتطلب انتقال الافراد والموارد المالية ورؤوس الاموال والاستثمارات وغيرها ويترتب على هذا الانتقال بين الدول حقوق والتزامات لكل دولة تجاه الاخرى وتقوم هذه الدول بتسجيل كافة العمليات التي تتم فيما بينها في سجل خاص وهو ما يطلق عليه ميزان المدفوعات، لهذا فقد كانت هنالك عدة تعاريف لميزان المدفوعات منها انه سجل حسابي يبين حقوق الدولة والتزاماتها تجاه العالم الخارجي والتي تنشئ نتيجة التعاملات التي تقوم بها هذه الدولة مع الدول الاخرى وخلال فترة زمنية محددة (محسن وفوزي 2016، 112) كذلك يعرف ميزان المدفوعات على انه سجل اساسي منظم وموجز تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطني الدولة افراداً او حكومات او شركات او مؤسسات محلية مع دولة اجنبية خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة (تقي 2002، 115) كما

عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات تعريفاً شاملاً باعتباره سجل يعتمد على القيد المزدوج كونه يتناول احصائيات فترة زمنية محددة بالنسبة للتغيرات في قيمة اصول اقتصاديات دولة معينة بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى، او بسبب هجرة الافراد . كذلك التغيرات في قيمة ما تحتفظ به من ذهب نقدي او حقوق سحب خاصة من الصندوق، وكذلك حقوقها والتزاماتها اتجاه باقي دول العالم (IMF:1972:1) مما تقدم يتبين ان ميزان المدفوعات هو سجل لما تقوم الدولة بتسديده للعالم الخارجي وما تقوم باستلامه منه، كما تسجل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات حسب طريقة القيد المزدوج، اي ان كل معاملة اقتصادية تسجل مرتين . مرة في الجانب الدائن والتي تعتبر صادرات وتكون اشارتها موجبة والتي تستلم الدولة مقابلها ايرادات من قبل الدول الاخرى ومرة اخرى تسجل في الجانب المدين والتي تعتبر استيرادات من قبل الدول الاخرى وتكون اشارتها سالبة والتي بموجبها تدفع الدولة موارد مادية الى الدولة التي صدرتها، وغالباً ما يكون ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازناً اما من الناحية الاقتصادية فيكون العكس لان التوازن المحاسبي هو ليس بالضرورة توازن اقتصادي فمن الناحية الاقتصادية يتوقف توازن ميزان المدفوعات على توازن رصيد مكوناته التي يتألف منها الميزان (صندوق النقد الدولي 2010، 8).

ثانياً: - هيكل ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات الفرعية والتي تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدول وقد يكون كل حساب من هذه الحسابات في حالة فائض او عجز بغض النظر عن الوضع العام لميزان المدفوعات وهذا ما تهتم به النظرية الاقتصادية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بعيداً عن التوازن المحاسبي وهذه الحسابات هي :-

1- الحساب الجاري:- ويشمل جميع التدفقات النقدية التي تنتج عن المعاملات الاقتصادية للسلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة وهو من اهم العناصر التي تعبر عن الوضع الخارجي للتجارة الخارجية ويقسم الى قسمين:-

أ- الميزان التجاري:- ويطلق عليه ميزان التجارة المنظورة حيث تسجل فيه كافة السلع المادية التي تدخل البلد او تخرج منه ويعبر الميزان التجاري عن حساب قيمة التعامل الخارجي اي الفرق بين الصادرات والاستيرادات، فاذا تجاوزت الصادرات الاستيرادات يمول الميزان في حالة فائض واذا كان العكس يكون في حالة عجز وان الفائض في الميزان التجاري يمثل قوة للاقتصاد الوطني اذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية اما اذا كان الفائض لسياسة معينة فيعبر عن السياسة المتبعة (حسام واخرون 2002، 20) .

ب- ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة):- وتسجل فيه كافة الخدمات التي تقدمها الدولة الى المقيمين الاجانب وتحصل بمقابلها على ايرادات وتسجل في الجانب الدائن وكذلك الخدمات التي تقدمها الدول الاخرى الى المقيمين والتي تدفع الدولة لقاءها مبالغ مالية وتسجل في الجانب المدين، ومما تجدر الاشارة اليه ان 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات والتي تشمل خدمات النقل والتأمين والرحلات الى الخارج والاستثمارات الخارجية وغير ذلك (امين صيد 2013، 82).

2- حساب التحويلات من طرف واحد:- او كما تسمى التحويلات احادية الجانب وتسجل في هذا الجانب المعاملات الخاصة بالهبات والهيايا والمساعدات التي تقدم للأجانب والتي تسجل في الجانب المدين وقد تكون تحويلات عينية او حقيقية وكذلك المساعدات والهيايا التي تحصل عليها الدولة من الاجانب وتسجل في الجانب الدائن وتسمى احادية الجانب كونها تقتصر الى المقابل الواجب تحديده لإتمام عملية المبادلة وبالتالي لا يترتب على هذه التحويلات التزام من قبل الدولة المسل اليها (عبيدي 2011، 70).

3- حساب رؤوس الاموال:- يتم في هذا الحساب تسجيل كافة التدفقات النقدية الداخلة الى البلد والخارجة منه ويشمل هذا الحساب رؤوس الاموال طويلة الاجل والتي من ضمنها القروض طويلة الاجل والاستثمارات التي تكون فترة السداد فيها اكثر من سنة ورؤوس الاموال قصيرة الاجل التي تشمل حركات الودائع الجارية وبيع وشراء الاسهم والسندات التي تكون فترة سدادها سنة او اقل وتسجل التدفقات النقدية الممنوحة الى الاجانب او الممنوحة من قبل الاجانب سواء كانت مصادر حكومية او خاصة او مؤسسات دولية وتسجل التدفقات النقدية الممنوحة من الاجانب (غير المقيمين) الى البلد في الجانب الدائن وكذلك يتم تسجيل قيمة سداد القروض الوطنية الممنوحة من البلد الى الخارج كذلك في الجانب الدائن، اما التدفقات النقدية التي يمنحها البلد للأجانب فإنها تسجل في الجانب المدين وكذلك تسجل قيمة سداد القرض الاجنبي الذي يقوم البلد بتسديده الى الاجانب (عبيدي 2011، 80).

4- حساب الذهب النقدي:- يتم تسوية المدفوعات بين الدول عن طريق التعاملات الاجنبية او الذهب والذي يعتبر احد وسائل الدفع الاكثر قبولاً في التعاملات الدولية والوفاء بالالتزامات فيتم تسوية ميزان المدفوعات للدولة التي تعاني عجز بتصدير الذهب الى الخارج اما في حالة الفائض فيتم شراء كمية من الذهب بقيمة الفائض الموجود لديها . وان مقدار الذهب الذي تتم به تسوية ميزان المدفوعات هو ما يحتفظ به البنك المركزي كغطاء نقدي للعملة او كاحتياطي وكذلك تسجل حركة الذهب في هذا الحساب بالجانب الدائن والجانب المدين (حسام واخرون 2002، 22).

ثالثاً:- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1- مفهوم التوازن:- كما تبين سابقاً ان تسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات يتم وفقاً لنظام القيد المزدوج، اي ان كل معاملة اقتصادية تسجل مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين وبذلك يكون ميزان المدفوعات متوازن من الناحية المحاسبية والتي لا تمثل التوازن من الناحية الاقتصادية التي يمكن ان يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة اختلال، لذا فالتوازن والاختلال الذي يتم النظر اليه من خلال ميزان المدفوعات يكون من الناحية الاقتصادية ولغرض حدوث التوازن اقتصادياً فان هناك نوعين من العمليات التي من شأنه احداث عملية التوازن وكالاتي :-

أ- العمليات المستقلة:- وتسمى ايضاً العمليات التلقائية مثل استيراد وتصدير السلع، تلقي استثمارات اجنبية، تقديم الخدمات حيث تجري لأسباب اقتصادية او وطنية والتي تتم دون النظر الى ميزان المدفوعات .

ب- **العمليات التعويضية:** - وهي العمليات التي تقوم بها الدولة ولا تحدث تلقائياً إنما تحدث بناءً على وضع ميزان المدفوعات مثل تصدير واستيراد الذهب والهدف منها هو التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات وليس التوازن الاقتصادي (محسن وفوزي 2016، 115).

2- **مفهوم الاختلال:** - يعبر مفهوم الاختلال عن الحالة المعاكسة تماماً للتوازن والذي يعني ان جانبي ميزان المدفوعات ليست في حالة توازن والمقصود بالتوازن هو التوازن الاقتصادي وليس المحاسبي فقد يكون هنالك توازن محاسبي لكن الاختلال موجود في ميزان المدفوعات، فإذا كان الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن يعني ذلك حدوث حالة عجز اما اذا كان الجانب الدائن اكبر من الجانب المدين فيعني ذلك حدوث حالة فائض وكلا الحالتين تعبران عن اختلال في ميزان المدفوعات وهذا الاختلال راجع الى عدة اسباب منها :-

أ- **تقلبات سعر صرف العملة المحلية:** - توجد علاقة وثيقة بين سعر صرف دولة ما وميزان مدفوعاتها، فإذا كان سعر الصرف في بلد معين اكبر من القيمة الحقيقية هذا يعني ان اسعار سلع ذلك البلد مرتفعة من وجهة نظر الدول الاخرى مما يؤدي الى عدم استيرادها من قبل الاجانب وبذلك تقل صادرات ذلك البلد وهذا بحد ذاته اختلال في ميزان المدفوعات، اما اذا كان العكس وكان سعر الصرف اقل من القيمة الحقيقية فهذا يعني اسعار السلع ارخص من الاسعار في البلدان الاخرى وهذا ما يشجع البلدان الاجنبية على استيرادها وزيادة صادرات البلد المعني وبذلك تكون الصادرات اكبر من الاستيرادات وكذلك يعتبر اختلال مادام لم يكن هناك تساوي بين الصادرات والاستيرادات فان ميزان المدفوعات في حالة اختلال (سيما وفوزي 2016، 115).

ب- **اسباب دورية:** - ويقصد بها الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد كالانكماش والكساد والرخاء والانتعاش والتي تؤثر على ميزان المدفوعات ففي حالة الانكماش حيث ترتفع نسبة البطالة وانخفاض في الاسعار والاجور مما يؤدي الى قلة الاستيرادات من الدول الاخرى وبالتالي ممكن ان يحدث فائض في ميزان المدفوعات، اما في فترات الانتعاش حيث تنخفض نسبة البطالة وترتفع الاجور والائتمان مما يجعل البلد في حالة استهلاك اكبر لتحسن الوضع المعاشي للأفراد وهذا ينعكس على قلة الصادرات وكثرة الاستيرادات وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، كما ان التقلبات الدورية لا تحدث في فترة زمنية واحدة لكل البلدان . وكذلك حدة التقلبات لا تكون متساوية في كافة البلدان، كما انها تنتقل بين الدول عن طريق مضاعف التجارة الخارجية وبالتالي تؤثر على طبيعة ميزان المدفوعات من خلال ما يصيب مستويات الاجور والاسعار فيها (احمد 2002، 108) .

ج- **اسباب هيكلية:** - وهي الاسباب التي تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وبالأخص هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) اضافة الى القدرة الانتاجية للاقتصاد ودرجة اعتماده على الاساليب الفنية المتقدمة في العملية الانتاجية وهذا ينطبق في الغالب على الدول النامية التي تتميز صادراتها بالتركيز السلعي، والذي يعني اعتماده في الصادرات على سلعة او سلعتين كان تكون سلعة زراعية او معدنية او بترولية والتي عادة ما تكون عرضة للمؤثرات الخارجية المتمثلة في مرونة الطلب الخارجي من

قبل الاسواق العالمية كتغيير الانواق للمستهلكين او التوجه نحو السلع البديلة او حدوث التقدم الفني الذي يؤدي الى خفض اسعار السلع المماثلة لصادرات هذه الدول (عدنان 2008، 247).

د - اسباب اخرى :- من الاسباب الاخرى والمؤثرة جداً والتي ينشأ منها اختلال ميزان المدفوعات هو انخفاض الانتاجية في البلدان النامية بسبب التقدم الفني التكنولوجي، حيث تعاني هذه البلدان من ضعف كبير في هذا الجانب لذلك تسعى الى مواكبة البلدان المتقدمة من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى زيادة استيرادها من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة حيث يكون الهدف من هذه السياسة هو رفع مستوى الاستثمار في هذه البلدان والذي قد يتجاوز حجم الادخار الاختياري وما يترتب على هذا التفاوت بين حجم الادخار وحجم الاستثمار وبسبب هذا الاستيراد المتزايد الذي قد يؤدي الى حدوث ظاهرة التضخم فان واردات ذلك البلد سوف تكون اكبر من صادراته مما يشكل عجز في ميزان المدفوعات والذي سيتطلب في النهاية معالجة ذلك العجز اما بالفروض او التمويل بالعجز وهو ما يعقد المسيرة التنموية لهذه الدول (صيد 2013، 102).

رابعاً:- تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

1- التصحيح عن طريق الاسعار المحلية:- يعتبر الكلاسيك اول من اهتم بمعالجة ميزان المدفوعات عن طريق الاسعار وذلك استناداً الى قاعدة الصرف القائمة على اساس قاعدة الذهب والذي يعبر عن استقرار قيمة العملة الخارجية حيث ان حدود تقلبات القيمة الخارجية للعملة تكون ضمن نطاق تكاليف استيراد وتصدير الذهب مستثنين في ذلك على الافتراض القائم على بقاء المتغيرات الاخرى على حالها عند تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق الاسعار المحلية، وبما ان النظام النقدي للدولة التي تعمل ضمن نظام قاعدة الذهب والذي يعني حرية دخول وخروج الذهب فاذا تحقق فائض في ميزان المدفوعات فان هذا يعني دخول كميات كبيرة من الذهب وهذه الزيادة في الذهب سترتب عليها زيادة كمية النقد المتداول في الداخل والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع الاسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية كما يترتب عليه انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات لكون السلع اصبحت ارخص بالنسبة للأجانب وبالتالي حدوث العجز في ميزان المدفوعات والذي سيعوض الفائض الذي كان موجوداً مما يعني اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات، اما اذا كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز معني ذلك ان الطلب على الذهب اكبر من المعروض فان الدولة ستقوم بتصدير الذهب الى الخارج اي انخفاض كمية النقود وهذا الانخفاض يعني انخفاض في الاسعار المحلية قياساً بالأسعار الخارجية والتي اصبحت ارخص بالنسبة للأجانب مما يعني ارتفاع في الصادرات وقلة الاستيرادات وبذلك سيكون اتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن (First 1966, p198) مما سبق يتضح ان تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام الاسعار المحلية للصادرات والاستيرادات التي تحدث بسبب حركة الذهب ستساهم في اعادة توزيع الذهب بين البلدان حيث سيكون في حوزة كل بلد مخزوناً كافياً ليكون مستوى الاسعار متماشياً مع ما متوفر في الدول الباقية، ان آلية حركة الاسعار المحلية التي تعمل بها النظرية الكلاسيكية في ظل نظام الذهب تشترط ان تكون هناك مرونة في الاسعار المحلية، اي ان اسعار عوامل الانتاج تتغير بشكل متناسب مع كمية النقود لأنه لا يمكن اعادة

التوازن الى ميزان المدفوعات او المحافظة على سعر صرف مستقر الا اذا تحقق التوازن في الاسعار الداخلية، معنى ذلك ان المرونة الموجودة في الاسعار المحلية يجب ان تكون مرفقة بحركة العناصر الانتاجية . ان ما تقدم كان ممكناً قبل الحرب العالمية الاولى حيث كانت شروط نظام الصرف بالذهب موائمة، اما بعد الحرب العالمية الاولى فلم يكن بالإمكان وخصوصاً في وقتنا الحاضر لوجود الاحتكارات وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي التي قيدت مرونة الاسعار واصبح هنالك جمود في الاسعار وتأثير نقابات العمال بعد خفض الاجور حتى في اوقات الانكماش (محمود يونس: 2007: 270) .

2- التصحيح عن طريق حركة الدخل:- هذه الآلية تعتمد كسابقتها على تأثير تدفقات الذهب والتغيرات النسبية في الاسعار وبهذا فهي تتفق مع النظرية الكلاسيكية في اعادة التوازن الى ميزان

3- المدفوعات، اذ لوحظ ان تدفقات صغيرة من الذهب وتغيرات طفيفة في الاسعار قد اعادت التوازن الى ميزان المدفوعات هذه النتيجة قادت الاقتصادي (توسنج Taussing) الى دراسة بعض القوى الاقتصادية التي أهملت من قبل النظرية الكلاسيكية والتي تم صياغتها فيما بعد كآلية للتصحيح عن طريق حركة الدخل . لقد اوجدت هذه الآلية اداة قوية جديدة في التحليل وهي (مضاعف الدخل القومي) والتي غيرت بذلك وسيلة التصحيح من تغيرات مستوى السعر الى تغيرات الدخل حيث اعطت صورة ذات شمولية اكبر للعلاقات النقدية الدولية وبينت الية انتقال تأثيرات عملية التصحيح في الميزان من بلد الى اخر، لذلك تعتبر تداخل بين نظرية التجارة الخارجية وبين نظرية الدورات التجارية من خلال عملية الانتقال (عدنان 2008، 210) . مما تقدم يتبين ان الية التصحيح عبر الدخل تفترض ثبات الاسعار واسعار الصرف والتشغيل الكامل لعوامل الانتاج وان الاختلال الذي يحصل في ميزان المدفوعات يؤثر في تغيير مستويات الانتاج والعمالة ويرتبط هذا بنظرية (مضاعف التجارة الخارجية)، ففي حالة الفائض في ميزان المدفوعات سيكون هنالك زيادة في الصادرات وهذا يؤدي الى زيادة التشغيل في صناعة الصادرات وكذلك زيادة اجور التشغيل او الدخل الموزعة وبالتالي يزداد الطلب على السلع المحلية والاجنبية مما يسبب بالنهاية زيادة في الاستيرادات وبالعكس في حالة العجز ولكون الاستيرادات في تزايد فان النشاط الاقتصادي داخل البلد سينخفض وبالتالي ينخفض الطلب على منتجات صناعة التصدير مما يؤدي الى قلة الصادرات وبالتالي اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات (زكي 1981، 65).

4- التصحيح عن طريق حركة اسعار الصرف:- مما تقدم يتبين ان هناك اسعار صرف ثابتة واسعار صرف مرنة والتي لها علاقة قوية بميزان المدفوعات والتي من شأنها ان تعيد التوازن الى الميزان في حالة الاختلال وكالاتي :-

أ- آلية التصحيح من خلال اسعار الصرف الثابتة:- هذه الآلية هي حركة التغيرات الاقتصادية التي تحدث نتيجة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات مع ثبات سعر الصرف والذي هو احد ادوات التصحيح، هذه الآلية تعمل في ظل قاعدة الصرف بالذهب التي تعتمد نظام سعر صرف ثابت وهنا يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تغيرات سعر الصرف الذي تحدته السلطات الاقتصادية بتدخل مباشر من قبلها، بعد ذلك هنالك اليات تتبع لإعادة التوازن من خلال اثر حركة الاسعار واثر الدخل واثر سعر الفائدة

. فعند تدفق راس المال من الدولة التي تعاني العجز الى دولة الفائض بسبب تغيرات في عرض النقد في كلا البلدين يؤدي الى تغير في المردودات النسبية التي تمنع تدفق راس المال من دولة العجز الى دولة الفائض ويشجع تدفق راس المال عكسياً وبالتالي يعمل على تحقيق التوازن في الدولتين (James,1986 p113)، اما ارتفاع اسعار الفائدة في دولة العجز سيقول الطلب الاستثماري ومن خلال المضاعف سينخفض الدخل القومي وبالنسبة ينخفض الاستثمارات وفي نفس الوقت

يحدث العكس في دولة الفائض حيث يزداد الطلب الاستثماري والدخل القومي والاستثمارات واخيراً ان الانخفاض في الدخل القومي لدولة العجز وارتفاعه عند دولة الفائض يؤدي الى انخفاض الطلب المحلي على السلع المحلية لدولة العجز وارتفاعه عند دولة الفائض، مما تقدم يتبين ان التصحيح من خلال هذه الآلية يتم بدون اي تدخل من قبل الدولة اي ان صاحب القرار الاقتصادي لم يتخذ قرار من شأنه تغيير حركة المتغيرات الاقتصادية التي تمت الاشارة اليها، الا انه لا يمنع من تحفيز الادارة الاقتصادية في حلقة معينة او مرحلة من مراحل التصحيح (علي،2008، ص33) .

ب-آلية التصحيح من خلال اسعار الصرف المرنة:- على خلاف آلية تصحيح اختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت فان التركيز في عملية التصحيح تقع على آلية التغيير التلقائي التي تحدث في اسعار الصرف للعمليات باعتبارها الوسيلة الأساسية في التصحيح وهذا يتطلب توضيح العلاقة بين سوق الصرف وسعره من جهة وميزان المدفوعات من جهة اخرى، ان عملية التصحيح في ظل نظام اسعار الصرف المرنة يمثل الاثر السعري كأداة التصحيح الرئيسية وعلى الرغم من ان اثر سعر الفائدة واثر الدخل يمكن الاعتماد عليها في تصحيح الاختلال الى حد بعيد، ولغرض توضيح ذلك نفترض ان الاختلال ناتج بسبب التوسع الاقتصادي للدولة (A) والركود الاقتصادي للدولة (B) لذا فان التوازن يمكن استعادته بسبب الزيادة المستحدثة في الطلب على واردات الدولة (A) مقارنة بالدولة (B) واثر ذلك على سعر الصرف وانخفاض في قيمة العملة للدولة (A) ستغير التدفقات النقدية الجارية وبالنسبة تعمل على اعادة التوازن (علي،2008، ص37)، مما تقدم يتبين ان استخدام اسعار الصرف المرنة مع الارتباط الوثيق بين الاحتياطات الدولية والمعروض من النقد المحلي يؤدي الى عدم الاستقرار في اسعار الصرف وبالتالي عدم استقرار المدفوعات الدولية . ان اسعار الصرف المرنة يكون اثرها محدد على التجارة والاستثمار الدولي، كما ان عدم اليقين الناتج عن تغير سعر الصرف المرن يؤثر بشكل مغاير في التجارة الدولية . من خلال استعراض الآليات المتبعة في تصحيح الاختلال يفترض ان يكون هناك مرونة كافية لاستجابة المتغيرات الاقتصادية في الاقتصادات التي تعاني الاختلال لتتمكن هذه الآليات من اجراء عملية التصحيح للاختلال اي كانت الآلية المتبعة وهذا يتناسب مع الدول المتقدمة التي بلغت مراحل متقدمة من النشاط الاقتصادي والذي يجعل متغيراتها الاقتصادية على درجة عالية من الاستجابة للتغيرات التي تحصل في احدهما سواء المتأنية من وضع ميزان المدفوعات او التغيرات الداخلية الاخرى، اما الاقتصادات النامية فأنها تتميز في

الضعف للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية سواء التي تحدث بسبب اختلال ميزان المدفوعات او اي متغيرات اخرى (محمود يونس: 2007: 276).

المبحث الثالث: قياس اثر العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

وصف وتقدير النموذج

أولاً: - دالة صادرات الاقتصاد الليبي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين الصادرات كمتغير تابع، وسعر الصرف كمتغير مستقل، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة اللوغاريتمية التالية :

$$\text{Log}(x) = c + b \text{Log}(E) + u \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن :

الصادرات يرمز له بالرمز (x). وسعر الصرف يرمز له بالرمز (E).

الحد الثابت (C). ومعلمة النموذج (b). والخطأ العشوائي ويرمز له بالرمز (u).

وتم تقدير ثوابت نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، هذا وعند تقدير النموذج احصائياً استخدمت الفترة الزمنية

(1990 - 2018) والجدول التالي يوضح البيانات التي تم استخدامها في الدراسة.

الجدول (1) قيم كل من المتغيرات التابع (X)، والمستقل (E)

السنة	الصادرات بالمليون	سعر الصرف	السنة	الصادرات بالمليون	سعر الصرف
1990	3.744.9	0.28372	2005	42.836.0	1.35541
1991	3.153.7	0.28558	2006	56.126.0	1.28821
1992	3.038.8	0.29921	2007	61.726.0	1.22728
1993	2.477.6	0.32316	2008	77.027.0	1.25161
1994	3.117.6	0.36247	2009	46.319.0	1.24021
1995	3.222.1	0.35445	2010	61.658.0	1.24028
1996	3.578.7	0.36592	2011	23.254.0	1.25650
1997	3.455.6	0.38868	2012	76.893.0	1.25330
1998	2.374.1	0.45381	2013	58.442.0	1.25030
1999	3.682.2	0.46308	2014	24.511.0	1.33120
2000	6.160.0	0.54613	2015	14.996.0	1.38940
2001	5.410.0	0.64732	2016	9.402.0	1.43790
2002	13.291.0	1.21669	2017	26.221.7	1.35280
2003	19.720.0	1.30839	2018	40935.9	1.38750
2004	27.982.0	1.25064			

المصدر: نشرات اقتصادية لمصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة

1- تقدير النموذج:

جدول رقم (2) نتائج تقدير نموذج الانحدار لسعر الصرف على الصادرات

Dependent Variable: LX Method: Least Squares Date: 11/01/19 Time: 22:51

Sample: 1990 2018 Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.914498	0.116715	84.94607	0.0000
LE	1.758964	0.175360	10.03058	0.0000
R-squared	0.788422	Mean dependent var		9.486269
Adjusted R-squared	0.780586	S.D. dependent var		1.248832
S.E. of regression	0.584974	Akaike info criterion		1.831973
Sum squared resid	9.239246	Schwarz criterion		1.926269
Log likelihood	-24.56360	Hannan-Quinn criter.		1.861505
F-statistic	100.6126	Durbin-Watson stat		0.803343
Prob(F-statistic)	0.000000			

وحيث أن $D.W=0.803343 < 2$ لذلك نختبر الارتباط الذاتي كما يلي:

ومن جدول (D.W) عند درجات حرية $K=1$ وحجم العينة $n=29$ وعند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ نجد أن $D_L=1.34$ ، $D_U=1.48$ ، وحيث أن $D.W < 1.34$ ، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بوجود مشكلة ارتباط ذاتي ولتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي نقوم بتصحيح النموذج باستخدام طريقة دارين Durbin Method كما هو موضح بالجدول (3) ووفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{Log}(x) = c + b \text{Log}(E) + \log(x)_{t-1} + u \quad \dots\dots\dots(2)$$

جدول (3) نتائج تقدير النموذج المصحح من الارتباط الذاتي $LX(-1)$

Dependent Variable: LX Method: Least Squares Date: 11/01/19 Time: 22:25

Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.283365	1.261603	3.395176	0.0023
LE	0.818946	0.263319	3.110094	0.0046
$LX(-1)$	0.573535	0.128344	4.468728	0.0001
R-squared	0.882039	Mean dependent var		9.531202

Adjusted R-squared	0.872602	S.D. dependent var	1.247648
S.E. of regression	0.445321	Akaike info criterion	1.320913
Sum squared resid	4.957763	Schwarz criterion	1.463649
Log likelihood	-15.49278	Hannan-Quinn criter.	1.364549
F-statistic	93.46741	Durbin-Watson stat	2.010181
Prob(F-statistic)	0.000000		

جدول رقم (4)

نتائج نقد النموذج المصحح من الارتباط الذاتي

Dependent Variable: $LX - (EQ01.@COEFS(3)) * LX(-1)$ Method: Least Squares

Date: 11/01/19 Time: 22:28 Sample (adjusted): 1991 2018

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.211856	0.091392	46.08542	0.0000
$LE - (EQ01.@COEFS(3)) * LE(-1)$	1.757787	0.342538	5.131650	0.0000
R-squared	0.503189	Mean dependent var		4.113713
Adjusted R-squared	0.484081	S.D. dependent var		0.658377
S.E. of regression	0.472896	Akaike info criterion		1.408866
Sum squared resid	5.814391	Schwarz criterion		1.504023
Log likelihood	-17.72412	Hannan-Quinn criter.		1.437956
F-statistic	26.33383	Durbin-Watson stat		1.823039
Prob(F-statistic)	0.000024			

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (4) نحصل على معادلة الانحدار التالية:

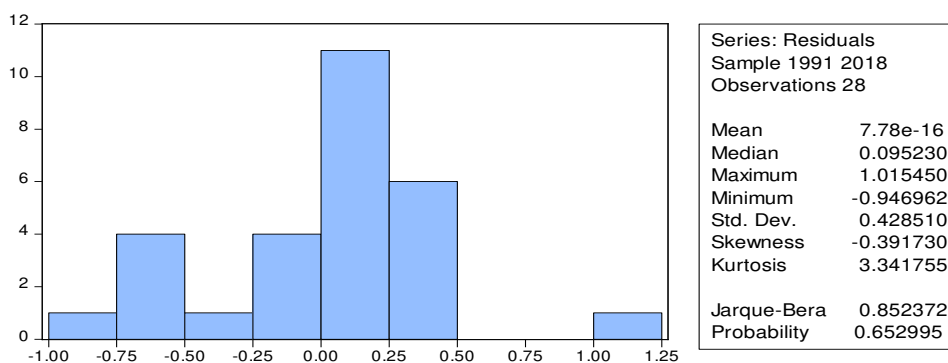
$$\text{Log}(X) = 4.21 + 1.76 \text{Log}(E) \dots\dots (3)$$

- إشارة معامل سعر الصرف موجبة مما يشير لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وإن زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (1.76) وحدة نقدية.
- قيمة معامل التحديد المعدل $\text{adj}(R^2)$ تساوي (50%) مما يشير إلى أن المتغير المستقل والمتمثلة في سعر الصرف يساهم في تفسير (50%) من التغيرات في المتغير التابع ألا وهو الصادرات، أما النسبة الباقية وهي (50%) فيمكن تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى غير موجودة في المعادلة تضمنها المتغير العشوائي (U).

- يدل اختبار t على معنوية معاملات النموذج حيث بلغت قيمتها للحد الثابت 46 وللمتغير المستقل $LE = 5.13$ وهي أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل الذي ينص على أن الانحدار معنوي وتوجد علاقة جوهريّة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- حيث أن $D.W = 2$ لذلك نختبر الارتباط الذاتي كما يلي :
ومن جدول (D.W) عند درجات حرية $K = 1$ وحجم العينة $n = 28$ وعند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ نجد أن $D_U = 1.48$ ، $D_L = 1.33$ ، وحيث أن $D.W < 1.82$ ، لذلك فإننا نرفض فرض البديل ونقبل الفرض العدم بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.
- يدل اختبار F على معنوية النموذج بالكامل وهو ما يدل على وجود علاقة ذات معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل حيث بلغت احصائية $F = 26.34$ وهي معنوية عند مستوى اقل من 5%

3- تشخيص النموذج المقدر:

- اختبار التوزيع الطبيعي: استخدام (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، حيث تشير النتائج الواردة بالشكل (1) أن نتائج حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي إلى أن قيمة الاختبار ($J = 0.852372$) بمستوى دلالة ($P\text{-Value} = 0.652995$) ومنه نقبل الفرض العدم القائل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي الخا □ بالنموذج

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Seril Correlation LM Test) تشير النتائج الخاصة باختبار مشكلة الارتباط الذاتي الوارد بالجدول رقم (5) إلى أن قيمة ($F\text{-Statistic} = 0.079844$)

كما أن قيمة الدلالة الاحصائية (prob = 0.9235) مما يعني رفض فرضية البديل وقبول الفرض العدم وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول رقم (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي - اختبار (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.079844	Prob. F(2,24)	0.9235
Obs*R-squared	0.185071	Prob. Chi-Square(2)	0.9116

اختبار تجانس تباين الاخطاء (WHITE): تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (6) إلى إمكانية قبول فرض العدم ورفض فرض البديل، مما يعني خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (6) نتائج اختبار تجانس التباين - (Heteroscedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.893779	Prob. F(2,25)	0.0741
Obs*R-squared	5.263542	Prob. Chi-Square(2)	0.0720
Scaled explained SS	4.039203	Prob. Chi-Square(2)	0.1327

ثانياً: دالة واردات الاقتصاد الليبي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين الواردات كمتغير تابع، وسعر الصرف كمتغير مستقل، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة اللوغاريتمية التالية :

$$\text{Log}(M) = c + b \text{Log}(E) + u \quad \dots\dots\dots (4)$$

حيث أن :

الواردات يرمز له بالرمز (M). وسعر الصرف يرمز له بالرمز (E).

الحد الثابت (c). ومعلمة النموذج (b). والخطأ العشوائي ويرمز له بالرمز (u).

وتم تقدير ثوابت نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews10)، هذا وعند تقدير النموذج احصائياً استخدمت الفترة الزمنية (1990-2018) والجدول التالي يوضح البيانات التي تم استخدامها في الدراسة.

الجدول (7) قيم كل من المتغيرات التابع (M)، والمستقل (E)

السنة	الواردات بالمليون (M)	سعر الصرف (E)	السنة	الواردات بالمليون (M)	سعر الصرف (E)
1990	1510.9	0.28372	2005	15683.0	1.35541
1991	1505.5	0.28558	2006	16659.0	1.28821
1992	1422.1	0.29921	2007	21698.0	1.22728
1993	1711.3	0.32316	2008	25938.0	1.25161
1994	1487.9	0.36247	2009	27503.0	1.24021
1995	1728.5	0.35445	2010	31881.0	1.24028
1996	1914.8	0.36592	2011	13664.0	1.25650
1997	2138.6	0.38868	2012	32243.0	1.25330
1998	2203.8	0.45381	2013	43242.9	1.25030
1999	1928.6	0.46308	2014	38631.7	1.33120
2000	2106.0	0.54613	2015	22684.5	1.38940
2001	2895.0	0.64732	2016	12047.0	1.43790
2002	9493.0	1.21669	2017	14673.1	1.35280
2003	9386.0	1.30839	2018	18667.6	1.38750
2004	13110.0	1.25064			

المصدر نشرات اقتصادية لمصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة

تقدير النموذج الأول:

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر سعر الصرف على الواردات

Dependent Variable: LM Method: Least Squares Date: 11/01/19 Time: 23:24 Sample: 1990 2018 Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.350715	0.086940	107.5539	0.0000
LE	1.849137	0.130624	14.15621	0.0000
R-squared	0.881266	Mean dependent var		8.900533
Adjusted R-squared	0.876868	S.D. dependent var		1.241773
S.E. of regression	0.435740	Akaike info criterion		1.242931
Sum squared resid	5.126477	Schwarz criterion		1.337227
Log likelihood	-16.02250	Hannan-Quinn criter.		1.272463
F-statistic	200.3983	Durbin-Watson stat		0.655188
Prob(F-statistic)	0.000000			

- حيث أن $D.W=0.655188 < 2$ لذلك نختبر الارتباط الذاتي كما يلي:

ومن جدول (D.W) عند درجات حرية $K=1$ وحجم العينة $n=29$ وعند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ نجد أن $D_L=1.34$ ، $D_U=1.48$ ، وحيث أن $D.W < 1.34$ ، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بوجود مشكلة ارتباط ذاتي. ولتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي نقوم بتصحيح النموذج باستخدام طريقة دارين

Durbin Method كما هو موضح بالجدول (9)

$$\text{Log}(M) = c + b \text{Log}(E) + \log(m)_{t-1} + u \quad \dots\dots\dots(5)$$

جدول (9) نتائج تقدير النموذج المصحح من الارتباط الذاتي LM(-1)

Dependent Variable: LM Method: Least Squares Date: 11/01/19				
Time: 22:36 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.132751	1.039933	3.974054	0.0005
LE	0.839108	0.230057	3.647391	0.0012
LM(-1)	0.563656	0.112218	5.022851	0.0000
R-squared	0.938397	Mean dependent var		8.956964
Adjusted R-squared	0.933469	S.D. dependent var		1.226108
S.E. of regression	0.316258	Akaike info criterion		0.636443
Sum squared resid	2.500485	Schwarz criterion		0.779179
Log likelihood	-5.910203	Hannan-Quinn criter.		0.680079
F-statistic	190.4116	Durbin-Watson stat		1.952392
Prob(F-statistic)	0.000000			

جدول (10) نتائج نقد النموذج المصحح من الارتباط الذاتي

Dependent Variable: LM-(EQ02.@COEFS(3))*LM(-1) Method: Least Squares

Date: 11/01/19 Time: 22:40 Sample (adjusted): 1991 2018 Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

C	4.066681	0.063820	63.72092	0.0000
LE-(EQ02.@COEFS(3))*LE(-1)	1.843918	0.234049	7.878355	0.0000
R-squared	0.704775	Mean dependent var		3.958923
Adjusted R-squared	0.693420	S.D. dependent var		0.595738
S.E. of regression	0.329858	Akaike info criterion		0.688439
Sum squared resid	2.828962	Schwarz criterion		0.783597
Log likelihood	-7.638152	Hannan-Quinn criter.		0.717530
F-statistic	62.06848	Durbin-Watson stat		1.638588
Prob(F-statistic)	0.000000			

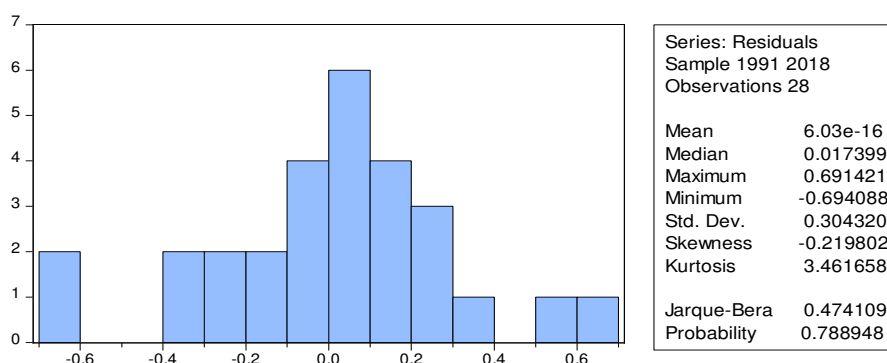
من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (10) نحصل على معادلة الانحدار التالية:

$$\text{Log (M)} = 4.07 + 1.84 \text{ Log (E)} \dots\dots\dots (6)$$

- إشارة معامل سعر الصرف موجبة مما يشير لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وان زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار (1.84) وحدة نقدية.
- قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 adj تساوي (70%) مما يشير إلى أن المتغير المستقل والمتمثلة في سعر الصرف يساهم في تفسير (70%) من التغيرات في المتغير التابع ألا وهو الواردات، أما النسبة الباقية وهي (30%) فيمكن تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى غير موجودة في المعادلة تضمنها المتغير العشوائي (U).
- يدل اختبار t على معنوية معاملات النموذج حيث بلغت قيمتها للحد الثابت 63.72 وللمتغير المستقل LM 7.87 وهي أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل الذي ينص على أن الانحدار معنوي وتوجد علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- حيث أن $D.W = 1.63 < 2$ لذلك نختبر الارتباط الذاتي كما يلي:
ومن جدول (D.W) عند درجات حرية $K = 1$ وحجم العينة $n = 28$ وعند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ نجد أن $D_L = 1.32$ ، $D_U = 1.47$ ، وحيث أن $D.W < 1.63$ ، لذلك فإننا نرفض فرض البديل ونقبل الفرض العدم بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.
- يدل اختبار F على معنوية النموذج بالكامل وهو ما يدل على وجود علاقة ذات معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل حيث بلغت احصائية F 62.07 وهي معنوية عند مستوى اقل من 5%.

3- تشخيص النموذج المقدر:

- اختبار التوزيع الطبيعي: استخدام (Jarque – Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، حيث تشير النتائج الواردة بالشكل (2) أن نتائج حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي إلى أن قيمة الاختبار ($J=0.474109$) بمستوى دلالة ($P\text{-Value} = 0.788948$) ومنه نقبل الفرض العدم القائل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (2) التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي الخا □ بالنموذج

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Seril Correlation LM Test) تشير النتائج الخاصة باختبار مشكلة الارتباط الذاتي الوارد بالجدول رقم (5) إلى أن قيمة ($F\text{-Statistic} = 0.391194$) كما أن قيمة الدلالة الاحصائية ($prob = 0.6805$) مما يعني رفض فرضية البديل وقبول الفرض العدم وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (11) يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي - اختبار (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.391194	Prob. F(2,24)	0.6805
Obs*R-squared	0.883970	Prob. Chi-Square(2)	0.6428

- اختبار تجانس تباين الاخطاء (WHITE): تشير النتائج الواردة بالجدول (12) إلى إمكانية قبول فرض العدم ورفض فرض البديل، مما يعني خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (12) يبين نتائج اختبار تجانس التباين - (Heteroscedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.138349	Prob. F(2,25)	0.1389
Obs*R-squared	4.090200	Prob. Chi-Square(2)	0.1294
Scaled explained SS	3.544263	Prob. Chi-Square(2)	0.1700

النتائج والتوصيات

أولاً: - النتائج:

1- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وإن زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (1.76) وحدة نقدية، وأن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) adj تساوي (50%) مما يشير إلى أن المتغير المستقل والمتمثلة في سعر الصرف يساهم في تفسير (50%) من التغيرات في المتغير التابع ألا وهو الصادرات، أما النسبة الباقية وهي (50%) فيمكن تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى غير موجودة في المعادلة تضمنها المتغير العشوائي (U)، وأن مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يعني نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة التي تنص على أن الانحدار معنوي وتوجد علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

2- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وإن زيادة سعر الصرف بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار (1.84) وحدة نقدية. وأن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) adj تساوي (70%) مما يشير إلى أن المتغير المستقل والمتمثلة في سعر الصرف يساهم في تفسير (70%) من التغيرات في المتغير التابع ألا وهو الواردات، أما النسبة الباقية وهي (30%) فيمكن تفسيرها بواسطة متغيرات أخرى غير موجودة في المعادلة تضمنها المتغير العشوائي (U)، وأن مستوى معنوية أقل من (5%)، وهذا يعني نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة التي تنص على أن الانحدار معنوي وتوجد علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

3- اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي، واختبار مشكلة الارتباط الذاتي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وعدم وجود مشكلة تجانس تباين الاخطاء.

ثانياً: - التوصيات:

- 1- على صانعي القرار بالاقتصاد الليبي دعم الصادرات الغير النفطية وتشجيع الصناعة المحلية من اجل الحد أو التقليل من الواردات الاستهلاكية بالاقتصاد الليبي.
- 2- الاهتمام بالصناعات الليبية الصغيرة وزيادة أوجه التعاون الاقتصادي العربي والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- 3- تعديل سعر الصرف الرسمي الليبي مقابل الدولار.

المراجع

أولاً - الكتب

1. طاهر الاطرش - تقنيات البنوك - الطبعة السادسة - ديوان المطبوعات الجامعية - 2007.
2. فؤاد مرسي-العلاقات الاقتصادية الدولية - الطبعة الثانية - دار المعارف للطباعة - القاهرة - 1958.
3. سمير فخري نعمة - العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات - الطبعة الاولى - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - الاردن - 2011.
4. امين صيد-سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات-الطبعة الاولى- مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر-لبنان-2013.
5. محمود سيد عابد-التجارة الدولية-الطبعة الاولى-الاشعاع الفنية للطباعة-الاسكندرية-2001.
6. همام الشماع، عمر هشام العمري-اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي-الطبعة الاولى-بيت الحكمة-بغداد-2002.
7. فليح حسن خلف- التمويل الدولي- الطبعة الاولى- مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع- الاردن - 2004.
8. رشاد العطار، عليان الشريف-المالية الدولية-الطبعة الاولى- دار المسيرة للطباعة والنشر - الاردن - 2000.
9. هوشيار معروف - تحليل الاقتصاد الكلي- دار صفاء للنشر والتوزيع- الاردن - 2005.
10. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمود العقاد - النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية - الطبعة الاولى- بيروت - 1979.
11. سامي خليل- الاقتصاد الدولي- الطبعة الاولى- دار النهضة العربية للطباعة-الاردن-2005.
12. عرفات نقي- التمويل الدولي- الطبعة الثانية- دار مجدلاوي للنشر - عمان - 2002.
13. حسام علي داود واخرون- اقتصاديات التجارة الخارجية- الطبعة الاولى- دار المسيرة للنشر والتوزيع - الاردن - 2002 .
14. عادل احمد حشيش- اساسيات الاقتصاد الدولي- الطبعة الاولى- الدار الجامعية الجديدة للنشر- مصر - 2002.

15. هجير عدنان زكي- الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق)- الطبعة الاولى- دار الفكر للتوزيع - دمشق- 2008.
16. محمود يونس - ميزان المدفوعات والصرف الاجنبي - الطبعة الاولى - الدار الجامعية للنشر - الاسكندرية - 2007 .
17. عبد الرحمن زكي ابراهيم - اقتصاديات التجارة الخارجية - الطبعة الاولى - دار الجامعات المصرية للطباعة - الاسكندرية - 1981.
18. First Machlup International monetary Economics – London – 1999.
19. James Ingram – International Economics – New York – 1998

ثانياً - الرسائل والاطاريح

- 1- فلاح حسين كريم - دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2010 .
- 2- علي سلمان مال الله - دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .
- 3- شيماء هاشم علي - اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008 .
- 4- ليلى بديوي خضير - تحركات سعر الصرف في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة (1984-2006) - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2009 .
- 5- عماد علي محمود - مدى فاعلية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية - 2008 .

ثالثاً - البحوث والمجلات

1. احسان حبيب منصور - تحديد سعر الصرف المناسب في البلدان الاقل نمواً - صندوق النقد الدولي - مجلة التمويل والتنمية - المجلد 24 - العدد 2 - 1984 .
2. سيماء محسن، سميرة فوزي - العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري للمدة (1990-2010) - مجلة الدنانير - العدد التاسع - 2016.
3. -Imf – Balance of Payment manual – 4th – Washington D.C.19072.

رابعاً - التقارير والنشرات السنوية

- 1- صندوق النقد الولي - دليل ميزان المدفوعات - الطبعة الرابعة - مؤسسة ابو ظبي للطباعة والنشر .
- 2- وليد عيدي عبد النبي - ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي - البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث .

- 3- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرة الإحصائية السنوية - للأعوام
الآتية - 2002 - 2003 - 2004 - 2005 - 2006 - 2007 - 2008 - 2009 - 2010 -
2011 - 2012 - 2013 - 2014 - 2015

بعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر الأمهات في ضوء بعض المتغيرات

*د / حميدة علي محمد أبوحمادي

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع بعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر الأمهات في ضوء بعض المتغيرات، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى التعرف على بعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر الأمهات، وكذلك علاقتها ببعض المتغيرات (كالنوع، عمر الطفل)، وتهدف هذه الدراسة إلى: التعرف عن المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم. المنهج المستخدم في الدراسة وبما أن هذه الدراسة استكشافية فقد تم استخدام المنهج الوصفي، واستخدمت استمارة جمع المعلومات كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، وتكونت العينة من أمهات أطفال التوحد والبالغ عددهن خمسة عشر أم لديهن طفل توحدي. أهم النتائج: أشارت النتائج إلى أن (100%) من مجموع عينة الدراسة يرون بأن مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد عالية، نلاحظ بأن أغلبية الأمهات يكدون على أنه دائما أطفالهم نسبة انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لديهم عالية، وهذا راجع لعدم وجود برامج تدريبية وتعليمية للأسرة والطفل لتخفيف من حدة انتشار هذه المشكلات، أكدت الدراسة بأن متوسط مستوى المشكلات السلوكية لدى الذكور والإناث متساوية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهم حيث أن الذكور كان متوسط المشكلات لديهم (7.92) والإناث (8.33).

المقدمة وإشكالية الدراسة:

من الأهداف الرئيسة في تقديم خدمات التربية الخاصة، تطوير السلوك التكيفي وإزالة الأنماط السلوكية غير المرغوب فيها، التي تجد أمهات أطفال التوحد أنفسهن مرغبات على التعامل معهم بغية تطوير استراتيجيات تدخل علاجي فعال.

"فالتوحد لا يزال غير مفهوم تماماً من حيث طبيعته وأسبابه فهو اضطراب تطوري حاد ونادر الحدوث، ودائم الإعاقة ويظن بأنه ناتج عن أساس عصبي ويلاحظ على مجموعة غير متجانسة من الأفراد فقد نرى بعضهم يغمسون في فعالية حركية متكررة، واستثارة الذات وجلد الذات". (الوقفي، 494 ص 2004).

فأطفال التوحد ينشغلون بممارسة سلوكيات روتينية وتكرارية، ويظهرون سلوكيات نمطية مثل هز الجسم، والتلويح بالأيدي، وإيذاء الذات، والحركة الزائدة، بالإضافة إلى ذلك قد يقضي الطفل ساعات في النظر إلى سقف الغرفة مثلاً، هذا وقد يظهر أطفال التوحد سلوكيات مثيرة للقلق لمن حولهم، وهذه السلوكيات تشتمل العدوان على الآخرين من حولهم أو حتى أنفسهم. (إبراهيم الزريقات 2009، ص 292)، فبعض "الأطفال الذين لديهم توحد يعانون من بعض المشكلات السلوكية مثل إيذاء الذات والحركة الزائدة، فسلوك إيذاء الذات يعتبر من السلوكيات

*عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا

التي يصعب معالجتها، ولكن هناك طرق عديدة لمواجهتها مثل التفاعل بصورة متجانسة وسريعة مع السلوك فالطفل لا يجب أن يتحصل على أي حوافز نتيجة لسلوكه فإعطاء الانتباه للطفل قد يكون مانعاً له من إيذاء نفسه وأن الوالدين وخاصة الأم تعلم أن هناك أوقاتاً سيكون من الصعب على الطفل التأقلم معها " (المنفي والعمر 2007، ص 47) بالإضافة الي بعض الأطفال الذين لديهم توحّد لديهم نشاط زائد، وعلى الرغم من وجود مجموعة من الأطفال العاديين يعانون من النشاط الزائد فإن هذا الوضع شائع أكثر بين الأطفال الذين لديهم توحّد (المنفي والعمر 2007، ص 24)

فوجود طفل توحّدي في الأسرة يؤثر على حياتها بشكل عام، فهو له احتياجات كثيرة لا يستطيع التفاعل معها مع اسرته بصفة عامة، وأمه بصفة خاصة، مما يشكل عبئاً على أمه، ويسبب خجل لها نتيجة السلوكيات التي يقوم بها، ومما يسبب كذلك في توقف الاسرة على نشاطاتها الاجتماعية. (وليد سرحان 2009 ص 72) "وتبين الاحصائيات أن نسبة انتشار التوحّد عالمياً يقدر بحوالي (4-5) حالات كلاسيكية في كل (10.0000) مولود، ومن (14-20) حالة اسبيرجر، حيث نلاحظ من هذه الإحصائية أن الذكور أكثر من الاناث بنسبة (1:4)" (كوثر عسليّة 2006، ص 19).

وتبين الدراسات المتصلة بالموضوع أن نسبة حدوث المشكلات السلوكية السائدة لدى الأطفال التوحّديين عالية نسبياً، ولا شك في ذلك فالعجز في السلوك التكيفي هو أحد العناصر الحاسمة في تعريف الإعاقة العقلية، ولقد أصبح واضحاً أن الهدف العام الذي تحاول التربية الخاصة تحقيقه يتمثل في تطوير جميع جوانب الشخصية لدى الأطفال التوحّديين، ويمكن تحقيق هذا الهدف باستخدام الأساليب التربوية الخاصة وأساليب تعديل السلوك.

فالأطفال التوحّديين تظهر لديهم العديد من المشكلات السلوكية غير المرغوب فيها، وتشكل هذه المشاكل إزعاجاً للأسر بصفة عامة والأم بصفة خاصة، ومن بين هذه المشكلات: العدوان، والحركة الزائدة، وإيذاء الذات، والانسحاب الاجتماعي، والكذب، وتعد هذه المشكلات من الأسباب الهامة وراء فشل الأطفال التوحّديين في التكيف الشخصي والاجتماعي، والتي تحول دون تفاعلهم في المجتمع ومع أسرهم.

فقد أجريت دراسات عديدة للتعرف على المشكلات التي يعاني منها الأطفال التوحّديين كما يراها المعلمين والمعلمات داخل المدارس، ولم تجر دراسات حول مشكلات الأطفال داخل الأسرة كما تراها الأسرة بصفة عامة والأمهات بصفة خاصة.

لذلك تمت مراجعة الدراسات التي تناولت المشكلات الشائعة لدى الأطفال من ذوي الإعاقة العقلية بشكل عام، والدراسات التي تناولت علاقة المشكلات التي يظهروها الأطفال التوحّديين ببعض المتغيرات. ومن بين تلك الدراسات دراسة عادل محمد (2003) التي هدفت للتأكيد من فاعلية إرشاد الأمهات لمتابعة تدريب أطفالهن على استخدام جدول النشاط المصوّرة وفاعليتها في الحد من نشاطهم الحركي المفرط، حيث أجريت الدراسة على خمسة عشر طفلاً تتراوح أعمارهم بين

(15-9 سنة)، واستخدم الباحث عددا من المقاييس منها: مقياس ستانفورد بينه للذكاء، ومقياس اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الحركي المفرط، وكشفت نتائج الدراسة عن فاعلية جداول النشاط المصورة في الحد من أعراض النشاط الحركي المفرط، وذلك عند مقارنة متوسطات رتب درجات كل من المجموعتين التجريبية الأولى والثانية كل على حده، وعند مقارنة متوسطات رتب درجاتهم كل على حده بالمجموعة الضابطة. (عادل محمد، 2003)

أما دراسة عزة الغامدي (2003) التي هدفت للكشف عن مظاهر العجز في مهارات التواصل اللغوي (الانتباه الاجتماعي، التقليد، التحديق بالعين، واستخدام إيماءات الإشارة إلى ما هو مرغوب فيه، وأجريت الدراسة على (10 أطفال) توجدين بمدينة الرياض تراوحت أعمارهم ما بين (3-4-9) سنوات ثم توزيعهم على مجموعتين أحدهما تجريبية والأخرى ضابطة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة احصائية في متوسطات رتب درجات أفراد المجموعة الضابطة على مقياس مظاهر العجز في التواصل اللغوي وفي التفاعل الاجتماعي للأطفال التوحد قبل وبعد تطبيق البرنامج العلاجي. (عزة الغامدي 2003، صفحات متفرقة)

وأوضحت دراسة سهير الصباح (1993) إلى التعرف على مستوى حدوث الانسحاب الاجتماعي لدى الأطفال المعوقين (عقليا، سمعيا، بصريا، حركيا) والمتحقيقين بمراكز التربية الخاصة في مدينة عمان، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (300) طفل، وأسفرت نتائج الدراسة على أن اعلي مستوى لحدوث مشكلة الانسحاب الاجتماعي كانت لدى الأطفال المعوقين إعاقة عقلية.

وأشارت دراسة إجبيل اندرسون (1993) الى التعرف على نوعية المشكلات التي تواجه أسرة الطفل ذو الإعاقة وتوصل إلى أهم النتائج هي قلة خبرة الوالدين في التعامل مع الطفل ذوي الإعاقة، وكذلك استخدام الأساليب الخاطئة للتنشئة الاجتماعية.

وكشفت دراسة أميرة بخش (1997) إلى التعرف على فاعلية برنامج لتنمية المهارات الاجتماعية في خفض مستوى النشاط الزائد لدى الأطفال المعاقين عقليا، حيث أجريت الدراسة على عينة قوامها (40) طفلة تتراوح أعمارهن بين (10-14 سنة)، واستخدمت الباحثة عددا من المقاييس: مقياس ستانفورد بينه للذكاء، ومقياس المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وأسفرت النتائج إلي نجاح فعالية التدريب على المهارات الاجتماعية في خفض مستوى النشاط الزائد لهؤلاء الأطفال. (أميرة بخش 1995، ص133)

وأوضحت دراسة علا قشطه (1995) إلى التعرف على مدى فاعلية برنامج تعديل السلوك في خفض مستوى النشاط الزائد لدى عينة من الأطفال المتخلفين عقليا، وتكونت عينة الدراسة من (40) طفلا تراوحت أعمارهم من (9-14 سنة)، واستخدمت مقياس ستانفورد بينه للذكاء، وتوصلت لمعرفة مدى فاعلية فنية التعزيز في خفض مستوى النشاط الزائد لدى أفراد المجموعة التجريبية. (علاء قشطه 1995 ص133)

وهدف دراسة سهي نصر (1998) إلى إعداد برنامج لتعديل السلوك الاجتماعي لدى الأطفال المتخلفين عقليا والمساء معاملتهم، وذلك لرفع مستوى التوافق الاجتماعي لديهم، وأجريت الدراسة على عينة بلغ عددها (10) أطفال (5) ذكور و (5) إناث تراوحت أعمارهم من (9-12 سنة)، واستخدمت الباحثة مقياس ستانفورد بينه للذكاء،

ومقياس السلوك غير التوافقي، وأسفرت نتائج الدراسة إلى فاعلية فنيات تعديل السلوك في خفض بعض السلوكيات غير التوافقية كالانسحاب والعنوانية.

وكشفت دراسة وفاء زعتر (2003) التي هدفت إلى معرفة مدى فاعلية برامج الأنشطة الترويحية وأثرها في تعديل بعض جوانب السلوك اللا تكيفي لدى الأطفال المتخلفين عقلياً، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (47) طفلاً تراوحت أعمارهم من (9-14 سنة) استخدمت مقاييس مقياس السلوك اللا تكيفي، وأسفرت النتائج إلى فاعلية البرنامج الإرشادي في خفض درجة بعض السلوكيات اللا تكيفي لدى أفراد العينة، والمتمثلة في العدوان، التعدي على ممتلكات الغير، سلوك إيذاء الذات.

مما سبق عرضه تم الاستفادة من البحوث والدراسات السابقة في:

◆ تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها.

◆ الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في مناقشة ومقارنة النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة.

ويمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل العلمي التالي: ما هي بعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر الأمهات في ضوء بعض المتغيرات؟
أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أنها تسعى إلى التعرف على بعض المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد من وجهة نظر الأمهات، وكذلك علاقتها ببعض المتغيرات (عمر الطفل) ومما لا شك فيه أن هذا الجانب ينطوي على أهمية كبيرة سواء من الناحية النظرية أو الناحية التطبيقية التي تستخدم في التخفيف من حدة هذه المشكلات لدى الأطفال، إضافة إلى ما تسفر عنه الدراسة من نتائج تساعد في حل هذه المشكلات.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في:

1. الكشف عن مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم.
2. التعرف على أكثر المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم.
3. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الخصائص الذاتية والاجتماعية للطفل التوحد ومستوى المشكلات السلوكية التي يواجهها من وجهة نظر أمهاتهم.

تساؤلات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدارسة المشار إليها آنفاً، فإن هذه الدراسة تحاول التحقق من صدق التساؤل الرئيس:

1. ما مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم؟
2. ما أكثر المشكلات السلوكية السلبية السائدة انتشاراً لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم؟
3. هل توجد فروق ذات الدلالة الإحصائية بين الخصائص الذاتية والاجتماعية للطفل التوحد ومستوى المشكلات السلوكية التي يواجهها من وجهة نظر أمهاتهم؟

المصطلحات والمفاهيم:

-المشكلات السلوكية:

تُعرف المشكلة السلوكية "بأنها سلوكيات مختلفة يقوم بها بعض الأفراد بطريقة مختلفة عن الأفراد الذين في مثل سنهم وبشكل لا يتسق مع ما هو محرم من قبل المجتمع" (الحريزي وبن رجب 2008، ص15)

وتُعرف المشكلة السلوكية:

بأنها " جميع التصرفات والأفعال غير المرغوبة التي تصدر عن الطفل بصفة متكررة ولا تتفق مع معايير السلوك السوي المتعارف عليه في البيئة الاجتماعية والتي تنعكس على كفاءة الطفل الاجتماعية والنفسية". (إسماعيل 2009، ص12)

التعريف الإجرائي للمشكلة السلوكية في هذه الورقة:

بأنها الصعوبات أو التصرفات غير المرغوب فيها لدى الأطفال داخل الأسرة والتي تحد من قدرة الطفل على التكيف وتؤثر مباشرة أو غير مباشرة على الأمهات، وينتج عنها تعاسة وشقاء لهن، وتتطلب جهداً جماعياً منظماً لمواجهتها.

- تعريف الطفل التوحدي:

هو " الطفل الذي يعاني من قصور في قدرته على التواصل اللفظي والبصري مع عدم قدرته على التعبير عن احتياجات رعاية الذات، بالإضافة إلى محاولته الإساءة لذاته، وتم تشخيص حالته بواسطة المختصين بالمؤسسة على أنها توجد وفقاً لقائمة الأعراض الواردة بالدليل الشخصي الرابع للإمراض النفسية " (عبد العزيز 2015، ص23)

-وتعرف الجمعية الوطنية للأطفال التوحديين "

هو " حالة القصور المزمن في النمو يبدأ ظهور أعراضه خلال الثلاث سنوات الأولى، ويصيب حوالي خمسة أطفال من كل (1000) ولادة حية وبنسبة أكبر بين الذكور عن الإناث 4:1، ويحدث في كل المجتمعات بصرف النظر عن اللون أو الأصول العرقية والطائفية أو العنصرية أو الخلفية الاجتماعية " (عبد الفتاح 2009، ص259)

التعريف الإجرائي للطفل التوحدي في هذه الورقة:

هو الطفل الذي يعاني من قصور واضح في قدرته على التفاعل الاجتماعي والتواصل اللفظي والبصري وغيرها من الأعراض التي تكشف عنها مقاييس الكشف والتشخيص المبكر المعمول بها بمراكز ذوي الإعاقة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة:

بما أن هذه الدراسة استكشافية فقد تم استخدام المنهج الوصفي، والذي كان في الماضي مقتصرًا على دراسة جوانب محددة لبعض الظواهر الاجتماعية، إلا أن في وقتنا الحالي اختلف الأمر، وأصبح يقتصر على وصف الظاهرة المراد دراستها في محاولة لفهمها وتفسيرها، وذلك من أجل توضيح ملامحها لمعرفة مستوى انتشار بعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم في ضوء بعض المتغيرات الفسيولوجية من أجل وضع برامج توعوية للأمهات عند إجراء دراسات مستقبلية للحد من حدة هذه المشكلات التي يتعرض لها الطفل.

مجالات الدراسة:

المجال الموضوعي:

يتمثل المجال الموضوعي لهذه الدراسة في (التعرف عن بعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر الأمهات في ضوء بعض المتغيرات).

المجال المكاني:

طبقت الدراسة على أمهات أطفال التوحد في نطاق مدينة طرابلس.

المجال البشري: (عينة الدراسة)

عينة الدراسة تكون افتراضيا من أمهات أطفال التوحد، ونظرا لغياب إطار المعاينة فقد تكونت العينة من خمسة عشر أم لديها طفل توحي، وقد تم استخدام عينة كرة الثلج للحصول على عينة الدراسة، وتقوم هذه الطريقة باختيار فرد يفترض أنه يقدم معلومات حول موضوع الدراسة وبناء على ذلك فإن الباحث يقدر من هو الشخص الثاني ثم الثالث وهكذا، وتتناسب هذه الطريقة دراسة بعض الظواهر الاجتماعية التي تخص مجموعة من الأفراد يصعب في بعض الأحيان التعرف عليهم أو تحديدهم. (عبدالعزیز 2010، ص141)

المجال الزمني:

تم جمع البيانات الميدانية خلال الفترة الواقعة من 2021/11/20 إلى 2021/11/30

وسائل جمع البيانات:

ويقصد بها مجموعة الأساليب والوسائل التي يعتمد عليها في جمع البيانات وهي: استمارة جمع معلومات للكشف عن بعض المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد كأداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات لما توفره من الإجابة عن تساؤلات الدراسة بشكل مناسب، وتم إعداد هذه الاستمارة بعد الاطلاع على أدبيات الموضوع.

عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة.

يتبين من الجدول (1) أن نسبة (الذكور) هي الأعلى بين أطفال التوحد بنسبة بلغت (80%)، وجاءت نسبة (الاناث) من الأطفال (20%) من مفردات عينة الدراسة، وهذا التوزيع بين الذكور والاناث من أطفال التوحد يتفق مع أدبيات الموضوع حيث أنه يشير إلى أن النسبة قد تصل من (4 إلى 1) من الذكور إلى الاناث، وهذا

يتفق مع دراسة جلال (2020)، والتي أشارت أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الاناث. (جلال 2020، ص 114)

جدول (1) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب النوع.

النوع	ك	%
ذكر	12	80%
انثي	3	20%
المجموع	15	100%

من خلال الجدول (2) يتضح أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من (6 أقل من 9 سنوات) وبلغت (46.7%)، أما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من (3 أقل من 6 سنوات) فبلغت نسبتهم (40%)، تليها الأطفال الذين أعمارهم من (9 أقل من 12) فبلغت نسبتهم (13.3%)، وهذا مؤشر يدل على أن هذه المرحلة العمرية تعتبر من أكثر المراحل التي تظهر عليها مظاهر المشكلات السلوكية في سلوكيات وتصرفات وتفاعلات الطفل.

جدول (2) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب عمر الطفل.

عمر الطفل	ك	%
3 أقل من 6 سنوات	6	40.0%
6 أقل من 9 سنوات	7	46.7%
9 أقل من 12	2	13.3%
المجموع	15	100%

يتضح من الجدول (3) أن العديد من الأمهات اللاتي لديهم أطفال التوحد كان وضعهن الاجتماعي (يعيشان معا) بنسبة بلغت (93.3%) من مفردات عينة الدراسة وبلغت نسبة الأمهات اللاتي كان وضعهن الاجتماعي (ارمله) (6.7%) من مفردات عينة الدراسة وهذا مؤشر يدل على مدى استمرار الترابط بين الزوجين، وهذه تتفق مع دراسة أبوحامدي (2012) التي أكدت على أن الأسر ثنائية الزوجين (يعشان معا) بلغت نسبتها (100%).

جدول (3) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب الوضع الاجتماعي

الوضع الاجتماعي للأمهات	ك	%
-------------------------	---	---

يتبين من خلال الجدول (4) أن العديد من الأمهات من مفردات عينة الدراسة لديهن عمل مهني (عاملة) بنسبة بلغت (80%)، وبلغت نسبة الأمهات اللاتي ليس لديهن عمل

يعيشان معاً	14	93.3%
ارمله	01	6.7%
المجموع	15	100%

مهني (غير عاملة) بنسبة بلغت (20%) من مفردات عينة الدراسة، وهذه النتيجة قد تدل بأن ارتباط الأمهات بأعمال مهنية يجعلهن يقضين ساعات متعددة في العمل، وبالتالي يبتعدن عن أطفالهن لفترات طويلة في اليوم، الأمر التي قد يؤثر في متابعتهم ورعايتهم لأبنائهم الذين لديهم توحيد طوال اليوم، وهذا لا يتفق مع دراسة الطناشي (2002) حيث كانت نسبة الأمهات ربات البيوت يمثلن في الدراسة (79.7%) من عدد الأمهات. جدول (4) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب الحالة المهنية للأمهات.

الحالة المهنية	ك	%
عاملة	12	80%
غير عاملة	03	20%
المجموع	15	100%

من الجدول (5) يتضح أن أعلى نسبة للأمهات كان مستواهن التعليمي (جامعي) بنسبة بلغت (93.3%) من مفردات عينة الدراسة، وهذا مؤشر جيد على اعتبار أن الأمهات على مستوى تعليمي يتناسب مع الحياة العصرية، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة جلال (2020) التي اشارت إلى أن ما نسبته (72.1%) من الأمهات على مستوى جيد وهذا يعزز فرص ادوارهن الاسرية في حالة وجود طفل توحدي فيها. ثم جاءت نسبة الأمهات اللاتي مستواهن التعليمي (ثانوي) وبلغت (6.7%)، ((جلال 2020، ص 112) جدول (5) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للأمهات.

المستوي التعليمي للأمهات	ك	%
إعدادي	0	0%
ثانوي	01	6.7%
جامعي	14	93.3%
المجموع	15	100%

يتبين من خلال الجدول (6) أن الأمهات اللاتي كان ترتيب الطفل (الأخير) و(الثالث) بين إخوته هي الأعلى نسبة وبلغت (26.7%) لكل منهما ، ثم جاءت نسبة الأمهات اللاتي كان ترتيب الطفل بين إخوته (الأول) و (الرابع) بنسبة بلغت (20%) لكل منهما ، وبلغت نسبة الأمهات اللاتي ترتيب الطفل (الثاني) بين إخوته (6.7%) ، وهذه النتيجة قد تشير بأن ترتيب الطفل التوحدي (الأخير) بين أخوته، قد يكون من أكثر الأطفال الذين قد يتعرضون لبعض المشكلات السلوكية في تصرفاتهم الشخصية نتيجة الدلال الزائد الذي يتلقاه من أبويه، نتيجة لتفاعلهم وتواصلهم مع إخوتهم داخل المنزل.

جدول (6) التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب ترتيب الطفل بين إخوته.

ترتيب الطفل بين إخوته	ك	%
الأول	3	20.0
الثاني	1	6.7
الثالث	4	26.7
الرابع	3	20.0
الأخير	4	26.7
المجموع	15	% 100

ثانيا: الإجابة عن التساؤل الأول الذي مفاده " ما مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة بين أطفال التوحد من وجهة أمهاتهم؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فقد أعدت الباحثة مؤشرات لقياس انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد حيث بلغ عددها (14 فقرة) لكل منها ثلاث استجابات (دائما، أحيانا، نادرا) لقياس مستوى انتشارها بين هؤلاء الأطفال من وجهة نظر أمهاتهم ، وقد استخدم في هذه الدراسة مقياس (ليكارت) الثلاثي ، والإجابة عليها تتراوح ما بين درجة المقياس، والتي تعنى بأن مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية ضعيفة، وثلاث درجات والتي تعنى مستوى انتشار المشكلات السلوكية عالي، ودرجتان والتي تعنى بأن مستوى انتشار المشكلات السلوكية متوسط، ومن ثم فقد حدد المتوسط الافتراضي لرأي كل مفردة من خلال متوسط درجة الإجابة علي مجموع عدد الفقرات الذي يساوي درجتان ، وقد تم استخدام اختبار (t) بمعلومية قيمة اختباريه للكشف عن مستوى انتشار المشكلات السلوكية.

وفيما يلي ما كشفت عنه نتائج الدراسة حول مستوى وجود المشكلات السلوكية في تحقيق أهدافها:

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (7) بأن قيمة (t) تساوي (13.574) عند مستوى معنوية (0.000) وبما أن مستوى الدلالة أصغر من (0.05) فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية بين أطفال التوحد حسب وجهة نظر أمهاتهم يساوي المتوسط الافتراضي "، والذي يشير إلى أن وجود المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد أحياناً ، ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بأن "مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم كان بشكل دائم"، ومما يؤكد هذه النتيجة البيانات الواردة في الجدول (8) لتوزيع مفردات عينة الدراسة من وجهة نظرهم نحو مستوى انتشار المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم.

الجدول (7) مستوى انتشار المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم

القيمة الاختيارية = 2						
الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة	درجة الحرية	(t)	الدلالة الإحصائية
36.7333	2.49189	8.73333	0.000	14	13.574	دال إحصائياً

ومما يؤكد هذه النتيجة البيانات الواردة في الجدول (8) لتوزيع مفردات عينة الدراسة من وجهة نظرهم نحو مستوى انتشار المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم.

الجدول (8) توزيع لمستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم

مستوى انتشار المشكلات السلوكية	ك	%
ضعيف	0	0
متوسط	0	0
عالي	15	100.0
المجموع	15	100.0
الانحراف المعياري	0.000	

تشير النتائج في الجدول (8) إلى أن (100.0%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفالهم عالياً، ولا يوجد من يرى بأن مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية

ضعيف أو متوسط، وهذا مؤشر يدل على قلة خبرة الوالدين في كيفية التعامل مع طفلهم، وكذلك استخدام الأساليب الخاطئة للتنشئة الاجتماعية.

ثالثاً: الإجابة عن التساؤل الثاني: الذي مفاده "ما أكثر المشكلات السلوكية السائدة انتشاراً لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم؟"

للإجابة عن هذا التساؤل فقد أعتمدت الباحثة على الوزن المرجح والانحراف المعياري لتحديد وترتيب المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم من خلال ما تم جمعه من بيانات حول أطفالهم، وقد تم قياس مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم، وفقاً للمقياس الثلاثي "لليكارث" كما يلي:

الاستجابة	دائماً	أحياناً	نادر
الوزن	3	2	1
المتوسط المرجح	3 - 2.25	2.24 - 1.50	1.49 - 1.0
المستوى	عالي	متوسط	منخفض

وفيما يلي ما كشفت عنه نتائج الدراسة بأن درجة المقياس دائماً كانت عالية بمتوسط مرجح (2.25-3)، وهذا مؤشر يدل على أن غالبية الأمهات يوكدون على انتشار المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفالهم. من الجدول (9) تكشف نتائج الدراسة بأن ترتيب المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة أمهاتهم كانت كما يلي:

1- جاءت في الترتيب الأول عبارة (لا يرد على ابتسامة الآخرين بمثلها) بمتوسط مرجح مقداره (2.87)، بانحراف معياري (3518). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائماً) وبلغت (86.7%) من مفردات عينة الدراسة،
2- بينما جاءت في الترتيب الثاني عبارة (لا يحب أن يحتضنه أحد أو يحمله) بمتوسط مرجح مقداره (2.80)، بانحراف معياري (4140). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائماً) وبلغت (80%) من مفردات عينة الدراسة،
3- وجاءت في الترتيب الثالث عبارة (لا يهتم بالأشخاص من حوله) بمتوسط مرجح مقداره (2.73)، بانحراف معياري (45774). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائماً) وبلغت (73.3%) من مفردات عينة الدراسة، وهذا مؤشر يدل على أن من أكثر المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى الطفل التوحدي مهما قدم له لا يهتم بمن حوله نتيجة عدم قدرته على الاتصال مع الآخر.

4- في الترتيب الثالث مكرر جاءت عبارة (يردد بعض الكلمات التي يقال له بشكل لاقت) بمتوسط مرجح مقداره (2.73)، بانحراف معياري (45774). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائماً) وبلغت (73.3%) من مفردات عينة الدراسة، وهذه النتيجة تدل أيضاً على أن أطفال التوحد دائماً يرددون بعض الكلمات بشكل لاقت للانتباه.
5- في الترتيب الثالث مكرر جاءت عبارة (يصرخ عندما يسمع أصواتاً عالية) بمتوسط مرجح مقداره (2.73)، بانحراف معياري (45774). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائماً) وبلغت (73.3%) من مفردات عينة

- الدراسة، وهذه النتيجة تدل أيضا على أن أطفال التوحد دائما يصرخون، ويرجع كذلك إلى عدم ادماج الأسرة وخاصة الأم والطفل في برامج تعديل السلوك لتخفيف من السلوكيات غير المرغوب فيها.
- 6- في حين جاءت في الترتيب الرابع عبارة (لا يهتم بعلاقته مع الأطفال العاديين المحيطين به) بمتوسط مرجح مقداره (2.67)، بانحراف معياري (48795). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائما) وبلغت (66.7%) من مفردات عينة الدراسة،
- 7- الترتيب الرابع مكرر جاءت عبارة (لا يشارك الأطفال العاديين في اللعب) بمتوسط مرجح مقداره (2.67)، بانحراف معياري (48795). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائما) وبلغت (66.7%) من مفردات عينة الدراسة، وهذا مؤشر يدل بأن العديد من الأطفال التوحدين قد لا يشاركون الأطفال العاديين في اللعب نتيجة عدم التواصل الذي يعانون منه.
- 8- الترتيب الرابع مكرر جاءت عبارة (يكسر الأشياء عندما ينفعل ويغضب) بمتوسط مرجح مقداره (2.67)، بانحراف معياري (48795). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائما) وبلغت (66.7%) من مفردات عينة الدراسة، وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أطفال التوحد يقومون بتكسير وتلف الأشياء عندما يغضبون، وهذا راجع الي عدم تمكن الأسرة وبخاصة الأم في ضبط سلوك طفلها.
- 9- بينما جاءت في الترتيب الخامس عبارة (لا يبدي خوفا من المخاطر المحيطة به) بمتوسط مرجح مقداره (2.53)، بانحراف معياري (6399). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائما) وبلغت (60%) من مفردات عينة الدراسة، وهذا مؤشر يدل على فشل الطفل التوحدي في التكيف الشخصي والاجتماعي.
- 10- وجاءت في الترتيب الخامس مكرر عبارة (يجد صعوبة في الحديث عندما يريد شيئا) بمتوسط مرجح مقداره (2.53)، بانحراف معياري (6399). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (دائما) وبلغت (60%) من مفردات عينة الدراسة، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة عزة الغامدي (2003)، والتي أكدت على عدم وجود فروق دالة احصائية في متوسطات رتب درجات أفراد المجموعة الضابطة على مقياس مظاهر العجز في التواصل اللغوي وفي التفاعل الاجتماعي لأطفال التوحد قبل وبعد تطبيق البرنامج العلاجي.
- 11- وجاءت في الترتيب الخامس مكرر عبارة (لديه نشاط زائد مثل الدوران دون ملل) بمتوسط مرجح مقداره (2.47)، بانحراف معياري (5164). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (أحيانا) وبلغت (53.3%) من مفردات عينة الدراسة، وهذا يتفق مع ما أكد عليه المنفي بأن أغلب الأطفال الذين لديهم توحيد لديهم نشاط زائد بالرغم من وجود مجموعة من الأطفال العاديين يعانون من النشاط الزائد فأن هذا الوضع شائع أكثر بين الأطفال الذين لديهم توحيد.
- 12- كذلك جاءت في الترتيب الخامس مكرر عبارة (يخاف عندما يسمع أصوات عالية) بمتوسط مرجح مقداره (2.47)، بانحراف معياري (5164). وكانت أعلى نسبة الإجابة على (أحيانا) وبلغت (53.3%) من مفردات عينة الدراسة.

13- جاءت في الترتيب الخامس مكرر عبارة (يهرب عندما تتاح له فرصة لذلك) بمتوسط مرجح مقداره (2.47)، بانحراف معياري (5164.5) وكانت أعلى نسبة الإجابة على (أحيانا) وبلغت (53.3%) من مفردات عينة الدراسة.

14- كذلك جاءت في الترتيب الخامس مكرر عبارة (يضرب أو يعرض الأطفال الآخرين) بمتوسط مرجح مقداره (2.40)، بانحراف معياري (50709.5) وكانت أعلى نسبة الإجابة على (أحيانا) وبلغت (60%) من مفردات عينة الدراسة.

رابعاً: الإجابة عن التساؤل الثالث الذي مفاده "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص الذاتية والاجتماعية للطفل التوحدي ومستوى انتشار المشكلات السلوكية التي يواجهها من وجهة نظر أمهاتهم؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فقد استخدمت الباحثة لكل من "مان وويتني" (Mann-Whitney)، و"كرسكال-وليس" (Kruskal-Wallis)، وذلك وفقاً لنوعية البيانات محل الاختبار للكشف عن الفروق بين الخصائص الذاتية والاجتماعية للأطفال التوحديين ومستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة من وجهة نظر أمهاتهم، وفيما يلي ما كشفت عنه نتائج الدراسة:

من الجدول (10) تشير نتائج الاختبار إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.881)، وهي أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل القول القائل بأن متوسط انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى الذكور والإناث متساوي، ولا توجد فروق بينهم في مستوى المشكلات السلوكية، وتكشف النتائج إلى أن الذكور كان متوسط المشكلات السلوكية لديهم يبلغ (7.92) يقابلهم عند الإناث (8.33)، وهذا مؤشر يدل على أن انتشار المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد ليست مرتبطة بنوع الطفل.

الجدول (10) نتائج اختبار (مان -وتتي) لمستوى انتشار المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد وفقاً للنوع

متوسط الرتب	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
ذكور	-0.149-	.881
إناث		
7.92		
8.33		

من الجدول (11) تشير نتائج الاختبار إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.470) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل القول القائل بأن متوسط انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة عند الفئات العمرية متساوي، وتكشف النتائج إلى تقارب متوسط انتشار المشكلات السلوكية لديهم وإن اختلفت أعمارهم، وهذا مؤشر يدل على أن بعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد تختلف حسب الفئة العمرية.

الجدول (11) نتائج اختبار (كروسكال -ولز) لمستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة وفقاً للفئة العمرية

متوسط الرتب			قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
12 - 9	9 - 6	6 - 3		
7.25	6.79	9.67	1.508	.470

كما هو موضح بالجدول (12) تشير نتائج الاختبار إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.549)، وهي أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل القول القائل بأن متوسط انتشار المشكلات السلوكية وفقاً للوضع الاجتماعي للطفل متساوي،

وهذا مؤشر يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية والوضع الاجتماعي الذين يعيشون فيه فأغلبية أفراد عينة الدراسة يعيشون مع أسرهم، وهذا مؤشر جيد. الجدول (12) نتائج اختبار (مان -وتني) لمستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد وفقا للوضع الاجتماعي للأمهات

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	متوسط الرتب	
		يعيشان معاً	أرملة
.549	.599	7.82	10.50

من الجدول (13) تشير نتائج الاختبار إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.043) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض القول القائل بأن متوسط انتشار المشكلات السلوكية وفقا للحالة المهنية للأمهات الأطفال غير متساوي، وهذا مؤشر يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى انتشار المشكلات السلوكية والحالة المهنية.

الجدول (13) يبين نتائج اختبار (مان -وتني) لمستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد وفقا للحالة المهنية للأمهات

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	متوسط الرتب	
		عاملة	غير عاملة
.043	-5.794	9.00	4.00

أما الجدول (14) فإن نتائج الاختبار تشير إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.038) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض القول القائل بأن متوسط انتشار المشكلات السلوكية السلبية وفقا للمستوى التعليمي للأمهات الأطفال غير متساوي، وهذا مؤشر يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى انتشار المشكلات السلوكية والمستوى التعليمي، وقد يرجع ذلك إلى أن الأمهات المتعلّقات مرتبطات بمهنة خارج البيت، وهذا قد يؤثر على علاقتها بطفلها.

من خلال الجدول (14) فإن نتائج الاختبار تشير إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.038) وهي أقل من (0.05) وبالتالي فإننا نرفض القول القائل بأن متوسط انتشار المشكلات السلوكية السلبية وفقا للمستوى التعليمي للأمهات

الأطفال غير متساوي، وهذا مؤشر يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى انتشار المشكلات السلوكية والمستوى التعليمي، وقد يرجع ذلك إلى أن الأمهات المتعلقات مرتبطات بمهنة خارج البيت، وهذا قد يؤثر على علاقتها بطفلها.

الجدول (14) نتائج اختبار (مان - ويني) لمستوى انتشار المشكلات السلوكية لدى أطفال التوحد وفقا للمستوى التعليمي لأمهاتهم

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	متوسط الرتب	
		ثانوي	جامعي
.038	5.920	4.00	8.29

من الجدول (15) فإن نتائج الاختبار تشير إلى أن مستوى الدلالة يساوي (0.852) وهي أكبر من (0.05) وبالتالي فإننا نقبل القول القائل بأن متوسط انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة وفقا لترتيب الطفل بين إخوته متساوي، وهذا مؤشر يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية وترتيب الطفل بين إخوته.

الجدول (15) نتائج اختبار (كروسكال - ولز) لمستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد وفقا لترتيب الطفل بين إخوته

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	متوسط الرتب				
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
0.852	1.353	9.67	10.50	7.25	6.33	8.13

نتائج الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة وفقا لاستجابة عينة الدراسة يمكننا أن نتناول نتائج الدراسة في التالي:
أولاً: النتائج المرتبطة بمستوى المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم:
1- أشارت النتائج إلى أن (100%) من مجموع عينة الدراسة يرون بأن مستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لدى أطفال التوحد عالية.

ثانياً: النتائج المرتبطة بأكثر المشكلات السلوكية السلبية لدى أطفال التوحد من وجهة نظر أمهاتهم.

- نلاحظ بأن أغلبية الأمهات يؤكدون على أنه دائما أطفالهم نسبة انتشار ب المشكلات السلوكية السلبية السائدة لديهم عالية، وهذا راجع لعدم وجود برامج تدريبية وتعليمية للأسرة والطفل لتخفيف من حدة انتشار هذه المشكلات.

- أكدت الدراسة على أن الأطفال لا يردون على ابتسامة الآخرين بمثلها بنسبة بلغت (86.7%) من مفردات عينة الدراسة،
- اثبتت الدراسة أن الأطفال لا يحبون أن يحتضنهم أحد أو يحملهم بنسبة بلغت (80%) من مفردات عينة الدراسة،
- أتضح من الدراسة لا يهتمون بالأشخاص من حولهم بنسبة بلغت (73.3%) من مفردات عينة الدراسة.
- أوضحت الدراسة أن الأطفال يرددون بعض الكلمات التي يقال له بشكل لاقت بنسبة بلغت (73.3%) من مفردات عينة الدراسة.
- أوضحت الدراسة أن الأطفال يصرخون عندما يسمع أصواتا عالية بنسبة بلغت (73.3%) من مفردات عينة الدراسة.

ثالثا: النتائج المرتبطة بالخصائص الذاتية والاجتماعية للطفل التوحدي ومستوى انتشار المشكلات السلوكية السلبية السائدة لديهم من وجهة نظر أمهاتهم.

- 1- أكدت الدراسة بأن متوسط مستوى المشكلات السلوكية لدى الذكور والاناث متساوية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهم حيث أن الذكور كان متوسط المشكلات لديهم (7.92) والاناث (8.33).
- 2- اثبتت الدراسة أن متوسط انتشار المشكلات السلوكية لدى الفئات العمرية متساوي حيث كشفت نتائج الدراسة الى تقارب متوسط انتشار المشكلات السلوكية السلبية لدى الأطفال وإن اختلفت أعمارهم.
- 3- بينت الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى المشكلات السلوكية وفقا للوضع الاجتماعي للأمهات لأن لديهم نفس المشكلة في الأنماط السلوكية.
- 4- كشفت الدراسة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث مستوى درجة انتشار المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد وفقا للحالة المهنية للأمهات.
- 5- اكدت الدراسة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى التعليمي للأمهات وهذا مؤشر قد يرجع الى أن الأمهات المتعلقات مرتبطات بمهنة خارج البيت مما قد يؤثر على علاقتهم بطفلهن.
- 6- بينت الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث مستوى درجة انتشار المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد وفقا لترتيب الطفل بين اخوته.

أهم التوصيات:

من خلال تناول الدراسة الحالية لبعض المشكلات السلوكية السائدة لدى أطفال التوحد من وجهة نظر الأمهات في ضوء بعض المتغيرات، والنتائج التي توصلت إليها يمكن أن تقترح بعض التوصيات المرتبطة بهذا الموضوع.

- 1- حيث أن الدراسة الحالية كان لها أثر في تغيير نظرة الأمهات لأطفالهن من النظرة السلبية إلى النظرة الإيجابية، عليه توصي الدراسة بتعمق في البحث عن المشكلات التي تعاني منها الأمهات بصفة عامة في وجود طفل توحدي بالأسرة.

- 2-توصي الدراسة بضرورة إعداد دورات تدريبية للأسرة بصفة عامة والأمهات بصفة خاصة في كيفية في كيفية التعامل مع أطفالهن.
- أهم المقترحات:
- 1-بما أن هذه الدراسة أجريت على الأمهات فإنه يُقترح إجراء دراسات لاحقة عن الأسرة بصفة عامة للتقليل من المشكلات السلوكية لدى أطفالهم.
- 2-التأكيد على إجراء مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي لها علاقة بالتدخل المبكر، وبرنامج تثقيفي للعمل مع أسر الأطفال التوحديين.

ABSTRACT

Study subject: This study dealt with the topic of some behavioral problems prevalent among autistic children from the mothers' point of view in light of some variables. The aim of this study is to: Identify the behavioral problems of autistic children from the point of view of their mothers. The method used in the study, and since this study is descriptive, the descriptive approach was used, and the data collection form was used as a main tool for collecting data and information. The sample consisted of mothers of (40) autistic children, while their children ranged in age from 3 to 12 years. The most important results: The results indicated that (100%) From the total sample of the study, they see that the prevalence of negative behavioral problems prevalent among children with autism is high, we note that the majority of mothers emphasize that their children always have a high prevalence of negative behavioral problems, and this is due to the lack of training and educational programs for the family and child to mitigate the spread of these problems The study confirmed that the average level of behavioral problems for males and females is equal, and there are no statistically significant differences between them, as males had an average of problems (7.92) and females (8.33).

المراجع

أولاً: الكتب.

- 1-رضى الوقفي، (2004)، أساسيات التربية الخاصة، الأردن: دار جهيئة للنشر والتوزيع، 2004.

- 2- إبراهيم الزريقات، (2009)، التدخل المبكر النماذج والإجراءات، الأردن: دار المسرة للنشر والتوزيع.
- 3- ترجمة شاها بدر المنفي، (2007)، هبه فؤاد العمر، دليل أولياء الأمور والمعلمين، الكويت، مركز الكويت للتوحد،
- 4- رافده الحريزي، زهرة بن رجب، (2008)، المشكلات السلوكية النفسية والتربوية لتلاميذ المرحلة الابتدائية، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 5- وليد سرحان، (2009)، التوحد، عمان: دار مجدلاوي.
- 6- كوثر عسلي، (2006)، التوحد، عمان: دار صفاء لنشر والتوزيع.
- 7- عادل عبد الله محمد، (3003)، تعديل السلوك للأطفال المتخلفين عقليا، القاهرة: دار الرشاد.
- 8- محمد عبد الفتاح، (2009)، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- 9- مفتاح محمد عبد العزيز، (2010)، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية أساليبها وتقنياتها، لبنان: دار النهضة العربية.
- ثانيا: رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه.
- 1- عزة الغامدي، (2003)، العلاج السلوكي لمظاهر العجز في التواصل اللغوي والتفاعل الاجتماعي لدى أطفال التوحد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الرياض.
- 2- علا قشطة، (1995)، مدى فاعلية برنامج تعديل السلوك في خفض مستوى النشاط الزائد لدى عينة من الأطفال المتخلفين عقليا، القاهرة: أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.
- 3- ياسر أسماعيل، (2009)، المشكلات السلوكية لدى الأطفال المحرومين من بيئتهم الأسرية، رسالة ماجستير كلية التربية جامعة الإسلامية.
- 4- حميدة علي أبوحامدي، (2004)، دور الخدمة الاجتماعية في برامج لتدخل المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة فئة الأطفال الذين لديهم متلازمة داون، كلية الآداب، قسم الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة.

5-عائشة جلال، (2020)، فاعلية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة في تحسين التوافق الاجتماعي والنفسي لدى أمهات أطفال التوحد، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم الخدمة الاجتماعية، الأكاديمية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة.

6-مريم أحمد الطناشي، (2002)، الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن وجود طفل متخلف عقليا في المحيط الأسري، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة.

ثالثا: المجلات والمؤتمرات العلمية.

1-أميرة بخش، (1997)، فاعلية البرنامج لتنمية المهارات الاجتماعية في خفض مستوى النشاط الزائد لدى الأطفال المعاقين عقليا، مجلة كلية التربية (جامعة عين شمس): كلية التربية.

2-أبوبكر عبد العزيز، (2015)، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتحقيق المساندة الاجتماعية للأمهات الطفل التوحد، بحث منشور بمؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب.

استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة المصرف الليبي الخارجي

*د. رجعة محمد فرج ra.faraj@uot.edu.ly **د. داليا علي منصور Da.Mansour@uot.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى بيان كيفية استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية العامة في ليبيا. حيث تم تطبيق نموذجي التنبؤ (Altman Sherrod)، على بيانات القوائم المالية للمصرف العربي الليبي الخارجي عن الفترة من 2009 إلى 2020 . وتحليل بيانات الدراسة تبين أن النماذج المطبقة تسهم وبشكل كبير في توضيح الصورة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمصرف والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي والكشف عن حالات التعثر المالي التي يمكن ان تعترض المصرف خلال السنوات القادمة.

الكلمات المفتاحية : أدوات التحليل المالي – نماذج التنبؤ – الفشل المالي.

المقدمة :

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية المهمة ، خاصة في البلدان النامية. يث تلعب المصارف دوراً مهماً في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية و[ركة رأس المال والاستثمارات الداخلية والخارجية . فالاستقرار المالي في القطاع المصرفي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة في البلد، مما يسهم في رفع قدرة النظام المصرفي على تأدية وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية، كتوفير السيولة وتقديم الائتمان المالي وغيرها من المهام، والتي تجعل النظام المالي للبلد قادراً على استيعاب ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، إذ أنه من المعلوم أن الأزمات المالية أصيبت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة المالية والمصرفية لما لها من تأثير على الأخيرة، خاصة مع موجة الت[رر المالي العالمي، يث لم يعد أي نظام مصرفي في معزل عما ي[دث للأنظمة الأخرى من اضطرابات ومخاطر يمكن أن تعصف به وتل[ق به الخسائر الجسيمة، ومن ثم الدخول في[الات العسر المالي والإفلاس، وهي من الأمور التي لا ترغب المصارف التجارية بالذات في[دوئها بل إنها تسعى دائماً إلى أن تكون ضمن[الة الاستقرار المالي. (مريم ونعيمة ، 2020).

ويعتبر موضوع تقويم أداء المصارف ذا أهمية عالية في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي لأن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة عن آلية العمل المصرفي لذلك اعتبر التحليل المالي وفق لأساليبه المختلفة سواء التقليدية منها كمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أو الحديثة منها كنماذج التنبؤ[التعثر المالي، أهم أداة للكشف عن الوضعية المالية الحالية لأداء البنوك التجارية، وأيضاً استخدام مخرجات هذا التحليل للتنبؤ[الوضعية المالية المستقبلية وكذا للتنبؤ[التعثر المصرفي. (زيود، الامين و

* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

** عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

(المهندس، 2005).

مشكلة الدراسة :

هناك العديد من الادوات المالية التقليدية والمستحدثة والتي يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية والتي تتمثل في النسب المالية ، جدول التدفقات النقدية ، بطاقة الاداء المتوازن ، أساليب التنبؤ بالفشل المالي والأساليب الإحصائية .

ويعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة منشآت الاعمال والمؤسسات المالية ومن بينها المصارف، وذلك لأنها تعمل في ظروف محيطية بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل، مما ينتج عنه آثار سلبية على مستوى المصارف والمستثمرين والاقتصاد القومي والمجتمع ككل. وحيث ان القطاع المصرفي الليبي أحد أكبر القطاعات الاقتصادية تأثراً بظروف الحرب التي تشهدها ليبيا منذ أوائل العام 2011 وما ترتب على ذلك من تحديات باتت تؤثر على أداء المصارف الليبية ومراكزها المالية وتهدد قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها للعملاء. الأمر الذي يفرض على إدارات المصارف ضرورة التنبؤ بمخاطر الفشل المالي من خلال استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لتجنب انهيار تلك المصارف عبر وضع المعالجات المبكرة واتخاذ القرارات التصحيحية

وبناء عليه تمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي:

هل يمكن التنبؤ بالفشل المالي الذي قد يواجه المصارف التجارية الليبية باستخدام أساليب التحليل المالي الحديثة؟.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في :

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تناقش موضوعاً في غاية الأهمية وهو الفشل المالي في المصارف وكيفية التنبؤ به، وذلك من أجل الوقوف على مدى قدرة هذه المصارف على مواجهة أي عقبات أو صعوبات من الممكن حدوثها من جراء التقلبات في الوضع الاقتصادي للبلاد ، باعتبار ان القطاع المصرفي هو العصب والركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي وأي تصدعات أو تعثر في هذا القطاع سوف تكون انعكاساته أو نتائجها على باقي القطاعات. كما يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة كمؤشرات تساعد المحللين والمستثمرين في المصارف لتقويم بدائل الاستثمارات فيها.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية وهي:

أساليب التحليل المالي الحديثة تساعد في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف. (دراسة حالة على المصرف الليبي الخارجي).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى :

1. التعرف على أساليب التحليل المالي الحديثة المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي .
2. التعرف على إمكانية تطبيق النماذج الكمية (نموذج Altman ونموذج Sherrod) في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية (دراسة تطبيقية على المصرف الليبي الخارجي) .

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تكوين اطار نظري مصدره البيانات الثانوية التي جُمعت من الكتب والدوريات والمقالات العلمية مع مراجعة أدب الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الفشل المالي، أما الجانب العملي فقد تم استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة والمتمثلة في اساليب التنبؤ بالفشل المالي لتقييم الاداء المالي بالمصرف الليبي الخارجي وذلك اعتمادا على البيانات المتحصل عليها من التقارير والقوائم المالية للمصرف الليبي الخارجي من النشرة الإقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لسنوات الدراسة .

الحدود المكانية والحدود الزمانية

الحدود المكانية تتمثل في دراسة حالة المصرف الليبي الخارجي .
الحدود الزمانية :الحدود الزمنية لهذه الدراسة تتناول القوائم المالية للمصرف خلال الفترة من 2009-2020 ف .

الدراسات السابقة :

- 1- دراسة رمو و الوتار (2010) بعنوان (إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية) : دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، والتي هدفت إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي بالشركات من خلال تطبيق نموذج ألتمان على عينة مكونة من 17 شركة مساهمة، وقد توصلت إلى تبني نموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات كأسلوب من أساليب التحليل المالي لتقييم الأداء.
- 2- دراسة هادف (2017) بعنوان (إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها - دراسة حالة مؤسسة نفضال) : هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ومعرفة أدائها جيد أم لا مع اسقاط الدراسة على مؤسسة نفضال الجزائرية وذلك بتحليل القوائم المالية للمؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي وقد تبين من خلال استخدام أدوات التحليل المالي أن أدائها في تحسن مستمر صاحبه تحسن في الكفاءة المالية والإقتصادية للمؤسسة.
- 3- دراسة صفاء (2018) بعنوان (دور إستخدام أدوات التحليل المالي المستحدثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة أم البواقي) ، وقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اساليب التحليل المالي المستحدثة ومدى قيام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في الاعتماد على هذه الادوات في تقييم الأداء. وقد اعتمدت هذه الدراسة على اسلوب دراسة حالة مؤسسة الحبوب والبقول الجافة لولاية أم البواقي، من خلال القيام بتقييم أدائها بإستخدام أدوات التحليل المالي

المستحدثة ، وقد توصلت الى انه لا يمكن الاعتماد على الاساليب المستحدثة في تقييم الأداء بل لابد من استخدام الأساليب التقليدية لتقييم الأداء، أما المستحدثة فتساعد في التنبؤ بما ستكون عليه وضعية المؤسسة مستقبلا .

4- دراسة الجنابي (2018) بعنوان (التنبؤ الفشل المالي للمصارف التجارية) استخدام Sherrod نموذج حث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2011-2016). هدفت الدراسة إلى إبراز دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في توفير مؤشرات تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وقد اعتمد الباحث على نموذج Sherrord للتنبؤ بفشل المصارف المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، وتوصل الى ان المصارف التجارية تمتلك مراكز مالية قوية من الممكن ان تجعلها بموقع جيد اتجاه زبائنهم دون التعرض الى اي تعثر او عسر مالي على الاقل خلال 2-3 سنوات القادمة.

5- دراسة جعفر وآخرون (2019) بعنوان (استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي) . استخدمت هذه الدراسة أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال تطبيق نماذج التنبؤ (Altman، Kida، Sherrord) على مؤسسة صيدال خلال الفترة من 2013-2016. وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤسسة صيدال تتواجد في منطقة الخطر خلال فترة الدراسة المعتمدة، وأن هذه المؤسسات ستواجه صعوبات مالية في المستقبل.

6- دراسة Fadi Ghosn (2019) بعنوان (Predicting Financial Distress in Lebanese Non- Listed Banks) تستخدم الدراسة نموذج Altman Z-Score للشركات غير المصنعة وللأسواق الناشئة لفحص الضائقة المالية للمصارف الخاصة غير المدرجة في القطاع المصرفي اللبناني باستخدام عينة من أربعة بنوك تغطي الفترة من 2013 حتى عام 2017. تستخدم الدراسة أيضاً تحليل الاتجاه للمساعدة في التنبؤ بالأداء المستقبلي للعينة. وتظهر النتائج أن جميع البنوك التي تستخدم درجة Z للشركات غير المصنعة لديها علامة z أقل من الحد الأقصى 1.1 ، مما يعني أن الإفلاس متوقع في المستقبل القريب وهو ما يتعارض مع الوضع الحالي لمثل هذا الإفلاس للبنوك. بينما بالنسبة للقيمة Z للأسواق الناشئة أعلى من 2.6 مما يعني أن مثل هذه البنوك تعمل داخل المنطقة المالية الآمنة. ويُظهر تحليل الاتجاه أن Z مستقرة وتحسن بالنسبة للغالبية من البنوك في العينة.

7- دراسة برودي (2020): بعنوان (دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي (حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة 2013-2019). هدفت الدراسة إلى المقارنة بين نماذج التنبؤ الثلاثة التالية (ألتمان، شيرود، وكيدا) ومدى امكانية الاعتماد على نتائج كل نموذج في التنبؤ بالفشل المالي لشركة الخزف السعودي، ولهذا الغرض تم القيام بدراسة تحليلية للشركة عن الفترة من 2013 إلى 2019 . وتوصلت الدراسة الى أن شركة الخزف السعودي تواجه خطر الفشل المالي وذلك من خلال النتائج المتقاربة للنماذج الثلاثة والتي بينت نقاط الضعف والخلل في الشركة، حيث أن الشركة تواجه عدة مشاكل نظرا لضعف أدائها المالي

خاصة بسبب نقص السيولة، وقلة الأرباح، وعليه يجب على الشركة أخذ التدابير اللازمة والعمل على تحسين وضعيتها المالية قبل الوقوع في حالة الإفلاس.

8- دراسة القرشي (2021): بعنوان (التنبؤ بالفشل المالي في البنوك اليمنية باستخدام نموذج شيرورد (Sherrord)). هدفت الدراسة إلى استخدام نموذج شيرورد (Sherrord) للتنبؤ بالفشل المالي بالتطبيق على البنوك اليمنية خلال الفترة الزمنية (2013 - 2018) واشتمل مجتمع الدراسة على جميع البنوك اليمنية الحكومية. وأفادت النتائج أنه يمكن استخدام نموذج شيرورد للتنبؤ بالفشل المالي والكشف المبكر عن حالات التعثر واتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية مع تفعيل دور إدارات المخاطر.

9- دراسة زبدة (2021) بعنوان: (التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين").

هدفت هذه الدراسة إلى فحص إمكانية التنبؤ بالفشل المالي في شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، وتحليل البيانات التي تم جمعها وتصنيفها من التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه الشركات خلال الفترة من 2020 - 2020 توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني النماذج المختلفة من التنبؤ بالفشل وتطبيقها على الشركات المدرجة في السوق المالي بمختلف قطاعاته، وكذلك الاهتمام بدرجة كبيرة بتحليل نسب السيولة والربحية والنشاط، وأخيراً ضرورة تبني الشركات والأسواق المالية أساليب التحليل المختلفة، وتضمن هذه النتائج في التقارير النهائية السنوية التي تنشرها هذه الشركات.

10- دراسة عرفة والبطري (2021) بعنوان: استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى قدرة النماذج الكمية الأكثر استخداماً في التنبؤ بالفشل المالي في قطاع المصارف التجارية الليبية الحكومية، وما إذا كانت هناك اختلافات بين نتائج تنبؤات تلك النماذج. اعتماداً على البيانات المنشورة في التقارير القوائم المالية الخاصة بالمصرف وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن لنماذج التنبؤ بالفشل المالي الأكثر شيوعاً Altman، Kida، Sherrod إن تعطي نتائج مختلفة في بيئة المصارف التجارية الليبية، حيث توافقت نتائج نموذجي Altman، Kida، و Sherrod.

الجانب النظري:

أولاً : مفهوم التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من "الموضوعات المهمة والتي تكون في تطور مستمر يبحث عن معالجة منتظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. فقد عرف السمان (2018) التحليل المالي على أنه دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها بالتبويب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

ويعرف ايضا على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرار للتعرف على الأداء الماضي للمؤسسة، حقيقة الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي؛ التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل وتقييم أداء الإدارة .

ثانياً الفشل المالي.

1- مفهوم الفشل المالي: أختلف المختصون والباحثون في اعطاء مفهوم واحد ومتفق عليه لمفهوم الفشل

المالي، وجاء هذا الاختلاف نتيجة للصعوبات المتعددة التي يواجهها التحليل الخاص بالفشل المالي. حيث أشار الحموي (2016) الى ان الفشل المالي المصرفي يعتبر من المشكلات الاقتصادية المتشابكة، لأن آثاره لا تقف عند المصرف المعسر والمقترضون أصحاب القروض المتعثرة، وإنما قد تمتد لتشكل أزمة مصرفية شاملة، تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي ككل. فعدم الاستقرار المالي المصرفي يؤدي إلى ظهور حالة من عدم التأكد، تجعل من الصعب على المساهمين او المستثمرين التمييز بين المصارف من حيث درجة سلامتها المالية وإمكانية حدوث إفسار مالي فيها يمهد لوقوعها بالفشل المالي. كما عرفه قادر (2020)، على انه الاختفاق في نشاطات وإدارة المصرف وعدم كفاية السيولة في تاريخ الإستحقاق. ووصفه السمانى (2018) بأنه المرحلة التي تسبق خروج المنشأة من النشاط الاقتصادي، وفيها تكون المنشأة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وعدم تحصيل المستحقات المالية من الغير، مما يؤدي إلى التدهور السريع في قيمتها .

2- مظاهر الفشل المالي: تتمثل مظاهر الفشل المالي في ما يلي:

- الاختلال في الهيكل المالي للمنشأة.
- تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية.
- عدم قدرة بعض المنشآت على مواكبة التطور التقني واتباع الوسائل التقليدية في انجاز مهامها.
- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة المنشأة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي.
- إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخر في دفع المستحقات.
- عدم وضوح السياسات المالية وضعف الإفصاح. (دلال، 2017)

3- مراحل الفشل المالي:

- مرحلة ما قبل ظهور الفشل: وترتبط هذه المرحلة بعدد من الظواهر السلبية، منها النقص في الطلب على المنتجات، وضعف كفاءة طرق الإنتاج، وضعف الموقف التنافسي للشركة، والزيادة الكبيرة في تكاليف التشغيل، وانخفاض معدل الدوران، وإقرار توسعات استثمارية دون توفر رأس المال الكافي، وأخيراً انعدام التسهيلات البنكية.
- مرحلة التدفق النقدي المنخفض: وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية.

- الإعسار المالي المؤقت: وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة.
- الإعسار الكلي: وتعكس هذه المرحلة حالة الفشل المالي الكامل، ما يعني عدم كفاية القيمة السوقية لأصول المشروع لمواجهة التزاماته الكلية تجاه دائنيه ومساهمييه. (أبوشهاب، 2018)

4- نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

اختلفت النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي من حيث الشكل والمضمون، فمن حيث الشكل كان القاسم المشترك أن معظمها معتمدة على النسب المالية المنشورة وغير المنشورة، ومع أن جميع هذه النماذج قد بنيت على نسب مالية تستخدم في قياس أو تقييم الجوانب المختلفة ربحية، السيولة، الكفاءة، الرفع المالي، وسياسات توزيع الأرباح، إلا أنها اختلفت فيما بينها من حيث الوزن النسبي الذي أعطته لكل نسبة، (أبو شهاب، 2018). ومن أهم هذه النماذج ما يلي:

- نموذج Beaver (1966).
- نموذج Altman (1968).
- نموذج kida (1981).
- نموذج Taffler and Tisshow (1977).
- نموذج Sherrord (1987).

وفيما يلي أهم النماذج التي سوف يتم استخدامها في هذه الدراسة:

1- نموذج Sherrord (1987)

يعد نموذج شيرورد أحد النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي. يمتاز باستخدامه أداة لتقويم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية إلى جانب دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المنشأة، ويعتمد هذا النموذج على ست نسب مالية رئيسية، لكل منها وزن مختلف عن الأخرى حسب أهميته النسبية، وذلك وفقاً للصيغة التالية:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.10 X_6$$

حيث أن

- X1: نسبة رأس المال العامل / إجمالي الأصول
 - X2: الأصول السائلة / إجمالي الأصول
 - X3: نسبة إجمالي حقوق ملكية / إجمالي الأصول
 - X4: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول
 - X5: إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم
 - X6: إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول الثابتة
- وبناءً على عدد نقاط (Z)، يجري تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات بحسب قدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات موضحة في الجدول أدناه رقم (1) (المرشدي، 2018).

جدول (1) تقسيم المخاطرة حسب نتائج Z

الفئات	درجة التعرض لمخاطر الفشل والافلاس	قيمة Z الفاصلة
الأولى	المصرف غير معرض للافلاس	$Z > 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$20 < Z < 25$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس	$20 > Z > 5$
الرابعة	المصرف معرض لمخاطر الافلاس	$5 > Z > -5$
الخامسة	المصرف معرض بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$Z < -5$

2- نموذج ألتمان Altman

يعد هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة الفشل المالي ، حيث أثبتت قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الافلاس ، وأنه يمكن إستخدامه من قبل المراجعين كأداة مساعدة في تقييم قدرة المصارف على الاستمرارية (أحمد، صالح، 2016).

يعتمد هذا النموذج على أربعة متغيرات يمثل كل منها مؤشر مالي من المؤشرات المتعارف عليها (نسب النشاط، الربحية، المديونية، السيولة ونسب السوق) ومتغير تابع Z وهو النموذج المطور لنموذج Altman عام 1995 والذي يأخذ الصيغة الآتية (Ghosn، 2019، p60) (Soumya، Agarwal، 2018، p956) (Ismail، Zeynep، 2021، p240)

$$Z = 3.25 + 6.5 X_1 + 3.26 X_2 + 1.05 X_3 + 6.72 X_4$$

حيث أن:

Z : المؤشر الذي يتم من بواسطته التنبؤ بالفشل المالي للمنظمة.

X₁ : صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X₂ : الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.

X₃ : صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

X₄ : القيمة الدفترية لحقوق الملكية / إجمالي الأصول.

6.5 ، 3.26 ، 1.05 ، 6.72 أوزان متغيرات الدالة وتعني الأهمية النسبية لكل متغير في النموذج. وللتمييز بين الشركات الناجحة والشركات المتوقعة أن يواجهها الفشل وضع Altman المعايير التالية حسب النموذج المعدل، وهذه المعايير موضحة في الجدول أدناه رقم (2) (قادر، 2020):

جدول (2) تقسيم المخاطرة حسب نتائج Z

الفئات	درجة تعرض الشركة لمخاطر الفشل والافلاس	قيمة Z الفاصلة
الأولى	لا يتوقع لها الفشل على المدى المنظور	$Z > 2.99$
الثانية	لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس الشركة أو عدم إفلاس	$1.81 < Z < 2.99$
الثالثة	تعد الشركة في طريقها للفشل المالي	$Z < 1.81$

الجانب العملي

أولاً : المصرف الليبي الخارجي

تم تأسيسه كشركة مساهمة ليبية برأسمال وقدره عشرة ملايين دينار ليبي تم الاكتتاب بها بالكامل من قبل مصرف ليبيا المركزي ويقوم المصرف بمزاولة الاعمال المصرفية في الخارج عن طريق ادارة مجموعة من المساهمات في مؤسسات مالية عالمية ، بالإضافة إلى بعض الاعمال المصرفية بالداخل ، وقد بلغ رأس المال المدفوع ما قيمته 3 مليار دولار من رأس المال وهي مملوكة لمصرف ليبيا المركزي ، وإنطلقت الخدمات المالية والمصرفية للمصرف الليبي الخارجي بموجب القانون رقم 18 عام 1972 . (مصرف ليبيا المركزي - إدارة البحوث والإحصاء - النشرة الإقتصادية المجلد 61 الربيع الثاني 2021) ص38. وتقسم مساهمات المصرف الليبي الخارجي الى أربعة أصناف وهي:

1. مساهمات تابعة : وهي مملوكة ملكية تامة للمصرف وتبلغ نسبتها 100%.
2. مساهمات شقيقة: وتكون نسبتها 5 % او اقل.
3. مساهمات متاحه للبيع: وتكون نسبتها قليلة جدا اقل من 20 %.
4. مساهمات غير مباشره.

ثانياً : الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء من الدراسة عملية إخضاع القوائم المالية الخاصة بالمصرف للنماذج المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي (Altman, Sherrord)، من اجل التوصل الى النتائج التي من خلالها نتأكد من صحة فرضية هذه الدراسة. والتي تنص على ان استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي يساعد في تقييم الاداء المالي للمصارف، (دراسة تطبيقية على المصرف الليبي الخارجي).

1- نموذج (Sherrord)

بعد استخراج قيم النسب المالية المكونة لنموذج (Sherrord)، ستستخرج قيمة (Z) الفاصلة لبيان مدى تعرض المصرف عينة الدراسة للتنبؤ بمخاطر الافلاس، فإذا كانت قيمة (Z) اكبر من (25) فان المصرف غير معرض لمخاطر الافلاس، وإذا كانت ما بين (20 الى 25) فان المصرف احتمال قليل التعرض لمخاطر الافلاس، وإذا كانت ما بين (5 الى 20) فانه يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس، وإذا كانت ما بين (5 - الى 5) فان المصرف معرض لمخاطر الافلاس، وإذا كانت قيمة (Z) اقل من (5 -) فان المصرف معرض بشكل كبير لمخاطر الافلاس، والجدول (3) يبين نتائج معادلة نموذج (Sherrord) وقيمة (Z).

ويلاحظ من الجدول (3) أن قيمة X1 والتي تمثل أحد مؤشرات السيولة كانت موجبة خلال السنوات 2011، 2012، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 مما يعكس قدرة البنك على تغطية التزاماته المتداولة باستخدام مطلوباته المتداولة خلال تلك السنوات ، وهذا يتوافق مع نتيجة قيمة Z في المصرف الليبي الخارجي عن الفترة الممتدة من 2009-2020 والتي جميعها كانت موجبة و أعلى من 25 ، وهذا الارتفاع في قيمة (Z)

جدول (3) اختبارات معادلة Sherrord

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6	z
2009	0.070841-	0.0162438	0.205696	0.01258336	125.89634	231.428	174.13186
2010	0.014338-	0.0205234	0.237898	0.00772979	131.21597	313.278	189.71519
2011	0.004076	0.2329611	0.237629	0.00690658	131.16981	341.979	194.73744
2012	0.0137944	0.139877	0.2039224	0.01075091	125.6159	377.074	190.86857
2013	0.0074514-	0.1125151	0.1662035	0.00929503	1.1993334	379.343	41.027041
2014	0.019947-	0.1169159	0.194159	0.0071749	1.240939	399.547	42.98
2015	0.007562	0.1017985	0.245017	0.00378-	1.324532	423.579	45.77403
2016	0.014855	0.0925229	0.250678	0.003061-	1.334539	464.126	49.91541
2017	0.014603	0.1365814	0.248571	0.0024684	1.330797	493.007	53.29453
2018	0.041258	0.1868399	0.27022	0.0003062	1.370276	507.587	55.73787
2019	0.038483	0.2271059	0.242048	0.1365685	1.319345	421.634	50.0233
2020	0.051767	0.2685912	0.245414	0.0876002	1.32523	420.424	49.54104

قد يكون بسبب الارتفاع في قيمتي x_5 و x_6 وهي لنسبتي إجمالي الأصول إلى إجمالي الخصوم، ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الثابتة. وحسب معايير نموذج Sherrord، فإن قيمة (Z) إذا كانت أكبر من (25) فهذا يعني أن المصرف غير معرض لمخاطر الإفلاس خلال تلك السنوات، وهذا مؤشر جيد حول تدعيم مركزه المالي وإمكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر أو فشل مالي.

2- نموذج ألتمان Altman

وفق نموذج ألتمان تم حساب النسب المالية للمعادلة لإستخراج قيمة Z والتنبؤ بمخاطر افلاس المصرف، و لحساب المتغيرات المكونة لنموذج (Altman) والتي تم الحصول عليها من القوائم المالية للمصرف العربي الليبي الخارجي عن الفترة الممتدة من 2009-2020 كما هو موضح بالجدول (4). بناءً على نموذج (Altman) المستعمل من أجل تقييم إمكانية وقوع المصرف الليبي الخارجي في الفشل المالي وحسب النتائج الظاهرة بالجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم قيم (Z) كانت موجبة خلال سنوات الدراسة وأكثر من 2.99 وحسب معايير نموذج ألتمان فإن قيمة (Z) إذا كانت أكثر من 2.99 فإنه المصرف غير معرض للفشل، أما إذا كانت أقل من 1.8 فإن المصرف في طريقة إلى الإفلاس. وهذا يتماشى مع نتائج نموذج Sherrord، وفقاً لدراسة (عرفة والبطري، 2021) (ودراسة قادر، 2020) والتي أظهرت أن جميع قيم (Z) كانت موجبة و أكبر من 2.99، وذلك يدفع بالقول أن المصرف الليبي الخارجي في موقف سليم من الناحية

جدول (4) جدول يوضح اختبارات نموذج ألتمان

السنة	X1	X2	X3	X4	Z
2009	0.070841-	E-043.67785	0.012583	0.25896344	4.5441765
2010	0.014338-	0.000402321	0.00773	0.31215975	5.2639461
2011	0.004076	0.000391474	0.006907	0.31169806	5.3796345
2012	0.013794	0.006000525	0.010751	0.25615896	5.0919023
2013	0.007451-	0.013392242	0.009295	0.19933342	4.5945052
2014	0.019947-	0.003587462	0.007175	0.24093944	4.7586893
2015	0.007562	0.004214114	0.00378-	0.32453249	5.489778
2016	0.014855	0.003960882	0.003061-	0.33453943	5.6043589
2017	0.014603	0.001234214	0.002468	0.33079691	5.5744921
2018	0.041258	0.000153119	0.000306	0.3702762	6.0072542
2019	0.038483	0.000682843	0.001366	0.31934458	5.6497951
2020	0.051767	0.000438001	0.000876	0.32523026	5.7743815

المالية وفقاً لمؤشر شيرورد ، وألتمان وهذا مؤشر يظهر بأنه يمكن الاعتماد على النموذجين Sherrord و Altman للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف التجارية الليبية، وعليه فإنه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن (أساليب التحليل المالي الحديثة تساعد في تقييم الأداء المالي - للمصارف دراسة حالة المصرف الليبي الخارجي).

النتائج

1. استناداً على قيم Z لنموذج شيرورد Sherrord، تبين أن المصرف الليبي الخارجي يمتلك مركز مالي قوي من الممكن أن يجعله بموقع جيد اتجاه زبائنه دون التعرض إلى أي تعثر أو عسر مالي خلال السنوات القادمة.
2. أظهرت أيضاً نتائج نموذج التمان Altman، أن جميع قيم z موجبة وأكبر من 2.99 ، وهذا بدوره يشير إلى أن المصرف الليبي الخارجي في موقف سليم من الناحية المالية وأنه غير معرض للفشل وهذا ما يتوافق مع الكثير من المؤشرات المالية مثل حقوق الملكية التي شهدت زيادة مستمرة خلال الفترة.
3. تسهم النماذج المطبقة في هذه الدراسة في توضيح الصورة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي والتي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف، والأمر الذي يقدم معلومات مالية مفيدة للجهات المعنية والمستثمرين حول حقيقة المصارف في البيئة الليبية.

التوصيات

توصي الدراسة بالاتي:

1. توجيه المصرف الليبي الخارجي وجميع المصارف التجارية الليبية باستخدام نموذجي (Altman, Sherrord) بشكل دائم للتعقب بالفشل المالي والكشف المبكر عن حالات العسر المالي واتخاذ القرارات والاجراءات التصحيحية حيالها.
2. حث المستثمرين والمتعاملين مع المصرف على ضرورة الأخذ بنتائج الدراسة الحالية للتعقب بالفشل المالي ، وذلك من اجل تدعيم كفاءتهم وقدرتهم على التعامل مع التغيرات المحتملة على مستوى القطاع المصرفي.
3. ضرورة ان تتضمن التقارير المالية الختامية للمصارف مؤشرات مالية مستخلصة من النسب لبيان الوضع المستقبلي المتوقع لوضع المصرف المالي.
4. ايضا توصي الدراسة بضرورة إجراء مزيدا من البحوث على مدى فعالية نماذج ومؤشرات التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف التجارية .

قائمة المراجع

- أُو شهاب عزت هادي (2018): مدى فاعلية نموذج كيد-التنبؤ الفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- أحمد ماجدة، صالح هلال (2016) : استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ الفشل المالي ، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 17 (2).
- الجنائي حيدر (2018): التنبؤ الفشل المالي للمصارف التجارية استخدام نموذج Sherrord، بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2011-2016 . مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد (7) العدد 28.
- القرشي عبدالله (2021): التنبؤ الفشل المالي في البنوك اليمنية استخدام نموذج شيرورد (Sherrord). مجلة الأدلس للعلوم الاجتماعية والإستراتيجية، العدد (43) المجلد (8).
- السمياني ياسر (2018): دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ الفشل المالي للشركات المساهمة، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
- المرشدي عباس (2018): استخدام نموذج Sherrord للتعقب الفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة جامعة البصرة للعلوم المصرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد (26) العدد (1).
- الحموي رمين (2016): نموذج مقترح للتنبؤ المبكر الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة . رسالة ماجستير جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ، قسم المصارف والتأمين.

- رودى عيمة (2020): دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ الفشل المالي (حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة (2013-2019)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد (4)، العدد (2) 2020
- جعفر عبد النور، العريبي غويني و شافية جاب الله (2019): استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ الفشل المالي، دراسة حالة مؤسسة صيدال . Revue d'Economie et de Statistique Appliquée، V. (16)، (N1).
- دلالة رباح (2017): مدى إمكانية تعرض البنوك الإسلامية لخطر الفشل المالي طبقاً لنموذج (Sherrord) دراسة حالة بنك قطر الإسلامي (2008 – 2015). مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية.
- رمو وحيد و الوتار سيف (2010): استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ فشل الشركات المساهمة الصناعية. كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، العدد (100) مجلد (32).
- زادة (2021): التنبؤ الفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد (7)، العدد (1).
- زيود لطيف، الامين ماهر و المهندس منيرة (2005): تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي (دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري). مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4).
- صفاء خامر (2018): دور استخدام أدوات التحليل المالي المستحدثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة أم البواقي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- عرفة مسعود و الجطري مصطفى (2021): استخدام نماذج كمية في التنبؤ فشل المصارف التجارية الليبية العامة : دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم التطبيقية)، العدد (19).
- قادر أسوقهه الدين (2020): التنبؤ الفشل المالي للمصارف الإسلامية باستخدام نموذج Altman و Springate و Sherrod، دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، Journal of Economics and Administrative Sciences، (122)، (V. 26).
- مريم صباحي و عيمة قادي (2019): استخدام نموذج Altman لقياس الاستقرار والسلامة المصرفية، دراسة حالة مصرف (الإمارات العربية المتحدة- الكويت - قطر) خلال الفترة 2014-2019، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة.
- مصرف ليبيا المركزي - إدارة البحوث والإحصاء - النشرة الاقتصادية المجلد 61 الربيع الثاني 2021.
- هادف ياسمين (2017): استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها - دراسة حالة مؤسسة فطال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر.

- Agarwal, Soumya(2018)Altman Z Score with reference to Public Sector Banks in India, VOLUME 5 I ISSUE 4 , IJRAR- International Journal of Research and Analytical Reviews.
- Ghosn, Fadi(2019) Predicting Financial Distress in Lebanese Non-Listed banks , International Journal of Sciences Basic and Applied Research (IJSBAR) (2019) Volume 47, No 2, pp 57-67.
- Zeynep Cindik,Ismail H. Armutlulu(2021) A revision of Altman Z-Score model and a comparative analysis of Turkish companies' financial distress prediction, National Accounting Review Volume 3, Issue 2, 237–255.

الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية

*د. طارق عبد الله التركي.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، حيث أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي أثناء إعداد البحوث والرسائل الجامعية من أهم عوامل تحقيق معايير التفوق البحثي المتفق عليها على المستوى الدولي والأنظمة القانونية، ولأهمية البحث العلمي الجاد باعتباره الأداة الفاعلة في تنمية وصالح المجتمعات، وسبب الرقي وبلوغ أعلى درجات التقدم العلمي والثقافي، ويزيدها قوة وصلابة في مقاومة التحديات والصعوبات وأسباب تدني مستوى الأداء المؤسسي والتنموي في المجتمع، مما يدل على أهمية الأمانة العلمية في كل الدراسات والبحوث العلمية بقصد الوصول إلى نتائج حقيقية، وفق أسس منهجية علمية تتسم بالمصداقية والقيمة العلمية والاجتماعية، ودون الإخلال بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي.

وهذا البحث يتناول الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، من خلال طرح بعض المفاهيم والمبادئ الأخلاقية في البحث العلمي، والتي زادت ضرورتها وحتمية الالتزام بها في الرسائل الجامعية، وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي يمر بها التعليم الجامعي الليبي بصفة عامة، والتزايد السريع في تأسيس عدد من الجامعات على مستوى المناطق في ليبيا بصفة خاصة، الأمر الذي ينبئ بحدوث تغيرات وتطورات عميقة في البنى التحتية للتعليم العالي، وانعكاس ذلك على جودة وصلاحية مخرجاته التعليمية لمختلف التخصصات والقطاعات الحيوية والتنموية المجتمعية.

وقد قسم البحث إلى مقدمة وخاتمة، وأربعة محاور، تناول الأول البحث العلمي، ماهيته وخصائصه وأهميته وأهدافه، وجاء المحور الثاني ليتناول الأمانة العلمية، تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها، أما المحور الثالث فقد تناول المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، وخصص المحور الرابع ليوضح دور الأمانة العلمية وضوابطها في الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، وأخيراً أهم النتائج والتوصيات التي يمكن إتباعها للاهتمام بالأمانة العلمية.

الكلمات المفتاحية: الأمانة العلمية في البحث العلمي - ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

*عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا

المقدمة:

إن البحث العلمي بمفهومه العصري الحديث وأهميته وأهدافه الحيوية والتنموية، ومساهمته في نهضة وتقدم المجتمعات الإنسانية، حيث بات من المؤكد أن للدراسات والبحوث العلمية وما تحصل عليه من نتائج في مختلف التخصصات العلمية والمجالات والتنوعات الفكرية، دور فاعل في تحقيق الآمال والتطلعات التي تسعى لها المجتمعات عبر وسائلها وأدواتها في بناء المجتمع المعرفي.

ولما كانت الجامعات هي المؤسسات التعليمية للمراحل الجامعية والدراسات العليا والبحث العلمي، وتمنح المؤهلات وشهادات التخرج والدرجات العلمية الماجستير والدكتوراه، وذلك بعد إعداد البحوث والدراسات العلمية وإجراء الاختبارات والتجارب البحثية ضمن متطلبات الرسائل الجامعية، بهدف إعداد الكوادر والكفاءات العلمية وفق التخصصات العلمية، للعمل في مختلف المجالات والقطاعات العملية، والمساهمة في عمليات تنمية ونهضة المجتمع.

وعلى ذلك، فإن المجتمعات الإنسانية بمختلف ثقافات وأيديولوجياتها، تسعى جاهدة لبناء منظومات تعليمية متكاملة الأركان، ووضع السياسات في مجالات التعليم والبحث العلمي بمختلف مستوياته، وإقرار الإستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية في المجال التعليمي، وسبل تحقيق أهدافه الحيوية والتنموية، وذلك للإسهام في بناء المجتمع المعرفي، والنهوض بمستوى الوعي الثقافي وتحقيق أكبر قدر ممكن من مواكبة التطور المجتمعي في ظل التطورات التقنية والمعلوماتية والانتشار المعرفي، الأمر الذي يؤكد أن نجاح العملية التعليمية يؤدي دوراً هاماً وفعالاً في الجامعة والمجتمع.

وفي ليبيا يحظى التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، بمكانة اجتماعية عالية تتميز بالتقدير والاحترام في مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية في المجتمع، وينظر بشكل خاص إلى الأمانة العلمية على أنها خاصية مهمة وشرط أساسي يتحتم توفره في البحوث والدراسات العلمية، وخاصة في الرسائل الجامعية في الجامعات، كما أن التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي أثناء مزاولته الأنشطة البحثية، يعد من أهم عوامل تحقيق التفوق البحثي في مؤسسات التعليم الجامعي، وعليه تعتمد المعايير الدولية والنظم التعليمية للبحث العلمي. وعلى ذلك، فإن أهمية البحث العلمي الجاد باعتباره الأداة الفاعلة في تنمية وصلاح المجتمع، والسبب الرئيس لرقيه وبلوغه أعلى درجات التقدم العلمي والثقافي، ويمكنه من التغلب على التحديات والصعوبات التي تواجهه، ويقضي على أسباب الضعف والوهن المجتمعي والمؤسسي، ويدفع نحو النشاط المجتمعي الحيوي والتنموي، وهذا يدل دلالة واضحة على ضرورة أن تتصف كل الدراسات والبحوث العلمية بالأمانة والنزاهة والدقة بقصد الوصول إلى نتائج حقيقية وفق أسس منهجية علمية، ودون الإخلال بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي. وبهذا

التوجه فإن الجامعات الليبية وهي تسعى للعمل على تطبيقات نظم الجودة العلمية، وتقنين مزاولة مختلف الأنشطة البحثية، والخطوات الإجرائية للبحوث والدراسات العلمية في الرسائل الجامعية في مختلف الكليات العلمية، سواء الأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية أو الأبحاث في مجال العلوم الطبيعية، إنما تهدف من وراء ذلك إلى ضمان توافر شروط البحث العلمي وفق معايير التفوق العلمي المنشود الذي يحقق تقدم الجامعات الليبية في سلم تصنيف الجامعات الدولي.

ولما كانت الأمانة العلمية من الأسس والمعايير الأخلاقية التي تفرضها كل النظم التعليمية في الدراسات والبحوث الجامعية، فإن على الباحثين والدارسين الإلمام بهذه الأسس والمعايير والالتزام بها، تحقيقاً للمبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي. وعلى ذلك، يتحدد هذا البحث في "الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية" حيث يتركز حول المباحث التالية:

المبحث الأول: البحث العلمي. (ماهيته وخصائصه وأهميته وأهدافه).

المبحث الثاني: الأمانة العلمية. (تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها).

المبحث الثالث: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي.

المبحث الرابع: دور الأمانة العلمية وضوابطها في الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

مشكلة البحث:

إن المجتمع الليبي في المرحلة الراهنة يمر بفترة تتسم بتطورات وتغيرات سريعة وعميقة شملت مختلف نواحي الحياة الإنسانية، ورغم ما يشهده البحث العلمي من تطور وتنوع مجالاته وأهدافه وتزايد أهميته والحاجة إلى وظائفه وأدواره وخدماته المجتمعية نتيجة للتحويلات الحديثة التي شهدها المجتمع في الآونة الأخيرة، وتطور اهتماماته نحو التعليم الجامعي، كونه المجال العلمي والبحثي الذي يتعلم فيه الطلاب أساسيات وقواعد البحث العلمي، واكتساب مختلف المهارات البحثية، وسبل الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وضبط مجريات النشاط البحثي والأمانة العلمية عند إجراء الدراسات والبحوث العلمية، وذلك للإيفاء بمتطلبات الحصول على المؤهلات العلمية.

ولما كانت الأمانة العلمية عنصر أساس وحتمي لتحقيق أهداف البحث العلمي، وركيزة أساسية في تطبيقات الرسائل الجامعية في الجامعات، فضلاً عن أنها محور عمليات التقييم والمناقشات العلمية واعتماد نتائجها، حرصاً على توفر الشروط والمعايير العلمية المنهجية والتحليلية الدقيقة حسب المواصفات والخصائص المطلوبة لكل مستوى من المستويات التعليمية المعتمدة، غير أن ما تتعرض له بعض الدراسات والأبحاث العلمية في الرسائل الجامعية من أعمال لا تتفق مع مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي ولا ترتقي إلى نقاؤه ونزاهته، ما قد يطلق عليها مخالفات أو تجاوزات تخل بأسس وقواعد الأمانة العلمية، لذا جاء هذا البحث للتعرف على الأمانة العلمية وأهميتها في الرسائل الجامعية، محاولة لإظهار أهميتها وضرورتها وحتميتها في الدراسات والبحوث العلمية في الجامعات

الليبية، وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة البحث في الأمانة العلمية ودورها في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع وقيمة النتائج العلمية والاستفادة منها، وذلك من حيث التعرف على البحث العلمي ماهيته وخصائصه وأهميته وأهدافه، وكذلك التعرف على الأمانة العلمية وفلسفتها وأهدافها وأهميتها ودورها الحيوي والمهم في ضبط الدراسات والبحوث الجامعية، ومن جانب آخر إلقاء الضوء على المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي وأهميتها، والدور الذي يمكن أن تؤديه الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

أهداف البحث:

- التعرف على البحث العلمي. (ماهيته - خصائصه - أهميته - أهدافه).
- التعرف على الأمانة العلمية (تعريفها - فلسفتها - أهميتها - أهدافها).
- التعرف على المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي.
- التعرف على دور الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية؟

تساؤلات البحث:

- ما البحث العلمي؟ وما خصائصه وأهميته وأهدافه؟
- ما الأمانة العلمية؟ وما فلسفتها وأهميتها وأهدافها؟
- ما المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي؟
- ما دور الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية؟

منهج البحث وحدوده:

يعد هذا البحث من الأبحاث النظرية، لذلك اعتمد الباحث استخدام المنهج التاريخي، وأن حدود البحث تمثلت في الإطلاع على المصادر والمراجع العلمية التي تناولت موضوع الأمانة العلمية، ودراسة وتحليل المعلومات الواردة بها، وكذلك رصد فلسفتها وأهميتها وأهدافها والأدوار العلمية الحيوية التي تحققها في البحوث والدراسات العلمية في الرسائل الجامعية، ومن جانب آخر الإطلاع على القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات والمنشورات الصادرة بمقتضى تطبيقات جودة التعليم، وعلاقتها بالأمانة العلمية في إعداد البحوث والدراسات العلمية للرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

المبحث الأول: البحث العلمي: (ماهيته - خصائصه - أهميته - أهدافه).

أولاً: ماهية البحث العلمي:

تختلف تعريفات البحث العلمي من تعريف إلى آخر ولعل من الصعوبة اختيار تعريف جامع مانع ويتضمن كل العناصر والمقومات المتعارف عليها في البحث العلمي، وهنا يمكن أن نورد عدد من المحاولات التي كانت تهدف إلى تعريف البحث العلمي. وإذا حاولنا البحث عن تعريف محدد للبحث العلمي، فإننا لابد أن نتناول تعريفه بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي. إذا ما هو المعنى اللغوي والاصطلاحي للبحث العلمي؟

• تعريف البحث العلمي لغوياً:

أ- تعريف البحث لغوياً يعني:

- بَحَثٌ يَبْحَثُ بَحْثًا فهو باحث: عن الشيء: طلبه وقَتَّشَ عنه "كان المؤتمر يبحث عن حلٍّ للأزمة في منطقة الشرق الأوسط". الموضوع وفيه: تناوله بالدرس "بَحَثَ المؤلف في دور المرأة المتعلمة".
- 1- باحَثَ يُباحِثُ مباحِثَةً - في الشيء: بحث معه فيه.
- 2- تباحَثَ يُتباحَثُ تباحِثًا - القومُ: تبادلوا البحث "اجتمع أعضاء الأمم المتحدة وتباحثوا حول مشكلة تلوث البيئة".

3- بَحَثٌ: 1 مص بَحَثٌ، 2 ج بَحُوثٌ وأبحاثٌ:

أ- بذل الجهد في موضوع ما.

ب- ثمره هذا الجهد ونتيجته "قام ببحث العلاقات بين البلدين ونشر بحثه عن الموضوع في مجلة

الجامعة". (العرب 1988، ص132)

- 4- البحث هو: مصدر الفعل الماضي بحث ومعناه، طلب، قَتَّشَ، تقصَّى، تتبَّع، تحرَّى، سأل، حاول، أكتشف. إذا فبحث الشيء، أي طلبه والتفتيش عنه، وبحث الأمر هو الاجتهاد فيه، وتعرَّفَ حقيقته، لاكتشافه وإذاعته بين الناس، ويجمع على بحوث وأبحاث. (لعمrani 2012، ص16)

ب- تعريف البحث العلمي لغوياً يعني:

- 1- أما "العلمي" فهي كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم بمعنى المعرفة والدراية، والإدراك للحقائق، فالعلم يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق، وكل ما يتصل بها.
- 2- عِلْمٌ يَعْلمُ عِلْمًا فهو عالم: هـ : وَسَمَهُ بعلامة يُعرَفُ عِلْمٌ فهو عالم : - الشيء بالشيء : دَرى به، عَرَفَهُ "عِلْمْتُ بِقُدُومِكَ فَأُسْرَعْتُ لِلِقَائِكَ" عِلْمٌ عِلْمٌ اليقين : تأكَّد، كان على معرفة لا شك فيها. (العرب 1988، ص860).

وتأكيداً لذلك، أشار أحد الباحثين أن العلم يتضمن جانبين رئيسيين هما: (لعمrani 2012، ص17)

- مضمون المعرفة أو المعلومات التي تتراكم وتتكامل حول أحد مجالات الاهتمام.

- المنهج العلمي الذي يتمثل في الأساليب المنظمة التي يتبعها العلماء سعياً وراء اكتشاف المتغيرات في الطبيعة (في الدراسات الاستكشافية) أو الربط بينها (في الدراسات الوصفية والارتباطية) أو محاولة تفسيرها (في الدراسات التجريبية).

ج - تعريف البحث العلمي اصطلاحاً:

إن عملية البحث عن تعريفات للبحث العلمي تقودنا إلى إيجاد عدد من التعريفات، ونجد أن البحث اصطلاحاً يعني "التنقيب عن الحقيقة بهدف إعلانها دون التقيد بدوافع الباحث الشخصية أو الذاتية إلا بمقدار تلوين البحث بطابع الباحث وإعطائه روحه التي تميزه عن غيره" أو "محاولة صادقة لاكتشاف الحقيقة بطريقة منهجية، وعرضها بعد نقصي دقيق وعميق عرضاً ينم عن فهم وكاء لإضافة لبنة في بنية المعرفة الإنسانية." (حلاوة ومغازي 2013، ص 88).

ومن جانب آخر يؤكد - جيلفورد مودي - "أن البحث هو في الواقع منهج لاكتشاف الحقيقة، يعتمد أساساً على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وفرض الفروض، واقتراح الحلول، وجمع المعلومات وتنظيمها، ثم استخلاص النتائج، ويتأكد من مدى ملاءمتها للفروض البدائية." (فهيم وآخرون 2005، ص 3)

ويعرف - وودي - البحث، بأنه "عمليات تقص أو فحص دقيقة للوصول إلى حقائق أو قواعد عامة والتحقق منها."

أما جماعة زملاء التربية تورد تعريفاً للبحث العلمي مفاده، "أن البحث عبارة عن عملية تقص عن الحقائق ومعانيها وتطبيقها بالنسبة لمشكلة معينة."

وتعرفه - ماري ماكdonald - بأنه "الفحص أو التقصي المنظم الذي يهدف إلى الزيادة في المعرفة الحاضرة ويتم بطريقة تسمح بالنقل والنشر والتعميم والتنوع." (الشيباني 1971، ص ص 47-48)

وفي تعريف آخر "أن البحث العلمي عملية منظمة، تهدف إلى دراسة ظاهرة أو مشكلة ما يواجهها أفراد أو جماعات، ويشعر بها الباحث بهدف الكشف عن الأسباب التي أدت إلى وجودها أو شيوعها، عبر اختبارات جادة ودقيقة وأمينه لفرض أو عدة فروض تمكنه من التوصل إلى نتائج مهمة تقدم حلاً أو عدة حلول للظاهرة أو المشكلة، وتقبل التعميم." (التل وقحل 2007، ص 18)

كما يعرف البحث العلمي بأنه "جهد علمي منظم يقصد به الكشف عن معلومات جديدة تسهم في تطوير المعارف الإنسانية وتطوير آفاقها." (الحنين 2009، ص 27)

وهناك من يرى بأنه "يعبر البحث العلمي، أو البحث بالطريقة العلمية عن سلوك إنساني منظم بهدف استقصاء صحة معلومة أو حادثة مهمة" (العمرائي 2012، ص17).

وتتناول أستاذنا الدكتور عمر محمد التومي الشيباني، تعريف البحث العلمي بأنه "عبارة عن الفحص والتقصي المنظمين للحقائق للذات يرميان إلى إضافة معارف جديدة إلى ما هو متوفر منها، بطريقة تسمح بنشر وتعميم ونقل نتائجها إلى الغير وبالدليل عليها، والتأكد من صحتها وصلاحياتها للتعميم." (الشيباني 1971، ص48) كما عرّف البحث العلمي في وثيقة أخلاقيات البحث العلمي بجامعة طرابلس، بأنه "عملية استقصاءات علمية دقيقة ومنظمة لجميع الشواهد والأدلة المتعلقة بظواهر أو وقائع أو أحداث أو أشخاص أو أشياء بهدف استخلاص معارف أو حقائق أو قواعد أو أسباب أو أحكام أو نظريات أو حلول يمكن التحقق من صحتها في ضوء الأخلاقيات والضوابط العلمية التي نظمها هذه الوثيقة" (طرابلس 2017، ص9)

أما التعريف الإجرائي للبحث العلمي في هذا البحث "يقصد به الإجراءات والخطوات البحثية العلمية العملية التي يقوم بها الباحث - الطالب، عضو هيئة التدريس، الباحث المتخصص - لدراسة ظاهرة أو مشكلة أو قضية مجتمعية محددة، للوصول إلى نتائج وحقائق وبراهين تمكن من وضع الحلول لعلاجها، وتعميمها للاستفادة منها في قضايا مشابهة أو لإقرار سياسات وإستراتيجيات وخطط تنموية وطنية."

ثانياً: خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بعدة خصائص وسمات خاصة ينفرد بها، ويتفق معظم الباحثين المشتغلين بمناهج البحث على أن البحوث والدراسات العلمية تركز على عدد من المرتكزات العلمية والأركان الأساسية لخطوات البحث العلمي، وفي هذا الإطار أورد عدد من الباحثين والمهتمين ذكر الخصائص والمميزات التي تتصف بها عملية البحث العلمي، والتي يمكن ذكرها في الآتي: (الشيباني 1971، ص48)

- الخاصية الأولى: أن عملية البحث العلمي ليست بالعملية البسيطة الهينة، بل هي عملية معقدة شاقة تستلزم الكثير من الجهد المنظم والفحص الدقيق والاختبار الناقد، والتقصي الدقيق، والتحليل النزيه. ومن ثم فإن من يقوم بها يحتاج إلى درجة عالية من الذكاء ومن العلم بأسسها وطرقها ومناهجها ومن التدريب على عملياتها المختلفة وعلى استعمال وسائلها.

- الخاصية الثانية: أن الغاية من أي بحث علمي سليم هو تغذية الشوق إلى معرفة الحقائق ووصف الحوادث، وتفسيرها والكشف عن العلاقات الكامنة فيها، والوصول إلى مبادئ وتعميمات وقوانين عامة يمكن التنبؤ على أساسها بالنسبة للمستقبل ولا تقف تطبيقاتها عند حد الموضوع أو الموضوعات التي يتناولها البحث.

- الخاصية الثالثة: أن المعرفة التي يحاول الوصول إليها هي معرفة جديدة مضافة إلى المعرفة الحاضرة أو القديمة عن موضوع البحث. والعبرة في جدة المعرفة هنا أن تكون جديدة بالنسبة لما يعرفه الخبراء والمختصون

في الموضوع. ومن ثم فإن البحث البسيط الذي يقوم به الطالب المبتدئ لا يمكن أن يسمى بحثاً بالمعنى الدقيق، لأنه وإن أضاف شيئاً جديداً بالنسبة لما يعرفه هو فإنه في الغالب لا يضيف معرفة جديدة بالنسبة لما يعرفه الخبراء والمختصون في الموضوع.

الخاصية الرابعة: أن البحث العلمي يخدم غايات عامة وليس غايات خاصة، ومن ثم فإن نتائجه تكون عامة لا يقف تطبيقها عند المواقف والظواهر أو الأحداث التي جرى عليها البحث.

الخاصية الخامسة: أن نتائج البحث العلمي كما تمتاز بالعموم فإنها تمتاز أيضاً بأنها قابلة للنشر والنقل إلى الغير وللتدليل على صحتها وتكرار الحصول عليها من قبل الغير إذا أعيد البحث بنفس الظروف.

الخاصية السادسة: أنه يستعمل في سبيل الوصول إلى نتائجه طريقة منظمة مقننة، وهي ما تسمى بالطريقة العلمية أو المنهج العلمي الذي له مفهومه ومبادئه وأساسه وخطواته.

ومن ناحية أخرى، فإن الخصائص التي تم تناولها تعكس أهمية البحث العلمي في الحياة الإنسانية والاجتماعية للمجتمعات، لضمان إحداث عمليات النمو والتطور الإنساني، ومواكبة تزايد وتنوع احتياجات الإنسان أينما كان وإشباعها بأيسر الطرق، وبمراعاة معايير الوقت والجهد والمال.

وتأكيداً لذلك، أورد الدكتور الشيباني، أستاذ الدراسات التربوية والنفسية في كتابه "مناهج البحث الاجتماعي"، ملاحظات حول الخصائص سالفة الذكر أشار فيها إلى أن أهم خصائص البحث العلمي هي خصائص عامة تنطبق في مجموعها على البحث الأساسي والبحث الاجتماعي على السواء، وأن المقارنة بين البحث الأساسي والبحث الاجتماعي تصل إلى فروق بين النوعين من البحث العلمي، ومجمل هذه الفروق أن البحث الأساسي يهدف إلى الحصول على المعرفة للكشف عن أسرار الطبيعة وفهم العالم ولا يهتم بالمشاكل العملية ولا بالتطبيق العملي لنتائجه، بينما نجد البحث الاجتماعي يهدف للحصول على المعرفة التي تخدم أهدافاً اجتماعية وتساعد في حل مشكلات عملية في الحياة، ويتخذ منطلقه في الغالب الأعم من مشكلات عملية محدودة. كما أن غالب هذه الفروق يرجع إلى الهدف من البحث ونوع المشكلات التي يركز عليها ولا تتعداهما إلى المنهج الذي يطبق في عملية البحث، حيث أن المنهج واحد. ولا غنى للبحث الاجتماعي والبحث الميداني والبحث التطبيقي من النقطة التي انتهى إليها البحث الأساسي. ويمكن ذكر أهم الخصائص التي يتميز بها البحث العلمي، وذلك على النحو التالي: (التل وقحل 2007، ص18)

- 1- أنه يسير وفق طريقة منظمة ودقيقة بهدف إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البحث.
- 2- أنه يحدد بفرضيات مبنية على افتراضات أو مسلمات بحثية واضحة، وبعيدة عن التحيز الشخصي أو الخبرة الشخصية للباحث.

3- أنه يتعامل مع الحقائق ومعانيها؛ فقيام الباحث بجمع البيانات والمعلومات عن واقع مشكلة ما بطرق مختلفة لا يسمى بحثاً، بالرغم من أنها تُعد حقائق واضحة ومعروفة، لكن قدرة الباحث على اكتشاف العلاقات بين المتغيرات، بواسطة أدوات قياس دقيقة، وعلى اشتقاق معان جديدة وتنظيمها وتحليلها، وعلى تقديم تفسيرات مناسبة (قد تختلف باختلاف الباحثين)، وكذلك إصدار تعميمات، هو الذي يجعل هذا الجهد جهداً بحثياً.

4- أنه عمل منظم دقيق، وإن عملياته تتطلب أن تتوافر في الباحث نفسه صفات، أهمها: (الرغبة في البحث والتقصي والاطلاع على كل ما يهم موضوع بحثه - القدرة على البحث والتقصي المنظم والناقد - الأمانة والموضوعية والبعد عن التحيز الشخصي "الذاتية" - حفظ الأسرار وعدم مهاجمة الآخرين بشكل شخصي، أو التشهير بهم، أو السخرية من إنجازاتهم - الصبر على العمل المستمر والجد فيه).

5- أنه عمل هادف، لأن نتائجه تتحقق فيها خاصيتان أساسيتان، هما: (إمكانية تحقيقها - قابلية تعميمها على المجتمع الأصلي للبحث، والإفادة منها في تفسير ظواهر أو مشكلات أخرى مشابهة).

وقد بينت العديد من الدراسات التي تناولت البحث العلمي أن أهم مميزاته أنه يقود إلى المعرفة العلمية الدقيقة واللازمة لبناء علم من العلوم، ووضع نظرياته وقوانينه وأساسه وحقائقه، وربطها ببعض، كما يتميز بمميزات عديدة أخرى، ومنها المعرفة العلمية، وينظر إليها "أنها تلك المعرفة التي يكتسبها الإنسان باستخدام المنهج أو الطريقة العلمية التي يمكن تلخيصها بأنها عملية لاكتساب أو تنمية المعرفة بطريقة منظمة تعتمد تحديد المشكلة أو مسألة الدراسة، وصياغة الفروض أو الأفكار التي تدور حول كيفية حل هذه المشكلة، ثم اختبار هذه الفروض، وأخيراً تحليل الدراسة واستخلاص التعميمات." (سيد فهمي 2006، ص115)

وكلمة المعرفة "تشير إلى إحاطة العلم بكل شيء حيث تتناول جميع ما يحيط بالإنسان وما يتصل به ... فهي مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به... والمعرفة مكتسبة للإنسان فهو لا يولد بها، وإن كان يولد بالقدرة على اكتسابها." (علي 2005، ص12)

ولذلك فالبحث العلمي بنظرياته ومناهجه وأساليبه الحديثة والمتجددة عبر تجارب عديدة وحقائق مثبتة، يقوم على عمليات محددة ومقننة بدقة متناهية وموضوعية وحيادية، الهدف منها جمع المعلومات والبيانات التي يمكن دراستها وتحليلها للوصول إلى حقائق الظواهر وأسبابها، والظروف التي أدت إلى ما وصلت إليه من تغيرات

وتطورات خلفت آثار إيجابية أو سلبية في المجتمع، ويجب التعامل معها إما بدعمها وتأكيدا أو معالجتها بالأساليب العلمية المنهجية الحديثة وفق نتائج الدراسات العلمية.

ثالثاً: أهمية البحث العلمي:

يؤدي البحث العلمي العديد من الأدوار الحيوية المهمة والفعالة في المجتمعات الإنسانية، وحياة الإنسان بصفة خاصة، وهو محور التغيرات والتطورات التي تشهدها الحياة الإنسانية بمختلف تنوعاتها وتفرعاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وتظهر الأهمية القصوى للبحث العلمي التي تعود إلى العديد من المعطيات والمتغيرات التي تواجه المجتمعات، وأن حقائق وبراهين العلم وما توصلت إليه الدراسات العلمية من نتائج دقيقة، تعد من أهم المؤشرات العلمية التي اكتشفتها الجامعات ومراكز البحث العلمي عبر فترات تاريخية طويلة، وأن التطور النوعي الذي شهدته المجتمعات يعكس التقدم في مجالات البحث العلمي لمختلف نواحي الحياة.

إن البحث العلمي وتأثيراته في الحياة الإنسانية بشكل كبير لا يمكن الاستهانة به وبدوره الحيوي في المجتمع، وقد رافق عمليات التطور التي صاحبة الإنسان منذ القدم، واتخذة سبيلاً للوصول إلى مرحلة متقدمة أفضل من سابقتها، وذلك مواكبة لإشباع احتياجاته والمجتمع على نحو أفضل، ولذلك تزايدت الأهمية والاهتمام بالبحث العلمي، وتتضمن ما يلي:

- الدور الأساس للبحث العلمي في تطور الإنسان والمجتمع في كافة نواحي الحياة.
- بات استخدام البحث العلمي حتمي في توجيه المجتمعات ولا يمكن تجاهله في أي مجتمع.
- يعتمد نجاح المجتمعات في وضع سياساتها وإدارة شؤون الحياة الإنسانية على توظيف النتائج والحقائق العلمية التي توصلت إليها الأبحاث العلمية التخصصية.
- أن البحث العلمي معيار مهم لقياس درجات تقدم وتحضر المجتمع، فكلما تطور البحث العلمي في المجتمع دل ذلك على سعيه لبلوغ أعلى درجات الرقي والتقدم.
- يعد أحد الأدوات الأساسية المهمة في دراسة قضايا المجتمع، وقياس اتجاهات أفرادها ونحوها وكيفية التعامل معها بإجراءات محددة دقيقة وفق أسس منهجية وعلمية.
- المساهمة في تهيئة الظروف وتحقيق الشروط التي تسمح للإنسان والمجتمع للانطلاق نحو الأهداف والغايات المنشودة وبلوغ المستويات النوعية للحياة الإنسانية الأفضل.

لذلك، وتمشياً مع المكانة الرفيعة التي يتمتع بها البحث العلمي، وارتباطاً وتمييزاً لأهميته في الحياة المجتمعية، فهو يكفل الاهتمام بمكونات المجتمع والنهوض بأفراده وإشباع احتياجاتهم التعليمية والمعرفية والثقافية، وبناء مكوناتهم الشخصية، بما يدعم بنيان المجتمع ويقوي تماسك أركانه ونسيجه الاجتماعي.

رابعاً: أهداف البحث العلمي:

إن التطورات التي شهدتها البحث العلمي والتوسع في الأهداف والغايات المجتمعية بحيث أصبح تحديد أهداف وغايات البحث العلمي التخصصي في متناول الدارسين من الباحثين والمختصين في المجالات العلمية، وذلك بعد التحولات النوعية لمختلف التخصصات العلمية، وخاصة في مجال الدراسات البحثية حول التغيرات التي يمر بها المجتمع في الجوانب التنموية الشاملة، وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي وفق الخطط والاستراتيجيات والبرامج المعتمدة على أوسع نطاق في إطار المساهمة في خدمة شؤون المجتمع. والواقع أن أهداف وغايات البحث العلمي ترتبط مباشرة مع لا يمكن إلا أن يكون لها آثار إيجابية على الأحوال والأوضاع الحياتية وإرساء دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات، فقد بات حيز الزاوية في نهضة ورقي وتقدم المجتمع، والوسيلة الرئيسية في تطبيق أهم السياسات العامة، ومن خلاله تقاس درجات تقدم الأمم والشعوب أو تخلفها، ولذلك يحظى البحث العلمي بالاهتمام ويخضع لبرامج التحديث والتطوير باعتباره من أهم أدوات تحقيق التقدم والرقي المجتمعي المنشود.

وهناك من يحدد أهداف البحث العلمي على النحو التالي: (النل وقحل 2007، ص 21)

1- تفسير الظواهر أو الحالات: إن الغرض الأساسي للبحث العلمي وهو تفسير الظواهر من خلال التعرف على أسبابها، والتوصل إلى تعميمات تصوغ هذه الأسباب وتنظمها. والتفسير في البحث العلمي له أكثر من أسلوب فقد يكون: (عن طريق استخدام النموذج - عن طريق التحليل - عن طريق التعرف إلى الأسباب)

2- الضبط والتحكم في الظواهر المختلفة: أي التحكم في العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة ما لكي تحمله على النمام، أو تمنع وقوعه، ويتأكد من أنه ضبط عوامله ضبطاً يبرر قيام الصلة السببية بين متغير وآخر. وعلى الباحث أن يوضح ويفسر كيفية الضبط.

3- التنبؤ (التنبؤ بالمستقبل): أي التنبؤ بالطريقة التي سوف يعمل التعميم وفقها في المستقبل، أو التنبؤ بوجود ظاهرة لم تكن معروفة من قبل.

إن قيام أساسات جديدة وجهود مضاعفة وحثيثة تبنت البحث العلمي، الذي يقوم على تشجيع الباحثين وتبني آليات تؤدي إلى إحداث نقلة نوعية لاكتساب العلوم وتطوير المعرفة من خلال التأكيد على: (حميد

2007، ص ص 26-27)

- 1- صياغة سياسة جديدة للبحث العلمي.
 - 2- تخصيص ميزانية تتكفل بتمويل البحوث العلمية.
 - 3- استنبات التكنولوجيا وتطويرها وتسويقها من خلال مخترعات جديدة يتوصل إليها البحث العلمي.
 - 4- صياغة وتصنيع البرامج والمشروعات الهادفة إلى صناعة دوائية.
 - 5- ولوج صناعة تكنولوجيا المعلومات والفضائيات والإلكترونيات المتطورة.
 - 6- تبني تكنولوجيا كثيفة.
 - 7- الاهتمام والبحث في إستراتيجية التصنيع الثقيل كمحور لبناء قدرة تكنولوجية.
 - 8- الاهتمام ببحوث المياه المستقبلية حيث تشكل أهمية تعادل النفط.
 - 9- الاهتمام بالبحث والتطوير في مجالات الأمن القومي.
- أما على المستوى المحلي فإن الأمر يتطلب التركيز على ترتيب الأولويات الوطنية للبحث العلمي، واعتباره الأداة الفاعلة والوسيلة المثلى لتحقيق أهداف وغايات المجتمع، والسعي لتلبية طموحات وآمال أفراده، ويتوقف ذلك على توحيد الجهود الوطنية في مجال البحث العلمي، وتفعيل الإجراءات العملية التي تؤدي إلى توظيف الكفاءات العلمية والاستفادة منها بشكل أفضل.

المبحث الثاني: الأمانة العلمية: (تعريفها - فلسفتها - أهدافها - أهميتها).

أولاً: تعريف الأمانة العلمية:

للأمانة العلمية تعريفات عديدة تختلف من تعريف إلى آخر رغم وحدة الجوهر والهدف، وهذا ربما يعود إلى الفترة الزمنية والمكانية لكل تعريف، ومدى التأثيرات التي كانت سائدة عند صياغة التعريف، أو تداخل معاني الكلمات واستخدامات المصطلح بصورة مختلفة لدى العديد من المجتمعات، ولعل من الصعوبة اختيار تعريف جامع مانع ويتضمن كل العناصر والمقومات المتعارف عليها في الأمانة العلمية.

ولاشك بأن البحث عن تعريف للأمانة العلمية، يؤكد على ضرورة تناول تعريفها بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي.

إذا ما معنى الأمانة العلمية اللغوي والاصطلاحي؟

أ- الأمانة العلمية لغة:

- 1- الأمانة والأمانة: ضدّ الخيانة، وقد أمنه، كسمع، وأمنه تأميناً وائتمنه واستأمنه، وقد أمّن، ككرّم، فهو أمين وأمان، كرمّان: مأمون به ثقة. (الفيروزآبادي، 2010، 1123).
- 2- أمّن يأمن أمانة أمين: - الرجل حافظ على عهده وصان ما أوّتمن عليه، عكسه خان.
- 3- أمّن يأمن أمناً وأمانة وأماناً فهو أمين وأمين:

4- أمانة 1 مص أمّن وأمن 2 وفاء، عكسها خيانة "قام بأداء واجبه بكل إخلاص وأمانة"، "لا إيمان لمن لا أمانة له" حديث. (العرب 1988، ص109)

5- الأمانة لغة تعني فلاناً: وثق به "فإن أمّن بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أمانته" قرآن.

ب- الأمانة العلمية اصطلاحاً:

من حيث الاصطلاح فإننا نجد العديد من تعريفات الأمانة العلمية على أنها: أي الأمانة العلمية مشتقة من كلمتين الأمانة والعلمية، وتقوم على فكرتان: هما فكرة الهدف، وفكرة النظام:

- 1- أنها هدف، فهي تتجاوز فكرة "الأمانة" بمعناها الاصطلاحي الغني، لتعبر بأن على الإنسان أن يكون أميناً في كل أعماله، فما بالك إعلان نتائج لدراسة علمية والتأكد من حقائق وبراهين يمكن تعميمها والعمل بها.
- 2- أنها نظام، فهي تعبر عن نظام عمل من خلال الالتزام بمبادئ أساسية لأخلاقيات البحث العلمي، وأنها الأسلوب الواجب إتباعه لبلوغ هذا الهدف.

ومن جانب آخر فإن الأمانة اصطلاحاً "ضد الخيانة بمعنى الإخلال - بأي وجه من الوجوه - بما أؤتمن عليه المرء من حق الله وحق النفس وحق الغير". (بكرة 1996، ص182)

وتعرّف الأمانة العلمية بأنها "الصدق في البحث والالتزام بالإشارة إلى المصادر التي استقى منها الباحث المعلومات وفق أصول منهجية مع ذكر أسم المؤلف، وكذلك تحليل البيانات والتجارب بشكل عادل ودقيق، ثم عرض تلك البيانات كاملة وواضحة" (الفريجات 2011، ص89)

وفي تعريف إحدى الباحثات في دراستها عن الأمانة العلمية "بأنها قيمة تربوية يجب أن يتحلى بها طلاب وطالبات الجامعة ... أثناء دراستهم لمرحلة البكالوريوس، وتعكس هذه القيمة في الوقت ذاته صدق الطلبة لأدائهم في التعاملات والواجبات والامتحانات، وتجنب الخيانة والكذب والتزوير والانتحال والاختلاق والغش". (الحضيف 2015، ص158)

وفي هذا البحث فإن ما نعنيه بالأمانة العلمية هو "التزام طلبة الجامعات الليبية بقواعد البحث العلمي، وإتباع الأسس المنهجية المعتمدة، وأن تتسم الرسائل الجامعية بالمصداقية والقيمة العلمية والاجتماعية، ودون الإخلال بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي المنصوص عليها بالمواثيق الجامعية المعتمدة بالجامعات، بما يحقق الشفافية والموضوعية والحيادية والنزاهة والدقة العلمية، عبر البحث والاستقصاء والتحليل، وصولاً إلى الحقائق العلمية التي يمكن العمل بها وتعميمها".

ثانياً: فلسفة الأمانة العلمية:

إن البحث في المنظور الفلسفي للأمانة العلمية يؤكد بأن الأمانة قديمة قدم وجود الإنسان، ولأن الفلسفة منذ نشأتها تتخذ من الأمانة مبحثاً أساسياً من مباحثها، وأنها جزء مهم من الأخلاق التي يجب أن يتسم بها الفرد في تعامله مع الآخرين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الأمانة كانت ولا زالت مطلباً أساسياً ومهم لدى المهتمين من الدارسين والباحثين. أما اهتمام الفلاسفة القدماء بالجانب الفلسفي للأمانة حيث كانت على مر العصور مصدر اهتمام باعتبارها أساس المعاملات والتبادلات بين أفراد المجتمع، ولأن الأمانة في جوهرها هي حجر الأساس في التعاملات المالية والتبادلية، ولذلك نجد في المذاهب الفلسفية تأكيدات على أهميتها كأسلوب مقنن يخدم شؤون المجتمع ويقوي بنيانه.

لقد تميزت فلسفة الأمانة العلمية في العديد من المجتمعات بالتطور السريع، والتوسع المعرفي والثقافي في جوانبها الأخلاقية والقانونية، ومعايير تطبيقاتها الفنية ومواكبتها التغيرات والتحولات التي تشهدها المجتمعات الإنسانية، وتزايد العمل بها ضمن إطارها الفلسفي في مختلف القطاعات المجتمعية، وهذا أظهر أهميتها في الجوانب الاجتماعية والثقافية والتعليمية، وانعكس ذلك في أنماط وأساليب البحث العلمي، وتطور النظم التعليمية في معظم المجتمعات.

وبالنظر للأمانة العلمية فلسفياً فإنها تستلزم العمل البحثي وفق شروط منهجية محددة ومقننة، وبمستوى يقوم على قواعد وشروط البحث العلمي والعمل بمقتضى نتائجه التي تمكن المجتمع من تحقيق غاياته ومستهدفاته، وتسهم في نهضته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً على نحو أفضل. وبصورة أدق يؤخذ من كل ما سبق أن الأمانة العلمية ترتكز على فلسفة مفادها أن أهم خصائص أنشطة البحث العلمي سواء الدراسات النظرية أو التطبيقية التجريبية، اعتمادها على المصادقية والموضوعية ودقة المعلومة من خلال نظام تحليلي للبيانات المجمعة بالطرق العلمية، وتتسم بضمانات دقيقة للحقائق العلمية التي تم التوصل إليها بتطبيقات عملية ومنهجية البحث العلمي.

خلاصة ذلك، أن الأمانة العلمية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة التزام أخلاقي ذاتي يلتزم بقواعده الباحث، ويعمل على إجراء دراساته وأبحاثه العلمية على أعلى درجة من الدقة والمصادقية والموضوعية، والوصول للنتائج المرجوة. وعلى ذلك يُنظر إلى الأمانة العلمية بأنها وقبل أن تكون على هذا النحو الفلسفي، كما هي معروفة لدينا اليوم نجد أنها مرت بمراحل تاريخية تطورت خلالها فلسفتها، حيث وصلت إلى مرحلة تميز فيها البحث العلمي بقواعد منهجية واضحة المعالم تقوم على استخدام المنهج العلمي بأسس دقيقة مقننة محددة الأهداف، ويؤخذ من ذلك، أن الالتزام بمبادئ الأمانة العلمية بكل نواحيها في البحوث والدراسات العلمية، وهي السبيل الوحيد الذي

من خلاله يصل الباحث إلى حقائق القضايا أو الظواهر التي يبحث فيها، ويوجه بذلك المجتمع إلى الاستفادة من تلك الحقائق بما يسهم في البناء وإرساء دعائم نهضة ورقي وتقدم المجتمع.

ثالثاً: أهمية الأمانة العلمية:

يُعد الالتزام بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي الركيزة الأساسية التي يتوقف عليها نجاح البحث العلمي والعملية التعليمية الجامعية، والأمانة العلمية أهم تلك الأخلاقيات والعنصر الأساس لتطور وتقدم البحث العلمي وبلوغه الدرجات العليا في الدراسات والبحوث العلمية، فهي تسهم بشكل كبير إلى ضمان صحة وسلامة النتائج والاعتماد عليها وتعميمها هذا من جهة، ومن جهة ثانية ضبط وتنظيم السلوك الإنساني في النشاطات البحثية بمختلف مناهجها العلمية، وتوفير المصادقية والشفافية والدقة ونزاهة العمل البحثي والوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة والمحكمة، وفق السياق العلمي المتعارف عليه، وبما يسهم في التنمية المعرفية الحيوية وتطور وتقدم المجتمع نحو الأفضل.

ولما كانت الأمانة العلمية على هذه الدرجة من الأهمية والضرورة الحتمية للبحث العلمي، والركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف والغايات المجتمعية على نطاق واسع، فإن دورها في إرساء دعائم البحث العلمي الرصين في المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية من السمات والخصائص المرغوب فيها، والمطلوبة على المستوى المحلي والدولي. إن الأمانة العلمية بمفهومها العصري الحديث باتت تظهر أهميتها بشكل واضح في كبرى الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتلقى دعم رسمي وأهلي كبير ولا محدود في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فالجامعات باعتبارها الوحدة البنائية والنسق المجتمعي المنظم، والجزء الرئيس ضمن الأنساق التعليمية في مستوياتها العلمية العليا، واتصافها بقيمة اجتماعية وأخلاقية ضمن المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، زادت الحاجة للعناية بها بشكل أكبر، وذلك حرصاً على قيامها بتقديم خدماتها ووظائفها وأدوارها المتعددة التي تؤديها في المجتمع. ولذلك تظهر أهمية الأمانة العلمية كونها تعزز الالتزام بسلوكيات وأساليب محددة لمجال البحث العلمي، وتؤكد على الباحث ضرورة العمل في إطار الشفافية والنزاهة وفق المعايير والشروط المتعارف عليها، وتوخي الحيطة والحذر عند إجراء الدراسات وتنفيذ العمليات البحثية والاقتباس والنقل والتحرير وكتابة النص والاستقصاءات والاستنتاجات والتفسيرات، وتقادي التحريف أو النقل الخطأ أو التزوير وعدم سرقة الأعمال البحثية المسجلة لآخرين، واحترام الملكية الفكرية.

رابعاً: أهداف الأمانة العلمية:

إن البحث العلمي بنظرياته ومناهجه وأساليبه الحديثة والمتجددة عبر تجارب عديدة وحقائق مثبتة، يقوم على عمليات محددة ومقننة بدقة متناهية وموضوعية وحيادية تهدف إلى جمع المعلومات والبيانات التي يمكن دراستها

وتحليلها للوصول إلى حقائق الظواهر وأسبابها والظروف التي أدت إلى ما وصلت إليه من تطورات. وإذا كان نجاح البحث العلمي يشترط الدقة في التنظيم والتطبيقات على أسس ثابتة، والعمل على بذل جهود حثيثة ومضاعفة تتبنى سلامة الإجراءات البحثية العلمية، وتقوم على تشجيع الباحثين على العمل وفق الأسس والقواعد الأخلاقية، وأن بيان أهداف الأمانة العلمية، أمر بالغ الأهمية في حال عرفنا أنها أساس تقدم الحياة الإنسانية وبلوغ أقصى درجات التقدم المرغوب، وأن الإنسان مهما كانت درجات إدراكه وفهمه ووعيه يجب أن يكون ذلك مبني على المصادقية والموضوعية والحيادية والنزاهة، وإلا سيكون سبب رئيس من أسباب الفشل في تحقيق الهدف المنشود. مما سبق يمكن القول أن الأمانة العلمية ليست مسألة جديدة، بل هي قيمة اجتماعية قديمة وجزء من منظومة المبادئ الأساسية لأخلاقيات المجتمع الإنساني، لكن الجديد هو عدم أو تدني الالتزام بها في التعاملات والتبادلات الشخصية والاجتماعية، وتعرضها للاختراق وفقدان أو تدني قيمتها وتأثيراتها الإيجابية، رغم أنها أساس تنظيمي مجتمعي ينظم نسق المعاملات بين الأفراد في كافة شؤون الحياة.

المبحث الثالث: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي.

إن الالتزام بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي كان ولازال إلى الوقت الحاضر مصدر قلق واهتمام من قبل العلماء والباحثين على مختلف تخصصاتهم العلمية، حرصاً على عدم حدوث تجاوزات ومخالفات في التطبيقات العملية للأنشطة البحثية، وقد وجدت العديد من المحاولات التي تسعى إلى وضع الأسس والمعايير والشروط التي تضمن الالتزام بقواعد تنظيمية وفق المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي.

ولما كان البحث العلمي عملية منهجية تقوم على أسس ومعايير وقيم أخلاقية تزداد وتتمو لدى الباحث، وعليه الإلمام بها وإدراكها وفهم معانيها والالتزام بما جاءت به من حدود يجب تطبيقها وعدم تجاوزها، وأن تجاوزها يعد مخالفة صريحة لقيمة ومبدأ أخلاقي مهني يطعن في الإنتاج العلمي الذي يصل إليه الباحث.

وقد أشار ابن خلدون إلى أن الناس حرصوا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها، فعُدوها سبعة: (بن خلدون 2018، ص 696)

أولاً: استنباط العلم بموضوعه وتقسيم أبوابه وفصوله وتتبع مسائله، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق ويحرص على إيصاله بغيره لتعم المنفعة به.

ثانياً: أن يقف على كلام الأولين وتأليفهم فيجدها مستغلة على الإفهام ويفتح الله له في فهمها فيحرض على إبانة ذلك لغيره ممن عساه يستغلق عليه، لتصل الفائدة لمستحقها. وهذه طريقة البيان لكتب المعقول والمنقول.

ثالثاً: أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله ويُعَد في الإفادة صيته، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل للشك فيه، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده، إذ قد تعدّر محوه

ونزعه بانتشار التأليف في الأفاق والأعصار، وشهرة المؤلف ووثوق الناس بمعارفه، فيودع ذلك الكتاب ليقف على بيان ذلك.

رابعاً: أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه فيقصد المطلع على ذلك أن يتم ما نقص من تلك المسائل ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله، ولا يبقى للنقص فيه مجال.

خامساً: أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها، كما وقع في المدونة.

سادساً: أن تكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى فينتبّه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن وجميع مسائله فيفعل ذلك، ويظهر به فن ينظمه في جملة العلوم التي ينتحلها البشر بأفكارهم.

سابعاً: أن يكون الشيء من التأليف التي هي أمهات للفنون ومطولاً مسهباً فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك، بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر، إن وقع مع الحذر من حذف الضروري لئلا يخل بمقصد المؤلف.

كما أن هناك مقاصد ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها، وما سوى ذلك ففعل غير محتاج إليه، وخطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها في نظر العقلاء، مثل انتحال ما تقدّم لغيره من التأليف أن ينسبه إلى نفسه ببعض تلبس، من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخر وعكسه، أو بحذف ما يحتاج إليه في الفن أو يأتي بما لا يحتاج إليه، أو يبدّل الصواب بالخطأ، أو يأتي بما لا فائدة فيه. فهذا شأن الجهل والقحة. ولذا قال أرسطو، لما عدد هذه المقاصد، قال: ما سوى ذلك ففضل أو شره، يعني بذلك الجهل والقحة.

وفي هذا الإطار نجد من يؤكد على الباحث العلمي التحلي بالمواصفات الأخلاقية والمهنية جنباً إلى جنب مع المهارات المعرفية والمنهجية، وقد تم التركيز على مجموعة من الأسس التي يمكن ذكر أهمها في الآتي: (حلاوة و مغازي 2013، ص ص256-257)

- 1- ضرورة تحلي الباحث بالأمانة العلمية.
- 2- حماية الخصوصية وخاصة في الاختبارات.
- 3- ضرورة توخي الدقة والجدية في البحث العلمي.
- 4- ضرورة توحيد الجهود العلمية لكل الباحثين في تبني نموذج منهجي عالمي يخدم البحث العلمي في جل مجالاته.
- 5- المحافظة على ما يسمى السر المهني حينما يتعامل في جمعه للبيانات سواء مع أفراد أو جماعات أو مؤسسات خاصة أو عامة.
- 6- أن يمتنع عن مناقشة المعلومات المهنية التي يتوصل إليها بحكم عمله مع الأشخاص غير المهنيين.

- 7- أن يتعامل مع الزملاء من أفراد المهنة بنفس الطريقة التي يود أن يعاملوه بها، لكي يثمن التعاون بينهم ويحدث الانسجام والتكامل في البحث العلمي.
 - 8- أن يتصف الباحث بالفاعلية والنشاط في التقدم بمجريات البحث العلمي.
 - 9- الالتزام بالمسؤولية المهنية في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه من جهة ومن جهة أخرى ضرورة الاطلاع ومعرفة المبادئ والقوانين والأخلاق التي تسود في مهن أخرى التي يتعامل معها بحكم عمله.
 - 10- الباحث العلمي لا بد له أن يستشعر المسؤولية المهنية في اختياره لموضوعات بحثه وتحليله لنتائجه وكتابة التقرير العلمي، وأن يخطط بحوثه العلمية بحيث يكون احتمال الخطأ بأقل قدر ممكن، وأن لا يذكر في بياناته أي وقائع أو تحاليل إلا لما يكون متأكد منها بصورة تامة لا تحتمل الشك.
 - 11- كباحث علمي عليه أن يلتزم بنشر الحقائق العلمية التي يتوصل إليها، وألا يقبل أي ضغط قد يتعرض له بقصد إخفاء الحقيقة أو جزء منها.
 - 12- كعضو في هيئة التدريس يجب أن يؤدي واجبه الأكاديمي نحو الطلبة ويقدم مادته العلمية على أعلى وأحدث مستوى، وذلك بالاطلاع الدائم على كل ما هو جديد من دوريا ومراجع وبالاشتراك في المؤتمرات والندوات العلمية المختلفة.
 - 13- ضرورة الالتزام بالحيادية التامة عند التعرض لوجهات النظر والمقاربات المختلفة أو حتى المتضادة حتى يسمح للطالب تبني فكرة عن اختيار وطوعية وليس عن تزمته وإلزام.
 - 14- الباحث الجيد هو الذي يتسم سلوكه بالتحلي بالتواضع والحذر العلمي والوعي الواضح بحدود المعرفة العلمية المتاحة في كل ما يصدر عنه ويطلب إليه الإدلاء بمعلومات معينة للجمهور.
 - 15- الحيطة والحذر في اختيار المواضيع والحرص على عدم تعريض الأشخاص الذين يكونون موضوعا للتجريب في دراساتهم للخطر أو الأذى المادي أو المعنوي.
- كما قررت الجمعية الأمريكية لعلم النفس المبادئ الأخلاقية العشرة عند إجراء البحوث على آدميين، وذلك على النحو التالي:
- عند التخطيط لدراسة ما فإن الباحث يتحمل المسؤولية الشخصية عن المعايير الأخلاقية المتصلة بالدراسة، وإذا وجد الباحث صعوبة في الالتزام التام بذلك المبدأ، وذلك لاعتبارات علمية وإنسانية فعليه أن ينشد المشورة والنصيحة من القادرين على تقديمها، وأن يفكر في إجراءات وقائية لحماية وصيانة حقوق المشاركين في البحث.

- إن مسؤولية ترسيخ ممارسات أخلاقية مقبولة في البحث والحفاظ عليها تقع دائماً على الباحث كونه مسؤول أيضاً عن الممارسات الأخلاقية لمساعديه وزملائه ومن يستخدمهم للتعامل مع المشاركين في البحث.
 - يتحمل الباحث مسؤولية إعلام المفحوصين بكل سمات البحث وشروطه، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرها على قرارهم فيما يتصل برغبتهم في المشاركة في البحث. كما يجب على الباحث أن يجيب على كل استفسارات المفحوص فيما يتصل بتلك السمات التي يمكن أن يكون لها تأثير على رغبته في المشاركة.
 - تعد سمتي الانفتاح والأمانة من السمات الأساسية التي تحكم العلاقة بين الباحث والمشارك وفي البحث وعندما تستلزم المتطلبات المنهجية لدراسة ما ممارسة نوع من الخداع والتضليل فيجب أن يكون الباحث مطمئناً إلى فهم المشارك لأسباب ذلك التصرف، وأن يحرص دائماً على العلاقة بينه وبين المشارك.
 - على الباحث أن يحترم حرية الفرد في أن يرفض المشاركة في البحث، أو أن يرفض الاستمرار في المشاركة في أي وقت فالباحث مسئول عن كرامة المشاركين وسعادتهم.
 - البحث المقبول من الناحية الأخلاقية يبدأ بإعداد اتفاق واضح وعادل بين الباحث والمشارك يتم فيه تحديد مسؤوليات كل منهما بوضوح والباحث ملزم باحترام كل الوعود والالتزامات المتضمنة في ذلك الاتفاق، ولا ينبغي أن يقوم الباحث بتضليل الأفراد وإعطائهم وعوداً معينة.
 - يجب حماية المشاركين من أي وضع بدني أو عقلي غير مريح، ومن أي ألم أو خطر قد يتعرضون له، وعندما تكون هناك احتمالية لحدوث مثل هذه المخاطر، فينبغي على الباحث أن يعلم المشارك بذلك ويحصل على موافقته، ويتخذ كل التدابير الممكنة لتقليل تلك المخاطر إلى أقصى حد ممكن.
 - بعد الانتهاء من تجميع البيانات ينبغي على الباحث أن يزود المشارك بتوضيح كامل لطبيعة الدراسة وبملخص وافٍ عنها، وأن يزيل أي تصورات خاطئة يمكن أن تكون قد علفت في ذهنه، وعندما تكون هناك اعتبارات علمية وإنسانية تقتضي تأخير عرض هذه المعلومات أو حجبها فإن الباحث يتحمل مسؤولية خاصة في التأكد من عدم وجود عواقب مدمره بالنسبة للمشارك.
 - في حالة وجود احتمال بأن تؤدي إجراءات البحث إلى حدوث عواقب غير مرغوبة بالنسبة للمشارك، فإن الباحث مسئول عن تلك الآثار وإزالتها بما في ذلك الآثار بعيدة المدى.
 - سرية البيانات التي تم الحصول عليها عن المشاركين في البحث طوال مدة الاستقصاء.
- المبحث الرابع: دور الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية.

المؤكد أن النظام التعليمي الجامعي في ليبيا منذ إقراره أحدث تحولات وتغيرات نوعية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع الليبي، ومواكبة آمال وتطلعات أفراده للحصول العلمي والمعرفي، ولقد أسهم ذلك مساهمة فعالة في توطيد الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

وإذا كانت حاجة المجتمع الليبي ماسة إلى دراسات وبحوث أكاديمية تتماشى مع واقعه المجتمعي المعاش من أجل تطوره، فإن الأمانة العلمية تعد من أهم التطبيقات الأساسية لغرض إنجاز الرسائل الجامعية التي تتميز بالمصداقية والقيمة العلمية، وتظهر تطبيقاتها في البحوث أو الدراسات العلمية، المقدمة ضمن متطلبات الحصول على المؤهلات العلمية في مختلف المستويات الدراسية، وخاصة المؤهلات العليا - الماجستير، الدكتوراه - في الجامعات الليبية، باعتبارها من معايير الجودة في الرسائل الجامعية، "ولم تكن ترفاً فكرياً، أو ترفهاً بقدر ما تكون حاجة تطبيقية أكثر منها نظرية لتستقيم أمور البحث، وتسهل على الباحث موضوعه والدخول فيه بيسر منهجي يضمن سلامة التسلسل البحثي المفضي إلى النتائج المبتغاة من أقرب طريق." (عثمان 2014، ص14)

يضاف إلى ذلك أنه رغم ما تحقق من تقدم في مجال إعداد الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، إلا أن تطوير آليات ضبطها والارتقاء بها يتوقف على توافر مجموعة من العوامل التي تساعد على تحقيق المصداقية والقيمة العلمية في الدراسات والبحوث التي تجرى في الأقسام العلمية بالكلية، وهذا يتطلب إحداث نقلة نوعية في الإجراءات العملية والتنفيذية البحثية والمناقشات العلمية للرسائل الجامعية، والعمل على تكاتف الجهود الحثيثة من المختصين والمسؤولين بالتعليم الجامعي، لأجل تفعيل دور عناصر المنظومة التعليمية الجامعية من الطالب إلى الأستاذ الجامعي إلى المناهج التعليمية وإدارات الكليات ورئاسة الجامعة، بما يمكن من الرفع من مستوى الأداء العلمي والتعليمي.

إن المنتبغ لما أورده المشرع الليبي من نصوص في القوانين واللوائح المنظمة للنظام التعليمي في جميع مستوياته ومراحله، يجد أنها تضمنت إرادة ورغبة مجتمعية رسمية وأهلية تؤكد على الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وإرساء دعائم الأمانة العلمية والحد من أية تجاوزات أو مخالفات للإخلال بنظم الدراسة والامتحانات، أو تزوير الإفادات أو الشهادات أو الوثائق الرسمية، أو انتحال الشخصية أو إثارة الفوضى أو ممارسة أعمال الغش في الامتحانات أو الشروع فيه في الجامعات الليبية.

وبالإطلاع على الجدولين (1-2)، نجد بيانات عن القوانين واللوائح التي أقرتها السلطة التشريعية والتنفيذية في ليبيا، وتضمنت النصوص القانونية واللائحية التي تنظم ذلك.

الجدول (1) يبين القوانين التي أقرت في ليبيا بشأن تنظيم التعليم

ر.ت	القانون	رقم القانون	السنة
-----	---------	-------------	-------

1	قانون بشأن تنظيم التعليم العالي.	1	1992م
2	قانون بشأن التعليم.	18	2010م

الجدول قم (2) يبين عدد من اللوائح التي أقرت في ليبيا بشأن تنظيم البحث العلمي

ر.ت	اللائحة	رقم القرار	السنة
1	لائحة الدراسة بالجامعات.	3 ط	1396 و.ر.
2	لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات.	199	2001م
3	لائحة نظام الدراسة والامتحانات والتأديب بالجامعات.	200	2001م
4	لائحة إعادة تنظيم الجامعات وتقرير بعض الأحكام بشأنها.	200	2004م
5	لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل والخارج.	43	2005م
6	لائحة الدراسات العليا بالداخل.	119	2006م
7	لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات.	285	2006م
8	لائحة الدراسة والامتحانات والتأديب بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.	286	2006م
9	الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي.	22	2006م
11	لائحة تنظيم منح الدرجة العالية (الماجستير) في الجامعات الليبية.	2	2006م
12	إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.	164	2006م
13	لائحة تنظيم الجامعات والمعاهد العليا.	535	2007م
14	لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات.	360	2008م
15	لائحة تنظيم التعليم العالي.	501	2010م

ومن جانب آخر حددت اللوائح السلوكيات المنافية للأخلاق والنظام العام والآداب العامة بالجامعات، وما قد يخذش الحياء العام وتداول الأشياء الفاضحة أو الاعتداء على العرض أو تعاطي الممنوعات، ومراعاة الظهور بمظاهر الحشمة والاحترام واللياقة التي تعكس الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي والعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع الليبي، ولذلك ورد بهذه اللوائح العقوبات التأديبية لكل السلوكيات التي تشكل إحدى المخالفات التي أشير إليها، وتكون العقوبة بحسب المخالفة سواء الوقف عن الدراسة أو الحرمان من دخول الامتحان أو إلغائه وقد تصل إلى الفصل من الجامعة.

كما أكدت اللوائح بأن "على عضو هيئة التدريس الالتزام بأداء رسالته العلمية والتربوية على أحسن وجه والحفاظ على كرامة وظيفته، وأن يملك في تصرفاته مسلكاً يتفق مع أحكام القوانين وأخلاق المهنة وميثاق شرف أعضاء هيئة التدريس والأصول والتقاليد الجامعية المستقرة." (ليبيا، 2006، مادة 55) وذلك حرصاً على عدم التقصير أو الإهمال في أداء واجباته التعليمية في المحاضرات والامتحانات أو التساهل في المراقبة والمساعدة على الغش أو تزوير النتائج والتلاعب بها أو الإخلال بقواعد المنافسة بين الطلاب وتسريب المعلومات عن

الامتحانات وتغيير الإجابات بهدف الغش أو التزوير، كما بينت اللوائح الجزاءات التأديبية بحسب المخالفة سواء باللوم والإنذار شفوياً أو كتابياً، أو الحرمان من العلاوة السنوية والعلمية أو الوظيفية أو خفضها أو الحرمان من التدريس لفترة محددة وقد تصل إلى العزل من الوظيفة. كما على الطالب الالتزام بأداء واجباته التعليمية على أحسن وجه ... وأن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق مع وضعه باعتباره طالباً جامعياً، وأن تتفق تصرفاته مع القوانين واللوائح والنظم المعمول بها في التعليم العالي والأصول والتقاليد الجامعية المستقرة. (ليبيا 2010، مادة 33).

وضمن خطة مرحلية للاهتمام بجودة التعليم الجامعي، توصلت لجنة من المختصين في مجال الجودة والتخطيط للتعليم العالي شكلت خلال عام 2005م، إلى صياغة "الوثيقة الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا"، حيث تأسس بعد ذلك مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ويقوم على تطبيقات دليل ومعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي للتعليم الجامعي في كافة الجامعات الليبية عبر مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، وذلك وفق إجراءات قانونية وإلزامية بموجب قانون التعليم رقم 18 لسنة 2010م الذي نص على ذلك.

إن النظام التعليمي الجامعي في ليبيا بأهميته وضرورته الحيوية والتنموية، وتميزه بوحدة التطبيقات الإدارية والتنظيمية التقنية والفنية على مستوى الجامعات الليبية، "وأن تهدف الدراسات العليا إلى إنتاج وتعميق العلم والمعرفة والارتقاء بالمستوى الثقافي والحضاري للمجتمع الليبي والإسهام في تقدمه وازدهاره ... وتفعيل حركة البحث العلمي وخلق المناخ المناسب للإبداع والاختراع بما يخدم التنمية وتطور المجتمع، ومواكبته التطورات العلمية والتقنية العالمية والنهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي ودراسة القضايا العلمية والتقنية والمشكلات العملية التي تواجه المجتمع" (ليبيا 2010، مادة 109)، كل ذلك بما يحقق إرساء دعائم الضبطية والشفافية والمصادقية والقيمة العلمية والاجتماعية للرسائل الجامعية. ولذلك ينظر للنظام التعليمي الجامعي على أنه من أهم الوسائل الأساسية لتحقيق الموضوعية والأمانة العلمية التي ينشدها الأستاذ الجامعي والطالب والجامعة والمجتمع، فتنظيم إجراءات النشاط البحثي لا يهدف إلى إجراء البحوث والدراسات في المرحلة الجامعية والدراسات العليا والانتهاه منها بمنح شهادات التخرج فحسب، بل أنه لضمان عدم الإخلال بقواعد البحث العلمي وإحداث تجاوزات في مراحل إنجاز الدراسات العلمية، ومن جانب آخر مقدرة الباحث على مزاولة النشاطات البحثية بكفاءة علمية.

ويمكن استخلاص الدور المحوري للأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، على النحو التالي:

- 1- تعد الأمانة العلمية أهم المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، فهي تُعطي للباحث - عضو هيئة التدريس، طالب الدراسات العليا - دوراً إيجابياً في الجامعة والمجتمع، من خلال التحلي بالشفافية والنزاهة والرقى في التحصيل العلمي الممتاز بأفضل صوره.
- 2- ترسي ملامح المصادقية والدقة العلمية في البحوث والدراسات العلمية والرسائل الجامعية، فهي تدفع في اتجاه التعلم بجدية واكتساب المهارات العلمية في الكتابة والتحليل والتفسير واستنباط النتائج العلمية ومعامل الارتباط بين المتغيرات في الدراسات والبحوث العلمية وإجراء المقارنات بين الرؤى والأفكار باستخدام الأساليب المنهجية العلمية.
- 3- تقوم على رفض الإخلال بقواعد البحث العلمي القانونية والتنظيمية الملزمة للباحثين دون استثناء، وتمكنهم - الباحث ، عضو هيئة التدريس، طالب الدراسات العليا - من الاعتماد على الذات في سبر أغوار العلم والمعرفة والبحث والتقصي في المصادر والمراجع العلمية التخصصية، وإجراء التجارب العلمية واستعلام المعلومات واستقصاءها من مصادرها الأصلية.
- 4- إن أهمية الأمانة العلمية ودورها في العملية التعليمية، جعل الجامعات توليها أهمية كبيرة تتمثل في الدعم المادي والمعنوي لفهم الباحث طالب الدراسات العليا وإلمامه بموضوع دراسته - رسالته العلمية الماجستير أو الدكتوراة - في جوانبها النظرية التفسيرية وإجراءاتها المنهجية وتطبيقاتها العملية الميدانية.
- 5- التأكيد على الدور الحيوي للبحث العلمي في الجامعات الليبية، ودعم نجاح الدراسات العلمية الوطنية، فهو يعد من أهم مصادر الاستنتاجات العلمية المنهجية التي يحتاجها أصحاب القرار لوضع السياسات العامة والنوعية التي تتلاءم مع الأوضاع الحياتية المختلفة في المجتمع، وتمكن الباحث من توظيف مهاراته وخبراته البحثية التي أكتسبها في استخدام المناهج العلمية وطرق البحث وإجراء الدراسات العلمية الدقيقة وتفسير القضايا والظواهر تفسيراً منهجياً علمياً وفق رؤيته وقدراته العلمية.
- 6- تزايد الأهمية المتنامية للبحث العلمي فقد أدركت العديد من المجتمعات أهمية توفر نظم تعليمية مضبوطة ومقننة في الجامعات، وعكفت على الاهتمام بتلك النظم والمؤسسات التعليمية وإداراتها وتنميتها وتطويرها بما يلبي متطلبات واحتياجات المجتمع، وهذا يساعد الباحث على التزام المسلك العلمي الرصين والابتعاد عن السلوكيات التي تتعارض مع أخلاقيات البحث العلمي.
- 7- إن حقل البحث العلمي أوسع بكثير من عدد من النظم والأنساق الاجتماعية في المجتمع، فهو يشمل كل تقسيمات الحياة العلمية، ويعمل على ضبط النشاطات التعليمية والبحثية في الجامعات، ويدفع الباحث ويجبره

على التعلم، ورفع كفاءته وتنمية مهاراته وقدراته البحثية في مجال الدراسات العلمية، بإتباع الأسس والقواعد والطرق العلمية في الاستعانة بالمراجع العلمية.

8- يسهم البحث العلمي في معالجة المشكلات والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع الليبي، باعتباره من المجتمعات الإنسانية النامية، ويحتاج إلى تكاثف الجهود من أجل الرقي والتقدم المجتمعي، وهذا يساعد الباحث في التغلب على ما يواجهه من تحديات في مجال دراسته العلمية، بما يكسبه مهارات وقدرات وخبرات علمية خلاقة تمكنه من التعامل مع كل مرحلة من مراحل الدراسة العلمية وتطبيقاتها العملية الميدانية.

9- إجراء الدراسات والأبحاث العلمية التي تخدم شؤون المجتمع في مختلف مجالات الحياة الإنسانية وتطوراتها بنقرااتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية، وهذا يكسب الباحث خبرات في التخلق بالصبر والمثابرة عند إجراء الدراسات العلمية، وأن الوصول لنتائج الدراسات والأبحاث يتصف بالترجح المرحلي ولكل مرحلة سماتها وخصائصها المتعارف عليها.

10- يعمل البحث العلمي على وضع خطط وبرامج التنمية بمختلف المجالات المجتمعية، ويساهم في تنفيذ المشروعات التنموية الضخمة، ويتيح لمختلف المؤسسات التعليمية الاستفادة من المراكز البحثية في الجامعات، ويؤكد ذلك أن الأمانة العلمية تقوم على أسس ومبادئ دينية وأخلاقية واجتماعية رصينة، مما يجعل الباحث ملتزم بها يحظى باحترام وتقدير ومكانة اجتماعية عالية في المجتمع.

كما يتأكد للباحثين والمختصين من المهتمين بالعلم وتطور البحث العلمي، أن الأمانة العلمية من أهم العناصر الأساسية في نجاح العملية التعليمية الجامعية، ولاسيما في الدراسات العليا وعند إجراء البحوث والدراسات العلمية، فهي تعد من النظم الفاعلة التدقيقية والمطلوبة في الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، وهذا عزز حرص إدارات الكليات التخصصية لدفع طلابها نحو الالتزام بالمعايير والشروط البحثية المقررة والمتعارف عليها ضمن مبادئ وأخلاقية البحث العلمي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يعد الاهتمام بالبحث العلمي ونزاهته ومصداقيته مؤشر تقدم ورقي للمجتمعات حضارياً، فقد زادت في العقود الأخيرة المصروفات والميزانيات المالية الضخمة، وخاصة في مجال عمليات وتطبيقات الدراسات العلمية البحثية والتجريبية على المستوى الأكاديمي.

ويمكن استخلاص أهم الأدوار التي تساعد على تعزيز الأمانة العلمية والتزام المبادئ وأخلاقيات البحث العلمي

في ضبط الرسائل الجامعية بالجامعات الليبية، على النحو التالي:-

- إن المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي عنصراً أساسياً من عناصر التعليم الجامعي في المجتمع الليبي، ويجب العمل على تأكيد أهميتها والعمل بها في مختلف الكليات بالجامعات الليبية.

- إن للبحث العلمي الجاد دور مهم لأحداث نهضة ورقي وتقدم المجتمع في مختلف المجالات العلمية والعملية وتحقيق التطور العلمي المنشود.
 - يعد البحث العلمي الأداة الفعالة التي تحقق الأهداف الحيوية والتنموية في المجتمع، وتدعم الأساس العلمي في السياسات العامة والمساهمة في مواكبة تطورات الحياة المجتمعية التي ينشدها المجتمع.
- إن المجتمع الليبي عقب ما شهده في السنوات الأخيرة من تغيرات عميقة في مختلف مجالات الحياة مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالعمل على الاهتمام بالبحث العلمي وسبل تطويره لمواكبة مختلف المجتمعات الإنسانية، وإحداث نقلة نوعية في السياسات التعليمية العامة، وإقرار تشريعات وقوانين جديدة تنظم الخدمات التعليمية وسبل تطويرها، بما يلبي حاجات ومتطلبات المجتمع ومواكبته للتطور الذي تشهده المجتمعات المتقدمة، ويرسي بذلك أسس ومبادئ وأخلاقيات البحث العلمي.
- والمنتبع لأهم التطورات التي شهدتها الحضارات الإنسانية المتعاقبة وعاصرها المجتمع الليبي، تؤكد أن له تاريخ طويل، ويتمتع بالعديد من الخصائص والسمات التي تدعم استقراره ومواكبته للتقدم المجتمعي الإنساني الحديث، وذلك وفق إيديولوجيته وثقافته وتراثه الإسلامي، ونظمه وقوانينه وعاداته وتقاليده التي استقر عليها منذ زمن.
- ولذلك ينظر إلى النظام التعليمي الجامعي في ليبيا بأنه من أكثر النظم التعليمية المتزايدة وتشهد توسع بشكل كبير، ورغم المحاذير زاد عدد الجامعات الليبية، وزادت بذلك أهمية البحث العلمي بأن أصبح من ضمن أولويات واهتمامات صناع القرار الرسمي، حيث برزت بشكل كبير في ظل التغيرات الجذرية والتطورات المجتمعية العميقة والتحولات النوعية التي شهدتها ليبيا عقب أحداث ثورة 17 فبراير عام 2011م، والتي أظهرت الدور الحيوي الذي قامت به الجامعات في دعم كيان المجتمع، وتوطيد أركانه بما يحقق الأمن والأمان الاجتماعي والاقتصادي للفرد والأسرة والمجتمع.
- وإذا كان النظام التعليمي الجامعي في ليبيا قد أفاد من تجارب دول العالم المتقدمة، ونسج على منوال الخبرات التعليمية نواحيها التدريسية والبحثية العلمية والتنظيمية الحديثة، فقد كان داعماً مهماً لتراث المجتمع الليبي الذي يؤكد على السعي لبلوغ أعلى درجات العلم والتعلم والمعرفة، وإجراء الدراسات العلمية والبحوث سعياً نحو الرقي والتقدم المجتمعي المنشود، ولأجل هذا الغرض فقد اتصف النظام التعليمي الجامعي الليبي بالمرونة والتجدد المستمر، ومحاولة مواكبة أحدث التطورات العلمية التي تشهدها المجتمعات المتقدمة. فالمؤسسات الليبية بمختلف تخصصاتها تعتمد أساساً على مخرجات النظام التعليمي الجامعي الليبي في عمليات التوظيف لمعظم المهن، ويكفل بذلك توفير فرص العمل للخريجين الجدد، وهذا يدفع في اتجاه الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وأن تكون مخرجاته على درجة عالية من المصداقية والثقة والنزاهة، وذلك لضمان تقدم المجتمع وتطوره على أسس وقواعد علمية ومهنية صحيحة.

أهم النتائج:

- 1- أظهر هذا البحث أهمية الأمانة العلمية وضرورتها في البحث العلمي.
- 2- أن البحث العلمي يؤدي وظائف وأدوار حيوية وتنموية يعتمد عليها تطور ورقي المجتمع الليبي، وبشأن ذلك صدرت العديد من القوانين واللوائح التنظيمية لعملية البحث العلمية والتعليمية.
- 3- النظام التعليمي الجامعي من أهم النظم التعليمية الليبية التي تعمل مع المؤسسات المجتمعية، ويحتاج إلى بعض المراجعات من أجل تحقيق آمال وطموحات وتطلعات المجتمع الليبي.
- 4- تأسيس مركز متخصص لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، يقوم على تطبيقات دليل ومعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي للتعليم الجامعي في كافة الجامعات الليبية.
- 5- إن الأمانة العلمية في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، ليست ترفاً فكرياً أو ترفيهاً بل هي تطبيق عملي يحقق غايات وأهداف البحث العلمي، ولها دور حيوي وفعال في المجتمع العلمي، وتحتاج إلى خطوات عملية وتحديث نوعية تواكب تطورات العملية التعليمية الجامعية.

التوصيات:

- 1- وضع إستراتيجية وطنية شاملة تعمل على تعزيز قيم الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس باعتبارها مصدر من مصادر ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، وتحفيزهم نحو تطوير وسائل وطرق البحث العلمية والتعليمية، والمساهمة في تحقيق التقدم العلمي والمعرفي ونهضة المجتمع الليبي.
- 2- اعتماد برنامج مراجعة شاملة لنظام التعليم الجامعي واللوائح والقرارات المنظمة بقصد معالجة أوجه القصور، ومواكبة التغيرات والتطورات التي يشهدها المجتمع في مختلف المجالات.
- 3- إجراء دراسات علمية دقيقة حول الأمانة العلمية في الجامعات الليبية، وسبل تطويرها عبر الكليات والأقسام العلمية، وخاصة في مرحلة الدراسات العليا - الماجستير والدكتوراه - وذلك لتعزيز مكانتها العلمية بين الجامعات، وقيامها بدورها المحوري والحيوي التنموي.

خاتمة البحث:

إن التطور التقني والفني الذي شهده البحث العلمي في الآونة الأخيرة لم يشهد مثله من قبل، وقد رافق ذلك ثورة واسعة النطاق في الاتصالات والمعلوماتية والتقنيات العالية الدقة في التواصل الاجتماعي، وسرعة تبادل المعلومات بالوسائط الإلكترونية، كل ذلك أحدث نقلة نوعية في جميع التخصصات العلمية والتعليمية وطرقها ووسائلها وأدواتها، الأمر الذي جعل الرقي والتقدم والتطور الحضاري الذي تسعى لأجل بلوغه المجتمعات الإنسانية

بمختلف توجهاتها وأيديولوجيتها، أصبح مرهوناً بما يتم التوصل إليه في مجال التطور العلمي والتقني والمعلوماتي والتكنولوجي، وذلك استجابة لحركة تطور المجتمعات وتلبية احتياجاتها ومتطلباتها الحياتية المتزايدة دون توقف.

وعلى ذلك، ينظر الباحثين والمختصين من المهتمين بمجال التطور العلمي وملحقاته على النطاق الواسع، بأن التقدم العلمي وما يحمله من اختراعات وإنجازات علمية تشهدا مختلف المجالات تعتمد أساساً على الالتزام بأسس وقواعد وأخلاقيات البحث العلمي، ووفقاً للمعايير والشروط وتوافر الخصائص العلمية والمنهجية المقننة المبنية على الموضوعية والحيادية بما تظهره من الشفافية والمصداقية والأمانة العلمية في العملية البحثية.

إن ما توصل إليه هذا البحث من نتائج تظهر أهمية البحث العلمي الرصين المبني على الطريقة العلمية باستخدام المنهج العلمي، والتزام الأمانة العلمية في مراحل وخطوات الدراسة العلمية باعتبارها الأسلوب الأمثل من أجل بلوغ أعلى درجات الرقي والتقدم العلمي المنشود، هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن حتمية وضرورة الأمانة العلمية ودورها الحيوي في ضبط الرسائل الجامعية في الجامعات الليبية، يعكس رؤية وطنية تسهم بشكل فعال في تحقيق التقدم الذي ينشده المجتمع الليبي.

المراجع:

- 1- العرب، جماعة من كبار اللغويين، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 132، 1988م.
- 2- العمراني، عبدالغني محمد إسماعيل، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 16، 2012م.
- 3- العرب، جماعة من كبار اللغويين، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 860، 1988م.
- 4- العمراني، عبدالغني محمد إسماعيل، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 17، 2012م.
- 5- حلاوة، محمد السيد، و مغازي، نهى سعدي أحمد، المعرفة والبحث العلمي، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 88، 2013م.
- 6- فهمي، سامية محمد، وحسن، عبدالمحي محمود، وأحمد، محمد مصطفى، و بدوي، هناء حافظ، و جمعه، سلمى محمود، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 3، 2005م.
- 7- الشيباني، عمر محمد التومي، مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 47 - 48، 1971م.

- 8- التل، وائل عبدالرحمن، وقحل، عيسى محمد، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 18، 2007م.
- 9- الحنين، محمد عبدالرحمن، "مناهج البحث العلمي عند المسلمين وأثرها في تقدم العلوم"، مجلة الجامعي، جامعة طرابلس، ع 17 الربيع، (2009م)، ص 27.
- 10- العمراني، عبدالغني محمد إسماعيل، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 17، 2012م.
- 11- الشيباني، عمر محمد التومي، مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 47 - 48، 1971م.
- 12- طرابلس، جامعة، وثيقة أخلاقيات البحث العلمي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 9، 2017م.
- 13- الشيباني، عمر محمد التومي، مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 48، 1971م.
- 14- التل، وائل عبدالرحمن، وقحل، عيسى محمد، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 18، 2007م.
- 15- فهمي، محمد سيد، تصميم وتنفيذ بحوث الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 115، 2006م.
- 16- علي، ماهر أبوالمعاطي، البحث في الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 12، 2005م.
- 17- التل، وائل عبدالرحمن، وقحل، عيسى محمد، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 21، 2007م.
- 18- حميد، عريبي الشيباني، "التعليم العالي وتوظيفه في التنمية لخدمة المجتمع وتفعيل مراكز البحث العلمي"، مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، ع 5، (2007م)، ص 26 - 27.
- 19- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب ومراد، يحيى، القاموس المحيط، الطبعة الثانية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1123، 2010م.
- 20- العرب، جماعة من كبار اللغويين، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 109، 1988م.
- 21- بكرة، عبدالرحيم، "الإطار الأخلاقي الإسلامي للبحث العلمي والتربوي"، مجلة كلية التربية جامعة بنها، ع 26، م 7، (1996م)، ص 182.

- 22- الفريجات، غالب، ثقافة البحث العلمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 89، 2011م.
- 23- الحضيف، ريم بنت عبدالعزيز، "دور أعضاء وعضوات هيئة التدريس في تعزيز الأمانة العلمية لدى طلبة البكالوريوس في جامعة سطاتم بن عبدالعزيز"، مجلة القراءة والمعرفة، ج 227، م 20، (2020م)، ص158 - تاريخ الاسترجاع: 2022/5/6م، على الرابط Mrk.journals.ekb.eg
- 24- المنصوري، محمد الطاهر، مقدمة ابن خلدون، الطبعة الأولى، دار صاد للنشر والتوزيع، صفاقس، 696، 2018م.
- 25- حلاوة، محمد السيد، و مغازي، نهى سعدي أحمد، المعرفة والبحث العلمي، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 256 - 257، 2013م.
- 26- عثمان، رياض، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 14، 2014م.
- 27- ليبيا، دولة، "لائحة أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي"، رقم (285) لسنة 2006م، الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر 2006م.
- 28- ليبيا، دولة، "لائحة تنظيم التعليم العالي"، رقم (501) لسنة 2010م، الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 2010م.

تحليل لاتجاهات تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية في الاقتصاد الليبي خلال

الفترة 2000-2018

*د. الطاهر علي داب| taal.dabah@gmail.com

الملخص

التجارة الخارجية للسلع الزراعية هي جزء من التجارة الخارجية لليبي، ففي الفترة 2000-2018 بلغ متوسط نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية 5.48% من إجمالي التجارة الخارجية السلعية والباقي وهو 94.52% بحسب لإجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية. ومتوسط قيم صادرات السلع الزراعية يمثل نسبة 0.05% فقط من إجمالي الصادرات السلعية الليبية. صادرات السلع الزراعية والغذائية وجد أنها تزيد بمعدل سنوي قدره 3.032 مليون دينار، وحقت نمو خلال هذه الفترة بمعدل 21.3%. بينما قيمة واردات السلع الزراعية والغذائية تمثل في المتوسط نسبة 17.18% من إجمالي الواردات السلعية، وواردات السلع الزراعية والغذائية تزايدت خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 247.133 مليون دينار، ونمت بمعدل 13.4%. وواردات ليبيا من السلع الزراعية تفوق صادراتها منها وأن متوسط قيمة الصادرات الزراعية يمثل نسبة 0.66% فقط من متوسط قيمة وارداتها، وهناك فرق هائل بين معدل زيادة صادرات ومعدل زيادة واردات السلع الزراعية، حيث أن الثاني أكبر من الأول بما يعادل 81.51 مرة تقريباً، بينما معدل نمو واردات السلع الزراعية أقل من معدل نمو صادراتها، فمعدل نمو الصادرات يمثل 1.59 مرة تقريباً معدل نمو الواردات. التجارة الخارجية للسلع الزراعية تعاني من عجز متزايد في ميزانها التجاري خلال هذه الفترة، وهذا العجز التجاري تزايد بمعدل سنوي قدره 244.101 مليون دينار وحقق نمو بمعدل 13.3%. وطالما ان الصادرات الزراعية □ تمثل شيئاً ملموساً من إجمالي الصادرات السلعية، فيظهر جلياً ان معدل نمو العجز التجاري يعادل تقريباً معدل نمو واردات السلع الزراعية. وباعتبار أن الميزان التجاري للسلع الزراعية هو جزء من الميزان التجاري السلعي الإجمالي، فإن هذا العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية يؤثر سلباً على الميزان التجاري السلعي الإجمالي ويؤدي الى انخفاضه بمقدار هذا العجز. ان حالة الميزان التجاري للسلع الزراعية تشير الى أن جزء كبير من العرض الزراعي في ليبيا يعتمد على الأسواق العالمية، وفاتورته متمثلة في قيم الواردات الزراعية تزيد مع مرور الزمن. ومن جهة اعتبارات التنمية الاقتصادية، فإن الزراعة الليبية يبدو انها □ تساهم في توفير الموارد المالية من التصدير، وواردات السلع الزراعية تمول من الموارد المالية لصادرات السلع غير الزراعية، وهذا يعني ان القطاع الزراعي غير قادراً على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتمويل وارداته من صادرات السلع الزراعية.

الكلمات الدالة: سلع زراعية، تجارة خارجية، صادرات، واردات، ميزان تجاري، اتجاه عام، معدل نمو.

*عضو هيئة تدريس كلية الزراعة جامعة طرابلس ليبيا

المقدمة:

يحتل قطاع الزراعة مكانة بارزة في الاقتصاد الليبي ويمثل ركنا أساسيا من مكونات هذا الاقتصاد، ويقوم بدور متميز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، الزراعة تساهم في عملية التنمية من خلال خمسة مجالات: الزراعة هي المصدر الرئيس للغذاء والكساء لأفراد المجتمع، الزراعة تعتبر سوق للسلع الغير زراعية، سواء كانت هذه السلع لسلع إستهلاكية أو مستلزمات إنتاج زراعي، الزراعة تمتد كثير من الصناعات بالمواد الخام اللازمة لها مثل التصنيع الغذائي (إستخراج الدقيق والسميد، إستخراج الزيوت، رب التمر، تعليب الخضر والفواكه، تجميد المنتجات الغذائية بمختلف أنواعها، ومنتجات الحليب)، الصناعات الصوفية (صناعة السجاد والبطاطين)، وصناعة الأعلاف، الزراعة توفر فرص العمل للعاملين في الزراعة أو تمتد القطاعات الأخرى بعنصر العمل، والزراعة توفر الموارد المالية (النقد الأجنبي) من تصدير المنتجات الزراعية في صورتها الخام والمصنعة.

وبالتأكيد على المجال الأخير، فإنه يتحقق من خلال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، حيث تحظى عملية التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية في ليبيا بمكانة هامة من خلال الدور الذي تلعبه في تطوير القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني. فالأهمية النسبية للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية هي واحدة من المؤشرات التي يحكم بها على أهمية ومكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، تلك المؤشرات تشمل: الأهمية النسبية للنواتج المحلي الإجمالي الزراعي، الأهمية النسبية للعاملين في الزراعة، والأهمية النسبية التكوين الرأسمالي الزراعي (النجفي، 1990). تعد تجارة المنتجات الزراعية من أهم مكونات التجارة العامة للبلد لكونها تتعلق بسد حاجة الطلب المتزايد على تلك السلع، حيث تستورد ليبيا مدى واسع من المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) في صورتها الخام أو المصنعة، وهذا ما يجعل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي لأنها تؤدي إلى تغطية إحتياجات الدولة التي تعاني من عجز في الإنتاج الزراعي، كما أنها تعمل على تحقيق الإستقرار في الأسعار في السوق المحلي. التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تتأثر بنمو الإنتاج الزراعي، فإذا زاد حجم الإنتاج عن حجم الإستهلاك، ظهر فائض زراعي قد يخصص للتصدير، وكلما كان القطاع الزراعي قادراً على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق التصدير لفائض السلع الزراعية، كان ميزانه التجاري يعكس صورة إيجابية عن تجارته الخارجية. والعكس صحيح إذا كان القطاع الزراعي غير قادراً على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق تصدير فائض السلع الزراعية.

اهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة البحثية في انها تلقي الضوء على احد الجوانب الهامة للتجارة الخارجية [أحد اهم المجموعات السلعية وهي السلع الزراعية التي في معظمها سلع غذائية تستهلك مباشرة او تدخل في الصناعات الغذائية او كمداخلات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، ودراسة وتحليل التجارة الخارجية لهذه المجموعة السلعية يكشف مدى مساهمة هذه المجموعات السلعية في التجارة الخارجية للبلد، معرفة طبيعة ميزانها التجاري وتطوراتها، ومدى تغطية صادرات السلع الزراعية لوارداتها. وهذا يساعد في رسم وتخطيط سياسات التجارة الخارجية للتأثير

في هذا الميزان التجاري من خلال سياسات التصدير والاستيراد بما يعود بالفائدة على القطاع الزراعي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

مشكلة البحث:

إن التجارة الخارجية للسلع الزراعية هي جزء من التجارة الخارجية للدولة الليبية، وإحصائيات التجارة الخارجية تظهر أن ليبيا تحقق فائضا في ميزانها التجاري السلعي منذ بداية عقد الستينات من القرن العشرين، باستثناء السنوات 2014، 2015 و 2016 التي حققت فيها ليبيا عجزا في ميزانها التجاري، ولكن حسب أقسام السلع فإن إحصائيات التجارة الخارجية تظهر أن ليبيا تحقق عجزا في ميزانها التجاري للسلع الزراعية مع مرور الزمن، لأن وارداتها من هذه المجموعة السلعية أكبر من صادراتها (الهيئة العامة للمعلومات، 2000-2018). إن مستوى وإتجاه ومعدل نمو العجز التجاري للسلع الزراعية يتحدد على حسب مستوى وإتجاه ومعدل نمو كل من صادرات وواردات السلع الزراعية. إن هذا العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية يظهر مدى اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، ومعبرا عن ظاهرة الاعتماد على الخارج لتلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية، حيث تعكس الصادرات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية ومن ثم اللجوء الى الواردات.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى دراسة وتحليل الإتجاهات العامة للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في ليبيا في السنوات السابقة وسيتم التركيز فقط على:

- أهمية التجارة الخارجية للسلع الزراعية في توفير السلع الزراعية.
- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية.
- الإتجاه العام للميزان التجاري ومعدل نموه خلال الفترة 2000-2018، وهذا يتضمن تحليلا للإتجاه العام لصادرات وواردات السلع الزراعية ومعدلات نموها خلال هذه الفترة الزمنية.
- الى أية مدى تغطي صادرات السلع الزراعية وارداتها.

مصادر المعلومات والبيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات وإحصائيات التجارة الخارجية التي تقوم الهيئة العامة للمعلومات بتجميعها ونشرها على أساس سنوي. ولذلك جمعت بيانات وإحصائيات عن صادرات وواردات السلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018.

اسلوب البحث:

سيتم في هذه البحث استعمال بعض أساليب التحليل الاقتصادي والإحصائي وتحليل الاقتصاد القياسي لبيان أهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية ولتحليل الإتجاه العام ومعدلات نمو الصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة.

حدود البحث:

يجرى هذه البحث على مستوى قطاع التجارة الخارجية لليبيبا بالتركيز على التجارة الخارجية للسلع الزراعية وتغطي الفترة الزمنية 2000-2018.

المواد وطرائق البحث

هناك بعض الدراسات البحثية التي تناولت التجارة الخارجية لليبيبا بجانيها الصادرات والواردات، ودراسات تناولت الصادرات أو الواردات كمكونات للطلب الخارجي، ومنها دراسة لمكونات الطلب الكلي وأهميتها النسبية في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2005 (دابه، 2012)، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تقييم التجربة الليبية (شامية 1990)، دراسة تأثير سياسة تحرير الواردات للسلع الزراعية على استقرار الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1970-2006) (أبوسعيد، 2009). هناك دراسات ركزت على مسائل معينة في التجارة الخارجية ومنها دراسات (مهنا، 2002)، (مصطفى، 2011)، (بن حليب، 2006)، (الرفاعي، 2005)، و(علي، 2008)، ودراسة لبعض جوانب أنظمة تسويق المنتجات الزراعية وبيئة السوق وضوابطه في ليبيا (دابه، 2022).

ونشير ايضا للدراسة التي سبق وان قام بها الباحث (دابه، 2020) وتناول فيها تحليلا لواقع الميزان التجاري للسلع الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1991-2010، هذه الدراسة بينت أن صادرات السلع الزراعية كانت تتراجع بمعدل سنوي قدره 1.306 مليون دينار وحقت انكماشاً بمعدل 20.8%، بينما واردات السلع الزراعية تزايدت بمعدل سنوي قدره 87.943 مليون دينار وحقت نمواً بمعدل 11.4%، ولأن قيمة واردات السلع الزراعية تفوق صادراتها، فإن التجارة الخارجية للسلع الزراعية حققت عجزاً خلال هذه الفترة الزمنية، وان هذا العجز التجاري تزايد بمعدل سنوي قدره 89.249 مليون دينار وحقق نمواً بمعدل 11.9%، وطالما ان قيمة صادرات السلع الزراعية ضئيلة جداً، فإن معدل نمو هذا العجز التجاري يعادل تقريباً معدل نمو واردات السلع الزراعية.

وكما يشير هدف هذه الدراسة، فإنه سيتم دراسة وتحليل اتجاه تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية بالتركيز على الميزان التجاري للسلع الزراعية في الاقتصاد الليبي، وهذا الميزان التجاري يعبر عن الفرق بين قيمة صادرات وقيمة واردات السلع الزراعية، ولذلك فالتحليل يتضمن الصادرات، الواردات ثم الميزان التجاري من حيث إتجاهها العام ومعدلات نموها خلال الفترة 2000-2018.

لدراسة الإتجاه العام للصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية سوف يستخدم نموذج انحدار خطي بسيط وهو في شكل معادلة الإتجاه العام الخطية البسيطة، ومعادلات الإتجاه العام التي سيتم تقديرها هي الآتية:

$$AgEXP_i = \alpha + bT_i + U_i \dots\dots\dots 1$$

$$AgIMP_i = c + dT_i + U_i \dots\dots\dots 2$$

$$AgTB_i = AgEXP_i - AgIMP_i \dots\dots\dots 3$$

وطالما ان البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تشير الى ان قيم صادرات السلع الزراعية اقل من وارداتها في جميع سنوات الفترة الزمنية محل الدراسة، فإن الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية يكون سالبا وهو ما يعبر عنه بالعجز التجاري والذي سيتم تقدير معادلة اتجاهه العام الآتية:

$$AgTD_i = e + fT_i + U_i \dots\dots\dots 4$$

حيث أن المتغيرات $AgTD_i$ و $AgTB_i$ ، $AgIMP_i$ ، $AgEXP_i$ تشير إلى الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، والعجز التجاري للسلع الزراعية على التوالي، والمتغير T_i يشير إلى ترتيب عنصر الزمن (السنوات)، بينما المتغير U_i هو حد الإضطراب وأدخل في المعادلة ليأخذ في الحسبان تأثير العوامل التي قد تؤثر على اتجاه المتغير التابع موضع الاعتبار. الجدير بالذكر هنا أن معادلة الاتجاه العام للميزان التجاري رقم (4) يمكن تقديرها مباشرة باستخدام بيانات الميزان التجاري (العجز التجاري) للسلع الزراعية أو الحصول عليها باستخدام المعادلة (3) وذلك بطرح معادلة الواردات المقدرة من معادلة الصادرات المقدرة. وحساب معدلات نمو الصادرات، الواردات، والميزان التجاري للسلع الزراعية خلال هذه الفترة سوف يتم بتقدير معادلة النمو الآتية:

$$\ln Y_i = \alpha_0 + \alpha_1 T_i + U_i \dots\dots\dots 5$$

وهي معادلة نصف لوغاريتمية (semi log model) شائعة الاستعمال، والتي فيها المتغير Y يمثل كل مرة الصادرات، الواردات، والعجز التجاري للسلع الزراعية، حيث أن معدل النمو هو $(100 \times \alpha_1)$ ، (Gujarati, 1988). سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) كطريقة قياسية لتقدير معادلات الاتجاه العام ومعادلات النمو.

النتائج والمناقشة

1. أهمية التجارة الخارجية للسلع الزراعية:

تتزايد باستمرار الاحتياجات الغذائية لسكان ليبيا، فمع تزايد عدد سكان ليبيا من 5.358 مليون نسمة عام 2000 إلى 6.362 مليون نسمة عام 2014، وزيادة عدد السكان هذه تضمنت زيادة السكان الحضر ويمثلون 79.01% وانخفاض السكان الريفيون ويمثلون 20.99% من إجمالي السكان. وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليبيا من 27135.00 مليون د.ل عام 2000 إلى 52009.90 مليون د.ل عام 2010، ثم انخفض إلى 20388.20 مليون د.ل عام 2014، وبذلك ارتفاع متوسط الدخل السنوي للفرد من 5046.00 د.ل عام 2000 إلى 8391.4 د.ل عام 2010 ثم انخفض إلى 6362.04 د.ل عام 2014 (انظر جدول (1))، زيادة مستويات التعليم، دخول المرأة إلى مجال العمل، والانفتاح على العالم الخارجي، ارتفعت الاحتياجات الاستهلاكية بصفة عامة وظهور اتجاهات نحو زيادة الإقبال على المنتجات الأكثر تجهيزاً وإعداداً نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبذلك أصبح الطلب على المنتجات الزراعية يتكون من الطلب على السلعة نفسها والطلب على الخدمات والوظائف التسويقية التي تجرى عليها، وأصبح من الضروري في توفير الغذاء للسكان مراعاة الجوانب الكمية والنوعية للسلع الزراعية المطلوبة.

جدول 1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليبيا، إجمالي سكان ليبيا، السكان الحضر، السكان الريفيين، والسكان الغير ليبيين لسنوات مختارة.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دينار)	السكان**		السكان غير الليبيين (مهاجرون)		السكان الحضر**		السكان الريفيين**	
		العدد (مليون نسمة)	معدل نمو السكان %	العدد (الف نسمة)	% من السكان	العدد (مليون نسمة)	% من السكان	العدد (مليون نسمة)	% من السكان
2000	27135.00	5.358	1.55	567.436	10.63	4.093	76.39	1.265	23.61
2005	43561.60	5.799	1.55	625.212	10.78	4.470	77.08	1.329	22.92
2010	52009.90	6.198	1.04	683.998	10.92	4.837	78.05	1.360	21.95
2014	20388.20	6.362	0.66	غ م	غ م	5.027	79.01	1.336	20.99

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

<https://www.macrotrends.net/countries/LBY/libya/unemployment-rate>**

تتوفر احصائيات وبيانات دقيقة عن الاحتياجات الاستهلاكية من المنتجات الزراعية في ليبيا ولكن تشير الإحصاءات المتوفرة إلى ضخامة وتنوع الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية لسكان ليبيا، حيث تقدر الاحتياجات الاستهلاكية بألف الإطنان سنوياً من اللحوم ومنتجاتها، بيض المائدة، الألبان ومنتجاتها المختلفة، الفواكه الطازجة والمصنعة، زيتون المائدة، الخضار الطازجة والمصنعة، الحبوب ومنتجاتها، البقول الجافة والطازجة والمصنعة، السكر والمصنوعات السكرية، العسل، المكسرات، المنبهات كالكافيين والشاي والكافوا، مختلف أنواع التوابل والبهارات، الزيوت والدهون النباتية، الدهون الحيوانية، ومدى واسع من المشروبات الغازية وماء الشعير ومياه المائدة. فتقديرات متوسط الكميات السنوية التي أتيحت للاستهلاك البشري في السنوات الأخيرة تشير إلى ضخامة العبء الملحق على الدولة لضمان الأمن الغذائي للسكان.

فعلى الرغم من أن ليبيا حققت نسب عالية من الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح، الفاكهة، الخضراوات، اللحوم الحمراء، البيض، واللحوم البيضاء 3.83%، 85%، 93.54%، 92.63%، 53.63%، و 53.69% على التوالي (متوسط الفترة 2000-2007) (اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية (سابقاً)، 2008)، إلا أنها لا تزال تستورد كميات كبيرة من مختلف المنتجات الزراعية من الخارج، وبذلك فإن ليبيا لا زالت تعتمد على السوق العالمي لتغطية نسبة كبيرة من احتياجات سكانها الغذائية، والاعتماد الكامل على السوق العالمي في تدبير الاحتياجات من السلع الزراعية التي لا تنتج محلياً، كما يشير إلى ذلك احصائيات التجارة الخارجية للسلع الزراعية والتي تظهر الواردات الزراعية حسب أقسام السلع وهي في حالتها الخام أو المجهزة كما في جدول (2). وهذه الواردات الزراعية تأتي من سبعة مجموعات من الدول وهي تشمل بالترتيب حسب أعلى قيمة للواردات: دول الاتحاد الأوروبي، أقطار جامعة الدول العربية، دول آسيوية، دول أوروبية أخرى، دول أمريكا، استراليا ونيوزيلندا، و بلدان إفريقية (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2016).

إن هذا الوضع ينعكس في حالة الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من خلال احصائيات التجارة الخارجية التي تبين أن ليبيا تحقق عجزاً مستمراً في ميزانها التجاري لهذه المجموعة السلعية والذي زاد من 378.60 مليون دينار عام 2000 إلى 3919.69 مليون دينار عام 2018 بنسبة زيادة قدرها 935.31% (جدول 3)، أي أن العجز التجاري لهذه المجموعة السلعية عام 2018 يمثل أكثر من تسعة مرات بقليل نظيره عام 2000. وبذلك يمكن

تصور مدى تأثير الأسواق العالمية في العرض الجمالي المحلي من السلع الزراعية وأن جزء كبير من العرض الزراعي في ليبيا يعتمد على الأسواق العالمية، وفاتورته متمثلة في قيم الواردات الزراعية التي تزيد مع مرور الزمن، حيث زادت من 384.70 مليون دينار عام 2000 إلى 3981.16 مليون دينار عام 2018 بسبب زيادة قدرها 934.87%.

جدول (2) الواردات الزراعية حسب اقسام السلع لسنة 2016

حيوانات حية (ضأن، إبقار، إبل، ماعز)	منتجات أخرى من أصل حيواني	مكسرات (الجوزيات)
دواجن حية	الألبان ومنتجاتها	الزيوت نباتية
لحوم الأبقار طازجة أو مبردة أو مجمدة	الجبن بأنواعه	البين، الشاي، الكاكاو
لحوم الضأن أو الماعز (طازجة أو مبردة أو مجمدة)	الدهون الحيوانية	السكر والعسل
لحوم الأحشاء الصالحة للأكل	البيض	التوابل
لحوم واحشاء وأطراف أخرى صالحة للأكل (طازجة أو مبردة أو مجمدة)	الخضراوات الطازجة المحفوظة أو المبردة	بذور وثمار زيتية
اسماك طازجة أو مبردة عدا شرائح الأسماك	الحبوب ومستحضرات الحبوب	نباتات مستعملة للطب والصيدلة
اسماك مجمدة	الخضراوات المجمدة	الزهور ونباتات الزينة
شرائح سمك وإن كانت مفرومة، طازجة، مجمدة أو مبردة	الخضراوات الطازجة والمجمدة والمبردة	الألياف
اسماك مجففة أو مملحة أو في ماء مملح، أو مدخنة	الدرنات	الصمغ
السمك المملح	الفاكهة	أعلاف الحيوانات
قشريات، وإن كانت مقشورة، حية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة أو مملحة أو في ماء مملح، دقيق أو كريات قشريات	الفواكه المجففة	الأسمدة، أسمدة فوسفاتية، أسمدة بوتاسية، أسمدة أخرى
رخويات، وإن كانت منزوعة اصداقها، حية أو طازجة أو مبردة أو مجففة أو مملحة أو في ماء، الفقريات المائية	فواكه وثمار مجمدة، وإن احتوت على سكر مضاف أو مواد تحلية أخرى	المبيدات و المطهرات
قشريات ورخويات والفقريات محضرة أو محفوظة (معلبة)	البقوليات	الآلات وجراوات زراعية

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد

2. الأهمية النسبية لإجمالي التجارة الخارجية للسلع الزراعية

من بيانات إجمالي التجارة الخارجية (صادرات + واردات) للسلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018 وحسب متوسط الفترات الزمنية الأربعة كما في الجدول (3)، فإن متوسط نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع الزراعية من متوسط إجمالي التجارة الخارجية السلعية بلغ 2.21% و 2.75% في الفترتين 2000-2004 و 2005-2009 على التوالي والباقي من متوسط إجمالي التجارة الخارجية وهو 97.79% و 97.25% هو إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية وهي أساسا النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيمياوية، ثم زاد نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية إلى 5.76% و 10.83% بينما انخفض نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية إلى 94.24% و 89.17% في الفترتين الموائيتين 2010-2014 و 2015-2018 على التوالي. وفي كامل الفترة 2000-2018 فإن متوسط نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية من التجارة الخارجية السلعية بلغ 5.48% والباقي وهو 94.52% هو نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية.

جدول 3. الأهمية النسبية لإجمالي تجارة السلع الزراعية من إجمالي التجارة الخارجية السلعية لليبيا خلال الفترة 2018-2000

الفترة الزمنية	متوسط إجمالي تجارة السلع الزراعية*		متوسط إجمالي تجارة السلع غير الزراعية		متوسط إجمالي التجارة الخارجية السلعية
	القيمة (مليون دينار)	%	القيمة (مليون دينار)	%	القيمة (مليون دينار)
2004-2000	721.640	2.21	31998.616	97.79	32720.256
2009-2005	1331.630	2.75	47115.156	97.25	48446.786
2014-2010	3643.983	5.76	59671.217	94.24	63315.792
2018-2015	3935.033	10.83	32395.15	89.17	36330.1825
2018-2000	2327.693	5.48	40132.038	94.52	42459.732

المصدر: - الهيئة العامة للمعلومات

+ □ تشمل المشروبات والتبغ حسب إحصاءات التجارة الخارجية والتي هي حسب أقسام السلع.

3. الأهمية النسبية لصادرات وواردات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات السلعية

يبين الجدول (4) متوسط قيم كل من صادرات وواردات السلع الزراعية ونسبتها من متوسط إجمالي الصادرات والواردات السلعية السنوية لليبيا خلال الفترة 2018-2000 ، ويظهر أن نصيب متوسط صادرات السلع الزراعية من متوسط إجمالي الصادرات السلعية خلال هذه الفترة بلغ 2.28% في الخمس سنوات الأولى 2004-2000 والتي بلغ فيها متوسط صادرات السلع الزراعية 3.76 مليون دينار ، وهذا يعني أن متوسط صادرات السلع الأخرى غير الزراعية تمثل 97.72% من متوسط إجمالي الصادرات السلعية في هذه السنوات الخمس، حيث كان متوسط صادرات السلع الأخرى 16436.02 مليون دينار .

نلاحظ من الجدول (4) إنخفاض متوسط صادرات السلع الزراعية الى 0.01% و 0.003% من متوسط إجمالي الصادرات السلعية في الفترتين الموليتين 2009-2005 و 2014-2010 على التوالي، ثم زاد متوسط صادرات السلع الزراعية في الفترة 2018-2015 الى 54.41 مليون دينار ويمثل 0.22% من متوسط إجمالي الصادرات السلعية.

العوامل التي من المرجح انها ساهمت بشكل مباشر في تزايد نسبة الصادرات الزراعية في هذه الأربع سنوات تشمل التطور الذي شهده الإنتاج الزراعي، تحرير التجارة الخارجية ورفع الكثير من القيود على نشاط التصدير والاستيراد، تشجيع الصادرات والاهتمام بالتسويق الخارجي بما في ذلك العناية والاهتمام بمواصفات السلع الزراعية المطلوبة في الأسواق الخارجية.

وعلى جانب الواردات الزراعية، فقد حصل أيضا تراجع واضح في متوسط واردات السلع الزراعية من متوسط إجمالي الواردات السلعية من 14.95% في الفترة 2004-2000 إلى 12.88% في الفترة 2005-2009 على الرغم من زيادة متوسط الواردات الزراعية من 717.88 مليون دينار الى 1330.406 مليون دينار

جدول 4. الأهمية النسبية لصادرات وواردات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 2000-2018

الفترة الزمنية	متوسط صادرات السلع الزراعية		متوسط واردات السلع الزراعية		متوسط إجمالي الصادرات السلعية		متوسط صادرات السلع غير الزراعية		متوسط واردات السلع غير الزراعية		متوسط إجمالي الواردات السلعية
	القيمة (د. م.)	%	القيمة (د. م.)	%	القيمة (د. م.)	%	القيمة (د. م.)	%	القيمة (د. م.)	%	
2000-2004	3.76	2.28	4084.24	14.95	16439.78	97.72	16436.02	97.72	717.88	85.05	4802.12
2005-2009	1.22	0.01	8998.79	12.88	220209.22	99.99	220208.0	99.99	1330.41	87.12	10329.19
2010-2014	9.99	0.003	19646.8	15.61	343678.98	99.997	43668.99	99.997	3633.95	84.39	23280.75
2015-2018	54.41	0.22	12019.66	24.41	24364.93	99.78	24310.52	99.78	3880.62	75.59	15900.29
2000-2018	15.40	0.05	11143.57	17.18	31331.56	99.95	31316.16	99.95	2312.30	82.82	13455.87

المصدر: - أمانة العامة للمعلومات

في هاتين الفترتين على التوالي، ثم زاد متوسط واردات السلع الزراعية إلى 3633.948 مليون دينار و 3880.623 مليون دينار في الفترتين الموليتين 2010-2014 و 2015-2018 ويمثل نسبة 15.61% و 24.41% على التوالي. وفي المقابل تراجع متوسط نصيب واردات السلع غير الزراعية إلى 84.39% و 75.59% على التوالي. بشكل عام تبين أن متوسط قيمة الواردات الزراعية في الفترة قيد الدراسة بلغ 2312.298 مليون دينار ونسبة 17.18% من متوسط إجمالي الواردات السلعية الذي كان 13455.866 مليون دينار.

4. تطور صادرات السلع الزراعية وإتجاهها العام ومعدل نموها

1.4. تطور صادرات السلع الزراعية

يوضح الجدول (5) صادرات السلع الزراعية السنوية لليبيا خلال الفترة 2000-2018، ويلاحظ أن قيمة صادرات السلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو الإنخفاض، حيث بلغت صادرات السلع الزراعية أعلى مستوى لها وهو 67.38 مليون دينار سنة 2017، ووصلت إلى أقل مستوى وهو 0.10 مليون دينار سنة 2007، وبلغ إجمالي صادرات السلع الزراعية لهذه الفترة 292.51 مليون دينار وبمتوسط عام قدره 15.395 مليون دينار.

2.4. الإتجاه العام ومعدل نمو صادرات السلع الزراعية

بعد تفحص بيانات قيم صادرات السلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018 فإنه يمكن ملاحظة أن قيم صادرات السلع الزراعية في السنوات من 2012 إلى 2018 أعلى من قيم صادرات السلع الزراعية في السنوات من 2000 إلى 2011، وهذا يؤثر إلى أن صادرات السلع الزراعية قد أخذت إتجاها عاما تنازليا خلال هذه الفترة،

جدول (5) الصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية ونسبة صادرات السلع الزراعية من وارداتها خلال الفترة 2000-2018

السنة	صادرات (مليون دينار)	واردات (مليون دينار)	اجمالي التجارة الزراعية (مليون دينار)	ميزان تجاري (مليون دينار)	عجز تجاري (مليون دينار)	نسبة صادرات السلع الزراعية من وارداتها (%)
2000	6.10	384.70	390.80	-378.60	378.60	1.59
2001	0.40	456.00	456.40	-455.60	455.60	0.09
2002	6.10	839.90	846.00	-833.80	833.80	0.73
2003	3.00	749.00	752.00	-746.00	746.00	0.40
2004	3.20	1159.80	1163.00	-1156.60	1156.60	0.28
2005	2.30	1177.40	1179.70	-1175.10	1175.10	0.20
2006	1.00	1008.80	1009.80	-1007.80	1007.80	0.10
2007	0.10	1215.50	1215.60	-1215.40	1215.40	0.01
2008	1.28	1586.39	1587.67	-1585.11	1585.11	0.08
2009	1.44	1663.94	1665.38	-1662.50	1662.50	0.09
2010	0.90	2320.38	2321.28	-2319.48	2319.48	0.04
2011	2.19	2537.33	2539.52	-2535.14	2535.14	0.09
2012	12.04	4358.37	4370.41	-4346.34	4346.34	0.28
2013	10.38	4974.97	4985.35	-4964.59	4964.59	0.21
2014	24.44	3978.69	4003.13	-3954.25	3954.25	0.61
2015	42.05	4199.47	4241.52	-4157.42	4157.42	1.00
2016	46.74	4123.59	4170.33	-4076.85	4076.85	1.13
2017	67.38	3218.27	3285.65	-3150.89	3150.89	2.09
2018	61.47	3981.16	4042.63	-3919.69	3919.69	1.54
اجمالي الفترة	292.51	43933.66	44226.17	-43641.16	43641.16	0.66
المتوسط	15.40	2312.30	2327.69	-2296.90	2296.90	0.66

المصدر: - الهيئة العامة للمعلومات

وللتأكد من هذا فقد تم تقدير معادلة الاتجاه العام لصادرات السلع الزراعية، ونتائج التقدير مدونه في الجدول (6). من معادلة الاتجاه العام لصادرات السلع الزراعية المقدرة رقم (1) يتبين ان صادرات السلع الزراعية أخذت إتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة 2000-2018، وأن الصادرات كانت تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 3.032 مليون دينار. ومن معادلة نمو صادرات السلع الزراعية المقدرة رقم (4) للفترة 2000-2018 كما هي في جدول (7)، يظهر أن صادرات السلع الزراعية حققت نموا خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 21.3%.

تزايد صادرات السلع الزراعية خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة يمكن أن يكون بسبب مجموعة من العوامل الآتية او بعض منها وهي: قدرة القطاع الزراعي على تحقيق فائض في إنتاج بعض المنتجات الزراعية والذي امكن توجيهه للتصدير، تحرير التجارة الخارجية ورفع الكثير من القيود الكمية والإدارية عن التجارة الخارجية، الاهتمام بالتسويق الخارجي بوجود التشريعات والقوانين التي تنظم وتشجع التصدير، عدم تفعيل قوانين التي تمنع تصدير أو إعادة تصدير منتجات زراعية معينة، ظهور شركات للتسويق الزراعي تتبنى مفهوم التسويق الخارجي، توفر البنية التحتية للتسويق الخارجي من عمليات النقل والتخزين والتجهيز (التنظيف، الفرز، التدرج، التغليف، والتعبئة)، قدرة بعض المنتجات الزراعية على النفاذ للأسواق الخارجية ومطابقتها للمواصفات القياسية المطلوبة والمعمول بها في تلك الأسواق، وقدرة جهاز تنمية الصادرات على تحقيق وإنجاز بعض أهدافه في هذا المجال.

5. تطور واردات السلع الزراعية وإنتاجها العام ومعدل نموها:

1.5. تطور واردات السلع الزراعية:

يوضح الجدول (5) واردات السلع الزراعية السنوية لليبيا خلال الفترة 2000-2018، ويلاحظ أن قيمة واردات السلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى زيادة أو إنخفاضاً، حيث بلغت واردات السلع الزراعية أعلى مستوى لها وهو 4974.97 مليون دينار سنة 2013، وأقل مستوى لها وهو 384.70 مليون دينار سنة 2000، وبلغ إجمالي واردات السلع الزراعية لهذه الفترة 43933.66 مليون دينار وبمتوسط عام يساوي 2312.30 مليون دينار.

2.5. الاتجاه العام و معدل نمو واردات السلع الزراعية:

بتفحص بيانات واردات السلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018 فإنه يمكن ملاحظة أن قيم واردات السلع الزراعية في السنوات من 2011 إلى 2018 أعلى من قيمها في السنوات من 2000 إلى 2010 وهذا يشير إلى أن واردات السلع الزراعية قد أخذت اتجاهها عاماً تصاعدياً خلال الفترة 2000-2018، وهذا ما تشير إليه معادلة الاتجاه العام لواردات السلع الزراعية المقدره رقم (2) كما في جدول (6)، وأن واردات السلع الزراعية تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً قدره 247.133 مليون دينار. ونتائج معادلة نمو واردات السلع الزراعية المقدره رقم (5) كما هي في جدول (7)، تشير إلى أن واردات السلع الزراعية حققت نمواً خلال الفترة 2000-2018 بمعدل يساوي 13.4%.

إن هذا التزايد المستمر لقيم واردات السلع الزراعية كان نتيجة لزيادة كميات الواردات و/أو زيادة أسعار الواردات بسبب زيادة أسعار السلع في أسواقها العالمية، فزيادة كمية الواردات تكون لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من هذه السلع، حيث أدى عدد من العوامل المتضافرة إلى زيادة الطلب عليها في صورتها الخام أو المجهزة بسبب زيادة عدد السكان، زيادة مستويات الدخل الفردية، زيادة مستويات التعليم، تغيرات ديموغرافية (زيادة السكان الحضريين، زيادة أعداد الفئات الأقل عمراً، زيادة عدد السكان الغير ليبين) دخول المرأة مجال العمل، تحسن أذواق المستهلكين، انتشار خدمات الإنترنت بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي، توظيف الكثير من التكنولوجيا الحديثة والابتكارات في مجال التسويق بشكل عام والتسويق الزراعي بشكل خاص بما في ذلك التسويق الإلكتروني، التحسن في الخدمات المصرفية وتعدد وسائل الدفع للبيع والشراء وإتمام الصفقات، التوسع في تجارة التجزئة وانتشار خدمات التوصيل للمنازل وغيرها، تغير في العادات الغذائية للأسرة الليبية والأفراد والقبول على تناول الوجبات الغذائية في المطاعم، وانتشار ظاهرة الدعاية والإعلان المصممة لإعلام المستهلكين وتذكيرهم بحاجتهم للسلع الزراعية الغذائية والأجهزة المنزلية اللازمة لإعداد الأطعمة في البيت. وكل ذلك كان مدعوماً ومسهلاً بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الليبي بما في ذلك تحرير التجارة الداخلية والخارجية، تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وانفتاحه على العالم الخارجي، ونتج عنها بيئة جديدة للسوق وضوابطه.

جدول 6. معادلات الاتجاه العام المقدره للصادرات والواردات والعجز التجاري للسلع الزراعية لليبيا خلال الفترة

2000-2018+

إختبار F	معامل التحديد R ²	معامل الزمن	الثابت	الرمز	المعادلة	المتغير
25.55	0.60	b = 3.032 (5.055)	a = -14.927 (-2.183)	AgEXP	1	صادرات السلع الزراعية
74.18	0.81	d = 247.133 (8.613)	c = -159.037 (-0.486)	AgIMP	2	واردات السلع الزراعية
71.59	0.80	f = 244.101 (8.461)	e = -144.109 (-0.438)	AgTD	3	العجز التجاري للسلع الزراعية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول 7. معادلات النمو المقدرة للصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية

اختبار F	معامل التحديد (R ²)	معامل الزمن (α_1)	الثابت (α_0)	الرمز	المعادلة	المتغير
13.38	0.441	0.213	- 0.618	LnAgEXP	4	صادرات السلع الزراعية
135.78	0.88	0.134	6.143	LnAgIMP	5	واردات السلع الزراعية
131.34	0.88	0.133	6.142	LnAgTD	6	العجز التجاري للسلع الزراعية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

6. تطور الميزان التجاري للسلع الزراعية وإتجاهها العام ومعدل نموه

1.6. تطور الميزان التجاري للسلع الزراعية

يوضح الجدول (5) الميزان التجاري للسلع الزراعية لليبيا خلال الفترة 2000-2018، حيث ظهر الميزان التجاري للسلع الزراعية سالبا في جميع سنوات هذه الفترة، وهذا الميزان التجاري السالب يمثل عجزا تجاريا. يلاحظ

أن قيمة هذا العجز التجاري للسلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو الإنخفاض، حيث بلغ العجز التجاري للسلع الزراعية أعلى مستوى له وهو 4964.59 مليون دينار سنة 2013، ووصل إلى أقل مستوى وهو 378.60 مليون دينار سنة 2000. وبلغ إجمالي العجز التجاري للسلع الزراعية لهذه الفترة 43641.16 مليون دينار وبمتوسط عام يساوي 2296.903 مليون دينار.

2.6. الاتجاه العام ومعدل نمو العجز التجاري للسلع الزراعية

من بيانات الميزان التجاري السالب للسلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018 وكما ذكر سابقاً، فإن هذا الميزان التجاري السالب هو بمثابة عجزا تجاريا، ويلاحظ أن قيمته في السنوات من 2010 إلى 2018 أكبر من قيمته في السنوات من 2000 إلى 2009، وهذا يشير إلى أن العجز التجاري للسلع الزراعية قد أخذ إتجاها عاما تصاعديا، ويظهر هذا جليا من نتائج معادلة الاتجاه العام المقدرة رقم (3) لهذا العجز التجاري والمدونه في جدول (6). معادلة الاتجاه العام للعجز التجاري للسلع الزراعية تم تقديرها مباشرة بإستخدام بيانات العجز التجاري للسلع الزراعية كما هي في جدول (5)، أو كبديل، يمكن الحصول عليها بطرح معادلة إتجاه واردات السلع الزراعية المقدرة رقم (2) من معادلة إتجاه صادراتها المقدرة رقم (1) كما يلي:

$$AgTB = AgEXP - AgIMP$$

وبالتعويض عن AgEXP و AgIMP بمعادلة الاتجاه العام المقدرة لكل منها نحصل على

$$AgTB = -14.927 + 3.032T - (-159.037 + 247.133T)$$

$$AgTB = -14.927 + 159.037 + 3.032T - 247.133T$$

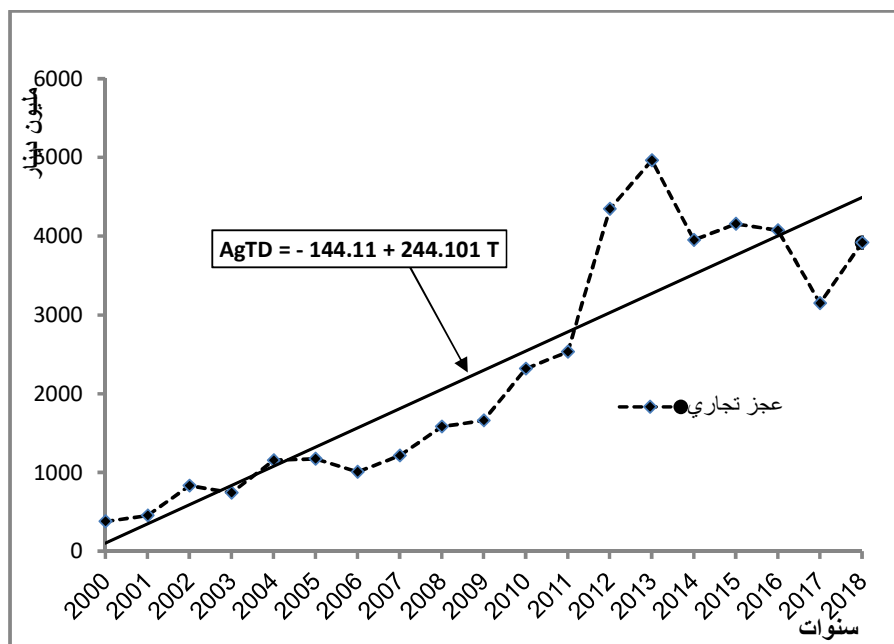
$$AgTB = 144.11 - 244.101T$$

وطالما ان الميزان التجاري سالبا فهو يعكس عجزا تجاريا، ولذلك، فإن معادلة الاتجاه العام للعجز التجاري للسلع

$$AgTD = -144.11 + 244.101T$$

الزراعية هي:

وهي نفس معادلة الاتجاه العام للعجز التجاري للسلع الزراعية المقدرة رقم (3)، ومنها يظهر أن العجز التجاري أخذ إتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة 2000-2018، وأن هذا العجز التجاري كان يزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 244.101 مليون دينار، والذي هو عبارة عن معدل الزيادة السنوية لصادرات السلع الزراعية مطروحا منه معدل الزيادة السنوية لواردات السلع الزراعية. الشكل (1) يبين العجز التجاري للسلع الزراعية واتجاهه العام ويتبين أن العجز التجاري للسلع الزراعية حقق نموا خلال هذه الفترة الزمنية بمعدل يساوي 13.3% كما ظهر من معادلة نمو العجز التجاري للسلع الزراعية المقدرة رقم (6) كما هي في جدول (7). والجدير بالملاحظة ان العجز التجاري للسلع الزراعية ينمو بنفس معدل نمو الواردات السلع الزراعية تقريبا وهو 13.4%.



شكل (1) العجز التجاري للسلع الزراعية وخط اتجاهه العام خلال الفترة 2000-2018

7. نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية

من بيانات التجارة الخارجية للسلع الزراعية الواردة في جدول (5) فإن ليبيا كما تم بيانه سابقا تحقق عجزا في الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية الهامة على مر الزمن، وأن صادرات السلع الزراعية لا تغطي وارداتها بشكل ملموس، حيث تراوحت هذه التغطية من 0.01% في عام 2007 و 2.09% عام 2017، ولم تصل نسبة هذه التغطية الواحد في المائة في السنوات من 2001 إلى 2015، وفي المتوسط، فإن الصادرات الزراعية غطت ما نسبته 0.55% فقط من وارداتها. وبالتالي فإن فاتورة الواردات السلعية الزراعية تدفع من عائدات الموارد المالية من صادرات السلع الغير زراعية وهي اساسا صادرات النفط الخام والبتروكيماويات والغاز.

وهنا يظهر جليا اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، حيث تبرز التجارة الخارجية لليبيا التدفقات من السلع الزراعية المصدرة والمستوردة أثناء الفترة الزمنية قيد الدراسة، أو بعبارة أخرى تعكس قصور طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة في الواردات.

الاستنتاج:

لقد تبين من تحليل الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في ليبيا خلال الفترة 2000-2018 ان التجارة الخارجية للسلع الزراعية لها اهمية كبيرة وتلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني وتمثل جزء معتبرا من اجمالي التجارة الخارجية، ووجد ان التجارة الخارجية للسلع الزراعية تزايد نصيبها من 2.21% و 2.75% من

إجمالي التجارة الخارجية في الفترتين 2004-2000 و 2009-2005 على التوالي إلى 5.76% و 10.83% من إجمالي التجارة الخارجية السلعية في الفترتين الموليتين 2010-2014 و 2015-2018 على التوالي، وفي كامل الفترة 2000-2018 فإن نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية من التجارة الخارجية السلعية بلغ 5.48% والباقي وهو 94.52% هو نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية. تحسن الأهمية النسبية لإجمالي تجارة السلع الزراعية كان أساساً نتيجة لزيادة نصيب واردات السلع الزراعية إلى 10.83% من إجمالي الواردات السلعية في الفترة 2015-2018 وهو يمثل ضعف نصيب واردات السلع الزراعية في الفترة 2010-2014 وهو 5.76%. إذا حسب مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية فهذا دليل واضح على تحسن مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني

إن ما حدث لإجمالي تجارة السلع الزراعية هو محصلة لما حدث لصادراتها ووارداتها، ففيما يخص صادرات السلع الزراعية تبين أنها تزايدت خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 3.032 مليون دينار، وبذلك حققت نمواً خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 21.3%، وكذلك الأمر فإن واردات السلع الزراعية تزايدت بمعدل سنوي قدره 247.133 مليون دينار، ولذلك حققت واردات السلع الزراعية نمواً خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 13.4%. هناك فرق هائل بين معدل الزيادة السنوية في صادرات المنتجات الزراعية ومعدل الزيادة السنوية في وارداتها، حيث أن معدل الزيادة السنوية في الواردات يمثل 81.5 مرة تقريباً معدل الزيادة السنوية في الصادرات، ولكن معدل نمو الصادرات الزراعية يمثل أكبر من النصف قليلاً من معدل نمو الواردات. ولأن صادرات السلع الزراعية أقل من وارداتها، فإن ليبيا حققت عجزاً في الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية والذي تزايد بمعدل سنوي قدره 244.101 مليون دينار وحقق نمواً بمعدل 13.3% خلال هذه الفترة، وطالما أن الصادرات الزراعية لا تمثل شيئاً من إجمالي الصادرات السلعية، فيظهر أن معدل نمو العجز التجاري يعادل تقريباً معدل نمو واردات السلع الزراعية.

طالما أن الميزان التجاري للسلع الزراعية هو جزء من الميزان التجاري السلعي الإجمالي، وأنه تحقق عجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية، فإن هذا العجز يؤدي إلى خفض الميزان التجاري السلعي الإجمالي بمقدار هذا العجز، فزيادة العجز التجاري السلعي الزراعي بمقدار 244.101 مليون دينار في السنة يؤدي إلى إنخفاض الميزان التجاري السلعي الإجمالي بمقدار هذا المعدل.

ومن جهة دور التجارة الخارجية للسلع الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، فإن ليبيا مستمرة في الاعتماد على السوق العالمي لتغطية نسبة كبيرة من احتياجات سكانها الغذائية، والاعتماد الكامل على السوق العالمي في تدبير الاحتياجات من مدى واسع من السلع الزراعية التي تنتج محلياً، وبذلك يمكن تصور مدى تأثير الأسواق العالمية في العرض الإجمالي المحلي من السلع الزراعية، وأن نسبة عالية من العرض الزراعي في ليبيا يعتمد على الأسواق العالمية، وفانورته تزيد مع مرور الزمن. إن تزايد العجز في الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية الهامة على مر الزمن يعني أن صادرات السلع الزراعية لا تغطي وارداتها بشكل ملموس، وبالتالي فإن فاتورة الواردات السلعية الزراعية تدفع من عائدات الموارد المالية من صادرات السلع غير زراعية وهي أساساً صادرات النفط الخام والبتروكيماويات والغاز. فالتجارة الخارجية للسلع الزراعية لها دور محوري في الأمن الغذائي للسكان

ولكن بتمويل من الموارد المالية من صادرات السلع غير الزراعية، ومن جهة أخرى فإن اعتماد ليبيا على الأسواق العالمية لتلبية احتياجات سكانها سيجلب معه ما يعرف بالتضخم المستورد بسبب ارتفاع الأسعار العالمية الذي يؤدي إلى زيادة مستويات الأسعار في السوق المحلي وبالتالي زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

ومن جهة اعتبارات التنمية الاقتصادية، فإن هذا الخلل في التجارة الخارجية للسلع الزراعية لا يساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية بشكل خاص وأهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، بل يعتبر أحد معوقاتها، ذلك لأن الزراعة في هذا الوضع لا تساهم في توفير الموارد المالية من التصدير كأحد المجالات التي يمكن أن يلعب قطاع الزراعة من خلالها دور في التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن القطاع الزراعي غير قادر على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق التصدير لفائض المنتجات الزراعية. وهذا في حد ذاته يشكل عبء إضافي على الموارد المالية من الصادرات السلعية الأخرى غير الزراعية، وبالتالي، في ليبيا هناك طلب متزايد على النقد الأجنبي لتمويل وارداتها من السلع الزراعية الغذائية، وتمويل وارداتها من مستلزمات الإنتاج الزراعي (أعلاف حيوانات، أسمدة، أدوية، مبيدات ومطهرات، بذور، آلات ومعدات زراعية) لإستعمالها للزراعة الليبية والعمل على تقدمها.

التوصيات:

- هذه بعض التوصيات اعتماداً على نتائج الدراسة من شأنها تحسين العجز التجاري للمنتجات الزراعية والتخفيف من وطأة أعبائه الاقتصادية على القطاع الزراعي والاقتصاد الليبي ككل:
- ضرورة العمل على زيادة معدلات إنتاج المنتجات الزراعية الوطنية بانتهاج سياسات التوسع الأفقي والتوسع الرأسي مع الاستخدام الكفوء للإمكانات الموردية القطاع الزراعي.
 - التخطيط للإنتاج الزراعي الموجه للتصدير أو الأسواق الخارجية.
 - المشاركة في المعارض الدولية والإقليمية للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية للتعريف بالمنتجات الزراعية الليبية.
 - إنتاج سلع زراعية مميزة نسبية وبمواصفات قياسية تعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الخارجية، ويفضل إنتاج سلع زراعية عضوية التي عليها طلب متزايد في كثير من الدول.
 - ضرورة قيام الدولة بالتعريف بالمنتجات الزراعية الليبية في الدول التي قد تكون أسواق واعدة من خلال السفارات الليبية في هذه الدول.
 - ضرورة الاهتمام بالتسويق الخارجي مع وجود التشريعات والقوانين التي تنظم وتشجع التصدير وفي ظل الصلاحيات الاقتصادية التي تبنتها ليبيا بما في ذلك تحرير التجارة الداخلية والخارجية.
 - تشجيع تكوين شركات للتسويق الزراعي أو مجالس تسويق خاصة بسلعة معينة أو مجموعة من السلع الزراعية لتبني مفهوم التسويق الخارجي.

- انشاء ما يسمى بأسواق التصدير تتوفر فيها البنية التحتية للتسويق الخارجي من عمليات النقل والخزين والتجهيز (التنظيف، الفرز، التدرج، التغليف، والتعبئة) لتجهيز السلع حسب المواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية.
- تفعيل جهاز تنمية الصادرات ليكون قادر على إنجاز أهدافه في هذا المجال.
- تشجيع المصارف التجارية على الإنخراط في تمويل صادرات السلع الزراعية.
- تبني شركات التصنيع الغذائي والزراعي مفهوم التسويق الخارجي للاستفادة من القيمة المضافة للتسويق.
- تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري الموقعة بين ليبيا وبعض الدول.
- تنظيم استيراد السلع الزراعية والغذائية وخاصة الاستهلاكية بشكل يحمي الإنتاج المحلي ويقلل من الطلب على النقد الأجنبي.

ABSTRACT

AN ANALYSES OF AGRICULTURAL COMMODITIES FOREIGN TRADE TRENDS IN THE LIBYAN ECONOMY DURING THE PERIOD 2000-2018

ABSTRACT

The foreign trade of agricultural commodities is a part of Libya's foreign trade, and in the period 2000-2018, the average share of agricultural commodities foreign trade reached 5.48% of total foreign trade and the rest 94.52% is accounted for non-agricultural commodities. The average value of the agricultural commodities exports represents a percentage of 0.05% of total Libyan commodity exports. The exports of agricultural and food commodities is found to have increased by an annual rate of 3.032 million LYD and grew by a rate of 21.35%. The average value of the agricultural commodities imports represents a percentage of 17.18% of total commodities imports, the imports of agricultural and food products had increased in this period by an annual rate of 247.133 million LYD and grew by a rate of 13.4%. Libya's imports of agricultural commodities exceed their exports, where, the average value of agricultural exports represents only a percentage of 0.66% of their average value of imports, and there is a huge difference between the rate of increase of exports and the rate of increase of imports, where, the second is greater than the first by 81.51 times, while, the growth rate of agricultural commodities imports is less than their exports growth rate, where, the growth rate of exports represents 1.59 times the growth rate of imports. The foreign trade of agricultural commodities is suffering from an increasing deficit during this period, and this trade deficit had increased by an annual rate of 244.101 million LYD and grew by a rate of 13.3%. As long as agricultural exports do not represent a considerable share of total commodity exports, it appears clearly that, the growth rate of the trade deficit is approximately equivalent to the growth rate of the agricultural imports. As long as the trade balance of agricultural commodities is a part of total trade balance, it affects negatively the total trade balance by the amount of this deficit. The state of the trade deficit of agricultural commodities indicates that, a large part of the

agricultural supply in Libya depends on foreign markets, and its receipt represented by the values of agricultural imports increases through time. From an economic development considerations, it seems that the Libyan agriculture does not contribute in providing money resources from exports, and agricultural commodities imports are financed by non-agricultural exports, and the agricultural sector is unable to secure its needs from foreign currency necessary to finance its imports by agricultural commodities exports.

المراجع بالعربية

- 1- أبوحبيل، عبد الفتاح عبد السلام (1996). التحليل الإقتصادي الكلي: النظرية والسياسة الإقتصادية. الطبعة الأولى، جامعة الجبل الغربي، ليبيا.
- 2- أبوسعيد، حسين محمد (2009) دراسة تأثير سياسة تحرير الواردات للسلع الزراعية على إستقرار الإقتصاد الوطني خلال الفترة (1970-2006). رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، ليبيا.
- 3- الدوري، محمد احمد (2007). في التجارة الخرجية. دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الزاوية، ليبيا.
- 4- الرفاعي، عبد الهادي ومحمد عكروش، وهناء يحيى سيد أحمد (2005). دراسة الآثار الإقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الإقتصاد الأخرى. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)، ص 171-184.
- 5- النجفي، سالم توفيق وعبد الرزاق توفيق الشريف (1990)، السياسة الإقتصادية الزراعية. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
- 6- الهيئة العامة للمعلومات: الكتاب الإحصائي (2008)، طرابلس، ليبيا.
- 7- بن حليب، رياض (2006). هامش الربح ومناقشة الواردات: هل أدت الواردات الى زيادة إنضباط مؤسسات الصناعة التمويلية التونسية، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد (8)، العدد (2)، ص 69-105.
- 8- دابه، الطاهر علي (2020). تحليل لواقع الميزان التجاري للسلع الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1991-2010، الجامعي، العدد 32، الخريف، ص 323-343.
- 9- دابه، الطاهر علي (2021). دراسة لبعض جوانب أنظمة تسويق المنتجات الزراعية وبيئة السوق وضوابطه في ليبيا. المؤتمر الثالث للاقتصاد الزراعي. "التنمية الزراعية في ليبيا: تحديات وآفاق"، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، 22-23/11/2021، طرابلس.
- 10- شامية، عبد الله احمد (1990). سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تقييم التجربة الليبية 1970-1986، مجلة البحوث الإقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي، المجلد (2)، العدد (2)، ص 37-61.
- 11- علي، سهام يوسف (2008). الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية. مجلة جامعة سبها (البحثة والتطبيقية)، المجلد السابع، العدد الثاني.

- 12- مصرف ليبيا المركزي: التقارير السنوية والنشرات الإقتصادية، للسنوات من 1990 إلى 2018.
- 13- مصطفى، نشوى (2011). كثافة التجارة وتزامن الدورات الإقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين. بحوث إقتصادية عربية، المجلد(13)، العدد(1)، ص 67-89.
- 14- مصلحة الإحصاء والتعداد(2016). احصاءات الواردات الزراعية. وزارة التخطيط.
- 15- مهنا، دوك انطون (2002). التجارة البينية في الشرق الأوسط: تقييم تجريبي، بحوث إقتصادية عربية، المجلد(5)، العدد(1)، ص 14-62.

المراجع بالإنجليزية

- 1-Gujarati, D. N. 1988. Basic Econometrics, McGraw-Hill, Inc. NY, USA, Second edition, PP: 144-155..
- 2- Houk, James P., (1986) Elements of Agricultural Trade Policies. New York, McMillan Publishing Co..
- 3- Kohls, K.L.& J.N. Uhl (1991), Marketing of Agricultural Products. McGraw-Hill, Inc..

أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2021)

* د. عبدالسلام مسعود رحومه * * د. المصري رمضان الخنفاس

• الملخص:

استهدفت الدراسة الحالية قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2021)، وذلك باستخدام بيانات سنوية لكل من متغيري الدراسة أسعار النفط العالمية والنتائج المحلي الإجمالي الليبي معبراً عن النمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen Co-Integration) للكشف عن العلاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، كما تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للتعرف على العلاقة في الأجل القصير، بالإضافة إلى اختبار سببية جرانجر (Granger Causality)، حيث توصلت نتائج الدراسة على وجود علاقة توازن في الأجلين الطويل والقصير، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من أسعار النفط العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، تقلبات أسعار النفط، الاقتصاد الليبي.

• المقدمة:

شهدت أسواق النفط العالمية خلال العقد الحالي والعقود الماضية تقلبات حادة في أسعار النفط، ويعزى ذلك إلى نقص الإمدادات من النفط بسبب المضاربة في السوق العالمي، والعوامل الجوسياسية والعوامل المناخية، والعوامل الفنية، وعامل الندرة (المزيني 2013، ص 343)، الأمر الذي كان له الأثر على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، خاصة الدول العربية التي تعتمد اعتماد شبة مطلق على تصدير هذه السلعة.

تُعد ليبيا أحد الدول المصدرة للنفط، حيث تمثل الصادرات النفطية ما نسبته 97% من إجمالي صادراتها (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2016)، أي أن اقتصادها ريعي يعتمد على سلعة واحدة، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للصدمات التي تحدث بسبب تقلبات أسعار النفط، وخاصة بعد أحداث 2011 وما تبعها خلال السنوات اللاحقة من حروب أهلية وانقسام مؤسساتها المالية والنقدية وتآكل احتياطياتها النقدية واستنزاف ثروتها.

لذلك فإن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على الاقتصاد الليبي تُعد ضرورة ملحة لاستشراف آفاق مستقبله الاقتصادي، لذا قام الباحثين في هذه الدراسة بتسليط الضوء على أسعار النفط العالمية ومدى تأثير تقلبات هذه الأسعار على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1990-2021).

* عضو هيئة تدريس كلية التجارة جامعة الزيتونة ليبيا

** عضو هيئة تدريس كلية التجارة جامعة الزيتونة ليبيا

• مشكلة الدراسة:

من خلال التطورات التي شهدتها الأسواق النفطية وتأثيرها المباشر والغير مباشر على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية عامة والاقتصاد الليبي بصفة خاصة، ونظراً لانعدام مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج مثل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة، فإن مشكلة الدراسة تأتي من دور النفط كسلعة استراتيجية للاقتصاد الليبي، وبالتالي فإن التقلبات في أسعاره تؤثر مباشرة على المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد وخاصة النمو الاقتصادي، عليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

"هل هناك علاقة بين تقلبات أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة ؟

• فرضية الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في الفرض التالي:

"توجد علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

• هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2021).

• أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة لإثراء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومساهمة في معرفة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1990-2021.

• حدود الدراسة:

- تتضمن حدود الدراسة الزمنية في الفترة 1990-2021.

- تتضمن حدود الدراسة المكانية على الاقتصاد الليبي.

• منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الكمي من أجل اختبار فرضية الدراسة من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة في اختبار جذر الوحدة (ADF, PP)، واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانس لدراسة العلاقة طويلة الأجل، واختبار جرانجر لتحديد اتجاه السببية، ودراسة العلاقة في المدى القصير تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM). وقد اعتمدت بيانات هذه الدراسة على التقارير الصادرة عن كلاً من مصرف ليبيا المركزي، منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط، والبنك الدولي.

• الدراسات السابقة:

يلعب القطاع النفطي دوراً بارزاً في الاقتصاديات النفطية، وبالتالي فإن التغيرات التي تحصل في أسعاره ستكون لها علاقة ارتباط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال تأثيره على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، كتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه الآثار تتباين حسب تقلبات أسعار النفط ومدى اعتماد الدولة على الموارد

النفطية (كريم، فرج، 194، 2018)، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي، منها ما توصل إلى وجود علاقة طردية وأخرى عكسية، في حين ترى دراسات أخرى عدم وجود أثر لتغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي ومن بين هذه الدراسات دراسة (Manvi, et al 2019)، التي أجريت على الاقتصاد الهندي، وأثبتت أن لارتفاع أسعار النفط أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الهند، ومن جانب آخر أكدت دراسة (مجاهد، 2013)، وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات النمو بالجزائر والامارات العربية، كما أكدت دراسة (محسن، 2021) على وجود العلاقة الطردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في العراق، وفي دراسة أخرى على الاقتصاد الليبي (يوسف، سامي، 2017)، توصلت إلى وجود علاقة طردية في المدى الطويل وعكسية في المدى القصير بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، ودعمت دراسة (Restrepo, 2011)، وجود أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نتيجة التغير في أسعار النفط، في حين توصلت دراسة (Akinisola.NM, 2020)، التي أجراها على مجموعة من الدول المستوردة للنفط المتقدمة والنامية، إلى أن تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى، وأثبت أن هناك علاقة عكسية في الدول المتقدم في حالة ارتفاع الأسعار وليس له علاقة مهمة في حالة انخفاض الأسعار في الدول النامية، وخلصت دراسة (Lotife, 2011)، والتي أجرتها على مجموعة الدول السابعة ودول مجموعة أوبك بالإضافة إلى روسيا والصين والهند، إلى عدم إثبات العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وخلصت دراسة (صلاح، رجب، 2019)، إلى وجود علاقة إيجابية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في كل من المملكة العربية السعودية وليبيا، ومن جانب آخر نفت دراسة (Hajko, 2012)، وجود أي علاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في جمهورية التشيك، كما اتفقت دراسة (Dadson, Solomon, 2018)، والتي أجريت على الاقتصاد الغاني مع الدراسة السابقة في عدم وجود علاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

في ضوء ما سبق عرضه يلاحظ التعارض الواضح في تحديد العلاقة من عدمها بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي.

لذا جاءت هذه الدراسة والتي تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تتناول الاقتصاد الليبي، والدراسات التي تناولت الاقتصاد في هذا تعتبر قليلة، ومن ناحية أخرى هذه الدراسة توظف أساليب قياس حديثة، الأمر الذي سوف يقود لنتائج أكثر دقة وواقعية.

الإطار النظري للدراسة.

التطور التاريخي لأسعار النفط وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة:

1- التطور التاريخي لأسعار النفط (1990-2021):

تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي إلى أزمة حادة ، بسبب حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت على أثرها أسعار النفط في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت 40 دولار للبرميل (السعيد، المصباحي، 109، 2015)، وفي نهاية التسعينات وبالتحديد عام 1998 تعرضت أسواق النفط العالمية

لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس العام (رويترز، 2010، 2013)، كما تعرضت أسواق النفط إلى صدمة نفطية في عام 2004، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مضطرب حتى بلغت حاجز 92.7 دولار للبرميل الربع الأول لعام 2008، ثم ارتفعت إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث من نفس العام لينخفض السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهياريات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية (السعيد، المصباحي، 2015، 109)، فيما شهد عام 2009 انخفاضا كبيرا في أسعار النفط العالمية حيث بلغ متوسط سعر البرميل 61 دولار، مما أدى بمنظمة أوبك للاستمرار في خفض الإنتاج، إضافة إلى استمرار الطلب في آسيا كل ذلك سمح للأسعار بالارتفاع مرة أخرى، واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ متوسط سعر البرميل عام 2010 حوالي 78 دولار للبرميل (شريعة، زينة، 2021، 262)، ومع الاضطرابات الكبيرة التي حدثت في بعض الدول العربية عام 2011 والتي أدت إلى خلق فجوة كبيرة بين العرض والطلب أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار مقارنة بعام 2010، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط حوالي 108 دولار للبرميل عام 2011، وفي عام 2014 شهدت أسعار النفط انخفاضا أكثر من النصف مقارنة بما كانت عليه في منتصف عام 2014 وحتى بداية عام 2015، حيث انخفض سعر البرميل من 105.4 دولار في يونيو 2014 إلى 44.4 دولار في يناير 2015 (السعيد، المصباحي، 2015، 110)، وفي نهاية عام 2015، أغلق خام برنت القياسي عند 30 دولار للبرميل، وواصل هبوطه مطلع 2016 إلى حدود 27 دولار، وهو أدنى مستوى منذ 12 عام.

في نهاية النصف الأول 2017، بلغ خام برنت 56 دولار للبرميل، وصعد إلى حدود 61 دولار في نهاية الربع الثالث من ذات العام، ومع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين، ظلت أسعار النفط الخام تحوم حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017. وشهدت أسعار برنت في عام 2018 تذبذبات عدة، لكنها بقيت قرب 66 دولارا للبرميل، حتى مايو 2018، حيث سجلت بعدها ارتفاعات متتالية فوق 70 دولارا للبرميل، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، كما بلغ خام برنت 80 دولارا للبرميل خلال شهر سبتمبر لعام 2018 (www.aa.com.tr).

أما فيما يتعلق بأسعار النفط العالمية خلال عام 2019 فقد ارتفعت بنسبة 15.04 % في يناير على أساس شهري، وبسعر 61.89 دولار للبرميل، وواصلت الارتفاع على أساس شهري لمدة 4 أشهر مسجلة نموا بنسبة 6.69 % في فبراير وبسعر 66.03 دولار للبرميل، ثم إلى 68.39 دولار في مارس، فيما انتعشت الأسعار خلال شهر أبريل بنسبة نمو 6.45 % إلى أعلى مستوياتها خلال عام 2019 وبسعر 72.8 دولار للبرميل (www.aa.com.tr).

وفي مايو سجلت الأسعار أول هبوط شهري خلال العام بنسبة 11.41 % إلى مستوى 64.49 دولار للبرميل، ثم عاودت الارتفاع في يونيو بـ 3.19 % إلى 66.55 دولار للبرميل.

فيما هبطت الأسعار بنسبة 0.90 % في شهر أكتوبر إلى 60.23 دولار للبرميل، مقابل ارتفاع بـ 3.65 % في نوفمبر إلى 62.43 دولار للبرميل، إلى جانب زيادة 5 % إلى 65.55 دولار للبرميل في شهر ديسمبر.

كما بدأت رحلة انهيار أسعار النفط في مارس 2020 عندما ارتفعت حالات الإصابة بفيروس كورونا وأدرك العالم خطورة الوباء، فانعكست المخاوف على الأسعار، ثم تراجعت بشكل أكبر عندما تضرر الطلب على النفط بشدة بسبب عمليات الإغلاق التي أعلنتها البلدان في أنحاء العالم. وزاد انهيار صناعة الطيران من مخاوف الطلب حيث توقفت حركة الملاحة الدولية (www.independentarabia.com).

ومع قيام معظم المنتجين، برفع الإنتاج، كان نصيب أوبك هو الأعلى في 14 شهراً خلال أبريل 2020. وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ عقود خلال الشهر ذاته، حيث بلغ متوسطها في شهر أبريل، 18.4 دولار للبرميل وهو أقل متوسط سعر منذ يونيو 1999.

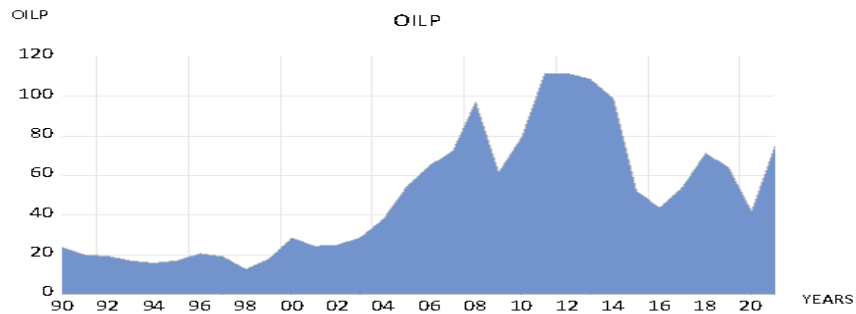
في عام 2021، لم تكف أسعار النفط بتعويض خسائرها الحادة خلال عام 2020، بل صعدت لأعلى مستوياتها في 7 سنوات، بدعم زخم من العوامل الإيجابية، في مقدمتها تعافي الطلب على الخام ومنذ بداية العام الجاري، حققت أسعار خامي برنت وغرب تكساس الوسيط ارتفاعاً بنحو 48.3% و 52% على التوالي (المرجع السابق).

وبدأت أسعار الخامين القياسي والأميركي، عام 2021، عند مستويات تتجاوز 51 و 48 دولاراً للبرميل على التوالي، بعد انهيار خام غرب تكساس الوسيط للنطاق السالب في أبريل 2020، وتراجع خام برنت لأقل من 20 دولاراً للبرميل في التوقيت ذاته.

واتخذت أسعار الخام مساراً صعودياً منذ بداية عام 2021، حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ 2014، حينما أنهى خاما برنت وغرب تكساس تعاملات يوم 26 أكتوبر 2021، أعلى من 86 و 84 دولاراً للبرميل على التوالي (<https://attaqa.net>). ومنذ ذلك الحين، فقدت أسعار الخام الزخم، لتسجل مستويات 76.85 و 73.79 دولاراً للبرميل لخام برنت والأميركي في نهاية جلسة 23 ديسمبر 2021، رغم أنها اقتربت في شهر نوفمبر إلى أعلى مستوياتها لهذا العام، لكن حال ظهور متحور أوميكرون دون ذلك (أبو المجد، 2021). والشكل (1) يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 1990-2021:

2- التطور التاريخي للنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2021)

رغم اعتماد الاقتصاد الليبي على عائدات النفط، اعتماد شبه مطلق كمصدر للدخل والثروة، والتي حقق منها عوائد طائلة، ومعدلات نمو عالية ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ظل محتفظاً بمعظم خصائص التخلف بالرغم من ضخامة الجهود التي بذلت في مضمار التنمية (طارق، زريق، 2015)، وذلك نتيجة فشل السياسات الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل، حتى أصبح الاقتصاد منكشف على التقلبات التي تحصل في أسعار النفط العالمية، إضافة إلى العوامل الأخرى التي ساهمت في تدني مستوى إنتاج النفط من قفل الحقول وتدمير البنية التحتية والحروب الأهلية.



شكل (1) تطور أسعار النفط العالمية

3- التطور التاريخي للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2021)

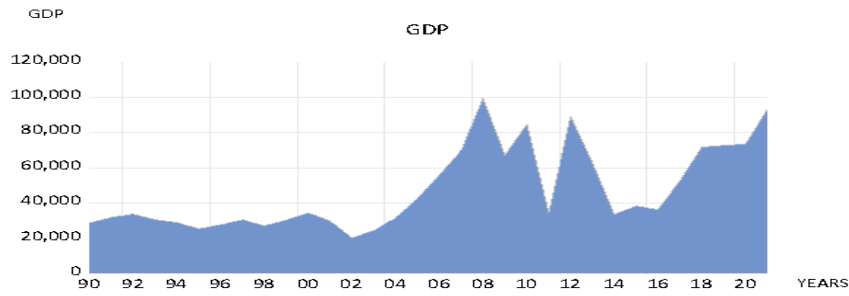
رغم اعتماد الاقتصاد الليبي على عائدات النفط، اعتماد شبه مطلق كمصدر للدخل والثروة، والتي حقق منها عوائد طائلة، ومعدلات نمو عالية ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ظل محتفظاً بمعظم خصائص التخلف بالرغم من ضخامة الجهود التي بذلت في مضمار التنمية (طارق، زريق، 2015)، وذلك نتيجة فشل السياسات الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل، حتى أصبح الاقتصاد منكشف على التقلبات التي تحصل في أسعار النفط العالمية، إضافة إلى العوامل الأخرى التي ساهمت في تدني مستوى إنتاج النفط من قفل للحقول وتدمير البنية التحتية والحروب الأهلية.

وبذلك يمكن استعراض التطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وفقاً للتالي:

تميزت الفترة من (1990-1999) باستمرار تدهور معدلات النمو في المتغيرات الاقتصادية، نتيجة انخفاض أسعار النفط العلمية في أغلب سنوات هذه الفترة (طارق، زريق، 2015)، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 21426.1 مليون دينار بمعدل نمو 4.2 % مقارنة بعام 1999 والذي بلغ فيه الناتج ما قيمته 25225.2 مليون دينار بمعدل نمو سالب 2.6 % (تقرير مصرف ليبيا المركزي).

بينما تعتبر الفترة من (2000-2010) فترة استقرار حيث تحسنت معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد النفطية، وعودة ليبيا إلى حضن المجتمع الدولي بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها (طارق، زريق، 2015)، وحققت الدولة في هذه الفترة معدلات مرتفعة، حيث وصلت في عام 2001 معدل 29 % بقيمة ناتج محلي إجمالي 33643.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 ما قيمته 52009.9 مليون دينار وبمعدل نمو يقدر بحوالي 4.3 % (تقرير مصرف ليبيا المركزي).

تعتبر الفترة من 2011-2021، فترة انتكاسة للاقتصاد الليبي، نتيجة للتحويلات السياسية والاجتماعية التي حصلت في ليبيا خلال 2011 وما صاحبها من تدمير للبنية التحتية وإقبال للحقول والمواني النفطية نتيجة الصراع على السلطة والحروب الأهلية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 حوالي 20146.3 مليون دينار وبمعدل نمو سالب 61.3 % مقارنة بعام 2010، وحقق الاقتصاد الليبي في عام 2021 معدل نمو في الناتج يقدر بحوالي 32% حيث وصل الناتج إلى 93256.2 مليون دينار (تقرير مصرف ليبيا المركزي)، والشكل (2) والجدول (1) يوضحان تطور الناتج خلال فترة الدراسة.



شكل (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (1) تطور المتغيرات الداخلة في الدراسة خلال الفترة 1990-2021

السنة	أسعار النفط	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	أسعار النفط	الناتج المحلي الإجمالي
1990	23.73	28944.1	2006	65.14	55977.0
1991	20	32016.2	2007	72.39	69869.0
1992	19.32	33926.0	2008	97.26	99564.0
1993	16.97	30698.0	2009	61.67	67172.0
1994	15.82	29142.0	2010	79.5	84804.0
1995	17.02	25557.0	2011	111.26	34707.0
1996	20.67	27886.0	2012	111.67	89242.0
1997	19.09	30705.0	2013	108.66	62872.0
1998	12.72	27262.0	2014	98.95	33819.0
1999	17.97	30490.0	2015	52.39	38455.0
2000	28.5	34612.0	2016	43.73	36424.0
2001	24.44	30068.0	2017	54.19	52794.0
2002	25.02	20409.0	2018	71.31	71810.0
2003	28.83	24652.0	2019	64.21	72819.0
2004	38.27	31799.0	2020	41.96	73539.0
2005	54.52	42844.0	2021	74.23	93256.2

المصدر: تقارير مصرف ليبيا المركزي، تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، إحصائيات البنك الدولي، أعداد مختلفة.

• الدراسة القياسية:

العلاقة بين أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي الليبي ممثل بالناتج المحلي الإجمالي :

تعتمد هذه الدراسة على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمتغيرات الدراسة، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأسعار النفط العالمية (oilp) في ليبيا، للفترة من 1990 إلى 2021، وقد اعتمدت بيانات هذه الدراسة على التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ، منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط، بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

يكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي بالاقتصاد الليبي كمتغير تابع، ومتغير أسعار النفط العالمية كمتغير مستقل (يوسف، سامي، 2017) ويمكن وضع العلاقة في المعادلة التالية:

$$GDP = F(OILP) \quad (1)$$

$$\sum GDP = \beta_0 + \beta_1 \sum OILP + \mu_1 \quad (2)$$

حيث أن: GDP الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الليبي، OILP أسعار النفط العالمية، β_0 β_1 ثوابت المعادلة، μ_1 المتغير العشوائي.

لغرض التحليل القياسي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ، فإن الخطوة الأولى هي التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتأكد من درجة تكاملها في المستوى وعند اخذ الفروق، باستخدام اختبار ديكي فولر Dickey & Fuller واختبار Phillips-Perron، كما استخدمت هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك (Johansen&Juselius,1990) واختبار جرانجر (Granger,1969) للعلاقة السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

1-اختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية):

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر (ADF)، واختبار Phillips-Perron لاختبار فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية) ويوضح الجدول (2/أ - ب)، نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأسعار النفط ، ويتضح من النتائج أن هناك توافق استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين، حيث إن المتغيرين يستقران بعد إدخال الفروق الأولى، وبذلك لا يمكن قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر وحدة عند الفروق الأولى.

ويمكن من خلال ذلك استنتاج أن السلسلة الزمنية للمتغيرين غير مستقرة في مستواها ولكنها مستقرة عند أخذ الفروق الأولى، وإنها متكاملة من الدرجة الثانية (1) ا.

جدول رقم (2/أ) اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر ADF

القرار	none	Trend and intercept	intercept	مستوى المعنوية والاختبارات	الخصائص	
	-1.952473	-3.562882	-2.960411	5%	القيم الحرجة Critical values ADF	المتغيرات
غير مستقرة	-0.360795	-3.268107	-2.077644	قيمة (t)	المستوى	GDP
مستقرة (1) I	-8.565421	-8.486587	-8.563736	قيمة (t)	الفرق الاول	
غير مستقرة	-0.312924	-2.048212	-1.461692	قيمة (t)	المستوى	oilp
مستقرة (1) I	-5.067187	-4.917855	-5.027686	قيمة (t)	الفرق الاول	

حسبت باستخدام برنامج Eviews 12

جدول رقم (2/ب) اختبار جذر الوحدة Phillips-Perron test

القرار	none	Trend and intercept	intercept	مستوى المعنوية والاختبارات	الخصائص	
	-1.952066	-3.562882	-2.960411	5%	القيم الحرجة Critical values pp	المتغيرات
غير مستقرة	0.208481	-3.165206	-1.775461	قيمة (t)	المستوى	GDP
مستقرة (1) I	-8.501915	-8.396579	-8.452597	قيمة (t)	الفرق الاول	
غير مستقرة	-0.198583	-2.048212	-1.486567	قيمة (t)	المستوى	oilp
مستقرة (1) I	-5.011416	-4.826284	-4.965651	قيمة (t)	الفرق الاول	

حسبت باستخدام برنامج Eviews 12

2- اختبار السببية:

يستخدم اختبار جرانجر للسببية في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات ما إذا كانت هذه العلاقة باتجاه واحد أو باتجاهين، أو لا توجد علاقة في الأساس من خلال استخدام انحدار المتغيرات على بعض وتظهر نتائج العلاقة السببية كما هو موضحة بالجدول (3) وجود علاقة باتجاه واحد من متغير أسعار النفط العالمية باتجاه

النتائج المحلي الإجمالي حيث أن قيمة الاحتمالية بلغت 0.0117 وهي أصغر من 5% لذلك لا يمكننا قبول فرضية العدم أي نقبل الفرضية البديلة، مما يعني وجود علاقة باتجاه واحد من أسعار النفط العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن التغيرات في أسعار النفط العالمية تساهم في تفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (3) اختبار السببية لجرانجر
Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2021
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DOILP does not Granger Cause DGDP	28	4.68431	0.0117
DGDP does not Granger Cause DOILP		0.23877	0.8683

تحديد فترة الإبطاء:

يتضح من الجدول رقم (4) أن خمسة معايير LR, FPE, AIC, SC, HQ ، اختارت فترة إبطاء واحدة وعليه سوف يتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في إطار VAR في إطار فترة واحدة.

جدول (4) اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج (VAR)
VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DGDP DOILP
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-449.5207	NA*	1.14e+11	31.139366	31.2336	31.16889*
1	-444.9594	8.178987	*	*	31.2235	31.18924
2	-442.1710	4.615209	1.21e+11	31.18421	31.65569	31.33187

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

2- اختبار التكامل المشترك (العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل):

منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل وتشير نتائج اختبار جوهانسون الواردة في الجدول رقم (5) سوء في ظل اختبار (Trace) و (Maximal Eigenvalue) Test) عند مستوى معنوية 5% إلى رفض فرضية العدم، وهو ما يعني وجود علاقة لتكامل المشترك بين المتغيرات، حيث أن عدد متجهات التكامل المشترك هو $(r=2)$ عند مستوى معنوية 5% أي توجد بين المتغيرين علاقة توازنية طويلة الأجل، أي بمعنى أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابهها، وبالتالي يمكن التأكيد على وجود علاقة بين المتغيرين في المدى الطويل، وهذه العلاقة تمثلها المعادلة التالية:

$$GDP = 1041.702(OILP) \quad (3)$$

وهو ما يدل على وجود علاقة طردية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفط العالمية، حيث ارتفاع أسعار النفط بمقدار دولار واحد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1041.702 دولار على المدى الطويل.

جدول (5) اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DGDP DOILP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Co integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.579384	36.68909	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.329080	11.57405	3.841465	0.0007
Trace test indicates 2 co-integrating Eq(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Co integration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.579384	25.11504	14.26460	0.0007
At most 1 *	0.329080	11.57405	3.841465	0.0007
Max-eigenvalue test indicates 2 co-integrating Eq(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

3-نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية والمتمثلة بتصميم نموذج انحدار ذاتي، وكانت نتائج نموذج تصحيح الخطأ كما هي مبينة في الجدول (6):

جدول رقم (6) نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Co integrating Eq:	CointEq1	
DGDP(-1)	1.000000	
DOILP(-1)	-1041.702 (183.604) [-5.67364]	
C	-643.0010	
Error Correction:	D(DGDP)	D(DOILP)
CointEq1	-0.729343 (0.32137) [-2.26947]	0.000938 (0.00030) [3.14876]
D(DGDP(-1))	-0.367630 (0.20481) [-1.79496]	-0.000442 (0.00019) [-2.32764]
D(DOILP(-1))	-493.0238 (252.670) [-1.95125]	0.088944 (0.23411) [0.37993]
C	269.3758 (3969.21) [0.06787]	1.157183 (3.67757) [0.31466]
R-squared	0.636430	0.372517
Adj. R-squared	0.592802	0.297219
Sum sq. resids	1.14E+10	9790.826
S.E. equation	21359.10	19.78972
F-statistic	14.58752	4.947230
Log likelihood	-328.1049	-125.5668
Akaike AIC	22.90379	8.935644
Schwarz SC	23.09238	9.124237
Mean dependent	614.0483	1.136207
S.D. dependent	33471.87	23.60639

وبالنظر إلى النتائج في الجدول رقم (6) يلاحظ أن قيمة معامل التكييف أي المعلمة المقدرة لحد التصحيح في معادلة أسعار النفط العلمية معنوية وسالبة إذ بلغت -0.72 وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في كمية الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني وجود علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من من أسعار النفط العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويمكن تفسيرها اقتصادياً بأن هناك ما نسبته 72% من الانحراف في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة تساوى 1.4 (عام وأربعة أشهر)، كما نلاحظ من خلال معادلة التقدير التالية رقم (4) وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي وأسعار النفط العالمية للعام السابق بمستوى معنوية يقارب 5%، مما يعني ان الارتفاع الذي حصل في العام السابق OILP-1 بدولار واحد ترتب عليه تناقص في الناتج المحلي الإجمالي GDP مقداره 493.0238 دولار.

$$D(DGDP) = -0.7293_{0.0276} * (DGDP(-1) - 1041.7017 * DOILP(-1) - 643.0009) - 0.3676_{0.0787} * D(DGDP(-1)) - 493.0238_{0.0566} * D(DOILP(-1)) + 269.3757_{0.946} \quad (4)$$

وتشير الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر جودة النموذج المقدر من قيمة معامل R^2 والبالغة 0.63%، أما الاختبارات القياسية أو اختبارات التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للمشاكل القياسية، فقد وأضحت النتائج بأن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار VEC Residual (Serial Correlation LM Tests) أذ أن قيمة كل الاحتمالات غير معنوية عند مستوى 5% وبالتالي تقبل الفرضية العدمية لا يوجد ارتباط ذاتي كما هو موضح بالجدول رقم(7).

جدول رقم (7) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي
VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.450160	4	0.9782	0.110290	(4, 38.0)	0.9782
2	2.560036	4	0.6339	0.644521	(4, 38.0)	0.6341
3	4.427291	4	0.3513	1.142039	(4, 38.0)	0.3516

كذلك أثبتت نتائج اختبار (Jarque-Bere) أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي كما موضح بالجدول رقم (8).

جدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VEC Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal Sample: 1990 2021
Included observations: 28

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.775445	2.806136	1	0.1939
2	0.447850	0.935992	1	0.3333
Joint		3.742128	2	0.1540

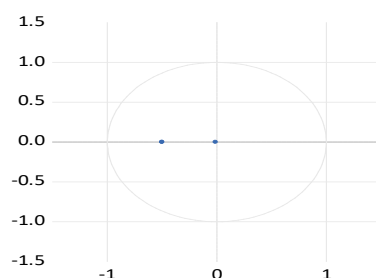
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.366070	0.156342	1	0.6925
2	3.969831	1.097334	1	0.2949
Joint		1.253675	2	0.5343

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.962477	2	0.2274
2	2.033325	2	0.3618
Joint	4.995803	4	0.2877

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

وللتأكد من استقرارية نموذج ECM المقدر يلاحظ من خلال الدائرة الأحادية كما هو موضح بالشكل رقم (3) أن كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة بذلك يمكن اعتماد أن النموذج مستقر .

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



شكل رقم (3) اختبار الجذور المعكوسة

الخاتمة:

أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم استقرار متغيرات الدراسة عند المستوى وأنها مستقرة عند أخذ الفروق الأولى، كما أكدت الدراسة على وجود علاقة طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2021، وذلك طبقاً لاختبار جوهانس للتكامل المشترك، وعزز هذه العلاقة معامل تصحيح الخطأ حيث بلغت قيمته 0.72 - وبمعنوية إحصائية 0.0270 % وهي أقل من 5%، ويمكن تفسيرها اقتصادياً على أن ما نسبته 72% من الانحراف في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة تساوى 1.4 عام وأربع أشهر، وأظهر اختبار السببية لجرانجر وجود سببية واحدة تتجه من أسعار النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما في الأجل القصير أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر سلباً بتقلبات أسعار النفط للعام السابقة، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.63 وهو ما يعني أن التقلبات في أسعار النفط العالمية تفسر 63% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وبإجراء الاختبارات الشخصية للنموذج تم التأكد من خلو النموذج وبيانات الدراسة من مشاكل القياس المتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات، وكذلك مشكلة حد الخطأ والاستقرارية.

بالاستناد إلى النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة لجو الدولة الليبية إلى سياسة التنوع الاقتصادي والتوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة والنظيفة لما تزخر به ليبيا من إمكانيات هائلة في هذا المجال، لتخفيف من اعتمادها شبه المطلق على قطاع النفط، وتشجيع القطاعات الاقتصادية الأخرى والاستثمار فيها من أجل تنوع مصادر الدخل الحقيقية.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- 1- اشرف صلاح، ايمن احمد رجب، اثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة 2000-2017، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المجلد العاشر، العدد 2 الجزء الأول، مصر 2019.
- 2- السعيد رويجج، التطور التاريخي لأسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقة الجزائر، 2013.
- 3- بوالشعور شريفة، قمري زينة، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونظرية لعنة الموارد الطبيعية دراسة مقارنة بين الجزائر والأمارات، حوليات جامعة قالملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2021.

- 4- بوشول السعيد، محمد الأمين مصباحي، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية التجارية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9 ديسمبر 2015، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائري.
- 5- حسام الدين طه محسن، اثر التغير في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2017، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد 30-3 (3) العراق، 2021.
- 6- خويلدات محمد مجاهد، وذان بشير، اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر-الامارات)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقة الجزائر، 2013.
- 7- طارق الهادي العربي، محمد زريق، العلاقة الحركية بين الإيرادات النفطية، الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية عن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2014، مجلة الأستاذ، العدد 17، خريف 2019، نقابة أعضاء هيئة التدريس، جامعة طرابلس، 2019.
- 8- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، 2013.
- 9- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي + النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.
- 10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرات الشهرية، سنوات مختلفة.
- 11- هه وار عثمان كريم، ماردين محسوم فرج، اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة 1990-2018، مجلة جامعة كرماني، المجلد 6، العدد 4، 2019، العراق.
- 12- يوسف يخلف مسعود، سامي عمر ساسي، قياس اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على نمو الاقتصاد الليبي للفترة 1975-2015، مجلة الجامعي، العدد 26، خريف 2017، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، 2017.
- 13- البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator12/6/2022>
- 14- www.aa.com.tr 5/6/2022
- 15- www.independentarabia.com 2022/5/4
- 16- <https://attaqa.net> 2022/3/3

ثانيا - المراجع الأجنبية:

- 1- Akinols,M.O,Odhiambo.N,(2020),"oil pric and economic growth of oil-importing countries:a review of international literature",Applied Econometrics and International Developmene 20-1.

- 2- Dadson Awunyo-Vitor, Solomon Samanhya & Elijah Addo Bonney (2018) Do oil prices influence economic growth in Ghana? An empirical analysis, Cogent Economics & Finance, 6:1.
- 3- Hajko, Vladimir, Does the Oil Price Matter? Case of the Czech Republic (October 17, 2012). USAEE Working Paper No. 12-137, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2163294>
- 4- Latife, ghalayini, "The Interaction between Oil Price and Economic Growth", Middle Finance and Economics-issue 13 (2011).
- 5- Restrepo, Valeria, "The impact of oil price surges on economic growth" (2011) <https://stars.library.ucf.edu/honorstheses1990-2015/1234>.
- 6- Manvi.M, Ruchi.M, Manasvi.M, Mehnaz.A, Naman.B, Yash.A, "Declining crude oil prices and its implications on the Indian economy, International Journal of Advance Research and Development, 4-9, 2019.
- 7-

دراسة واقع البيئة المادية لمباني رياض الأطفال من وجهة نظر معلمات الروضة ببلدية سوق الجمعة

*أ: سعاد ميلاد الصيد **أ: سنية مصطفى دويك

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على واقع البيئة المادية لمباني رياض الأطفال من وجهة نظر معلمات الروضة ببلدية سوق الجمعة من حيث موقع الروضة وشكلها العام ومن حيث الشروط المناسبة بالفصول التعليمية وتجهيزاتها والمرافق التعليمية المناسبة وتجهيزاتها والشروط اللازمة ببناء الروضة وتجهيزاتها ومدى توفر متطلبات الأمن والسلامة بالروضة.

وتوصلت نتائج هذا البحث إلى أن البيئة المادية برياض الأطفال بمنطقة سوق الجمعة لا تتوفر بها الشروط المتعلقة بالتجهيزات المناسبة بالفصول وكذلك الوسائل التعليمية المناسبة وعدم توفر مسرح ومكتبة للطفل وازدحام الفصول وعدم مراعاة فئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وعدم توفر شروط الأمن والسلامة المناسبة بينما تتوفر بها الشروط الخاصة بموقع الروضة من حيث التهوية الجيدة والموقع الصحي وقربها من سكن أولياء الأمور وتوجد الساحات الخارجية المجهزة بحديقة للحيوانات والمساحات الزراعية والألعاب الخارجية ودورات المياه.

المقدمة:

مرحلة رياض الأطفال لا يطبق فيها الزامية التعليم على الرغم من أهميتها ففيها تبدأ تشكيل شخصية الطفل وبناء قدراته ، وتعد البيئة التربوية من أهم العوامل المؤثرة في بناء شخصية الطفل إذ ينبغي أن يكون موقع الروضة بعيدا على مصادر التلوث والأمراض والضوضاء وأن يكون في منطقة سكنية حتى يسهل على الأطفال الوصول إليها ويسهل على أولياء الأمور التواصل مع إدارة الروضة كما ينبغي أن يتم اختيار الموقع في منطقة مشمسة جميلة ذات طبيعة جذابة. (حمزة 2016 ، 355)

والبيئة التربوية عبارة عن مجموعة من المثيرات والظروف والعوامل المادية والنفسية التي تشكل المعطيات الأساسية اللازمة لإنجاح المواقف التعليمية داخل الصف وخارجه عن طريق تعليم الأطفال وإنماء سلوكهم بما يتلائم مع الأهداف التربوية المقصودة.

كما تعد البيئة التربوية واحدة من العوامل التي تساعد الأطفال على اكتساب الخبرات والتفاعل الجيد مع المعلمة ويستخدمون أدوات ومصادر ومعلومات متنوعة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية. (الخفاف 2013 ، 163) وقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة على أثر الخبرات التي يتعرض لها الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة على مسيرة حياتهم كما أكدت على ضرورة تصميم برامج تربوية تزود الأطفال بالخبرات التي

* عضو هيئة تدريس كلية التربية طرابلس جامعة طرابلس ليبيا

** عضو هيئة تدريس كلية التربية طرابلس جامعة طرابلس ليبيا

مشكلة البحث:

(710 。

المكتبة والجهاز والدوات. (الشريف 2014، 182)

وبتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- 2-هل تتوفر الشروط المناسبة بالفصول التعليمية وتجهيزاتها ؟

3- هل توجد المرافق التعليمية المناسبة بمبنى الروضة وتجهيزاتها ؟

4- هل تتوفر الشروط اللازمة بفناء الروضة وتجهيزاتها ؟

5- هل تتوفر متطلبات الأمن والسلامة بالروضة ؟

أهمية البحث:

تعاني رياض الأطفال في أغلب الدول العربية من عدم وجود البنائات الخاصة المتوفرة فيها الشروط والمواصفات الجيدة لتلك المباني فغالبية المباني عبارة عن مساكن عادية أدخلت عليها بعض التعديلات وهي تقتصر للساحات والملاعب والمرافق الأخرى التي تتناسب الأنشطة والخبرات المقدمة للأطفال كما أنها تقتصر لعنصر الأمن والسلامة والتجهيزات الحديثة والمتطورة. (الحريري 2013، 127)

ومن خلال هذا البحث يمكن تسليط الضوء على واقع مباني رياض الأطفال بمدينة طرابلس ومدى توافر المعايير والمواصفات في تلك المباني وهذا يساعد المسؤولين وأصحاب القرار الاستفادة من نتائج وتوصيات ومقترحات البحث في التعرف على أوجه القصور التي تعاني منها مباني مؤسسات رياض الأطفال مما يساهم في نجاح العمل التربوي في هذه المرحلة كذلك لفت انتباه المسؤولين في هذا المجال على ضرورة تطبيق المعايير التربوية النموذجية على مباني رياض الأطفال وتجهيزاتها سواء الرياض الخاصة أو العامة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1- التعرف على واقع البيئة المادية بمبنى رياض الأطفال من وجهة نظر معلمات الروضة ببلدية سوق الجمعة.

2- معرفة الشروط المناسبة بموقع الروضة وشكلها العام.

3- معرفة الشروط المناسبة بالفصول التعليمية وتجهيزاتها.

4- التعرف على المرافق التعليمية المناسبة بمبنى الروضة وتجهيزاتها

5- معرفة الشروط اللازمة بفناء الروضة وتجهيزاتها.

6- معرفة مدى توفر متطلبات الأمن والسلامة بالروضة.

مصطلحات البحث: يتضمن هذا البحث مجموعة من المصطلحات:

1- **البيئة المادية** "هي كل ما يتعلق بالروضة من بناء وتجهيزات وامكانيات مادية" (صاصيلا 2010، 244)

2- **مبنى رياض الأطفال** "هو المكان الذي تجرى فيه عمليات التعليم والتعلم وهو عنصر مهم من عناصر تشكيل البيئة التعليمية وله أثره في عمليات التعليم والتعلم ومخرجات العملية التعليمية". (الحريري 2013، 12)

3- **رياض الأطفال** "هي مؤسسات تربوية اجتماعية تهدف إلى تحقيق النمو المتكامل والمتوازن للأطفال من

جميع النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية بالإضافة إلى تدعيم وتنمية قدراتهم عن طريق اللعب

والنشاط الحر". (عامر 2008، 49)

4- معلمة الروضة "هي شخصية تربوية يتم اختيارها بعناية بالغة من خلال مجموعة من المعايير الخاصة بالسمات والخصائص الجسمية والعقلية والأخلاقية والإنفعالية المناسبة لمهنة تربية الطفل حيث تلقت أعدادا وتدريبًا تكامليًا في كليات جامعية وعالية لتتولى مسؤوليات العمل التربوي في مؤسسات تربية ما قبل المدرسة". (عامر، 2008: 62)

أدبيات البحث:

أولا : تعريف رياض الأطفال

"رياض الأطفال هي مؤسسة تربوية تخصص للأطفال في مرحلة العمر التي تلي الحضانة مثل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية وتخضع للإشراف التربوي والفني للسلطة التعليمية الرسمية وفيها يتعود الأطفال على الخروج من نطاق الأسرة إلى مجتمع المدرسة والزملاء والأصدقاء وفيها يتعلمون مبادئ القراءة والكتابة ولهم خلال هذه الفترة كتب أطفال خاصة تتميز بالصورة الكبيرة المعبرة والكلمات القليلة الموجهة للآباء والمعلمين". (عبد الكافي، 2005، 169)

ثانيا : أهداف رياض الأطفال

تهدف رياض الأطفال إلى تنمية أطفال ما قبل المدرسة وتهيئتهم للالتحاق بها ومساعدة الأطفال على تحقيق الآتي:

- 1- التنمية الشاملة والمتكاملة لقدرات كل طفل في المجالات العقلية والجسمية والحركية والإنفعالية والاجتماعية والخلقية مع مراعاة الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمستويات الإنمائية.
- 2- توفير البيئة الاجتماعية المناسبة للطفل.
- 3- تنمية مهارات الأطفال اللغوية والعديدية والفنية من خلال الأنشطة الفردية والجماعية وإنماء القدرة على التفكير والتخيل.
- 4- التعرف على البيئة واكتشافها تعمل رياض الأطفال على تعريف الطفل بالمحيط الذي يعيش فيه وتنمية حب الاستكشاف لديه عن طريق توفير البيئة المزودة بكل ما يشبع رغبات الطفل في الاستكشاف.
- 5- تنمية شعور الطفل بالثقة بنفسه وفي الآخرين من خلال الوقوف على ما يمتلك من مواهب وقدرات وقدرة على الإنجاز.
- 6- تنمية العادات الصحية السليمة كالنظافة والمحافظة على نظافة الأماكن التي يلعب أو يتعلم فيها وغيرها، (الحري، 2013، 33)
- 7- تلبية حاجات ومطالب النمو الخاصة بهذه المرحلة من العمر لتمكين الطفل من تحقيق ذاته ومساعدته على تكوين الشخصية السوية القادرة على التعامل مع المجتمع.
- 8- تطوير قدرات البراعة اللغوية عند الطفل من حيث الكلام والتعبير وإنماء القيم عند الطفل عن طريق الدين وبيان أهميته لحياة الإنسان واحترام الشعائر الدينية.

9-تهيئة الطفل للحياة المدرسية النظامية في مرحلة التعليم الأساسي وذلك عن طريق الانتقال التدريجي من جو الأسرة إلى المدرسة. (خلف 2005، 2010)

ثالثا : أهمية رياض الأطفال

أكدت جميع نظريات علم النفس على أهمية مرحلة الطفولة وبخاصة الست سنوات الأولى في حياة الفرد فيها مدرسة التحليل النفسي حيث أبرزت هذه الأهمية وأثارها في نمو وسلامة الشخصية في المستقبل. وتعد مرحلة رياض الأطفال بمثابة مرحلة تمهيد وتهيئة لدخول الطفل المدرسة الابتدائية كما أنها تساعد على التكيف السوي كما تشير الدراسات أن الطفل الذي التحق بالروضة أفضل تكيفا وأحسن تحصيلًا من زميله الذي لم يلتحق بالروضة وهي بذلك تهئ الطفل للتكيف والتوافق الإيجابي مع مراحل التعليم المختلفة بذلك. كما نزوده بخبرات متنوعة تسهل الانتقال للمدرسة والتحصيل فيها إضافة إلى أن الروضة يعطي فيها الطفل كامل الحرية للعب والحركة وحتى يكتشف ذاته وسط رفاقه وتتكون لديه خبرات تسهم في نموه. (العمراني 2013، 24) كما يمكن أن تقدم رياض الأطفال للطفل الفوائد التالية:

- تدرب الطفل على المهارات الاجتماعية (مهارات التفاعل يكتسب الطفل من خلال لعبه مع الأطفال الآخرين مهارات المشاركة والتعاون).
- ادراك مشاعر الآخرين يتعلم الطفل أن الآخرين يشاركونه مخاوفه وهمومه وسعادته.
- شعور اكبر بالاستقلالية يتلقى الطفل نتيجة لممارسته للأنشطة المختلفة تساعد على تعلم المزيد عن العالم من حوله من خلال الزيارات والرحلات وغيرها.
- زيادة تقدير الذات يصبح الطفل أكثر ثقة بقدراته عندما ينجح في الأعمال المدرسية.
- تحسين المهارات الكلامية ومهارات الصغاء يجب أن يطور الطفل هذه المهارات كي يتواصل مع المعلمين والأطفال الآخرين بطريقة ناجحة. (أبو ختلة 2005، 217-218)

رابعا : مبنى رياض الأطفال

نتيجة للدراسات الحديثة في مجال رياض الأطفال حدث تطور على أبنية الروضة حيث أخذت حاجات الطفولة بعين الاعتبار فالروضة عامل مكمل للبيت لذا يجب أن تتوفر فيها المساحات الكافية للعب وذلك لحاجة الأطفال للنشاط اللازم لنموهم وتطورهم. (عدس 1999، 243)

ويعرف مبنى الروضة: "بأنه الوعاء أو الوسط البيئي الذي يحتوى الطفل وتدور فيه العملية التربوية". (الحريري 2013، 160) لذا ينبغي في مبنى الروضة أن تتوفر فيه المواصفات والشروط اللازمة من حيث :

- 1- الموقع المختار للروضة.
- 2- 2- الحجم المناسب للروضة.
- 3- المبنى المرافق والملاعب.
- 4- الإنارة والتهوية.
- 5- التجهيزات.

1-الموقع: من أهم معايير مبنى الروضة الهدوء وبعد الروضة عن الضوضاء والضجيج (التلوث البيئي) كذلك وجود بناء الروضة في مكان يتصف بالهواء النقي وأن يحيط مبنى الروضة بالأشجار كذلك أن يكون مبنى الروضة قريب من التجمع السكاني وبعيدا عن الشوارع الرئيسية ولضمان سلامة الأطفال من أي خطر كذلك لسهولة تواصل أهالي الأطفال مع الروضة وأن يصل الأطفال بسهولة ودون شقاء وعناء . (صاصيلا 2010، □ 257)

2-الحجم المناسب للروضة: يفضل أن يكون حجم الروضة صغيرا قياسا بحجم المدرسة الابتدائية ذلك أن الطفل في هذه المرحلة مازال متعلقا ببيئته وأسرته مما يجعل كون حجم الروضة صغيرا شبيها بمنزله وتجنب وجود الدوار العديدة والمرافق الكثيرة التي تجعله غير آمن وقد أقر دوليا بأن يكون الحجم □المثل لحجرة يتراوح ما بين 2.3- 2.7 م أما الساحات فيوصي بأن تكون فارحة واسعة مريحة ومناسبة □احتياجات □الطفل من اللعب و□ تحتوي على عدد كبير من □الطفل مما يجعلها مكتظة غير صحية فالطفل بطبيعته يحب اللعب في المساحات الواسعة ويتميز بالنشاط الدائم الذي يحتاج إلى مساحة كبيرة لممارسه فيها . (الحريري 2013، □ 161)

3-المبنى والمرافق والألعاب: وأهم هذه المعايير تناسبها مع خصائص نمو الطفل من قدرات حسية وحركية واجتماعية كذلك أن تحقق الأهداف التربوية التي تسعى المعلمة لتحقيقها وأهمها تحقيق نمو الطفل وتطوير قدراته إضافة إلى تحقيق أهداف المنهج مع مراعاة الأمن والسلامة وصحة الطفل كان تكون مصنوعة من مواد صحية و□ تحوي أطرافا حادة ومؤدية □ تكون باهظة التكاليف وقابلة للاستعمال فترة طويلة وأن تكون جذابة من حيث اللون والشكل وقد أكد مصلح أن لعب □الطفل لها خصائص تتناسب مع كل مرحلة عمرية ومبنية على مجموعة من الأسس السيكولوجية والتربوية . (صاصيلا 2010، □ 258)

كذلك يشترط في المبنى أن يؤمن سلامة الطفل صحيا ونفسيا وأن يكون جميلا ومناسبا في حجمه وأن يحتوي على الشبابيك لوصول ضوء الشمس والتهوية محاطا بمساحات خضراء وتعدد الخدمات وذلك بإمكانية استخدام المرافق لأكثر من غرض ك□استفادة من صالة الطعام للاجتماعات أو للمعارض أو للنشاطات الأخرى كالنشاطات الخاصة بالأطفال . (الحريري 2013، □ 162)

كما يجب أن يحتوى مبنى الروضة على قاعات مكملية للخدمات التربوية مثل قاعات الرياضة والموسيقى والمسرح والمطعم إضافة إلى ذلك حجرة للتمريض ودورات المياه وغرفة الإدارة خاصة بمديرة الروضة وغرفة للمعلمات وتجهيز هذه القاعات له خصوصياته التي ترتبط بخصائص نمو الطفل. (عامر 199، □ 56)

4-الإضاءة والتهوية: تؤثر التجهيزات داخل غرفة النشاط على الطفل ومن بينها الإضاءة حيث تؤثر على سلامة البصر بشكل خا □ وحالة الطفل النفسية بشكل عام كما أن الإضاءة يجب أن تكون جيدة بحيث تكون المصابيح هادئة □ تسبب ازعاجا للبصر بل تكون اشبه بضوء النهار الطبيعي كما أن الإضاءة الطبيعية مطلوب لضوء شمس على □ تؤثر حرارتها على □الطفل وخاصة في فصل الصيف وهذا يستوجب تزويد مساحات اللعب بمظلات خاصة كذلك تجديد الهواء والسماح لتياره المتجدد بأن يمر من خلال قاعات النشاط وغرف الصفوف

والصالحات المغلقة وذلك بان يسمح لكل طفل من استنشاق الهواء النقي وهذا يتم إما بتصميم مناسب لمبنى الروضة وفق الشروط الصحية المتفق عليها لوقاية الطفل من الأمراض التي تنتج عن سوء التهوية والرطوبة. (الحري 2013، ص 163)

5-التجهيزات: من الضروري توفير الأجهزة في رياض الأطفال وان تتناسب مع عدد الأطفال من ناحية وخصائص نموهم من ناحية أخرى مع مراعاة الفروق الفردية كما ينبغي ان تتميز هذه الأجهزة بمواصفات خاصة من حيث خاماتها الجذابة واحجامها وسهولة تحريكها وحفظها كما ينبغي أن تتناسب الأجهزة والآثار من حيث الحجم والارتفاع مع المرحلة العمرية للأطفال حتى تساعد الأطفال على الاعتماد على أنفسهم وتثير حب الاستطلاع لديهم. (عامر 199، ص 555)

خامسا : مواصفات وشروط مبنى رياض الأطفال

- غرف النشاط هي المكان الذي يتلقى فيه الأطفال التعلم الموجه (الحلقة التعليمية واللعب الحر بالأركان) حيث أنه ما يقارن 60% من أنشطة الروضة تكون داخل الغرفة لذا يجب أن تنصف بالآتي:
- تخصص مساحة تقدر ب 2.7 متر مربع تقريبا لكل طفل داخل الغرفة للعب الحر والحركة.
 - تقسيم غرفة النشاط الى مساحات صغيرة مجهزة بالألعاب والخامات المناسبة ويفصل بينها بحواجز تسمى الأركان التعليمية ركن البناء والمكعبات ركن الفنون ركن المطبخ ركن السرة ركن العلوم ركن الرياضيات ركن المكتبة ركن الكتابة ركن الحاسوب ركن الرمل والماء كما ينبغي اضافة مساحات لاستحداث اركان جديدة مؤقتة حسب الحاجة.
 - يكون سقف الغرفة ذو ارتفاع مناسب 10 - 11 قدم.
 - أن تحتوى غرف النشاط على نوافذ حتى يتسنى لهم مشاهدة الحديقة والطبيعة ولدخول أشعة الشمس والإضاءة.
 - تطل جدران غرفة النشاط بالوان زاهية وقابلة للتنظيف مع توفر وسائل الأمن والسلامة (طفاية حريق ، غطاء لقوابس الكهرباء ، اسلاك كهربائية سليمة وذات جودة.
 - مخازن لوضع حاجيات الأطفال مع وضع ملصقات وبطاقات لتعريف الطفل باسم كل ركن من الأركان.
 - توفير أنواع مختلفة من السبورات (الوبرية ،المغناطيسية وغيرها) مع توفر أجهزة تعليمية كجهاز العرض العلوي الداتا شو شاشة عرض وتلفزيون.
 - توفر كراسي وطاولات تتناسب حجم الأطفال مع وجود مساحة مفروشة بالسجاد لجلوس الأطفال وتلقي التعلم الموجه (الحلقة التعليمية). (2016، ص 676)

الدراسة السابقة:

1-دراسة الشرفاوي 2003 م دراسة بعنوان (تحليل واقع مؤسسات ما قبل المدرسة الابتدائية في جميع المحافظات المصرية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مؤسسات رياض الأطفال بمصر وتناولت معايير المبنى والمرافق التعليمية الخاصة بتعليم الطفل والتي تؤثر على اكتسابه للمعرفة والمهارات. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج فيها أن معظم مؤسسات الطفولة المبكرة كانت تابعة لمؤسسات خاصة أو لوزارة الشؤون الاجتماعية كما بينت أن أغلب تلك المعايير غير متوفرة لمؤسسات ما قبل المدرسة بمصر. (الشرقاوي 2003، 246)

2-دراسة الحسين ابراهيم 2003 م دراسة بعنوان (دراسة تحليلية تقييمية لواقع رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية في ضوء الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المرحلة الابتدائية رياض الأطفال) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية في ضوء الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المرحلة الابتدائية وبيان الاتجاهات والخطط والبرامج التربوية التي تضمنتها الاستراتيجية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك ما يقارب 94% من مباني رياض الأطفال غير معدة خصيصاً لتكون مؤسسات رياض الأطفال كذلك عدم تطبيق توصية الاستراتيجية لتعريف أفلام الأطفال وإنتاج وسائل عربية وتزويد مكتبات الروضة بقصص مناسبة.

3-دراسة رانيا صاصيلا 2010 م دراسة بعنوان (تصور مقترح لضمان جودة البيئة التربوية في رياض الأطفال في الجمهورية العربية جامعة دمشق). هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع البيئة التربوية في رياض الأطفال في مدينة دمشق ومن تم وضع تصور للبيئة التربوية لمبنى الروضة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها بينت ضعف مناسبة مواصفات بناء الروضة وتجهيزاتها إلى معايير الجودة التربوية في رياض الأطفال كما أقرت البحث معايير الجودة البناء والتجهيزات استندت إلى مراعاة خصائص طفل الروضة والأهداف التربوية لرياض الأطفال ومعايير الصحة والسلامة إضافة إلى المعايير الجمالية والاقتصادية. (صاصيلا 2010، 235)

إجراءات البحث:

- **مجتمع البحث:** تكون مجتمع البحث من مجموعة معلمات رياض الأطفال ببلدية سوق الجمعة وعددهم 86 معلمة بروضة (الأمل المشرق_عروس طرابلس_ليبيا)
- **عينة البحث:** تكونت عينة البحث من معلمات رياض الأطفال ببلدية سوق الجمعة وعددهم 45 معلمة من روضتي الأمل المشرق وعروس طرابلس.
- **منهج البحث:** اعتمدت الباحثة في هذا البحث علي المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات والمعلومات كميًا عن طريق الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. (ملحم 2000، 370)
- **أداة البحث:** قامت الباحثين باستعانة بالدراسات السابقة و الأدبيات التي تناولت نفس موضوع البحث في صياغة فقرات الاستبيان.

- **الصورة الأولى للاستبانة:** تكونت من (49) فقرة موزعة كالتالي:
 من حيث الفقرة المتعلقة من ناحية الشروط المناسبة بالفصول التعليمية وتجهيزاتها وعددها 15 فقرة.
 من حيث الفقرة المتعلقة بالموقع وشكلها العام وعددها (10) فقرات.
 من حيث الفقرة المتعلقة بالمرافق التعليمية المناسبة بمبنى الروضة وتجهيزاتها وعددها (6) فقرات.
 من حيث الفقرة المتعلقة بفناء الروضة وتجهيزاتها وعددها 5 فقرات .
 من حيث الفقرات المتعلقة من ناحية الأمن و السلامة وعددها (13) فقرة
 - **صدق الأداة:** يعتبر الصدق من أهم مظاهر الأداة الجيدة ويقصد بصدق الاختبار أن يقيم الاختبار ما وضع من أجله و اعتمدت الباحثات علي صدق المحكمين من خلال عرضة علي عدد من المحكمين من الأساتذة الأفاضل بقسم التربية وعلم النفس بكلية التربية طرابلس وطلب منهم التحقق من مدى صحة صياغة الفقرات ومدى مصداقيتها لقياس ما وضعت من أجله ومن خلال توجيهاتهم تم اعتماد الاستبيان كما هو بصورته الأولى دون تغيير.
 - **ثبات الاستبيان (أداة البحث)** يقصد بثبات أن يعطي الاختبار نفس الدرجة أو القيمة لنفس الفرد أو الأفراد إذا ما تكررت عملية القياس.
- للتأكد من الاتساق الداخلي للاستبيان تم تطبيق معامل كرونباخ ألفا إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا تساوي الواحد الصحيح فهذا يعني أن هناك ثبات عام، أما إن كانت قيمة المعامل مساوية للصفر فهذا يشير بعدم وجود ثبات. الجدول (أ) يبين معامل كرونباخ ألفا لإجابات عينة البحث (معلمي الروضة) على جميع فقرات الاستبيان.

جدول (أ) معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبيان.

عدد العبارات	Cronbach's Alpha	اجمالي المفردات	المفردات المستخدمة	المفردات المستخدمة	
10	0.795	65	10	55	المحور الأول / موقع الروضة وشكلها العام
15	0.740	65	14	51	المحور الثاني / الفصول التعليمية وتجهيزاتها
6	0.671	65	4	61	المحور الثالث / المرافق التعليمية وتجهيزاتها
5	0.087	65	4	61	المحور الرابع / فناء الروضة وتجهيزاتها
13	0.801	65	12	53	المحور الخامس / متطلبات الأمن والسلامة
49	0.892	65	27	38	اجمالي المحاور

الأساليب الإحصائية:

استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، وتم معالجة البيانات التي تم جمعها بتفريغ الاستبانة وحساب التكرارات والنسب المئوية والرسم البياني باستخدام (Microsoft Excel) ومعامل الفا كرونباخ واختبارات الفروض باستخدام (SPSS).

لقياس مستوى حالة البيئة المادية اتبعت الخطوات التالية:

1. بملاحظة أن فقرات الاستبيان كلها ايجابية تم استخدام مقياس ليكارت الثنائي على أداة الدراسة بإعطاء 1 للإجابة "نعم" و 2 لـ "لا" ومن ثم نقسم مدى المقياس الى ثلاث فترات متساوية في الطول بطول (0.33) كما مبين في الجدول (ب):

جدول (ب) فترات مقياس ليكارت الثنائي

المستوى	الفترات
منخفض	1.0 - 1.34
متوسط	1.34 - 1.68
مرتفع	1.68 - 2.01

2. حساب درجة كل عبارة بحساب متوسط درجات كل المستجوبين وتحديد مستوى اتجاه المستجوبين لكل عبارة من خلال الفترة التي ينتمي إليها المتوسط الحسابي كما في جدول (أ).
3. حساب درجة المستجوب لمحور من خلال حساب متوسط اجابات المستجوب لكل عبارات المحور وتحديد اتجاه المستجوب من خلال الفترة التي ينتمي إليها المتوسط الحسابي كما في الجدول (أ).

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

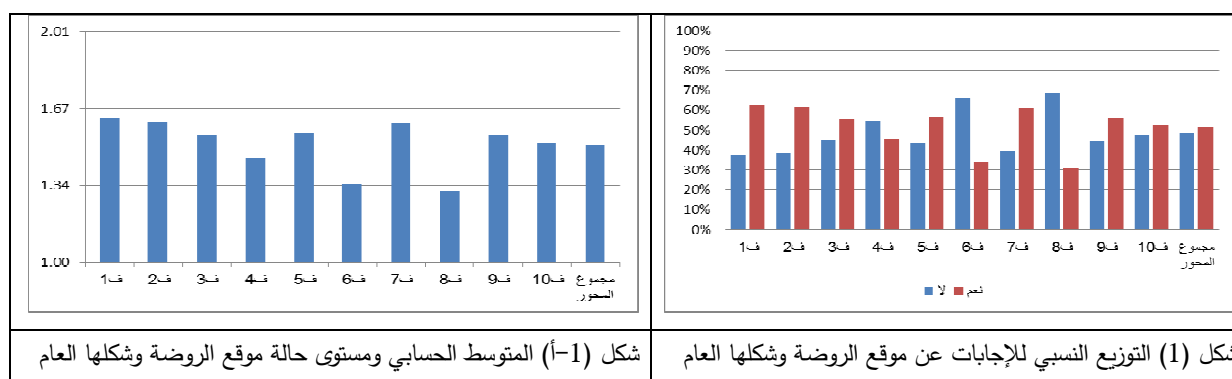
الإجابة على تساؤلات البحث:

السؤال الأول : هل تتوفر الشروط المناسبة بموقع الروضة وشكلها العام؟

جدول (1) التوزيع التكراري والنسبي والمتوسط الحسابي ومستوى حالة موقع الروضة وشكلها العام حسب إجابات مفردات العينة

ر ف	الفقرات		نعم	المجموع	المتوسط	الاتجاه
ف1	توجد الروضة بمنطقة صحية تمتاز بهوائها النقي والشمس الساطعة	العدد	24	40	64	متوسط
		%	37.50%	62.50%	100%	
ف2	يوجد مبنى الروضة بمنطقة سكنية يسهل الوصول اليها وقريبة من اولياء أمور الأطفال	العدد	25	40	65	متوسط
		%	38.46%	61.54%	100%	
ف3	يوجد مبنى الروضة بعيدا عن المرافق الصناعية	العدد	29	36	65	متوسط
		%	44.62%	55.38%	100%	

ف4	مساحة مبنى الروضة مناسب للأطفال ونشاطاتهم	العدد	35	29	64	1.45	متوسط
		%	54.69%	45.31%	100%		
ف5	الشكل العام للروضة يبعث البهجة والسرور لدى الطفل	العدد	27	35	62	1.56	متوسط
		%	43.55%	56.45%	100%		
ف6	يراعى في مبنى الروضة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في حالة الدمج إن وجد	العدد	43	22	65	1.34	منخفض
		%	66.15%	33.85%	100%		
ف7	يتلاءم سور الروضة من حيث الارتفاع وسلامة البناء مع خصائص الأطفال	العدد	25	39	64	1.61	متوسط
		%	39.06%	60.94%	100%		
ف8	يوجد مطبخ داخل الروضة مجهز بالأدوات المناسبة	العدد	44	20	64	1.31	منخفض
		%	68.75%	31.25%	100%		
ف9	توجد دورات مياه مناسبة للأطفال	العدد	28	35	63	1.56	متوسط
		%	44.44%	55.56%	100%		
ف10	تتوفر بالروضة غرفة خاصة بالمديرة والإداريين وبإستقبال وغرفة للمعلمات	العدد	30	33	63	1.52	متوسط
		%	47.62%	52.38%	100%		
مجموع المحور الأول		العدد	310	329	639	1.51	متوسط
		%	48.51%	51.49%	100%		



من جدول (1) وشكل (1) نلاحظ أن نسب الإجابة بـ نعم تتراوح بين 30% و 60% لكل العبارات والإجابة بـ لا تتراوح بين 40% و 70% ومجموع المحور استقر عند 50% تقريبا لكل من نعم و لا، وأن العبارات ف1 و

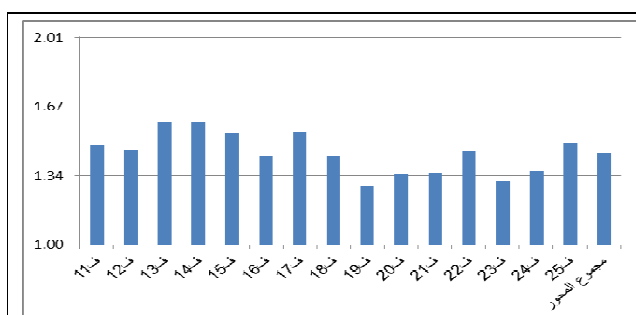
ف2 و ف7 كانت نسبة الإجابة ب نعم هي الأعلى من نسبة الإجابة ب لا، والعبارات ف6 و ف8 كانت نسبة الإجابة ب لا هي الأعلى من نسبة الإجابة ب نعم، وهذه النسب لها تأثيرها على حساب المتوسط (أنظر جدول (1) وشكل (1-أ)) مما جعل العبارات ف1 و ف2 و ف7 هي الأعلى في قيمة متوسطها (عند 1.60 تقريباً) والعبارتين ف6 و ف8 هي الأقل في قيمة متوسطها (عند 1.30 تقريباً). نلاحظ أن جميع العبارات بالمحور متوسطاتها تقع ما بين 1.34 و 1.67 أي عند مستوى متوسط بالنسبة لفترات ليكارت (جدول ب) باستثناء العبارتين ف6 و ف8 عند المستوى ضعيف. وبصفة عامة مجموع المحور الأول يقع عند مستوى متوسط. وهذا يدل على أن الروضة تقع بموقع تتوفر فيه الشروط الصحية والتهوية الجيدة وقريبة سكن الأطفال إلا أن الروضات بمنطقة سوق الجمعة لا تتوفر فيها مطبخ خاص للأطفال مجهز ولا تراعي فيه متطلبات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتتناسب هذه النتيجة مع دراسة رانيا صانصلا بضعف مناسبة مواصفات الروضة لمعايير الجودة فيما يخص الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

السؤال الثاني : هل تتوفر الشروط المناسبة بالفصول التعليمية وتجهيزاتها؟

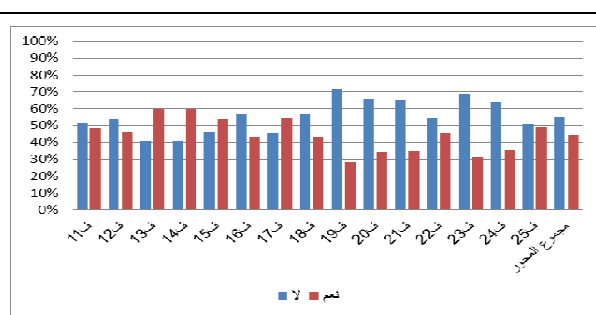
جدول (2) التوزيع التكراري والنسبي والمتوسط الحسابي ومستوى حالة الفصول الدراسية وتجهيزاتها حسب إجابات مفردات العينة

ر ف	الفقرات		نعم	لا	المتوسط	الاتجاه
ف11	مساحة الفصول الدراسية تتراوح مساحتها ما بين 2.3 إلى 2.7 م	العدد	32	30	1.48	متوسط
		%	51.61%	48.39%		
ف12	عدد الأطفال بالفصل الدراسي الواحد 20 طفل	العدد	35	30	1.46	متوسط
		%	53.85%	46.15%		
ف13	توفر إضاءة جيدة وتهوية بغرف النشاط	العدد	26	38	1.59	متوسط
		%	40.63%	59.38%		
ف14	توجد عدد من المناضد والكراسي المناسبة للمرحلة العمرية وذات جودة.	العدد	26	38	1.59	متوسط
		%	40.63%	59.38%		
ف15	وجود سجادة للجلسة الأرضية مناسبة لكل أطفال الفصل	العدد	29	34	1.54	متوسط
		%	46.03%	53.97%		
ف16	مساحة الفصل مناسبة لعدد الأطفال.	العدد	37	28	1.43	متوسط
		%	56.92%	43.08%		
ف17	وجود سيورة بارتفاع مناسب لأطوال الأطفال ومصنوعة من	العدد	29	35	1.55	متوسط
		%	45.31%	54.69%		
ف18	تتوفر منضدة وكرسي للمعلمة	العدد	37	28	1.43	متوسط

		100%	43.08%	56.92%	%	والمعلمة المساعدة داخل الفصل	
ف19	منخفض	57	16	41	العدد	وجود الواح بأنواعها وبارتفاع مناسب للأطفال	
		100%	28.07%	71.93%	%		
ف20	متوسط	64	22	42	العدد	النوافذ منخفضة بالقدر الكافي لكي يرى الطفل ما بخارجها	
		100%	34.38%	65.63%	%		
ف21	متوسط	63	22	41	العدد	وجود مخزن لحفظ أغراض المعلمة	
		100%	34.92%	65.08%	%		
ف22	متوسط	64	29	35	العدد	تتوافر دواليب لحفظ الأدوات والمواد التعليمية المستخدمة	
		100%	45.31%	54.69%	%		
ف23	منخفض	64	20	44	العدد	يوجد شموعات لتعليق ملابس الأطفال الإضافية كالمعاطف وقريبة من مدخل الغرفة	
		100%	31.25%	68.75%	%		
ف24	متوسط	64	23	41	العدد	توفر أجهزة وتقنيات تربوية بالفصل	
		100%	35.94%	64.06%	%		
ف25	متوسط	65	32	33	العدد	وجود الأركان التعليمية الأساسية وكل ركن يحتوى التجهيزات المناسبة لطبيعته	
		100%	49.23%	50.77%	%		
مجموع المحور الثاني	متوسط	953	425	528	العدد		
		100%	44.60%	55.40%	%		



شكل (2-أ) المتوسط الحسابي ومستوى حالة الفصول التعليمية تجهيزاتها



شكل (2) التوزيع النسبي للإجابات عن الفصول التعليمية تجهيزاتها

من جدول (2) وشكل (2) نلاحظ أن نسب الإجابة ب نعم تتراوح بين 28% و 60% لكل العبارات والإجابة ب لا تتراوح بين 40% و 70% ومجموع المحور استقر عند 44% و 55% تقريبا لكل من نعم و لا على التوالي، وأن العبارات ف13 و ف14 كانت نسبة الإجابة ب نعم هي الأعلى من نسبة الإجابة ب لا، والعبارات ف19 و ف20 و ف21 و ف23 و ف24 كانت نسبة الإجابة ب لا هي الأعلى من نسبة الإجابة ب نعم، وهذه النسب لها تأثيرها على حساب المتوسط (أنظر جدول (2) وشكل (2-أ)) مما جعل العبارات ف13 و ف14 هي الأعلى في قيمة متوسطها (عند 1.60 تقريبا) والعبارتين ف19 و ف23 هي الأقل في قيمة متوسطها (عند 1.30 تقريبا). نلاحظ أن جميع العبارات بالمحور متوسطاتها تقع ما بين 1.34 و 1.67 أي عند مستوى متوسط بالنسبة لفقرات ليكارت (جدول ب) باستثناء العبارتين ف19 و ف23 عند المستوى ضعيف. وبصفة عامة مجموع المحور الثاني يقع عند مستوى متوسط، وهذا يدل على ضعف التجهيزات بالروضة من حيث الاهتمام بحفظ ألعاب الأطفال وأغراضهم وازدحام عدد الأطفال بالفصول ومساحة الفصل لا تتناسب مع عدد الأطفال وضعف توافر الأجهزة والتقنيات التربوية والتجهيزات المناسبة لنظام الأركان.

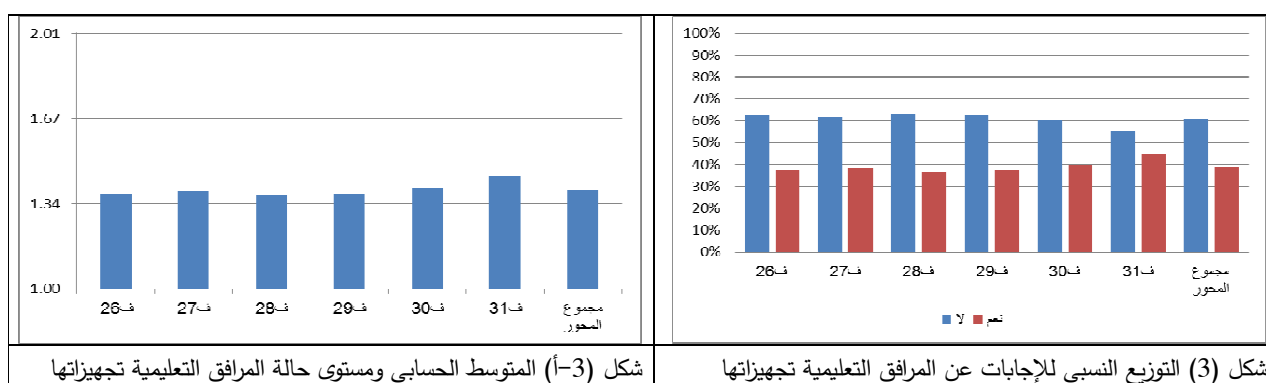
وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رانيا صانصلا والحسين ابراهيم 2003 م ضعف التجهيزات المناسبة بالروضة وعدم توافر الوسائل المناسبة.

ثالثا / هل توجد المرافق التعليمية المناسبة بمبنى الروضة وتجهيزاتها؟

جدول (3) التوزيع التكراري والنسبي والمتوسط الحسابي ومستوى حالة المرافق التعليمية وتجهيزاتها حسب إجابات مفردات العينة

ر ف	الفقرات	العدد	نعم	لا	المتوسط	الاتجاه
ف26	وجود قاعة مكتبة مجهزة ومؤثثة	العدد	40	24	1.38	متوسط
		%	62.50%	37.50%	100%	
ف27	وجود صالة للمسرح	العدد	40	25	1.38	متوسط
		%	61.54%	38.46%	100%	
ف28	وجود قاعة للموسيقى مجهزة بالآلات الموسيقية	العدد	41	24	1.37	متوسط
		%	63.08%	36.92%	100%	
ف29	وجود صالة رياضية مجهزة بالألعاب الحركية	العدد	40	24	1.38	متوسط
		%	62.50%	37.50%	100%	
ف30	وجود قاعة للرسم (مرسم) مجهز ومؤثث	العدد	38	25	1.40	متوسط
		%	60.32%	39.68%	100%	
ف31	قاعة للنشاط تسمح للطفل رؤية كل الأنشطة من أي زاوية الغرفة	العدد	36	29	1.45	متوسط
		%	55.38%	44.62%	100%	
	مجموع المحور الثالث	العدد	235	151	1.39	متوسط

		100%	39.12%	60.88%	%
--	--	------	--------	--------	---



شكل (3-أ) المتوسط الحسابي ومستوى حالة المرافق التعليمية تجهيزاتها

شكل (3) التوزيع النسبي للإجابات عن المرافق التعليمية تجهيزاتها

من جدول (3) وشكل (3) نلاحظ أن نسب الإجابة بـ نعم تتراوح بين 37% و 45% لكل العبارات والإجابة بـ لا تتراوح بين 55% و 63% ومجموع المحور استقر عند 40% و 60% تقريبا لكل من نعم و لا على التوالي، وهذه النسب لها تأثيرها على حساب المتوسط (أنظر جدول (3) وشكل (3-أ)) مما جعل جميع العبارات بالمحور متوسطاتها تقع ما بين 1.34 و 1.67 أي عند مستوى متوسط بالنسبة لفترات ليكارت (جدول ب). وبصفة عامة مجموع المحور الثالث يقع عند مستوى متوسط.

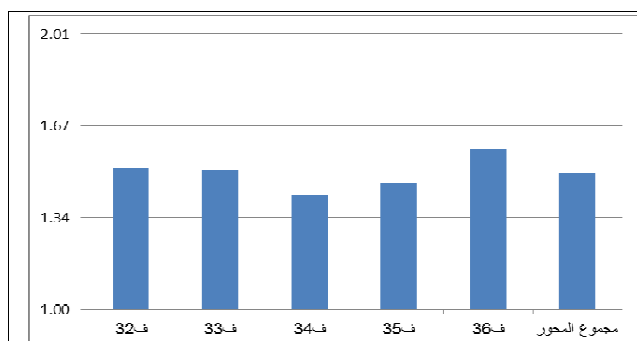
فهذا يشير إلى إهمال تزويد الروضات بالكتب والقصص التعليمية وحجرة المكتبة غير مجهزة وقلة الاهتمام بمسرح الطفل ومكتبة الطفل وعدم الاهتمام بتوافر الأدوات الفنية للطفل وهذا ما أشارت إليه دراسة الحسين إبراهيم 2003 م من عدم تزويد مكتبات الروضة بالقصص المناسبة.

السؤال الرابع / هل تتوفر الشروط اللازمة بغناء الروضة وتجهيزاتها؟

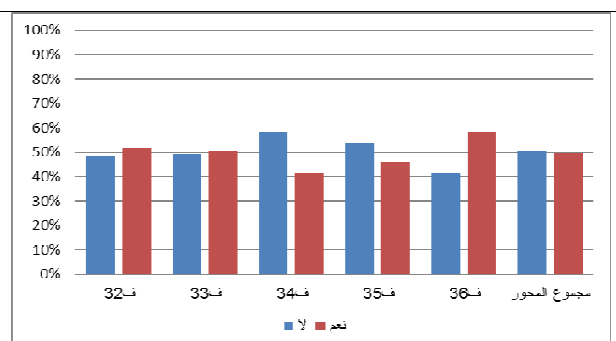
جدول (4) التوزيع التكراري والنسبي والمتوسط الحسابي ومستوى حالة الأبنية وتجهيزاتها حسب إجابات مفردات العينة

الفقرات	المتوسط	الإجابة	نعم	لا	العدد	ر ف
وجود ساحات خارجية مظلة بها ألعاب (الساحات) متنوعة مناسبة للطفل	1.52	62	32	30	العدد	32ف
		100%	51.61%	48.39%	%	
وجود ساحة رملية مكشوفة واسعة	1.51	65	33	32	العدد	33ف
		100%	50.77%	49.23%	%	
وجود حظيرة للحيوانات الأليفة	1.42	65	27	38	العدد	34ف
		100%	41.54%	58.46%	%	
وجود مساحة للممارسة الزراعية	1.46	63	29	34	العدد	35ف

		100%	46.03%	53.97%	%	
متوسط	1.58	65	38	27	العدد	رات المياه بالقرب من الساحات
		100%	58.46%	41.54%	%	
متوسط	1.50	320	159	161	العدد	
		100%	49.69%	50.31%	%	



شكل (4-أ) المتوسط الحسابي ومستوى حالة الفناء تجهيزاته



شكل (4) التوزيع النسبي للإجابات عن الفناء تجهيزاته

من جدول (4) وشكل (4) نلاحظ أن نسب الإجابة بـ نعم تتراوح بين 40% و 60% لكل العبارات والإجابة بـ لا تتراوح بين 40% و 60% ومجموع المحور استقر عند 50% تقريبا لكل من نعم و لا، وهذه النسب لها تأثيرها على حساب المتوسط (أنظر جدول (4) وشكل (4-أ)) مما جعل جميع العبارات بالمحور متوسطاتها تقع ما بين 1.34 و 1.67 أي عند مستوى متوسط بالنسبة لفترات ليكارت (جدول ب). وبصفة عامة مجموع المحور الرابع يقع عند مستوى متوسط.

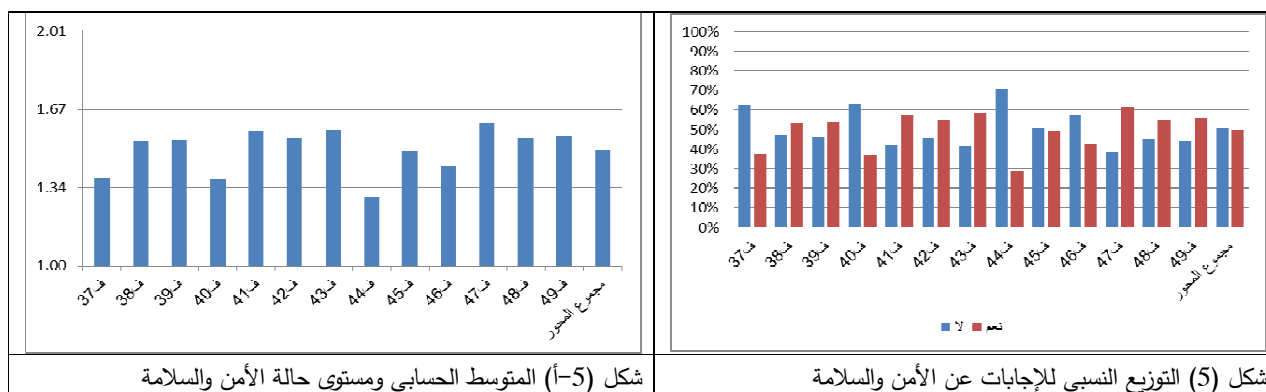
وهذا يشير إلى أن رياض الأطفال تتوفر بها إلى حد ما الحقائق والدورات المياه القريبة والحيوانات الأليفة والمساحة المخصصة للزراعة والألعاب الخارجية.

السؤال الخامس : هل تتوفر متطلبات الأمن والسلامة بالروضة؟

جدول (5) التوزيع التكراري والنسبي والمتوسط الحسابي ومستوى حالة الأمن والسلامة حسب إجابات مفردات العينة

ر ف	الفقرات		نعم	لا	المتوسط	الاتجاه
37ف	يوجد عدد كافي من طفايات الحريق وتوضع بمكان سهل الوصول إليها	العدد	40	24	1.38	متوسط
		%	62.50%	37.50%	100%	
38ف	تغطي جميع المصارف والحفر القديمة وجميع الأماكن	العدد	30	34	1.53	متوسط

		100%	53.13%	46.88%	%	التي قد تمثل خطورة على الطفل	
متوسط	1.54	63	34	29	العدد	توجد سلة المهملات والصناديق المجهزة لجمع القمامة والتخلص منها بطرق آمنة	ف39
		100%	53.97%	46.03%	%		
متوسط	1.37	62	23	39	العدد	يوجد جرس الإنذار من الحرائق بالروضة	ف40
		100%	37.10%	62.90%	%		
متوسط	1.58	64	37	27	العدد	تتوفر شبكة كهرباء سليمة	ف41
		100%	57.81%	42.19%	%		
متوسط	1.55	64	35	29	العدد	أماكن توصيل الكهرباء مجهزة بطريقة لا يصل إليها الطفل	ف42
		100%	54.69%	45.31%	%		
متوسط	1.58	60	35	25	العدد	توجد شبكة صرف صحي سليمة بالموقع	ف43
		100%	58.33%	41.67%	%		
منخفض	1.29	62	18	44	العدد	تتوافر المياه الصالحة للشرب في موقع الروضة	ف44
		100%	29.03%	70.97%	%		
متوسط	1.49	61	30	31	العدد	الساحة الخارجية مصممة بطريقة تمنع تجمع المياه بها	ف45
		100%	49.18%	50.82%	%		
متوسط	1.43	63	27	36	العدد	تتوافر بالروضة غرفة خاصة بالإسعافات الأولية مجهزة تجهيزات تامة	ف46
		100%	42.86%	57.14%	%		
متوسط	1.61	62	38	24	العدد	توجد صيانة دورية مستمرة لمبنى الروضة والنوافذ الخارجية	ف47
		100%	61.29%	38.71%	%		
متوسط	1.55	62	34	28	العدد	خلو الساحة من مصادر الخطر	ف48
		100%	54.84%	45.16%	%		
متوسط	1.56	61	34	27	العدد	أن تخلو الأدوات والألعاب التي يستخدمها الطفل من مصادر الخطر	ف49
		100%	55.74%	44.26%	%		
متوسط	1.50	812	403	409	العدد	مجموع المحور الخامس	
		100%	49.63%	50.37%	%		



من جدول (5) وشكل (5) نلاحظ أن نسب الإجابة بـ نعم تتراوح بين 30% و 60% لكل العبارات والإجابة بـ لا تتراوح بين 40% و 70% ومجموع المحور استقر عند 50% تقريبا لكل من نعم و لا، وأن العبارة ف44 كانت نسبة الإجابة بـ لا هي الأعلى من نسبة الإجابة بـ نعم بدرجة كبيرة، وهذه النسب لها تأثيرها على حساب المتوسط (أنظر جدول (5) وشكل (5-أ)) مما جعل جميع العبارات بالمحور متوسطاتها تقع ما بين 1.34 و 1.67 أي عند مستوى متوسط بالنسبة لفترات ليكارت (جدول ب) باستثناء العبارة ف44 عند المستوى ضعيف. وبصفة عامة مجموع المحور الأول يقع عند مستوى متوسط.

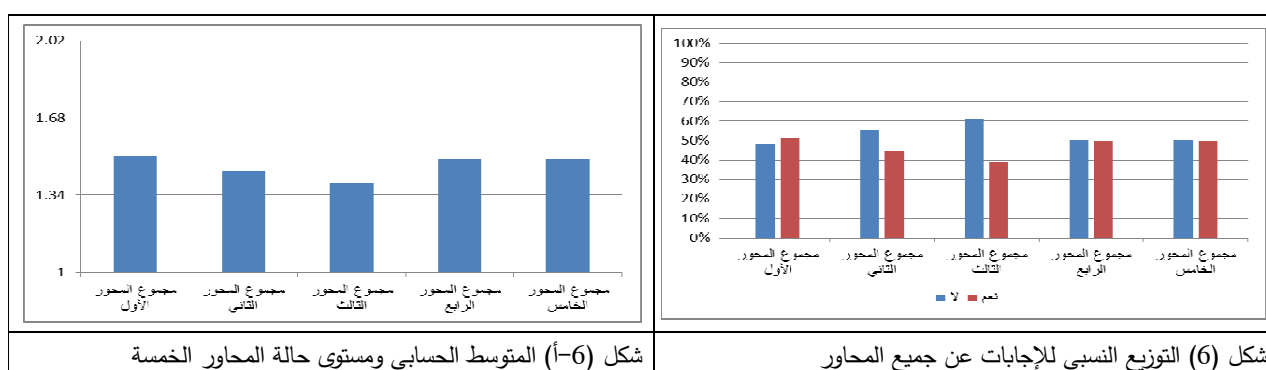
أي أن الروضة لا تتوفر بها المياه الصالحة للشرب كما تفقد الروضة لبعض شروط السلامة كتوفر طفايات الحرائق والإسعافات الأولية وطرق التخلص من القمامة .

مقارنة بين مجموع محاور الدراسة :

جدول (6) التوزيع التكراري والنسبي والمتوسط الحسابي والاتجاه للمحاور الخمسة حسب إجابات مفردات العينة

الترتيب	المستوى	المتوسط	المجموع	نعم	لا	العبارات
3	متوسط	1.51	639	329	310	مجموع المحور الأول:
			%100	%51.49	%48.51	حالة موقع الروضة وشكلها العام
2	متوسط	1.45	953	425	528	مجموع المحور الثاني:
			%100	%44.60	%55.40	حالة الفصول الدراسية وتجهيزاتها
1	متوسط	1.39	386	151	235	مجموع المحور الثالث:
			100%	39.12%	60.88%	حالة المرافق التعليمية وتجهيزاتها
3	متوسط	1.50	320	159	161	مجموع المحور الرابع:
			100%	49.69%	50.31%	حالة الأبنية وتجهيزاتها

3	متوسط	1.50	812	403	409	العدد	مجموع المحور الخامس: حالة الأمن والسلامة
			100%	49.63%	50.37%	%	



شكل (6-أ) المتوسط الحسابي ومستوى حالة المحاور الخمسة

شكل (6) التوزيع النسبي للإجابات عن جميع المحاور

من جدول (6) وشكل (6) نلاحظ أن نسب الإجابة بـ نعم تتراوح بين 40% و 50% لكل المحاور والإجابة بـ لا تتراوح بين 50% و 60% ومجموع المحاور الأول والرابع والخامس استقر عند 50% تقريباً لكل من نعم و لا، وأن المحورين الثاني والثالث كانت نسبة الإجابة بـ لا هي الأعلى من نسبة الإجابة بـ نعم بدرجة متفاوتة، وهذه النسب لها تأثيرها على حساب المتوسط (أنظر جدول (6) وشكل (6-أ)) مما جعل جميع محاور الدراسة متوسطاتها تقع ما بين 1.34 و 1.68 أي عند مستوى متوسط بالنسبة لفترات ليكارت (جدول ب). ويمكن ترتيب محاور الدراسة من الأدنى إلى الأعلى حسب متوسطاتها كالتالي: حالة المرافق التعليمية وتجهيزاتها كانت هي الأدنى وتليها حالة الفصول الدراسية وتجهيزاتها في الترتيب الثاني وتأتي في الترتيب الثالث حالة موقع الروضة وشكلها العام وحالة إقفية وتجهيزاتها وحالة الأمن والسلامة.

ويمكن عرض نتائج البحث كالتالي :

1- من حيث موقع الروضة :

- توجد الروضة بمنطقة صحية تمتاز بهوائها النقي والشمس الساطعة وقريبة من سكن أولياء الأمور وبعيدة عن المرافق الصناعية والشكل العام يتناسب مع معايير مواصفات بناء الروضة.
- تتوفر برياض الأطفال متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة
- تتوفر مطبخ مجهز بالأدوات المناسبة

2- من حيث الشروط المناسبة بالفصول التعليمية وتجهيزاتها

- تتوفر بالروضة إضاءة جيدة والتهوية بغرف النشاط
- توفر عدد من الكراسي والمناضد المناسبة للطفل وذات جودة
- مساحة الفصل غير مناسبة لعدد الأطفال
- عدم وجود الواح مناسبة لعمر الطفل
- النوافذ ليست منخفضة لتسمح للطفل للنظر للخارج
- يوجد مخزن لحفظ أغراض المعلمة
- عدم توفر الدواليب المناسبة لحفظ أدوات التعليمية والألعاب
- توجد شموعات لتعليق ملابس الطفل
- عدم توفر الأجهزة والتقنيات التربوية بالفصل

3- من حيث المرافق التعليمية المناسبة بمبنى الروضة وتجهيزاتها

- عدم توفر مكتبة خاصة بالطفل مجهزة ومؤثثة
- توجد صالة مسرح
- توفر القاعات الخاصة بالموسيقى المجهزة
- توجد صالة ألعاب خاصة بالطفل
- توجد للرسم مجهزة ومؤثثة
- وقاعة النشاط تلائم الطفل

4- من حيث الشروط اللازمة بفناء الروضة وتجهيزاتها

- تتوفر الساحات الخارجية المظللة بها ألعاب
- توجد ساحة رملية مكشوفة واسعة
- تتوفر عدد من دورات المياه القريبة من الساحات

5- من حيث توفر متطلبات الامن والسلامة بالروضة

- توجد العدد الكافي من طفايات الحرائق
- تتوفر المياه الصالحة للشرب
- تتوفر حجرة خاصة بالإسعافات الأولية المجهزة
- تتم صيانة مبنى الروضة بشكل دوري

ويمكن ترتيب محاور الدراسة من الأدنى إلى الأعلى حسب متوسطاتها كالتالي

من حيث المرافق التعليمية وتجهيزاتها كانت هي الأدنى وتليها الفصول الدراسية وتجهيزاتها في الترتيب الثاني وتأتي في الترتيب الثالث موقع الروضة وشكلها العام ومن حيث الأبنية وتجهيزاتها وحالة الأمن والسلامة.

توصيات البحث :

توصي الباحثان بالآتي :

- 1- أن يتم تجهيز الروضة بحجرة خاصة للإسعافات الأولية وتوفير متطلبات السلامة.
- 2- أن يتم تجهيز مبنى الروضة بمكتبة ومسرح ومرسم خا □ لأنشطة الأطفال.
- 3- أن يتم الاهتمام بتصميم مبنى الروضة بما يتناسب حاجة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 4- الاهتمام بالمساحات الخارجية بمبنى الروضة من حيث المساحات الزراعية وحدائق للحيوانات الأليفة.
- 5- أن يتم تجهيز الروضات بالوسائل التعليمية المناسبة والأدوات اللازمة لحفظ أغراض المعلمة والألعاب وأغراض الطفل.

- 6- أن يتم الاهتمام بتجهيز مطبخ خا □ يتلائم مع حاجات الطفل.
- 7- الاهتمام ببناء روضات جديدة لاستيعاب أعداد الأطفال بالفصول حسب معايير الجودة.

المراجع العلمية :

أولا : الكتب العلمية

- 1- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، موسوعة مصطلحات الطفولة (اجتماعية - إعلامية - تربوية - نفسية - طبية) ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005.
- 2- أمل خلف ، مدخل إلى رياض الأطفال ، دار الكتاب : القاهرة ، 2005 م.
- 3- السيد عبد القادر الشريف ، ثقافة الجودة في إدارة رياض الأطفال وتطبيقاتها ، دار الجوهرة للنشر : مصر القاهرة 2014 م.
- 4- إيمان عباس الخفاف ، التعليم البيئي في رياض الأطفال ، دار المناهج للنشر : عمان الأردن ، 2013 م.
- 5- إيناس عمر محمد أبو ختله ، اختبار الاستعداد المدرسي لطفل الحضانة والروضة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 م.
- 6- رافدة الحريري ، نشأة وإدارة رياض الأطفال ، دار المسيرة : عمان 2013 ، ط2.
- 7- سامي محمد ملحم ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار المسيرة : الأردن 2000 م.
- 8- طارق عبدالرؤوف عامر ، معلمة رياض الأطفال ، مؤسسة طيبة ، 2008 م.
- 10- عبد الغني محمد اسماعيل العمراني ، إدارة رياض الأطفال ، دار الكتاب الجامعي ، صنعاء ، 2015.
- 11- عصام فارس ، رياض الأطفال التنشئة الإدارية والأنشطة ، دار أسامة للنشر : عمان الأردن ، 2006 م.
- 12- محمد عبد الرحيم عدس ، عدنان عارف مصلح ، رياض الأطفال ، دار الفكر للنشر : عمان الأردن ، ط3.

ثانيا : الرسائل العلمية

1-الحسن إبراهيم ، دراسة تحليلية تقويمية لواقع رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية في ضوء الاستراتيجيات العربية للتربية السابقة على المرحلة الابتدائية رسالة ، ماجستير منشورة ، جامعة دمشق كلية التربية سوريا 2003 م.

ثالثا: المجلات والدوريات والنشرات

1-أميرة محمد علي حمزة ، يوسف يحيى طعماس ، كفاءة التوزيع المكاني لخدمات رياض الأطفال في مدينة الحلة ، مجلة العلوم الإنسانية - كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2016م.

2-أميرة عبد الرقيب عقيل ، تصور مقترح لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة برياض الأطفال من منظور المشرفات التربويات بمحافظة صنعاء ، مجلة الطفولة ، العدد 29 ، 2018 م.

3-الشرقاوي ، مقارنة لواقع البيئة المادية التعليمية لمباني رياض الأطفال القطاع الحكومي ، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر ، 2003م.

4-رانيا صانصिला ، تصور مقترح لضمان جودة البيئة التربوية في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية ، العدد 3، 2010م.

5-رندا أيمن شبكة ، واقع اعداد طفل ما قبل المدرسة في مصر في ضوء معايير الجودة الشاملة ، مجلة كلية التربية - جامعة بورسعيد ، العدد السادس عشر ، 2014 م.

2-محمد بن عبدالله الحازمي ، تطوير مؤسسات رياض الأطفال في المملكة العربية السعودية في ضوء النموذج الألماني ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد 171 ، الجزء الرابع 2016م.

أثر التجارة الإلكترونية المصرفية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية بمدينة طرابلس

* * عثمان علي غيث

* احمد جمعة نصر

المقدمة:

لقد أصبحت التجارة الإلكترونية من بين القطاعات الاسرع نمواً في الاقتصاد العالمي ويتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظراً لتأثيرها الفعال على الاسواق أداء المؤسسات و قدرتها التنافسية و لقد ساهمت الانترنت باعتبارها من أهم تقنيات الاتصال الحديثة بشكل كبير في تعزيز تنامي حجم التجارة الإلكترونية عالمياً (صراع ، 2014 ، ص 5).

ومما لاشك فيه بأن تبادل المعلومات أصبحت من الادوات التي تستخدمها الشركات و المؤسسات و خاصة المصارف التجارية حيث شهدت الصناعة المصرفية تقدماً ملموساً في مجال السماح للعملاء بتنفيذ العديد من العمليات المصرفية (عبدالهادي، 2017، ص 2).

مشكلة الدراسة:

شهدت الفترة الاخيرة تطوراً ملحوظاً للمصارف من خلال تقديم الخدمات المصرفية الجديد الإلكترونية التي تساهم في زيادة ثقة العملاء و تسهيل عملياتهم المصرفية ومع التطور الهائل في نظم المعلومات و خصوصاً نظم المعلومات المحاسبية و المعتمدة على الحاسوب بشكل خاص و ما صاحب هذا التطور من ضرورة وجود أنظمة فعالة للمعلومات ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

(ما أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العاملة في مدينة طرابلس؟).

فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة طردية بين التجارة الإلكترونية المصرفية إيجابية وبين جودة أنظمة المعلومات المحاسبية.
2. تؤثر التجارة الإلكترونية على جودة مخرجات النظام المحاسبي.

* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس . ليبيا

* * عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس . ليبيا

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان مدى تأثير مخرجات النظام المحاسبي بأنشطة التجارة الإلكترونية في المصارف.
2. تحليل طبيعة التحديات التي تعترض نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق التجارة الإلكترونية.
3. الوقوف على طبيعة البرامج نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة و مدى ملاءمتها لبيئة التجارة الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

يتضح أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. إبراز دور التي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية.
2. اسهام نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز انتشار التجارة الإلكترونية لدى المصارف التجارية.
3. الوقوف على نقاط القوة و الضعف في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية

مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في مدينة طرابلس وهي مصرف الجمهورية و مصرف الصحاري و مصرف الوحدة ، وستعتمد عينة الدراسة على العينة العشوائية البسيطة لدى المصارف وكان حجم العينة 112 مفردة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الكتب و المجلات العلمية و الندوات و الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات و تحليلها ، و قد تم استخدام الادوات الاحصائية لتحليل مضمون الاستمارة و الوصول إلى التحقيق من أهداف الدراسة و اختبار الفرضيات.

حدود ت الدراسة:

الحدود الزمنية: اقتصر نتائج هذا البحث على الفترة الذي أنجز فيها و المتمثلة في الفترة 2021 / م.
الحدود الموضوعية: تتمثل في التطرق إلى أثر التجارة الإلكترونية المصرفية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية في المصارف.

المصطلحات الإجرائية:

1. التجارة الإلكترونية: هي استخدام التقنيات البرمجية الحديثة في المعلومات و الاتصالات من أجل عقد الصفقات المبادلات التجارية بهدف تطوير التجارة العالمية و تنمية المبادلات العالمية.
2. كثافة المعلومات: هي جعل المعلومات كثيفة وذات جودة ممتازة وحديثة وقللت من مشاكل البحث و الاتصالات.
3. نظم المعلومات المحاسبية: هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية يتكون من عدة نظم فرعية مع بعضها بعضاً بصورة مترابطة و متبادلة بهدف توفير المعلومات.

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة: صابرين (2017) بعنوان مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي 18 " الاعتراف بالإيراد " وكانت أهم أهداف هذه الدراسة هي تحليل البات و أساليب الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع السلع و الخدمات في التجارة الإلكترونية ومدى الانسجام مع المعيار الدولي ، و توصلت إلى النتائج العمليات التي تتم وفقاً لنظام التجارة الإلكترونية عمليات غير ملموسة و تقتقد إلى التوثيق في أغلب مراحلها و أن هناك تأثيراً لعمليات التجارة الإلكترونية على مناهج الفكر المحاسبي كما خلصت إلى تأهيل كل من المحاسبين و المراجعين بالمزيد من تقنيات و البات التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية من قبل الهيئات المهنية المحاسبية و ضرورة عمل دورات و ورشات عمل بهدف زيادة وعي المستهلك بأسس و البات العمل التي يجب مراعاتها لتحقيق عنصر الأمان في عمليات التجارة الإلكترونية.
- 2- دراسة: تماضر (2016) بعنوان " محددات قياس ضريبة أرباح أعمال التجارة الإلكترونية و أثرها في تحديد الوعاء الضريبي ، و هدفت هذه الدراسة إلى معرفة القصور في التشريعات الضريبة السودانية و طبيعة السلع و الخدمات المتداولة في التجارة الإلكترونية و البنية التحتية و الكوادر البشرية و تأثيرها في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال لنشاطات التجارة الإلكترونية ، و تمثلت مشكلة الدراسة في وجود قصور في التشريعات الضريبة التقليدية وصعوبة تحديد السلع و الخدمات المتداولة إلكترونياً ، عدم وجود بنية تحتية ملائمة ، عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة إلكترونياً ، واعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الاستنباطي. و توصلت إلى التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية يتطلب لوائح و إجراءات مختلفة عن التجارة التقليدية و صعوبة متابعة السلع و الخدمات المتداولة إلكترونياً و خلصت إلى ضرورة تطوير التشريع الضريبي السوداني ليشمل التجارة الإلكترونية و يجب إلزام المنشآت البائعة المكلفة بتحصيل ضريبة أرباح الأعمال بضرورة تقديم الإقرار الضريبي السنوي متضمناً الصفقات الإلكترونية.

3 - دراسة : هاني (2014) بعنوان تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية و متطلبات التجارة الإلكترونية في قطاع الخدمات ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في قطاع الخدمات الاردني و متطلبات التجارة الإلكترونية المتمثلة بالمبادي المنصوص عليها في المشروع الكندي الأمريكي المشترك ، و البحث عن المعوقات التي تحد من عملية التوافق و تقديم الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات مما قد ينعكس إيجابياً على قطاع الخدمات بشكل خاص و على الاقتصاد الاردني بشكل عام ، و توصلت إلى وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة و متطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الخدمية و الإدارة مهتمة بتدريب الكوادر الفنية في مجال التجارة الإلكترونية ، وخلصت إلى التركيز على أهم المخاطر التي تواجه الإدارة في مجال التجارة الإلكترونية و الاستعداد لها و الاهتمام بكل ما هو جديد في مجال التجارة الإلكترونية.

4 - دراسة: القطاونة (2005) بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ، و هدفت هذه الدراسة إلى أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في المصارف و شركات التأمين في بورصة عمان ضمن السوق الاول وقد بلغ عدد المصارف التي أجريت عليها الدراسة 13 مصرفاً و عدد منشآت التأمين 10 وتوصلت إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أثرا على فاعلية نظم المعلومات المحاسبي و أهم العوامل المؤثرة هو استخدام شبكات الاتصالات يليه الاجهزة و البرمجيات

و خلصت إلى ضرورة زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية و وجود متخصصين ضمن الكادر الوظيفي لمواجهة أي خلل.

5 - دراسة: عبدالهادي (2017) بعنوان تأثير التجارة الإلكترونية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، و هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر ممارسة التجارة الإلكترونية على تحسين معايير الجودة لأنظمة المعلومات المحاسبية و توصلت إلى تؤثر الحوالات الإلكترونية الممارسة في البنوك التجارية الفلسطينية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية وتساهم التجارة الإلكترونية في تحسين معايير الجودة لأنظمة المعلومات المحاسبية ، و خلصت إلى إعطاء المحاسبين دورات في التعامل مع الحوسبة الإلكترونية التنسيق مع إدارة قسم تكنولوجيا المعلومات من أجل برمجة و عمل تقارير تقيد في عملية القياس الكمي بشكل أكبر .

التعليق على الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة تتكلم عن المواضيع تخص التجارة الإلكترونية و أيضاً نظم المعلومات المحاسبية وكذلك النظام المحاسبي حيث تحدثت الدراسات السابقة عن قدرة النظام المحاسبي في التعامل مع اساليب التجارة الإلكترونية و أيضاً تحدثت عن المشاكل التي يمكن أن تواجه مهنة المحاسبة في استخدام عمليات التجارة الإلكترونية ومدى امكانية التعامل مع أساليب التجارة الإلكترونية بالجودة المناسبة و تلبية احتياجات و رغبات المستخدمين و الاثر الناتج عن استخدام التجارة الإلكترونية ونظم المعلومات المحاسبية على التقارير و أنظمة دعم القرار وقد تم ذلك من خلال التطبيق على مجموعات قطاعات لعدة دول كقطاع الشركات و المصارف ، وتتميز هذه الدراسة في أنها تهدف إلى توضيح إلى أي مدى يمكن للتجارة الإلكترونية أن تساهم في تطوير نظم المعلومات المحاسبية و الاثار الناتجة عن ذلك من خلال فرضيات تركز على مكونات نظم المعلومات المحاسبية وبعض الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف على جودة هذه النظم المحاسبية.

1. الإطار النظري التجارة الإلكترونية

أولاً - تعريف التجارة الإلكترونية:

في الواقع ليس هناك تعريف محدد للتجارة الإلكترونية حتى الان وذلك بسبب تعدد الجهات و المنظمات الدولية ، حيث أهتمت منظمة الأمم المتحدة ممثلة في لجنة الأمم للقانون التجاري الدولي الأونسترال بوضع مشروع قانون التجارة الإلكترونية وقد تم لها في السادس عشر من ديسمبر 1996 حيث وافقت لجنة الأونسترال على إصدار القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية.

فالتجارة الإلكترونية هي: استخدام التقنيات البرمجة الحديثة في المعلومات و الاتصالات من أجل عقد الصفقات المبادلات التجارية ، بهدف تطوير التجارة العالمية و تنمية المبادلات العالمية (السيد ، 2012 ، ص 31).

ثانياً - أهمية التجارة الإلكترونية:

تظهر أهمية التجارة الإلكترونية من خلال تحقيق المنافع التالية:

1. انخفاض التكلفة: حيث كانت عملية التسويق للمنتج عالية التكلفة في السابق ، لأن الإعلان كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية المعروفة مثل التلفاز و الصحف ، أما في العصر الحديث فيمكن التسويق عبر شبكة الإنترنت و بتكلفة ضئيلة جداً.

2. تجاوز حدود الدولة: حيث كانت الشركات تتعامل سابقاً مع عملاء محليين فقط ، أما الان فيمكن للشركات أن تضمن تعرف الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة زائدة تذكر .
 3. التحرر من القيود: كانت الشركات قديماً تحتاج إلى تراخيص خاصة ، أما الان لا تحتاج الشركة لأي من تلك الإجراءات المعقدة و المرهقة.
 4. التواصل و الاستهداف الشخصي: تعد التجارة الإلكترونية الية تواصل ذات فاعلية عالية ، حيث إنها وسيلة إتصال سهلة بين العملاء و الشركة ، وتمكن الشركة من إستهداف فئة معينة من العملاء (أمجد ، 2018 ، ص 41).
 5. الوجود الواسع: من خلال وجود التجارة الإلكترونية في أي مكان وفي كل الأوقات على مدار الأربع و العشرين ساعة.
 6. التداول العالمي: حيث تمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها في تخطي الحدود بين الدول و الوصول إلى أي مكان بالعالم دون أي تكلفة و الحصول على المنتج.
 7. كثافة المعلومات: جعل الانترنت المعلومات كثيفة وذات جودة ممتازة وحديثة ، وقللت من مشاكل البحث و الاتصالات (صلاح ، 2010 ، ص 61).
- ثالثاً - خصائص التجارة الإلكترونية:**
- شهد العصر الحديث ثورة في مجال التجارة الإلكترونية ، ولهذا نجد تهافت المتعاقدين على الانخراط و التعامل بها لما تميزت به من خصائص وهي:
1. عدم وجود علاقة مباشرة بين البائع و المشتري ، حيث يتم التلاقي بينهما عن طريق شبكة الاتصالات.
 2. القدرة على التواصل مع أكثر من جهة في نفس الوقت بحيث يمكن للعائد إرسال رسالة إلى عدد من الجهات المختلفة.
 3. التغلب على الحواجز التقليدية للمسافة سيما في الدول النامية ، فالتعامل من خلالها يتم بلا حدود من حيث الزمان و المكان.
 4. توفر في النفقات فهي تعمل على تخفيض جزء كبير من رأس المال لإقامة علاقات مستمرة بين البائعين و المشتريين.
 5. تقلل من الحاجة لزيارة العائد لمكان السلع ، حيث يمكن تنفيذ عملية البيع من داخل البيت.
 6. غياب المعاملات الورقية في استخدامها ، فالمعاملات تتم بطريقة إلكترونية بدون استخدام أي أوراق.
 7. تعد التجارة الإلكترونية من العقود القائمة على عنصر الرضا (حسين ، 2001 ، ص 81)

رابعاً - مزايا التجارة الإلكترونية:

يمكن إبراز مزايا التجارة الإلكترونية من خلال الآتي:

1. حرية الاختيار: فهي توفر فرصة لزيارة مختلف أنواع المجلات ، بالإضافة إلى تزويد الزبائن بالمعلومات الكاملة عن السلع.
2. تخفيض التكلفة على العاقدین: طباعة الكتاب مثلاً تحتاج إلى الورق وإلى شاحنات نقل و مستودعات تخزين بينما نشر الكتاب على الانترنت لا يحتاج إلى هذه الإجراءات وعليه تنخفض تكلفة الانتاج ومن ثم تنخفض سعر السلعة.
3. النفاذ للسوق العالمي: فهي تفتح المجال لتوسع الأسواق أمام عدد من الشركات لتتمكن من عرض منتجاتها على مواقع شبكة الانترنت.
4. توفر الوقت و الجهد: فالصفقات التجارية تتم دون حاجة لانتقال العاقدین أو النقائهما في مكان معين كما تساعد على تبسيط إجراءات العقد مما يضمن سرعة الإجراءات الخاصة بالبيع و الشراء (ياسر ، 2005 ص 53).

خامساً - عيوب التجارة الإلكترونية:

يمكن بيان عيوب التجارة الإلكترونية في الآتي:

1. عدم ملائمة القوانين القائمة ، والتشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.
 2. ترويج وعرض سلع و خدمات محرماً شرعاً.
 3. عدم معاينة السلعة من قبل المشتري ، فاطلاع المشتري على السلعة يدفع الغرر وينفي الخصومة المتوقعة.
 4. عدم الفصل بين التجارة الإلكترونية واستخدام الانترنت الأخرى ، فالإنترنت أصبح البنية التحتية الأساسية لتعاملات كثيرة غير تجارية ، مثل الأبحاث و الترفيه و الاتصالات و الأخبار .
 5. المخاطرة ، وذلك من خلال ما يلي:
- تسرب البيانات الشخصية للأفراد و المعلومات الخاصة بالشركات ، مما يجعلها أداة في أيدي المنافسين المتربصين.
 - غياب الضمانات الكافية لحماية المستهلك من الغش و الاعلانات المضللة عن السلع و الخدمات (زكي ، 2017 ص 53).

سادساً - أنواع التجارة الإلكترونية:

1. التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية و منشأة تجارية و يرمز لها بالرمز (B2B) و يقصد بها تعاملات التجارة الإلكترونية التي تتم بين منظمات الأعمال البائعة و منظمات الأعمال المشتريّة عبر شبكة الانترنت.
2. التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية و مستهلك و يرمز لها بالرمز (B2C) وهذا الشكل إنتشر بشكل كبير و يستخدم من قبل العميل لشراء المنتجات و الخدمات عن طريق الويب.
3. التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية و الإدارة الحكومية و هو ما يعبر عنها بالرمز (C2C) وهي تعطي جميع التعاملات التي تتم بين وحدات الاعمال و الإدارات الحكومية من خلال عملية دفع الضرائب و الرسوم التجارية و رسوم الجمارك.
4. التجارة الإلكترونية من مستهلك إلى مستهلك و هو ما يعبر عنه (C2C) وقد ظهر هذا الشكل مع ذبوع استخدام الانترنت وظهور التقنيات الحديثة الخاصة بشبكة الانترنت.
5. التعاملات فيما بين المستهلكين و الشركات وهو ما يعبر عنه بالرمز (C2B) ، وتشير إلى تعاملات التجارة الإلكترونية التي تتم بين مستهلكين أفراد بائعين و منظمات أعمال مشتري (عبدالرحيم ، 2004 ، ص 84) .
6. التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية بعضها البعض وترمز بالرمز (G2G) ، ويمكن أن تشمل هذه التعاملات بين الاجهزة الحكومية.
7. التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية و الشركات ما يعبر عنها بالرمز (G2B) وتتمثل في المبادلات في المعلومات بين الحكومة و الشركات باستخدام الانترنت ، كالمعلومات التي ترسلها الحكومة الخاصة بالضرائب و الجمارك و الأوضاع النقدية وما إليها.
8. التعاملات فيما بين الأجهزة الحكومية و المستهلكين و يرمز لها بالرمز (G2C) ، وتتمثل في الخدمات الإلكترونية التي تقدمها للأفراد كإستخراج بطاقات الهوية و رخص السياقة ودفع الضرائب إلكترونياً.
9. التعاملات من المستهلك إلى الحكومة و يرمز لها بالرمز (C2G) مثل قيام الأفراد بسداد الضرائب أو رسوم تجديد لرخص السيارات للحكومة عن طريق الانترنت (الخريجي ، 2002 ، ص51) .

سابعاً - مقومات التجارة الإلكترونية:

تقوم التجارة الإلكترونية على عدة مقومات أهمها:

1. تأسيس البنية التحتية التي تتطلب مايلي:
 - أ - بنية تحتية متينة للإتصالات تتم عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات طبقاً لمبادئ ونظم و تصميمات ورموز متفق عليها. مع توفر الثقة الكاملة في هذا التبادل بين كل المتعاملين.
 - ب - تعاملات تجارية إلكترونية امنة وفق معايير مقبولة عالمياً.

- ج - إجراء تعديلات تشريعية لضمان إتمام العمليات بدرجة عالية من الأمان.
- د - إنشاء موقع حكومي كبير على شبكة الإنترنت لترويج التجارة الإلكترونية يتضمن كافة القوانين و التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية (عبد الهادي ، 2017 ، ص 93).
- ذ - إطلاق حملة إعلامية واسعة ، وتنظيم ندوات ومؤتمرات لشرح أهمية التجارة الإلكترونية و الفوائد التي تعود بها على الشركات و الاقتصاد القومي.
2. وجود نظام إداري ينسق ويراقب عملية المدفوعات النقدية الإلكترونية التي تعتبر أحد العناصر الأساسية للتجارة الإلكترونية.
3. وجود وسائل امنية من التكنولوجيا التي تحافظ على سرية التعاملات و حصول المتعاملين في التجارة الإلكترونية على حقوقهم.
4. تضم شبكة الانترنت ملايين المواقع التجارية مما يجعل تأسيس و إطلاق موقع تجاري إلكتروني عملاً يحتاج لعناية تامة و تخطيط مفصل و مدروس (السيد ، 2012 ، ص 101).
- ثامناً - مخاطر التجارة الإلكترونية:**
1. عدم الموثوقية خاصة في هذا النوع من التجارة ما بين الأطراف غير المعروفة بالنسبة لبعضهم البعض و التي لا تتمتع بالشهرة التجارية الكافية.
2. ليست في مأمن من القرصنة و التطفل في الشبكات العالمية و الذي يحصل في مثل هذه المواقع من أجل سرقة المعلومات و الوصول للأرقام السرية للحسابات و بطاقات الائتمان.
3. وجود التجسس الدولي من قبل بعض الحكومات و الشركات الكبيرة و متعددة الجنسيات على أعمال و تجارة بعض الشركات و الأفراد تحت ذريعة الأسباب الامنية (صابرين ، 2017 ، ص 112) .
4. عدم وجود الانظمة و القوانين الملزمة لكافة الدول في العالم.
5. عدم توفر البنية التحتية التي تحتاج إليها شبكات الاتصالات و المعلومات في جميع الدول.
6. تحتاج إلى الكادر الفني و التقني الذي يقوم على إدارتها بالإضافة إلى الكادر المتخصص في إدارتها ، مما يحملها أعباء إضافية (تماضر ، 2016 ، ص 97).

2 - نظم المعلومات المحاسبية:

أولاً - تعريف نظم المعلومات المحاسبية: نجد أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية الذي يعني بتوفير البيانات و المعلومات التي تؤثر على نشاطات المؤسسة ككل ، وجميع

نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا هو توفير المعلومات الملائمة و الموضوعية من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد الشركة على تحقيق الأهداف ، وتعرف على أنها: " هيكل متكامل داخل المؤسسة باستخدام الموارد المتاحة و الأجراء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى محاسبية بهدف اشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات (محمود ، 2019 ، ص 31) .

ثانياً - أهمية المعلومات المحاسبية:

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة مجتمعة فيما يلي:

1. النمو في حجم الشركة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
2. ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسيّة و أفقية.
3. تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: و يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
4. التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثر بها ، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة ، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات (الحديدي ، 2014 ، ص 42) .

ثالثاً - الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

أولاً: الخصائص الرئيسية: وتتمثل هذه الخصائص معايير الجودة التي ترتبها باستمرار وهي:

1. أي يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة و مناسبة لاستخدامات متخذي القرار ، فالملاءمة هي معيار أساسي يحكم منفعة الخصائص الأخرى للمعلومات ويمكن توثيق خاصية الملاءمة من خلال:
 - أ - التوقيت الزمني المناسب: أي يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة لاتخاذ قرار معين (القطاونة ، 2005 ، ص 61) .

ب - القيمة التنبؤية: أي أن يكون للمعلومات المحاسبية علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

ج - التغذية الراجعة: أي أن يكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة و التقييم من خلال التغذية العكسية.

2. الموثوقية: تتعلق الثقة بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة. ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الاتي: صدق التعب ، الحيادية ، قابلية التحقق (عبدالحق ، 2011 ، ص 94) .

ثانياً: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

1. الثبات وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق و الأساليب المعتمدة في قياس و توصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى.
 2. قابلية المقارنة أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ض من نفس النشاط ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق و الاساليب المحاسبية متميزة بالثبات فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة (هاني ، 2014 ، ص 124).
- رابعاً - تصنيف المعلومات المحاسبية:**
- تصنف المعلومات من حيث المحتوى إلى ثلاثة أنواع:
- أ - المعلومات الاستراتيجية: وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً ، وتتعلق بصياغة أهداف الشركة ، والخطط طويلة الأجل للوصول إلى هذه الأهداف.
 - ب - المعلومات التكتيكية: تتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للإستراتيجيات الموضوعية من قبل الإدارة العليا مثل جدولة الانتاج وخطط الصيانة وتدريب الافراد.
 - ج - المعلومات التشغيلية: هي التي تتعلق بعمليات الشركة اليومية مثل المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين وأنواع وكميات السلع المنتجة و المبيعة (طارق ، 2012 ص 84).
- خامساً - مكونات نظم المعلومات المحاسبية:**
1. وحدة المعالجة وتمثل الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية بحيث تكون قابلة لإستخدام وقد تتم من خلال الحاسب أو من خلال التسجيل بالدفاتر المحاسبية.
 2. قاعدة البيانات وتتضمن قاعدة البيانات كل البيانات التي تم تخزينها من قبل سواء على الاقراص وأسطوانات ممغنطة أو في السجلات المحاسبية (باسم 2008 ، ص 95).
 3. الإجراءات و تمثل تتابع خطوات معالجة البيانات داخل نظم المعلومات المحاسبي وقد يتم إنجازها عبر الحاسب اليدوي.
 4. وحدة تخزين واسترجاع البيانات وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة و الحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلاً أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى صانعي القرار (عبدالفتاح ، 2005 ، ص 105) .
- سادساً - وظائف نظم المعلومات المحاسبية:**

1. جمع و تخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة و عمليات المؤسسة بكفاءة وفعالية ، حصر العمليات و الأحداث التي تتعلق بنشاط المؤسسة في صورة المواد الأولية.
 2. تشغيل معالجة البيانات عبر عمليات الفرز و التصنيف و التلخيص.
 3. توليد معلومات محاسبية مفيدة إلى الاطراف المستفيدة ذات العلاقة لاتخاذ القرار مع إعادة التقارير الإدارية.
 4. تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل و معالجة البيانات المتعلقة بالأنشطة و الأعمال بدقة و تؤكد أيضاً حماية هذه البيانات و أصول المنشأ الأخرى (كريم ، 2018 ، ص 71).
- سابعاً - تأثير أنظمة التجارة الإلكترونية على نظام المعلومات المحاسبية:**
- 1 - التأثيرات العامة للتشغيل ولممارسة أنظمة التجارة الإلكترونية على نظام المعلومات المحاسبية:
 - أ - تمتع الانظمة الالية وبصفة خاصة أنظمة البنك الفوري بالمصرفية منها ، بخاصية المحاسبة الإلكترونية.
 - ب - انخفاض مدة التأخير المرتبطة بخاصية التوقيت الملائم فيما يتعلق بالافصاح الالكتروني على الشبكة.
 - ج - ارتفاع تكلفة إنشاء المواقع وصيانتها و تحديثها و تزويدها بكل أدوات تنفيذ المتجر الالكتروني.
 - د - ارتفاع تكلفة تطوير و تحديث البرامج اللازمة لتشغيل الاجهزة المستخدمة بأنظمة البنك الفوري.
 - هـ - تطوير العديد من البرمجيات و صفحات مواقع الانترنت المتخصصة في المحاسبة .
 - و - يتحمل البنك و العميل العديد من المسؤوليات الاسترشادية عند توفير و تلقي خدمات عبر الشبكة.
 - ز - التوسع في إدخال تكنولوجيا نظم الخبرة الناتجة عن نظم الذكاء الالكتروني ضمن نظام المعلومات المحاسبية (عبدالرحمن ، 2012 ، ص 88).
 - ي - زيادة كفاءة أداء البنك وخفض تكاليف التشغيل بالبنوك و تكاليف عمليات التجزئة محليا و دولياً.
 - 2 - أثر تطبيق أنظمة التجارة الإلكترونية على مدخلات نظام المعلومات المحاسبية:
 يؤدي تطبيق أنظمة التجارة الإلكترونية على مدخلات نظام المعلومات المحاسبية إلى انخفاض حجم المدخلات و تغييرها بشكل شبه كامل في الانظمة الفورية.
 - 3 - أثر أنظمة التجارة الإلكترونية على مخرجات وتقارير نظام المعلومات المحاسبية:
 يؤدي تطبيق أنظمة التجارة الإلكترونية على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية إلى:
 1. التوسع في تطبيق الافصاح الالكتروني على كل التقارير المالية ذات الغرض العام وشمولها لكل من التقارير المالية السنوية و الفترية.
 2. زيادة و تنوع نمط المخرجات وشمولها لتقارير فورية من خلال الشبكة بأنماط مختلفة (محمد ، 2008 ، ص 143).

ثامناً - متطلبات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية:

1. تكامل المعلومات.
2. إمكانية تحقيق تبادل الخدمات والمعلومات بين مختلف نظم المعلومات في الشركات و الهيئات المشاركة.
3. إجراء هذا التبادل للخدمات والمعلومات في وقت يعد ملائماً لكافة الاطلافا المشاركة.
4. إشراك أكبر عدد ممكن من المستخدمين من مختلف أنحاء العالم حتى يتحول الامر في النهاية إلى ما يقترّب من حالة السوق الكفاء (محمود 2007، ص 162).

المحور الأول: التجارة الإلكترونية.

جول (1) متوسط ونتائج اختبار حول العبارات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		غير متأكد		لا أوافق		على الإطلاق
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
يؤدي إدخال عمليات التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى تطوير و تحسين أساليب الرقابة والتقييم.	40	35.7	42	37.5	30	26.8	0	0.0	0.0
يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى مواكبة النظام للأنظمة العاملة بالمصارف على تصعيد الدولي.	62	55.4	43	38.4	7	6.3	0	0.0	0.0
يساهم إدخال عمليات التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إطفاء صفة السهولة بالتعامل مع البات النظام المحوسبة.	0	0.0	0	0.0	22	19.6	80	71.4	10
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى تقليل الأخطاء في إدخال البيانات المحاسبية.	0	0.0	72	64.3	22	19.6	18	16.1	0
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الي إدخال بيانات محاسبية تساهم في عمل المقارنات.	19	17.0	5	4.5	0	0.0	63	56.3	25
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الي سهولة إجراءات إدخال البيانات المحاسبية.	10	8.9	0	0.0	8	7.1	65	58.0	29
توجد اختلافات جوهرية في أساليب المحاسبية المتبعة في التطبيق العملي للتجارة الإلكترونية عن تلك المتبعة في التجارة التقليدية	11	9.8	0	0.0	44	39.3	7	6.3	50

38.6	32	25.0	28	3.6	4	7.1	8	35.7	40	هناك صعوبة في الالتزام بمبدأ الإفصاح الشامل في مجال التجارة الإلكترونية.
52.7	59	10.7	12	0.0	0	25.0	29	10.7	12	لا يوجد المام كافي لدى القائمين على أمر الضرائب بأساليب التحاسب الضريبي لمعاملات التجارة الإلكترونية.
55.4	62	15.2	17	13.4	15	10.7	12	5.4	6	هناك صعوبة في الاطلاع على بيانات الممولين ذات العلاقة بالسلع و الخدمات المتبادلة في التجارة الإلكترونية نتيجة لامكانية اخفاء تلك البيانات إلكترونياً أو تعديلها.
8.9	10	3.6	4	0.0	0	15.2	17	72.3	81	هناك قصور في الحصول على عناصر قوائم مالية تتمتع بخصائص نوعية في ظل عمليات التجارة الإلكترونية.
0.0	0	7.1	8	28.6	32	13.4	15	50.9	57	توجد ثغرة في نظام التحويل من العميل إلى الشركة والعكس في بيئة التجارة الإلكترونية.
72.3	81	7.1	8	20.5	23	0.0	0	0.0	0	يمكن قياس نسبة انجاز الخدمة بتاريخ إعداد الميزانية بشكل موثوق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
0.0	0	5.4	6	60.7	68	20.5	23	13.4	15	هناك ضعف في عدد المهنين و الكوادر الفنية و القانونية و التنظيمية العاملة في مجال التجارة الإلكترونية
8.9	10	17.0	19	8.0	9	12.5	14	53.5	60	هناك إمكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك و الشركات و تعرضهم للخسائر في ظل أسلوب التعامل بالتجارة الإلكترونية.
13.4	15	20.5	23	60.7	68	5.4	6	0.0	0	يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إدخال بيانات محاسبية تكلفتها أقل من منفعتها.
15.2	17	61.6	69	12.5	14	0.0	0	10.7	12	يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى استخدام نظم معلومات محاسبية وموحدة في جميع المصارف.

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن:

درجات الموافقة عالية جداً على العبارات التالية:

1. يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى مواكبة النظام للأنظمة العاملة بالمصارف على تصعيد الدولي.
2. هناك صعوبة في الالتزام بمبدأ الإفصاح الشامل في مجال التجارة الإلكترونية.
3. هناك قصور في الحصول على عناصر قوائم مالية تتمتع بخصائص نوعية في ظل عمليات التجارة الإلكترونية.

4. توجد ثقة في نظام التحويل من العميل إلى الشركة والعكس في بيئة التجارة الإلكترونية
 5. هناك امكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك و الشركات و تعريضهم للخسائر في ظل أسلوب التعامل بالتجارة الإلكترونية .
- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:
1. يؤدي إدخال عمليات التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى تطوير و تحسين أساليب الرقابة والتقييم.
 2. يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى تقليل الاخطاء في إدخال البيانات المحاسبية.
- درجات الموافقة منخفضة على العبارات التالية:
1. يساهم إدخال عمليات التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إطفاء صفة السهولة بالتعامل مع اليات النظام المحوسبة.
 2. يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الي إدخال بيانات محاسبية تساهم في عمل المقارنات.
 3. يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الي إدخال بيانات محاسبية تساهم في عمل المقارنات.
 4. يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الي سهولة إجراءات إدخال البيانات المحاسبية. توجد اختلافات جوهرية في أساليب المحاسبية المتبعة في التطبيق العملي للتجارة الإلكترونية عن تلك المتبعة في التجارة التقليدية .
 5. لا يوجد المام كافي لدى القائمين على أمر الضرائب بأساليب التحاسب الضريبي لمعاملات التجارة الإلكترونية.
 6. يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى استخدام نظم معلومات محاسبية وموحدة في جميع المصارف.
- ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تأثير استخدام التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية تم استخدام اختبار T حول المتوسط (3) وكانت النتائج كما في الجدول (1) حيث كانت الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن (3)، مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن (3).

جدول (2) متوسط ونتائج اختبار T حول العبارات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	95%فترة ثقة للمتوسط		T	مستوى الدلالة
			الحد الأدنى	الحد الأعلى		
يؤدي إدخال عمليات التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى تطوير و تحسين أساليب الرقابة والتقييم.	3,49	2,19	2,72	2,93	0,697	1,000
يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى مواكبة النظام للأنظمة العاملة بالمصارف على تصعيد الدولي.	2,54	1,32	2,80	2,84	0,751	0,683
يساهم إدخال عمليات التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إطفاء صفة السهولة بالتعامل مع اليات النظام المحوسبة.	2,53	0,62	2,73	2,07	0,482	0,570
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى تقليل الاخطاء في إدخال البيانات المحاسبية.	2,33	0,93	3,65	3,88	2,16-	0,983
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الي إدخال بيانات محاسبية تساهم في عمل المقارنات.	3,49	0,97	3,10	2,80	1,71-	0,432
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية الي سهولة إجراءات إدخال البيانات المحاسبية.	3,36	2,01	2,20	0,84-	1,81	0,628
توجد اختلافات جوهرية في أساليب المحاسبية المتبعة في التطبيق العملي للتجارة الإلكترونية عن تلك المتبعة في التجارة التقليدية	3,40	1,80	2,82	5,70-	0,632	0,731
هناك صعوبة في الالتزام بمبدأ الإفصاح الشامل في مجال التجارة الإلكترونية.	3,29	1,01	4,50	1,21	3,271	0,596
لايوجد المام كافي لدى القائمين على أمر الضرائب بأساليب التحاسب الضريبي لمعاملات التجارة الإلكترونية.	2,21	0,74	3,20	2,50	6,19-	0,000
هناك صعوبة في الاطلاع على بيانات الممولين ذات العلاقة بالسلع و الخدمات المتبادلة في التجارة الإلكترونية نتيجة لامكانية اخفاء تلك البيانات إلكترونيا أو تعديلها.	3,91	0,84	2,10	9,32	2,90-	0,004
هناك قصور في الحصول على عناصر قوائم مالية تتمتع بخصائص نوعية في ظل عمليات التجارة الإلكترونية.	1,65	0,91	2,20	1,74	0,76-	0,672
توجد ثقة في نظام التحويل من العميل إلى الشركة و العكس في بيئة التجارة الإلكترونية.	3,47	0,79	2,20	2,90	2,50-	1,000

1,000	2,40	3,42	2,20	0,58	1,61	يمكن قياس نسبة انجاز الخدمة بتاريخ إعداد الميزانية بشكل موثوق في ظل بيئة التجارة الإلكترونية.
1,211	3,43	2,14	2,12	0,82	2,51	هناك ضعف في عدد المهنيين و الكوادر الفنية و القانونية و التنظيمية العاملة في مجال التجارة الإلكترونية
0,916	3,19-	2,21	1,62	1,14	4,18	هناك امكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك و الشركات و تعرضهم للخسائر في ظل أسلوب التعامل بالتجارة الإلكترونية.
0,552	2,52-	0,40-	2,63	1,51	3,42	يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إدخال بيانات محاسبية تكلفتها أقل من منفعتها.
0,462	0,672	1,90	2,11	1,93	2,31	يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى استخدام نظم معلومات محاسبية وموحدة في جميع المصارف.

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ أن نسبة الاجابة سبب عدم الملاءمة هو 4 يساوي 75.0 % وهي نسبة عالية و أن الاجابة سبب عدم الملاءمة يعود إلى السبب 1 يساوي 38.1 % وهي نسب منخفضة و أن نسبة الاجابة سبب عدم الملاءمة يعود إلى الاسباب 2 ، 3 يساوي 22.6 % و 15.6 % على الترتيب وهي نسب منخفضة جداً.

يبين الجدول (2) 95% فترة ثقة لنسبة الاجابة نعم حول أسباب عدم مناسبة الاسعار في مجتمع الدراسة، و وجد أن فترة الثقة حول العبارة 3 تضم 3.0 مما يشير إلى أن درجة موافقة المجتمع على ما ورد في تلك العبارة متوسط غير متأكد وهذا يشير إلى ضعف يمثل هذا النوع و وجد أن الحد الأدنى إلى فترة الثقة حول العبارة أكبر من الرقم 3 مما يشير إلى أن درجة أن موافقة المجتمع على ما ورد في تلك العبارة عال أكبر من غير متأكد. ولاختبار الفرضية أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة التجارة الإلكترونية أكبر من 3.5 غير متأكد تم إجراء اختبار T وحيث أن قيمة الاختبار المقابلة إلى جميع العبارات أقل من قيمة - 1.53 مما يشير إلى أنها العبارات التي تم الموافقة عليها بدرجة منخفضة غير متأكد.

المحور الثاني: نظم المعلومات المحاسبية.

جدول (3) متوسط ونتائج اختبار حول العبارات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		غير متأكد		لا أوافق		لا أوافق على الإطلاق	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
وضع البات وخطوط عمل خاص بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.	17	15.1	22	19.6	26	23.2	41	36.6	6	5.3
وضع إجراءات معينة لتطبيق و تأكيد تعامل عمليات النظام.	9	8.1	5	4.4	61	54.4	14	12.5	23	20.5
وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المعلومات.	0	0.0	7	6.2	49	43.7	23	20.5	33	29.4
وضع البات وخطوط عمل خاصة بشبكات الربط التي تساهم في تأمين حماية سرية البيانات و المعلومات.	5	4.4	31	27.6	0	0.0	55	49.1	21	18.7
استخدام أقسام متخصصة في المصرف تتأط بها وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية و تطبيق تلك السياسات و مراقبتها.	18	16.0	25	22.3	17	15.1	13	11.6	39	34.8
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إدخال بيانات محاسبية تساهم في توليد خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية.	61	54.4	17	15.1	18	16.0	4	3.5	12	10.7
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إدخال البيانات المحاسبية بشكل متكامل.	0	0.0	33	29.4	10	8.9	51	45.5	18	16.1
يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى إيصال مخرجات المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرارات.	7	6.2	63	56.2	9	8.1	19	16.9	14	12.5
يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى توفير مخرجات معلومات محاسبية دقيقة.	17	15.7	28	25.0	49	43.1	18	16.1	11	9.8
يؤدي استخدام الحوالات الإلكترونية إلى توفير الوقت و الجهد في جودة نظم المعلومات المحاسبية.	71	63.3	5	4.4	20	17.8	3	2.6	13	11.6
يؤدي استخدام الحوالات الإلكترونية إلى توفير معلومات محاسبية قابلة للقياس الكمي.	50	44.6	17	15.1	0	0.0	21	18.7	24	21.4

13.3	15	72.3	81	9.8	11	4.4	5	0.0	0	يؤدي استخدام القنوات الإلكترونية إلى توفير الأيدي العاملة من أجل الوصول إلى بيانات محاسبية سليمة
11.6	13	25.0	28	0.0	0	57.1	64	6.2	7	يؤدي استخدام القنوات الإلكترونية إلى الوصول إلى تقارير سليمة خاصة بالبيانات المحاسبية الخاصة بالحوالات.
16.1	18	20.5	23	5.3	6	40.1	45	16.1	18	يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى توفير مخرجات معلومات محاسبية شاملة.

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن:

درجات الموافقة عالية جداً على العبارات التالية:

1. يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية.
 2. يؤدي استخدام القنوات الإلكترونية إلى توفير الوقت و الجهد في جودة نظم المعلومات المحاسبية.
 3. يؤدي استخدام القنوات الإلكترونية إلى توفير معلومات محاسبية قابلة للقياس الكمي.
- درجة الموافقة عالية على العبارات التالية:
1. يؤدي استخدام القنوات الإلكترونية إلى الوصول إلى تقارير سليمة خاصة بالبيانات المحاسبية الخاصة بالحوالات.
 2. يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى إيصال مخرجات المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرارات.
 3. يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى توفير مخرجات معلومات محاسبية شاملة.

درجات الموافقة المنخفضة على العبارات التالية:

1. وضع البات وخطوط عمل خاص بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.
 2. وضع البات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط التي تساهم في تأمين حماية سرية البيانات و المعلومات.
 3. يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إدخال البيانات المحاسبية بشكل متكامل.
 4. يؤدي استخدام القنوات الإلكترونية إلى توفير الأيدي العاملة من أجل الوصول إلى بيانات محاسبية سليمة
- ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 وكانت النتائج كما في الجدول (3) حيث كانت الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن 3 ، مقابل الفرضية البديلة: متوسط الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن 3.

جدول (4) متوسط ونتائج اختبار T حول العبارات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	95%فترة ثقة للمتوسط		T	مستوى الدلالة
			الحد الأدنى	الحد الأعلى		
وضع الياث وخطوط عمل خاص بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.	3.2	1.12	3.20	2.70	0.649	1.561
وضع إجراءات معينة لتطبيق و تأكيد تعامل عمليات النظام.	3.69	2.20	2.92	3.31	0.871	0.884
وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المعلومات.	2.93	1.83	2.1	2.01	0.631	0.534
وضع الياث وخطوط عمل خاصة بشبكات الربط التي تساهم في تأمين حماية سرية البيانات و المعلومات.	2.49	0.59	3.10	2.19	1.19-	0.943
استخدام أقسام متخصصة في المصرف تتاط بها وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية و تطبيق تلك السياسات و مراقبتها.	2.24	1.57	1.50	0.72-	2.86	1.000
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إدخال بيانات محاسبية تساهم في توليد خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية.	3.9	2.12	3.17	6.60-	2.210	0.000
يؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إدخال البيانات المحاسبية بشكل متكامل.	3.11	1.79	2.29	8.13-	5 4.2-	0.637
يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى إيصال مخرجات المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرارات.	3.21	0.70	1.71	0.72-	2.25-	0.860
يؤدي استخدام التجارة الإلكترونية إلى توفير مخرجات معلومات محاسبية دقيقة.	2.23	1.63	3.07	2.10	0.611	0.801
يؤدي استخدام الحوالات الإلكترونية إلى توفير الوقت و الجهد في جودة نظم المعلومات المحاسبية.	3.01	1.84	1.94	2.18	1.98	0.375
يؤدي استخدام الحوالات الإلكترونية إلى توفير معلومات محاسبية قابلة للقياس الكمي.	3.19	1.18	2.1	1.84	2.91	1.90
يؤدي استخدام القنوات الإلكترونية إلى توفير الايدي العاملة من أجل الوصول إلى بيانات محاسبية سليمة	2.51	1.26	3.82	0.75-	2.72-	0.732
يؤدي استخدام الحوالات الإلكترونية إلى الوصول إلى تقارير	2.85	1.91	2.32	2.69	1.91	0.252

سليمة خاصة بالبيانات المحاسبية الخاصة بالحوالات.						
يؤدي استدام التجارة الإلكترونية إلى توفير مخرجات معلومات محاسبية شاملة.	3.16	1.13	1.80	3.60	-4.32	0.349

ومن خلال الجدول (4) نلاحظ أن متوسط الموافقة على العبارات 1.80 يساوي 3.83 و 3.43 على الترتيب أكبر من غير متأكد ، و متوسط الموافقة على العبارات 5 ، 9 على الترتيب بين لا أوافق و غير متأكد ومن خلال اجابات عينة الدراسة تم التنبؤ 95 % فترة ثقة لمتوسط درجة موافقة المجتمع الدراسي على العبارات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية و وجد أن الحد الأعلى إلى فترة الثقة حول العبارات 1.11 . 16 أقل من 3.0 مما يشير إلى أن درجة موافقة المجتمع على ما ورد في تلك العبارات منخفضة أقل من غير متأكد. ولاختبار الفرضية أن متوسط درجة الموافقة حول العبارات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية أكبر من 3.5 غير متأكد تم إجراء اختبار T وحيث أن قيمة الاختبار المقابلة إلى جميع العبارات أقل من قيمة 1.64 مما يشير إلى أنها العبارات التي تم الموافقة عليها بدرجة منخفضة غير متأكد.

النتائج:

1. تؤثر الحوالات الإلكترونية الممارسة في مصارف التجارية الليبية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية.
2. تساهم التجارة الإلكترونية في تحسين معايير الجودة لأنظمة المعلومات المحاسبية.
3. تؤثر القنوات الإلكترونية الممارسة في المصارف الليبية على جودة أنظمة المعلومات المحاسبية.
4. تؤدي إدخال التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية إلى إدخال بيانات محاسبية تساهم في توليد خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية.
5. ضعف في وضع اليات و خطوط عمل خاص بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.
6. قلة الاهتمام بأقسام متخصصة في المصرف تتأط بها وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية.

التوصيات:

1. زيادة الاهتمام بجانب الحوالات الإلكترونية لأنها تزيد من جودة أنظمة المعلومات المحاسبية.
2. ضرورة توفير وضع سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الامان و الموثوقية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة من قبل النظام المصرفي.
3. ضرورة عمل دورات و ورشات عمل بهدف زيادة وعي المستهلك بأسس واليات العمل التي يجب مراعاتها لتحقيق عنصر الامان في عمليات التجارة الإلكترونية.

4. ضرورة الاهتمام بقسم مختص يناد له وضع السياسات الخاصة بربط نظام معلومات محاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية .

5. الاهتمام بوضع اليات و خطوط عمل خاص بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة .

المراجع:

أولاً - الكتب:

1. السيد، ياسر، (2012) التجارة الالكترونية: القاهرة ، دار السحاب للنشر و التوزيع.
2. الحديدي ، محمد عبدالحق ، (2014) ، نظم المعلومات و معالجة البيانات ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع.
3. الخير، ناجي عبدالفتاح ، (2009) ، التجارة الالكترونية والعولمة: غزة مكتبة افاق للنشر و التوزيع.
4. الخرجي ، عبدالله ، (2002) ، التجارة الالكترونية الافاق و الابعاد ، الرياض: مكتبة الرشد للنشر و التوزيع.
5. أمجد ، مصطفى عواد ، (2018) ، التسويق عبر الانترنت ، عمان: دار الباروني للنشر و التوزيع ، الاردن.
6. باسم ، جلال ، (2008) ، ، ط3 ، نظم المعلومات المحاسبية ، القاهرة: دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان: الاردن.
7. حسين ، عبدالفتاح ، (2001) التجارة الالكترونية ، ط3 الدار المصرية اللبنانية للنشر ، القاهرة ، مصر.
8. زكي ، فتح الله ، (2017) ، الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية ، ط2 ، السبيل للطباعة و النشر ، بغداد ، العراق.
9. صلاح ، عبدالكريم محمود ، (2010) ، الحكومة الإلكترونية الواقع و الافاق ، القاهرة ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية للنشر.
10. طارق ، غالي عبدالرزاق ، (2012) ، نظم إدارة المعلومات ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
11. عبدالرحيم ، أحمد ، (2004) ، التجارة الالكترونية ، افاق الحاضر و تطلعات المستقبل.
12. عبدالفتاح ، عمار ، (2001) ، نظم المعلومات المحاسبية ، الرياض: دار المريخ للنشر.
13. ياسر ، علي غالب ، (2005) ، التجارة الإلكترونية وفاق تطبيقاتها العربية ، الرياض: معهد الإدارة العامة.
14. كريم ، عبدالحميد: مرزوق ، عبدالعزيز علي ، نظم المعلومات المحاسبية، (2018)
15. عبدالرحمن ، أسعد عودة ، (2012) ، نظم المعلومات المحاسبية ، عمان: الاردن ، دار وائل للنشر .

16. محمد ، عبدالحفيظ ، (2008) ، الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية ، الاسكندرية: مصر دار الكتب و الدراسات العربية.
 17. محمود ، سلامة ، (2007) ، تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية.
 18. عبدالحق ، فتح الله ، (2011) ، ط 1، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ،مصر الجديدة مركز تطوير الاداء.
 19. محمود ، سعود ، (2019) نظم المعلومات المحاسبية: الاسس و الوظائف ، ط 6 ، الرياض ، مطابع الفرزدق التجارية.
- ثانياً – رسائل الماجستير:**
1. صابرين ، محيسن ، (2016) رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان مدى ملاءمة المحاسبة لبيئة التجارة الالكترونية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي 18 ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، كلية التجارة.
 2. تماضر ، محمد ، (2016) رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان محددات قياس ضريبة أرباح أعمال التجارة الالكترونية و أثرها في تحديد الوعاء الضريبي ، جامعة السودان.
 3. هاني ، ليث ، 2014 رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان تقييم التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ز متطلبات التجارة الالكترونية ، جامعة عمان العربية ، الاردن.
 4. القطاونة ، أيمن ، 2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن.
 5. عبدالهادي ، التتر ، (2017) رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان تأثير التجارة الالكترونية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، كلية التجارة.

فوائد الوسائل التعليمية ودورها في تطوير العملية التعليمية في رياض الأطفال

*أ. سعاد ميلاد يوسف الصيد

المخلص:-

هدف هذا البحث إلى التعرف على فوائد الوسائل التعليمية ودورها في تطوير العملية التعليمية في رياض الأطفال من خلال الإجابة على تساؤلات البحث. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على الرجوع إلى المصادر والمراجع والكتب والدراسات والبحوث التي تتناول موضوع هذا البحث. وأوصت الباحثة بعدد من التوصيات من بينها أن تقوم إدارة الوسائل التعليمية بتزويد رياض الأطفال بكافة الوسائل التعليمية من أجهزة ومعدات تعليمية. وتوفير الخامات اللازمة لإنتاج الوسائل التعليمية. كذلك تشجيع إدارة الروضة للمعلمات على القيام بإنتاج الوسائل التعليمية من الخامات البيئية. إضافة إلى الاهتمام بالإعداد الأكاديمي للمعلمات من أجل تزويدهم بالخبرات والمهارات الضرورية في مجال الوسائل التعليمية.

المقدمة:-

تعتبر مرحلة رياض الأطفال مرحلة ضرورية فرضتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية في المجتمعات العربية. كما أنها مرحلة هادفة تربوية وليست ترفاً حضارياً لأنماط خاصة من الأطفال. وهذه المرحلة الحقيقية لها فلسفتها التربوية. وأهدافها التعليمية وبرامجها ومعلماتها وأدواتها وتجهيزاتها التي تستجيب لحيوية الطفل ونشاطه وخصائص نموه. فترية الطفل لم تعد مجرد اجتهد شخصي من الوالدين أو مجرد وسائل تكتب بالمحاولة والخطأ بل أصبحت تربية الأطفال في الوقت الراهن تحتاج إلى علم ووقت. (خلف 2005، 11). والوسائل التعليمية أحد عناصر المنهج. وهي أدوات حسية تعتمد على مخاطبة حواس المتعلم. خاصة حاستي السمع والبصر. بهدف إبراز المعارف والمعلومات المراد تحصيلها. (شحاته 1998، 10). أي أنها جزء مساعد للمنهج. من خلالها يمكن الحصول على الخبرات المتنوعة. وتبادل المفاهيم. وزيادة عمق التعلم وفاعليته. (العنزي 2017، 1)

كما أن الوسائل التعليمية تحظى بأهمية بالغة لدى المعلمين والمخططيين التربويين حيث أنها تؤدي إلى استثارة اهتمام الطفل وإشباع حاجاته للتعلم. وكلما كانت الخبرات التعليمية التي يمر بها الطفل أقرب إلى الواقعية أصبح لها معنى ملموسا وثيق الصلة بالأهداف. (نبهان 2008، 19). واستناداً إلى ما سبق فقد أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن الوسيلة التعليمية توفر الجهد والوقت على المعلمة. فضلاً عن ذلك أنها عنصر مشوق للطفل وطريقة ممتعة في إيصال المعلومة له. كما أنها توفر خبرات

*عضو هيئة تدريس كلية التربية طرابلس جامعة طرابلس . ليبيا

بديلة للطفل. عن الخبرات الواقعية. (برهان الدين 2011. 45) وبناء على ذلك ينبغي على لمعلمة الروضة أن تكون فنية متطورة. ممتلئة مهارات وكفايات واستراتيجيات فاعلة في توظيف الأجهزة التعليمية وموادها. لمساعدة أطفالها على بلوغ الاهداف التعليمية بدرجة عالية من الإتقان. كذلك أن تتعرف على المصادر والوسائل التعليمية المختلفة في البيئة المحيطة والتي يمكن استخدامها في المواقف التعليمية بذلك تزودهم بمصادر المعرفة المختلفة. وتهيئ البيئة التعليمية المناسبة التي تضمن التفاعل النشط والإيجابي بين المعلم والبرامج والمواد التعليمية. (الحيلة 2003. 17) **مشكلة البحث:**

تقتصر عملية التدريس في أغلب مؤسساتنا التعليمية على وسائل تقليدية. لعدم توفر الوسائل التعليمية الحديثة. ورياض الأطفال تعتبر من أكثر المؤسسات التي تحتاج إلى توفير الوسائل التعليمية لما لها من أهمية حيث تعمل على جذب انتباه الأطفال إلى النشاط المطروح. كما تساعد الطفل في اكتساب المعارف والخبرات والمهارات المختلفة. وهذه بدورها تساعد على إشباع حاجاته وتحقيق أهدافه. (حجازي 2009. 41) كما أن استخدامها يعمل على تحسين مستوى الطفل وتحسين أدائه، وترتب أفكاره. وتنمي قدرته على التفكير والانتباه والملاحظة والاكتشاف وتساعد على حل المشكلات التي يواجهها. أي تزيد من رغبة ودافعية الطفل للتعلم. (صالح وآخرون 2002، 98)

وقد أثبتت العديد من البحوث والدراسات دور الوسائل التعليمية في عملية التعليم والتعلم. ومن بينها البحوث التي أجراها ثلاثة من رجال التربية هم: هوبن. وفن. وديل وفي هذا البحث استقتوا المدرسين الذين يستخدمون الوسائل التعليمية في التدريس ووصلوا إلى أنها تقدم أساسا ماديا للتفكير الإدراكي الحسي للتلميذ، ومن ثم فإنها تقلل من استخدام التلاميذ لألفاظ لا يفهمون لها معنى. كما أنها تثير اهتمامهم وتجعل ما يتعلمونه باقي الأثر. (مطاوع 1990. 18)

من خلال ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:
ما فوائد الوسائل التعليمية وما دورها في تطوير العملية التعليمية في رياض الأطفال ؟
أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال ما أثبتته التجارب والأبحاث المختلفة بأن التعليم الأفضل و الأبقى أثرا هو الذي يعتمد أساسا على الخبرات الحسية. وأن التعليم اللفظي الذي يعتمد على الحفظ والتلقين في توصيل المعاني والخبرات أثره غير باق وسرعان ما ينسى بالإضافة إلى أهمية الحواس والخبرات الحسية في تكوين المدركات. وهذا لا يتأتى إلا من خلال استخدام الوسائل التعليمية لتحقيق نتائج أفضل في العملية التعليمية.
لذا فإن أهمية البحث الحالي تكمن في:-

- لفت انتباه المختصين في هذا المجال إلى الاهتمام بهذه المرحلة باعتبارها أولى مراحل نمو الطفل.
- يمكن أن تساعد معلمات رياض الأطفال في التعرف على أهمية استخدام الوسائل التعليمية في هذه المرحلة المهمة في تشكيل شخصية الطفل.
- مزيداً من الجهود من قبل المسؤولين وذوي الاختصاص لتكوين ورش عمل داخل مؤسسات الرياض لصنع الوسائل التعليمية من المواد البيئية المحلية.
- تقديم بعض الاقتراحات لذوي الاختصاص بشأن إعداد برامج ودورات تدريبية لمعلمات رياض الأطفال في مجال الوسائل التعليمية.

أهداف البحث: - من خلال هذا البحث يمكن التعرف على الآتي: -

- المقصود بالوسائل التعليمية.
- فوائد الوسائل التعليمية ودورها في تطوير العملية التعليمية في رياض الأطفال.
- أنواع الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها في تطبيق الأنشطة في رياض الأطفال بصفة عامة.
- بعض الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها في مجال اللغة العربية.
- أهمية رياض الأطفال وأهدافها ودورها في بناء شخصية الطفل.

تساؤلات البحث: -

من خلال هذا البحث يمكن الإجابة على الأسئلة التالية: -

- ما المقصود بالوسائل التعليمية؟
- ما فوائد الوسائل التعليمية ودورها في تطوير العملية التعليمية في رياض الأطفال؟
- ما أنواع الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها لتطبيق الأنشطة في رياض الأطفال؟
- ما الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها في مجال اللغة العربية في رياض الأطفال؟
- ما أهمية رياض الأطفال وأهدافها ودورها في بناء شخصية الطفل؟

منهج البحث: -

ثم استخدام المنهج الوصفي وهو المنهج الذي يعتمد على الرجوع إلى المصادر والمراجع والكتب والدراسات والبحوث العلمية التي تتناول موضوع هذا البحث.

مصطلحات البحث: -

الوسائل التعليمية: -

هي كل أداة تستخدمها المعلمة لتحسين عملية التعليم والتعلم وتوضيح معاني الكلمات. أو شرح الأفكار وتدريب على المهارات أو تعويدهم على العادات أو تنمية الاتجاهات أو غرس القيم فيهم. دون أن تعتمد المعلمة أساساً على الألفاظ والرموز والأفكار (بدران - مطاوع 1999. 31) الدور:-
هو مجموعة من الأنشطة المترابطة. أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة. ويترتب عن الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة. (أحمد 1989، 7)

رياض الأطفال:-

هي تلك المؤسسة التربوية والاجتماعية التي يلحق بها الأطفال في السن ما بين الثالثة من العمر. وتعرف في كثير من البلاد بمدرسة الحضانة أو مراكز الرعاية النهارية أو رياض الأطفال.(سليمان 2005. 54)

أدبيات البحث:-

المبحث الأول:- فوائد الوسائل التعليمية ودورها في تحسين العملية التعليمية في رياض الأطفال:-

أولاً:- تعريف الوسائل التعليمية

عرفت الوسائل التعليمية بعدة تعريفات من بينها:

هي الأداة أو الشكل. أو اللغة التي تستخدمها المعلمات لمساعدة الأطفال على تعلم ما يهمهم في موقف معين.
(خلف 2005، 201) .

كما عرفت بأنها المواد التعليمية والأدوات والأجهزة وقنوات الاتصال التي تنتقل منها المعرفة من المرسل إلى المستقبل. (المصراي 1997، 63)

وعند اختيار الوسيلة التعليمية يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات منها:-

المواصفات الموضوعية:-

- 1- أن تعالج موضوع أو فكرة أساسية.
- 2- أن تتناسب والوقت المخصص لها.
- 3- أن تحقق أهداف النشاط.
- 4- أن تثير التفكير. وتحفز الطفل للإبداع والابتكار.
- 5- أن تكون مناسبة لمستوى المتعلم وتتلاءم مع ظروف مجتمعهم.
- 6- أن تكون موادها مستتبطة من البيئة المحلية.
- 7- أن تكون قادرة على تنمية حب الاستطلاع. وجمع المعلومات لدى الطفل.

المواصفات الشكلية:-

- 1- أن يسهل الحصول عليها.

2- أن تكون آمنة. ولا يتسبب استعمالها بحدوث خطورة.

3- أن يسهل استخدامها.

4 - أن تكون قليلة التكاليف.

5- أن تتناسب مع التطور العلمي والتكنولوجي.

6- أن تساوي الوسيلة التعليمية ما يبذل في سبيل الحصول عليها من جهد ومال. (سليمان 2003، ص 31)

العلاقة بين نظامي التعليم والوسائل التعليمية:-

تتضمن العلاقة بين نظامي التعليم والوسائل التعليمية على النحو التالي:-

1- ضرورة استخدام المعلم للوسائل التعليمية في إطار التفاعل بين المعلم وهذه الوسائل بما يحقق الأهداف التعليمية.

ففي سياق العمليات الحادثة في نظام التعليم تقتضي الضرورة أن يوظف المعلم الوسائل التعليمية حتى تكون

المخرجات على النحو المطلوب.

2- أن تكون الوسائل التعليمية المستخدمة ملبية لخصائص وحاجات التلاميذ ضمانا لسلامة تفاعلهم معها. يقع هذا

التفاعل ضمن سلسلة التفاعلات الجارية ضمن عمليات نظام التعليم التي من شأنها مساعدة التلاميذ على النمو

بطريقة فعالة تحقيقا لأهداف العملية التعليمية.

3- ارتباط الوسيلة التعليمية بالمنهج مما يوفر مناخا مناسباً للتفاعل بين كل من المتعلم والمادة الدراسية عن طريق

توظيف هذه الوسائل.

4- تهيئة أفضل الظروف للتعلم الصفّي القائمة على توظيف الوسائل التعليمية. بما في ذلك التجهيزات الأساسية من

إضاءة. وكهرباء. وتهوية. ومقاعد. وسبورة. وغير ذلك مما يزيد من فاعلية الوسائل التعليمية في تحقيق الأهداف.

5- أن تكون خصائص الوسيلة التعليمية على النحو الذي يحقق التفاعل بين المعلم والتلاميذ من جهة وبين التلاميذ

والوسيلة ذاتها من جهة أخرى. فوضوح الوسيلة ودقتها وحجمها وسهولة استخدامها تعد من العوامل الهامة في هذا

الجانب. (ابا نمي 1414 هـ. ص 30 - 31)

ثانيا: فوائد الوسائل التعليمية ودورها في تطوير العملية التعليمية في رياض الأطفال:-

تهدف التربية على اعداد شامل لنمو الأفراد. بهدف مواجهة التطور العلمي والتكنولوجي. ونتيجة لازدياد المعرفة

وازداد المادة العلمية التي يدرسها التلميذ واحتواء المنهج على العديد من التفاصيل والموضوعات زادت معها أعباء

المعلم وزادت مسؤولياته في نقل المعرفة. اضافة إلى ذلك احتاج المعلم إلى استخدام طرق حديثة في التدريس تقوم

على إثارة دافعية التلاميذ. واستخدام الأسلوب اللفظي مع الوسيلة المناسبة لتحقيق عائد أكبر في العملية التعليمية.

لهذا انتشر استخدام الوسائل التعليمية في المدارس الحديثة للتغلب على العديد من المشاكل من طول المقررات

الدراسية. وصعوبتها كما أمكن عن طريقها تدريس الكثير من المعلومات والمفاهيم. (صالح وآخرون 2002، ص 7)

ويقصد بعملية التعليم توصيل المعرفة للمتعلم. وخلق الدافعية لديه للتعلم. وزيادة الرغبة في البحث والاستكشاف. للوصول إلى هذه المعرفة. وهذا يحتاج إلى طريقة وأسلوب يوصله إلى هدفه. والوسائل التعليمية تؤدي دورا هاما في النظام التعليمي من أهمها توفير الخبرات الحسية التي يصعب تحقيقها في الظروف الطبيعية للخبرة التعليمية. والوسائل التعليمية التي يتم اختيارها في المراحل التعليمية الدنيا تختلف عن الوسائل التعليمية التي نختارها للمراحل التعليمية المتقدمة كما يتوقف اختيارها على طبيعة الهدف الذي نسعي لتحقيقه. (حجازي 2009، 40)

عليه يمكن حصر فوائد الوسائل التعليمية في الآتي:-

- 1- تساعد على الفهم، لأن هذه الوسائل تقدم خبرات حسية واقعية وشبه واقعية بحسب نوعها.
- 2- توفر وقت كل من المعلمة والطفل.
- 3- تثري القاموس اللغوي للطفل.
- 4- اثارة اهتمام الأطفال بالموضوع المطروح. مما يخلق لديهم النشاط والرغبة في التعلم. (سليمان 2003، 51)
- 5- تساعد الوسائل التعليمية على معالجة الفروق الفردية بين الأطفال.
- 6- تساعد على تقوية العلاقة بين المعلم والطفل.
- 7- تؤدي الوسائل التعليمية إلى ترتيب الأفكار التي يكونها الطفل واستمرارها.
- 8- يمكن عن طريق الوسائل التعليمية تنوع أساليب التعزيز التي تؤدي إلى تثبيت الاستجابات الصحيحة وتأكيدا.
- 9- تساعد الوسائل التعليمية في معالجة ظاهرة اللفظية. لأنها تقدم خبرات حسية عن موضوعات التعلم.
- 10- تساعد على إثراء مجالات الخبرة التي يمر بها الطفل. وذلك عن طريق استخدام الوسائل التعليمية المتنوعة. إذ تشترك الحواس في تكوين الخبرة الجديدة وربطها بالخبرات السابقة.
- 11- تنمية عمليات التفكير لدى الطفل.. (الطوبجي 1980، 47)

ويمكن شرح ذلك بنوع من التفصيل كالآتي:-

أوضحت الدراسات والأبحاث (منذ حركة التعليم السمعي البصري) ومرورا بالعقود التالية أن الوسائل التعليمية تؤدي دورا جوهريا في إثراء التعليم من خلال إضافة أبعاد ومؤثرات خاصة وبرامج متميزة. حيث تعمل على توسيع خبرات الطفل وتيسير بناء المفاهيم وتخطي الحدود الجغرافية والطبيعية. فقد جعلت من البيئة المحيطة بالروضة تشكل تحديا لأساليب التعليم والتعلم لما تزخر به هذه البيئة من وسائل اتصال متنوعة تعرض بأساليب مثيرة وجذابة. (جلوب 2017، 14)

الوسائل التعليمية تؤدي إلى استثارة اهتمام الطفل وإشباع حاجاته للتعلم وهذا ما اثبتته التجارب أن التعلم يحدث في الدماغ الذي يجمع بدوره المعلومات عن طريق الحواس لدى الانسان وهذه الحواس متفاوتة في مقدرتها على جمع المعلومات. فلا شك إن الوسائل التعليمية المختلفة كالرحلات والنماذج والأفلام التعليمية والمصورات تقدم خبرات

متنوعة يأخذ منها كل طفل ما يحقق أهدافه ويثير اهتمامه فالطفل الذي يخرج في رحلة إلى شاطئ البحر قد يجد اللعب والسباحة ما يشبع حاجة في نفسه بينما يهتم آخر بجمع الأصداف والقواقع وإثارة كثير من الأسئلة حولها ودراستها. وبالمثل فإن مشاهدة الفيلم تستثير اهتمام الطفل نحو موضوعات الدراسة وتفتح له آفاقاً جديدة من المعرفة. وكلما كانت الخبرات التعليمية التي يمر بها المتعلم أقرب إلى الواقعية أصبح لها معنى ملموساً وثيق الصلة بالأهداف التي يسعى الطفل إلى تحقيقها والرغبات التي يتوق إلى إشباعها. (الطوبجي 1980، 44)

يضم الفصل الدراسي مجموعة كبيرة من الأطفال يختلفون من حيث قدراتهم ومواهبهم وخبراتهم. وكلما كثر عدد الأطفال داخل الفصل زادت الفروق الفردية بينهم. والمعلم عندما يقوم بشرح درسه للأطفال يعتقد في غالب الأحيان أن أطفاله في مستوى واحد ويتناسى أن هناك فروق فردية بينهم. والوسائل التعليمية تساهم في حل هذه المشكلة على أساس أنها تقدم متغيرات متعددة ومتفاوتة وتعرضها بأساليب وطرق مختلفة مما يؤدي إلى استثارة الأطفال من ذوي القدرات والمواهب والخبرات المختلفة. (اللقاني 1993، 77-78)

ولاشك أن الخبرة التي يكتسبها الطفل عن طريق ممارسته لها أو مشاهدته لها في فيلم أو رحلة أو بتمثيلية أو غير ذلك من طرق التعليم التي تعتمد على الوسائل التعليمية تكون أثبت من غيرها التي يكتسبها عن طريق حفظ الألفاظ فهي خبرات لا تنسى وتتميز بالثبات. (البغدادى 1998، 71)

كما يمكن عن طريق الوسائل التعليمية تنويع أساليب التعزيز التي تؤدي إلى تثبيت الاستجابات الصحيحة وتأكيد التعلم. ولعل أوضح مثال لذلك من الوسائل التعليمية الحديثة هو استخدام التعليم المبرمج حيث يعرف الطفل مباشرة الخطأ أو الصواب في إجابته فور إبدائها فيتم تعزيز الإجابة السليمة ويستمر في تعلمه. ويمكن أن نستخدم وسائل كثيرة لتحقيق هذا الغرض كأن يشاهد الطفل أحد الأفلام للإجابة على الأسئلة أو المشكلات التي تصادفه.

كذلك عرض فيلم أمام الأطفال من قبل المعلم أو تقديم عملية كيميائية أمامهم يدفع الأطفال لتركيز الانتباه واستمرار تتبع هذا الفيلم أو هذه الإذاعة أو العملية الإيضاحية للوقوف على ما يحتويه كلاً منها على أفكار ومعلومات.

كما أن الوسائل التعليمية إذا أحسن استخدامها وتحديد الهدف منها وتوضيحه في ذهن الطفل تؤدي إلى زيادة مشاركة الطفل الإيجابية في اكتساب الخبرة وتنمية قدرته على التأمل ودقة الملاحظة واتباع التفكير العلمي للوصول إلى حل المشكلات، كذلك يؤدي هذا الأسلوب إلى تحسين نوعية التعلم ورفع مستوى الأداء عند الأطفال.

(الطوبجي 1980، 46-47)

كما تجعل الوسائل التعليمية عملية التعليم اقتصادية بدرجة أكبر من خلال زيادة نسبة التعلم إلى تكلفته. فالهدف الرئيس للوسائل التعليمية تحقيق أهداف تعلم قابلة للقياس بمستوى فعال من حيث التكلفة في الوقت والجهد

والمصادر. (جلوب 2017، 24)

ثالثاً:- أنواع الوسائل التعليمية:-

توجد أنواع من الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها لتطبيق الأنشطة في رياض الأطفال بصفة عامة ومنها:-
أ- الرحلات التعليمية:- يقتضي تعرف الإنسان على العالم الذي يعيش فيه وعلى الأشياء التي تؤثر في حياته إلى دراسة جدية. مثل كيف تبنى المنازل وترصف الطرقات ؟ وكيف تطير الطائرة وتعمل السفينة ؟ وما خطوات صناعة الصابون والسكر ؟ فلا شك أن الطفل يشعر بالحاجة إلى معرفة هذه الموضوعات المتصلة بحياته اليومية. فلا تكفي رؤية الأشياء بطريقة الصدفة. بل لابد أن تدرس للطفل لتحقيق الغرض المقصود. وهذا ما يدعو المعلمين لتعليم الأطفال عن طريق الرحلات التعليمية. وإذا كان الطفل في خبرته المباشرة بالأشياء والظواهر. يعمل ويلاحظ في الوقت نفسه. ففي الرحلة يغلب جانب الملاحظة على جانب العمل وقد صارت الرحلة التعليمية في الوقت الحاضر تتخذ لها مكانا هاما في البرامج كوسيلة من وسائل التربية السليمة والتنشيط الزراعي والصحي والاجتماعي والعلمي. بعد أن ثبت ما لها من نفع. (صالح 2013، 161)

- تعريف الرحلة التعليمية:- عرفت الرحلة التعليمية بأنها خروج الأطفال بشكل منظم لتحقيق هدف تعليمي مرتبط بالمنهج الدراسي المقرر. ومخطط له من قبل. (حجازي 2009، 134)

- شروط الرحلة التعليمية:-

- 1- توافر التعاون فيها.
- 2- وجود تنظيم فيها.
- 3- وجود غرض تعليمي محدد.
- 4- ارتباط الرحلة بالمنهج. (صالح 2013، 162)

مزايا الرحلة التعليمية:-

- 1- تجعل الرحلة التعليمية الطفل مشاركا نشطا واعيا. يفكر ويعبر عن الخبرات الواقعية التي يمر بها.
- 2- تتيح الرحلة التعليمية للأطفال إدراك الصلة بين ما يدرسه في الفصل وما يجري في الحياة الخارجية.
- 3- تتيح الرحلات للأطفال فر [الحصول على الحقائق والمفاهيم المتعلقة بالظواهر الطبيعية والبشرية والاجتماعية المحيطة بهم. من مصادرها الأصلية.
- 4- تحقق الرحلات تغير مرغوب في جو الروضة. فتجعله محببا وتشير في الأطفال الميل إلى الاكتشاف والبحث. (بدران 1999، 151-152)

ب- اللوحات التعليمية أو التوضيحية وهي:-

- 1- لوحة الطباشير "السبورة".
- 2- اللوحة الورقية "لوحة الفينيل"
- 3- لوحة الجيوب.

أولاً:- لوحة الطباشير "السبورة" - هي الأداة أو الشريط الذي نخط عليها تجاربنا وكلماتنا وجملنا وأفكارنا وخبراتنا ومهاراتنا الكتابية وغيرها فهي سجل لكل شيء مما يكتب عليه وهي تتصف بالصدق والثبات فهي لا تغير شيء مما يكتب عليها إلا إذا أراد المعلم أو المتعلم ذلك كما أنه يقدم لنا التغذية الراجعة الإيجابية لتصحيح وتصويب إملائنا وأفكارنا (العزة 2010، 108 □)

مميزات لوحة الطباشير:-

- 1- سهولة الاستخدام والتنظيف والصيانة.
- 2- تعدد استخداماتها بحيث تشمل جميع المواد الدراسية وجميع الفئات العمرية.
- 3- قلة تكاليف صنعه.
- 4- يمكن استخدامه في عرض كثير من الوسائل التعليمية كالخرائط والملصقات وغيرها.
- 5- تعدد أشكاله بما يتناسب مع حجم الغرفة والفئة المستهدفة.
- 6- لا تحتاج إلى استعدادات خاصة مسبقة لاستخدامه. (سلامة 2005، 140 □)

ثانياً:- اللوحة الوبرية:-

تشبه اللوحة الوبرية لوحة النشرات من حيث كونها أداة تعليمية تعرض عليها وسائل بصرية تخدم أغراض تعليمية متعددة. واللوحة الوبرية ليست بذاتها وسيلة تعليمية. وإنما المعروضات كالرسومات البيانية والصور والأشياء هي الوسائل التعليمية. والفكرة الرئيسية فيها أن السطوح الوبرية التي لها وبرة أو زغب تلتصق ببعضها إذا تلامست. (المصراي 1990، 304 □)

وتعتبر اللوحة الوبرية من أنجح الوسائل التعليمية وذلك يعود إلى رخص ثمنها وسهولة إعدادها وإمكانية استخدامها لمختلف المواد المدرسية وإمكانية استخدامها من قبل المعلم والمتعلم. (حجازي 2009، 140 □)

مميزات اللوحة الوبرية:-

- 1- نظيفة وسهلة الاستخدام.
- 2- توفر وقت الحصة وتوفر جهد المعلم.
- 3- جذابة ومشوقة.
- 4- تعالج صعوبات المعلمين كالرسم على السبورة.
- 5- تناسب جميع المراحل الدراسية.
- 6- سهولة إعداد بطاقتها.
- 7- إعادة استخدام البطاقات لأكثر من مرة. (حجازي 2009، 141 □)

ثالثاً:- لوحة الجيوب:-

عبارة عن لوحة من الكرتون. أو الألكاج. مثبت عليها طبق من البرستول أو الدوبلكس مثني بشكل جيوب أفقية. وجاءت تسميتها من طي ورق البرستول لحمل المواد التعليمية وإسنادها في ثنيات جيبيّة طويت بعضها فوق بعض في خطوط مستقيمة وعلى مساحات منتظمة. ويحذ أن تكون لوحة الجيوب ملونة بألوان هادئة كالرمادي والأزرق الفاتح. والأخضر الفاتح. (اشتية وعليان 2009، 129)

مميزات لوحة الجيوب:-

- 1- التشويق وإثارة الانتباه.
- 2- سهولة الاستخدام والحمل.
- 3- قلة تكاليف إنتاجها.
- 4- إمكانية استخدامها من قبل المعلم والمتعلم. (الحجازي 2004، 152)

مجالات استخدام لوحة الجيوب:-

تستخدم لوحة الجيوب كوسيلة تعليمية في معظم المواضيع الدراسية خاصة في الصفوف الأساسية الأربعة الأولى وما قبلها. وفي صفوف محو الأمية وتعليم الكبار. فيمكن استخدامها في مادة الحساب. مثل تحليل الأعداد وتركيبها. وفي مادة القراءة في تحليل الكلمات والجمل وتركيبها. وتستخدم كذلك في التعليم المجرد كالرموز الكيميائية. وأسماء المواد. والعناصر التي تشير إليها بكتابتها على بطاقات منفصلة أو بطاقة واحدة يمكن استخدامها في أغراض كثيرة في المكتبة. وقاعات العرض والمشاغل المهنية والمختبرات لوضع مطويات. ونشرات وكتيبات صغيرة في جيوبها للرجوع إليها وقت الحاجة. (اشتية وعليان 2009، 130)

ج:- التسجيلات الصوتية:-

هي جهاز سمعي أو مثير سمعي وهو مفيد جدا في العملية التعليمية. إذ يمكن للمعلم أن يستخدمه بأشكال عديدة تكون فيها الفائدة له وللأطفال. (سلامة 2008، 105)

استخدامات أجهزة التسجيل:-

- 1- إن أجهزة التسجيل الصوتية لها استخدامات متعددة. في مجال التعليم ويمكن استخدامها للأغراض الآتية:-
- 1- تسجيل الدروس والمحاضرات والبرامج الإذاعية التربوية.
- 2- يمكن أن يرافق جهاز عرض الشرائح والأفلام الثابتة.
- 3- تعليم التجويد. ولفظ الكلمات في دروس القرآن الكريم والأحاديث النبوية (صالح 2013، 261)
- 4- حفظ الأناشيد والقصص والموسيقى.

5- معالجة عيوب الكلام عند الأطفال وتعليم الأطفال بطي التعلم.

6- يستخدم في مختبرات اللغات.

7- يستخدم في الاختبارات حيث يستمع الأطفال إلى عدد من الأسئلة ويسجلون إجاباتهم.

على أوراقهم. (سلامة 2008، 106 □)

أنواع التسجيلات الصوتية:- هناك نوعان من التسجيلات وهما:-

1- أشرطة البكرات المفتوحة:- هذا النوع من الأشرطة على بكره قطرها (7.5 إنش)، تثبت على جهاز مسجل. ويوضع في مقابلها بكره فارغة ويوصل الشريط بينها و يشغل الجهاز وعادة ما يكون هناك أكثر من مسارين على هذا النوع من الأشرطة.

2- أشرطة الكاسيت:- تكون داخل علبة صغيرة بداخلها بكرتان. كل بكره لا يتجاوز قطرها إنشا واحدا.

شروط التسجيل الجيد:-

لنحصل على تسجيل واضح لابد من مراعاة الأمور الآتية:-

1- التأكد من سلامة التوصيلات الكهربائية والصوتية.

2- أن يكون الجهاز من النوع الجيد وصالحا للاستعمال.

3- أن يكون الشريط من النوع الجيد وغير مستهلك.

4- أن يكون الميكروفون حساسا.

5- أن تكون المسافة بين مصدر الصوت والميكروفون مناسبة (20 سم - 30 سم).

6- أن يعم الهدوء مكان التسجيل.

7- أن ينظف رأس التسجيل بقطعة مبللة بالكحول. (الحيلة 1998، □ □ 248-249)

عند استخدام التسجيلات الصوتية من قبل معلمة الروضة هناك مجموعة من الأمور التي يجب مراعاتها:-

أ- مرحلة الاعداد المسبق (قبل النشاط):- تتضمن هذه المرحلة الآتي:-

1- تحديد الأهداف السلوكية التي سيحققها الأطفال من استخدام البرنامج المسجل.

2- اختيار البرنامج المناسب لتلك الأهداف. والتأكد من مناسبة محتواه ومستوى الصوت من خلال استماع المعلم إليه من قبل استخدامه مع الأطفال.

3- اختيار المكان المناسب الذي سيتم فيه العرض. (صالح وآخرون 2002، □ 265)

ب- مرحلة التوظيف الفعلي (أثناء النشاط):-

1- تهيئة الأطفال لما سيتم عرضه.

2- وضع الجهاز (المسجل) في مكان مناسب حيث يستطيع معظم الأطفال مشاهدته أثناء الاستماع.

3- الاستماع إلى البرنامج. حيث يقوم الأطفال بتسجيل ملاحظاتهم. (سلامة 2008، 107)

ج - مرحلة التقويم (ما بعد النشاط):-

1- بعد الإنتهاء من الاستماع. تتم مناقشة ما سجله الأطفال من ملاحظات واستفسارات بحيث يكون النشاط موجها نحو الأفكار. والمعلومات التي تخدم الاهداف المخططة.

2- يضع المعلم وأطفاله خطة للمتابعة لاستكمال البحث أو دراسة جوانب الموضوع لتقوم مجموعة من الأطفال بالبحث عما استمعوا إليه.(الحيلة 1998، 250)

د - التمثيليات :-

يعتبر التمثيل إحدى الوسائل للتعبير عن النفس. فكثير من الأطفال أثناء لعبهم يقومون بتمثيل لأدوار الكبار. بطريقة تلقائية ودون إعداد مسبق. كما أنها من وسائل الاتصال الفعالة للتعبير عن مفهوم أو شعور معين. وهي تعتمد على اللغة. وحركات الجسم. وتعبيرات الوجه والإشارات. وأسلوب الكلام. بذلك فإن التمثيل أسلوب تربوي هادف. (شحاته 1998، 194).

والتمثيل هو أداء صوتي حركي لتقليد واقع معين بقصد تعديل سلوك التلاميذ. كما أنه أحد جوانب النشاط المدرسي الهادف. وبه تكتمل جوانب المنهج حيث يوفر خبرة من خبرات التعلم الفاعل ويساعد في الكشف عن مواهب الأطفال وقدراتهم.(عليان والدبس 1999، 484)

مميزات التمثيليات:-

1- تمكن المشاهدين والمؤدين للأدوار من الرؤية الواحدة للأحداث. حيث تركز المشاهد التمثيلية على البارز من الموقف والنقاط الرئيسية فيه. وتستبعد التفاصيل غير المهمة.

2- تنسم هذه الخبرات بقوة انفعالية تؤثر في المشاهد أو التلاميذ. فتجذب انتباهه وتجعله يشارك بعواطفه في أحداثها. وينفعل بمواقف الممثلين حبا وتقديرا.

3- يستطيع المعلم بواسطة هذه الخبرات أن يفيد من ميل تلاميذه للتقليد والتمثيل في تحقيق أهداف تعليمية كثيرة. فينبني المواقف والأحداث التي يصعب دراستها بصورتها الطبيعية مثل الغزوات الإسلامية. أو بعض القيم مثل: الوفاء والتعاون. أو تمثيل قصة دينية مقرررة على التلاميذ بأحداثها ووقائعها المختلفة. (شحاته 1998، 195)

4- تسمح للتلاميذ فرصة تكوين العلاقات الشخصية التي تساعد على نمو الذات وتنمية الصفات الاجتماعية. وزيادة تفهم الآخرين.

5- تسهم في تنمية ثروتهم اللغوية من الألفاظ والأساليب اللغوية الصحيحة. (أبو حمود 1966، 42)

رابعا:- أنواع الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها في تعليم اللغة العربية في رياض الأطفال:-

قد يظن البعض أن مادة اللغة العربية لا تحتاج في تعليمها إلى وسائل تعليمية. ولكننا نؤكد على أهمية الوسيلة التعليمية خاصة بالنسبة لتعليم اللغة العربية وذلك لبلاغتها وفصاحتها وتعدد فروعها فهي أحوج إلى الوسيلة التعليمية. وفيما يلي نستعرض بعض الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها في مجال اللغة العربية.

أ- البطاقات:- هي عرض البطاقات التي تحمل صوراً تحتها حروفاً أو كلمات. أو جملاً لتعليم الأطفال القراءة، أو بطاقات تحمل الكلمة وتفسيرها على بطاقة أخرى. بهدف تثبيت معاني هذه المفردات في ذهن الطفل. ويمكن استعمال هذه البطاقات بأن يعرض المعلم البطاقة التي تحمل الصورة. ثم يطلب من الطفل اختيار البطاقة التي تدل على معنى الصورة أو العكس. وكذلك بالنسبة لبطاقات الألفاظ ومعانيها. (سلامة 2005، 297) وتصنع البطاقات من ورق مقوى بأحجام مختلفة تكتب عليها المعرفة بأنواعها المختلفة. (حجازي 2009، 142) أنواع البطاقات:-

1- بطاقة المقارنة:- ويكتب فيها العديد من الحروف التي عرفها الأطفال وتكتب هذه الحروف على السبورة وتطلب المعلمة من الأطفال قراءة الحروف التي في بطاقاتهم ومقارنتها بمثيلاتها على السبورة وهكذا.

2- بطاقة الترتيب:- وتكتب في كل بطاقة حرف يعرفه الأطفال. وتوزع عليهم البطاقات ثم تكتب المعلمة الحروف هذه أو الكلمات على السبورة. ويطلب من الأطفال إخراج مثيلاتها من البطاقات التي بأيديهم. ويطلب منهم ترتيب الحروف. (الريان 1984، 270)

ب- نوات الأشياء والنماذج والعينات:- يقصد بذوات الأشياء هي الأشياء الحقيقية كما هي موجودة في الواقع دون تعديل (تصغير أو تكبير) مثل الطيور. الحشرات. والنباتات. (سلامة 2005، 102).

أما النماذج فهي عبارة عن مجسمات تعبر عن الشيء الطبيعي المراد دراسته فهي تقليد مجسم للشيء ذاته وتتمثل قيمة النماذج في الأشياء التي لا يمكن أن تحضرها المعلمة للروضة وذلك لكبر حجمها كالحوت أو لشراسبتها كسمكة القرش ومن المفيد لنا أنه يمكن أن نجعل النموذج أكبر من حجم الشيء نفسه وفي المقابل من الممكن جعله أصغر للأطفال من الشيء نفسه. وهنا يبرز دور المعلمة أن تنبه الأطفال إلى ذلك حتى لا تتكون مدركات خاطئة للأطفال عن ذلك الموقف.

ومن المفيد لمعلمة الطفل أن تقوم بترتيب النماذج حسب حجمها وأن تضعها أمام خلفية تحدث إحساساً بالتجسيم وتوهم الطفل أنها في بيئتها الحقيقية. (الريان 1984، 270)

أما بالنسبة للعينات هي جزء من شيء أو موضوع. بحيث تكون ممثلة لخصائص ذلك الشيء أو الموضوع. وقد تكون حية كعينات الأسماك في الحوض والنباتات في المشتل وقد تكون ميتة كجزء من النبات ورقعة مثلاً. وقد تكون عينة لجماد كعينات الصخور والنقود والملابس والسوائل. (نبهان 2008، 102)

ج - الأفلام السينمائية:- أثبت البحث العلمي أن الأفلام السينمائية هي أفضل أداة تؤثر في اتجاهات الأطفال وفي تكوين معايير السلوك. ولذلك كان من الضروري الاستفادة من الأفلام السينمائية ودمجها في الخبرات المدرسية حتى تساعد الطفل على الفهم السليم وإدراك العلاقات التي لا تتضح لهم إذا استخدمت وسيلة تعليمية أخرى. ومن أهم العبارات التي ينبغي مراعاتها عند اختيار الأفلام أن تكون ملائمة لمستوى النضج العقلي والاجتماعي للأطفال كما يجب أن تحتوي على قيمة معينة يكتسب الطفل من خلالها المفاهيم والمعلومات. وتقوم المعلمة بعد ذلك بعمل خطة معينة واضحة لتدريس الفيلم من خلال القيام بالخطوات التالية:-

- _ يجب أن تشاهد الفيلم مقدما حتى تتعرف على محتواه الفكري.
- _ تقوم المعلمة بإعداد قائمة بالعناصر الرئيسية التي ترتبط بالموضوع الذي تقوم بتدريسه.
- _ تسجل قائمة بالكلمات الجديدة حتى يتمكن الأطفال من فهم الفيلم إذا كان ناطقا.
- _ بعد مشاهدة الأطفال يتم مناقشة أهم عناصره في الفصل.
- ومن الموضوعات التي يمكن تدريسها كالأحداث التاريخية والدينية (سير الصحابة - الحج - غزوة بدر).
- كما تصلح في تدريس الموضوعات التي تهتم بالنواحي الأخلاقية كموضوع (الصدق والأمانة)
- وغيرها من الموضوعات.

مميزات الأفلام السينمائية:- تتميز الأفلام السينمائية بالآتي:-

أ - جذب انتباه الأطفال وذلك لوجود المؤثرات الصوتية وجمال التصوير وحسن التمثيل.

ب- تساهم في تعديل اتجاهات الأطفال نحو السلوك القويم مثل اتباع العادات الصحية السليمة واحترام النظام وما إلى ذلك.

ج - يتعلم الأطفال بعض المهارات مثل التمثيل. الرسم. عن طريق مشاهدة هذه الأفلام.

د - تساعد المعلمة على توظيف العلاقات والمفاهيم المجردة كالعلاقة بين الأخلاق الكريمة والرياضة. (مطاوع

1990 □ 214)

د- الخبرات المباشرة الهادفة:-

وهي المواقف التعليمية التي يكون فيها الطفل إيجابيا نشطا فعالا. وتكون الخبرة التي يمر بها غنية واقعية يمكن أن ترى. وتسمع، وتذوق. وتشم وتلمس. وتهدف لغرض معين واضح في نفس الطفل. فالطفل الذي يربي طائرا، أو يزرع أصيصا، أو يركب دراجة. لغرض يعرفه ويتوجيه من المعلمة، يمر في خبرات واقعية مادية تحقق أهداف تربوية. ومن أهم ميزات الخبرات المباشرة الهادفة أنها تعتبر أساسا لغيرها من الخبرات التي تليها. كما أنها باقية الأثر غالبا في ذهن الطفل بسبب مشاركته وعرضه. ولما كانت ظروف الطفل والمعلمة لا تمكن من تعليم الطفل كل شيء عن طريق الخبرات المباشرة الهادفة. فإن المعلمة تلجأ إلى وسائل أخرى. (بدران 1999، □ 31)

د- الصور:- للصور آثارها في تقريب المدركات وتوضيحها وإعطائها صورة حية. وجاذبية خاصة للأطفال. ولها دورها في تقريب الرمز اللغوي. وإعطائه المفهوم الصحيح. ويمكن أن تستخدم الصور في تفسير معنى بعض الكلمات. أو العلاقات أو الشواهد والأدلة. وإذا كانت الصورة المرسومة تؤدي أهدافا جليلة في التعليم ذلك لأن طريقة التصوير هي أجمل طرائق التعبير وأفضلها في الفن. وإن التصوير هو الأداة المحببة المتخيلة عن المعنى الذهني والحالة النفسية وعن الحادث المحسوس. وعن المشهد المنظور. وعن النموذج الإنساني. والطبيعة البشرية. (شحاته 1998، □ □ 189-190) هذا جزء بسيط من الوسائل التعليمية التي يمكن لمعلمة الروضة الاستفادة منها واستخدامها في الأنشطة اللغوية لزيادة حصيلتهم اللغوية.

المبحث الثاني:- رياض الأطفال وأهميتها:-

أولاً:- تعريف رياض الأطفال:- هي مؤسسة تربوية تنشئ الطفل وتكسبه فن الحياة باعتبار دورها امتداد لدور المنزل وإعداد المدرسة النظامية. حيث توفر له الرعاية الصحية وتحقيق مطالب نموه وتشبع حاجاته بطريقة سوية. وتتيح له فر □ اللعب المتنوعة فيكتشف ذاته ويعرف قدراته ويعمل على تنميتها وثقافته مجتمعه ويعيش متوافقاً مع ذاته ومع مجتمعه. (سليمان 2005. □ 9)

كما تعرف بأنها تلك المؤسسة التربوية الاجتماعية التي يلحق بها الأطفال في السن الثالثة إلى السادسة من العمر. (خلف 2005، □ 169)

وعرفها بعضهم الآخر بأنها مؤسسة تربوية تنموية. تنشئ الطفل وتشبع حاجاته وتحقق نموه من خلال مواقف تربوية مخططة تتيح له فرصة المشاركة في الأنشطة المتنوعة ليكتشف ذاته ويكون علاقات مع رفاقه. (عبد الرحيم 2005، □ 54)

ثانياً:- أهمية رياض الأطفال:-

مرحلة رياض الأطفال هي مرحلة تمهيدية وتهيئة للأطفال لدخول المرحلة الابتدائية. وتجعل النقلة من البيت إلى المدرسة أقل صعوبة. خصوصاً وإن أطفالنا كثيراً ما يتعلقون بنا ويشعرون بالأمن والاستقرار معنا طيلة أيام الطفولة التي يتمتعون خلالها بالسعادة والانشراح. وإذا لم يهيئوا للمدرسة الابتدائية بواسطة رياض الأطفال فإن عملية الانتقال تعتبر في حد ذاتها صعبة عليهم. يشعرون خلالها بفقدان تلك السعادة التي التقوا بها. (خلف 2005، □ 200). كما أنها تساعد على التكيف السوي. كما تشير الدراسات أن طفل المرحلة الابتدائية الذي سبق له الالتحاق بالروضة أفضل تكيفاً وأحسن تحصيلاً من طفل آخر لم يلتحق برياض الأطفال. لذلك يمكن القول أن رياض الأطفال تهيئ الطفل للتكيف والتوافق الإيجابي مع مراحل التعليم الأخرى بعد ذلك. (العمري 2013، □ 24) إضافة إلى ذلك فإن رياض الأطفال تعمل على بناء شخصية الطفل وتنشئته التنشئة الاجتماعية السوية، وإمداده بالخبرات التي

يستطيع في ضوءها القيام بجميع الأنشطة المختلفة التي تناسب عمره. وعلى ضوء ما يتلقى الطفل من خبرات تتحدد إطار شخصيته. فإذا كانت تلك الخبرات مؤلمة وغير سارة تركت آثارا ضارة على شخصيته، فخبرات الطفل المبكرة تحفر جدورا عميقة في شخصية الطفل. وتحدد معيار تلك الشخصية بدرجة كبيرة. لأن الطفل في هذه المرحلة قابل للتشكيل وإعادة تعديل السلوكيات غير المرغوبة إلى سلوكيات مرغوبة. (الشريف 2014، 15).

كما أن رياض الأطفال تهتم بتقديم الأنشطة والمعلومات التي تساعد الطفل في النمو في المجالات المختلفة، وتحقق ذاته. وتتيح له فرصة التعبير عن ذاته، وقيامه بما يرغب فيه في جو من الحرية ووفقا للتوجيه من قبل المعلمة، إضافة إلى أنها توفر للطفل مناخ تعليمي يدفعه للاكتشاف واكتساب العديد من المفاهيم والمهارات الأساسية التي تساعده على التفاعل مع البيئة والتواصل مع الآخرين. (عامر 2008، 40)

وهكذا يكون دور رياض الأطفال قائما إلى درجة كبيرة على توجيه طاقة الطفل إلى مجراها السليم

ثالثا: - الأهداف العامة لرياض الأطفال:-

- 1- النمو التدريجي المتكامل الذي يعطي الطفل الفرصة لأن يكون مستقلا و معتمدا على نفسه في القيام ببعض المهام المناسبة له.
- 2- إكساب الطفل بعض القيم والمبادئ الدينية السامية بما يناسب مرحلته وغرس الانتماء لوطنه وأمته.
- 3- تعلم المشاركة النشطة مع الآخرين صغارا أو كبارا.
- 4 - تعلم كيفية تكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين في الأسرة والروضة والمجتمع. (الشريف 2005، 225)
- 5- تنمي في الطفل شعوره بالثقة في نفسه وفي الآخرين.
- 6- تنمي في الطفل القدرة على التعبير عن أحاسيسه وشعوره.
- 7- تساعد الطفل على التكيف الاجتماعي.
- 8- تهيئة الطفل لحياته الدراسية المقبلة. (مصلح 1999، 19 - 21)
- 9- توفير جو الرعاية الواعية والحنان لهم.
- 10 - تلطيف الجو الدراسي بوسائل الموسيقى والأنشطة الرياضية.
- 11- تنمية الاستعداد الذهني لدى الأطفال.
- 12 - تنمية الشعور بالاستقلالية والاعتماد على ذاتهم. (عامر 2008، 29-30)

رابعا: - دور رياض الأطفال في بناء شخصية الطفل:-

من الواضح أن شخصية الطفل تتطور وتنمو باستمرار، ومع هذا فكل طفل له جبلته الفريدة (طبعه) وطريقته الخاصة في التصرف إزاء ما يحيط به من أحداث وما دامت شخصية الطفل متغيرة (نامية ومتطورة) كان على القائمين عليهم أن يعوا هذه التغيرات. والاتجاه الذي تأخذه وتسير فيه. ويمكن لنا ملاحظة ذلك مما حدث لنا من

تغيير في اتجاهاتنا وعاداتنا. ومن المؤكد أن ما يلقاه الطفل من ود وحنان في طفولته له أثر في نمو شخصيته وترعرعها، ويقوي إحساسه بجمال هذا العالم بتلبية حاجاته الفسيولوجية ويكون لديه الشعور بالأمن والاطمئنان. (الرحيم ومصلح 1999، □ □ 70-71)

لذلك تهدف رياض الأطفال إلى تحقيق النمو المتكامل للطفل وتهينته وإعداده أعدادا سوية للمراحل التالية. كما تعمل على توجيه و اكساب الطفل العادات السلوكية التي تتفق مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع الذي ينتمي إليه. وتنمية ميول الأطفال واكتساب قدراتهم والعمل على تمييزها بما يتفق وحاجات المجتمع الذي يسعى إلى التقدم. (الشريف 2007، □ 98)

خامسا:- خصائص نمو طفل الروضة:-

النمو الاجتماعي:- الوعي الاجتماعي للطفل يتعلق بشعور الأمن والطمأنينة الذي هو عامل أساسي للنمو السليم للشخصية، ومن ناحية عملية فكل ما يقال عن النمو العاطفي ينطبق وبنفس المقياس على النمو الاجتماعي وحتى نرسي قواعد النمو الاجتماعي السليم عند الطفل فلا بد أن نبني عنده الثقة بكل ما يتعهد ويعني به، وحتى يصبح الطفل اجتماعيا فلا بد من صحبة الكبار، فهو يتعلم منهم كيف يتصرف. وكيف يكتسب الخبرات الاجتماعية ثم تزداد صلته بالصغار من سنة لسنة كلما تقدمت به السن. (الرحيم ومصلح 1999، □ 48)

النمو العقلي:- ينمو الطفل عقليا من خلال تفاعله مع الآخرين والبيئة الطبيعية من حوله وتفتح الخبرات التي يمر بها و إدراكها والتي تكون لديه المعلومات المنطقية، و بالتالي يختلف الأطفال في نموهم العقلي تبعا لاختلاف مجالات تفاعلهم مع البيئة المحيطة بهم. وتبعا للخبرات التي يمرون بها.

كذلك يتأثر النمو العقلي للطفل بالمستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة والبيئة المدرسية. ووسائل الإعلام من خلال ما يشاهده الطفل من برامج تلفزيونية، وما تقدمه من مثيرات تساعد على التفكير والإبداع والتخيل وبالرغم من إقبال الطفل على التعلم واكتشاف العالم من حوله، إلا أن قدرته على التركيز وسعته الانتباهية مازالت محدودة. ويمكن تنمية قدرة الطفل على الانتباه والتركيز إذا قدمنا له من النشاط ما يعينه ويهمه ويمتعه، ونتيح له المشاركة الفعالة في المجالات المختلفة. (الشريف 2007، □ □ 42-43)

النمو اللغوي:- الطفل يستجيب للغة التي سمعها قبل أن يستخدمها، وهو يتعرف على معاني كثير من المفردات قبل أن يستطيع استخدام هذه المفردات. بل قبل أن يستطيع النطق بها، وهو من خلال اللغة يستطيع أن ينشئ علاقاته الاجتماعية ويقويها. كما تساعده على فهم ما يقوله الآخرون استجابة لطلباته. (الرحيم. مصلح. 1999. □ 50)

والنمو اللغوي للطفل له أهمية خاصة. حيث أنه يساعدنا على أن نفهم كيف ينمو الطفل. كما أن لقدرته على الكلام أكثر من دلالة فمنها نستدل على مدى نضجه الجسمي وسلوكه الاجتماعي واستجاباته العاطفية. وبذلك نجد أن

الطفل يتمكن من اكتساب العديد من المفاهيم اللغوية التي تزيد من محصوله اللغوي. مما يساعده على الاتصال بالآخرين. وتكوين الأسس السليمة ووضع القواعد اللغوية الأساسية لتفاعلاته مع الآخرين. (الشريف 2007. □ (45)

الدراسات السابقة:-

1- دراسة حسن مصطفى لوباني 1979 (دراسة تقييمية للوسائل التعليمية من حيث كفايتها واستخدامها في الفصلين الأول والثاني في المرحلة الابتدائية بمدينة طرابلس) (لوباني 1979)

هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع الوسائل التعليمية ومدى استخدامها في الصفين الأول والثاني بالمرحلة الابتدائية. ومدى مساهمة إدارة المدرسة والموجه التربوي في تشجيع المدرس على استخدامها وكذلك التعرف على الصعوبات التي يواجهها المدرس للحصول على الوسائل التعليمية. عينة الدراسة شملت (258) معلما ومعلمة و (42) مديرا ومديرة. و(11) موجهها تربويا. وللحصول على البيانات استخدم الباحث ثلاثة استبيانات للمعلمين والمدرء والموجهين وباستخدام الأساليب الاحصائية توصل إلى عدة نتائج:-

- 1- عدم توفر الوسائل التعليمية.
 - 2- أهم الوسائل المتوفرة هي السبورة الطباشيرية.
 - 3- عدم توفر الأجهزة التعليمية.
 - 4- عدم تشجيع المدرء والموجهين على استخدام الوسائل في التدريس.
- 2- دراسة مصباح الحاج عيسى. حسن حسين جامع (1987) (أثر بعض العوامل على استخدام وسائل الاتصال التعليمية في مدارس مرحلتي رياض الأطفال والابتدائي بدولة الكويت) (عيسى. جامع 1987)
- هدفت الدراسة للتعرف على أبرز العوامل المؤثرة في أداء المعلمين والمعلمات في مجال وسائل الاتصال التعليمية في مدارس المرحلتين الابتدائية ورياض الاطفال. من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. عينة الدراسة شملت (382) معلما ومعلمة من معلمي المواد الأساسية ومن الموجهين الفنيين. ولجمع البيانات تم اعداد استبيان للمعلمين والمعلمات والموجهين الفنيين. وباستخدام الاساليب الإحصائية توصلت الدراسة لعدة نتائج منها:-
- 1- مطالبة المعلمين والمعلمات بزيادة عدد المقررات التعليمية التربوية في مؤسسات الإعداد وزيادة الاهتمام بالجانب التربوي والتطبيقي ومتطلباته. وتحسين التسهيلات المادية في المدارس.
 - 2- قلة المواد التعليمية والأجهزة التعليمية وإن وجدت فبعضها غير متفقة مع المناهج الدراسية الحالية.

- 3- عدم توفر التسهيلات المادية وقلة توفر الفنيين المتخصصين في الوسائل والتقنيات التعليمية.
- 4- زيادة عدد المقررات الدراسية التي تقدمها كليات التربية.
- 3- دراسة صالح مبارك الدباسي (1992) (حول مدى استخدام وأهمية الأجهزة والمواد التعليمية وخاصة الفيديو في المدارس المتوسطة بالرياض بالمملكة العربية السعودية) (الدباسي 1995)

هدفت الدراسة التعرف على مدى توفر واستخدام الأجهزة والمواد التعليمية. ومعرفة أهمية استخدامها.

عينة الدراسة شملت جميع المعلمين في المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض وقد أعد الباحث استبياناً لجمع المعلومات وباستخدام الأساليب الإحصائية توصل إلى عدة نتائج منها:-

 - 1- عدم الإلمام من قبل المدرسين بالأجهزة والمواد التعليمية.
 - 2- عدم ملائمة الفصول الدراسية للوسائل والأجهزة التعليمية.
 - 3- قصر الزمن المخصص للمادة الدراسية.
 - 4- عدم وجود فني متخصص في الوسائل التعليمية.

- 4 - دراسة نورة غريب اسمير العنزي (2021) (اتجاهات معلمات اللغة العربية نحو استخدام التقنيات الحديثة في تدريس اللغة العربية بالمرحلة الابتدائية في مدينة عرعر) (العنزي 2021، 222)

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات معلمات اللغة العربية نحو استخدام التقنيات الحديثة في تدريس اللغة العربية في المرحلة الابتدائية في مدينة عرعر. ومعرفة الأسباب والدوافع لاستخدام التقنيات الحديثة في تدريس اللغة العربية .

عينة الدراسة تكونت من (50) معلمة للغة العربية في مدينة عرعر. اعتمدت الباحثة استبياناً لجمع البيانات . وباستخدام الأساليب الإحصائية توصلت إلى عدة نتائج منها:-

 - 1- بالنسبة لأهمية استخدام التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,37 - 2,98 من 4).
 - 2- اما اسباب ودوافع استخدامهم للتقنيات الحديثة في تدريس اللغة العربية تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3,3: 2,78 من 4).

التعليق على الدراسات السابقة:-

من حيث موضوع البحث اتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة وهو تناولها لموضوع الوسائل التعليمية. كما اتفقت هذه الدراسات في أهدافها وهو التعرف على أهمية الوسائل التعليمية في مراحل التعليم المختلفة وكذلك باختلاف البيئات. وكذلك واقع استخدام الوسائل التعليمية في رياض الاطفال والاتجاهات والأسباب والدوافع .

وقد اختلف هذا البحث مع الدراسات السابقة في أن هذا البحث نظري خلافا للدراسات السابقة وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات من حيث تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته والجانب النظري.

استنتاجات البحث:- من خلال الأطار النظري والدراسات السابقة تم استخلا ٥ الآتي:-

- 1- أن الوسائل التعليمية أحد الركائز الأساسية في العملية التعليمية في رياض الأطفال.
- 2- أن للوسائل التعليمية دور فعال في العملية التعليمية حيث تعمل على إتاحة الفرصة لإكتساب الخبرات المتنوعة وإشباع حاجات الأطفال.
- 3- أثبتت العديد من التجارب والأبحاث أن استخدام المعلمون للوسائل التعليمية ساعدهم على اختصار الوقت اللازم لتدريس كثيرا من الموضوعات بالمقارن بالطرق التقليدية.
- 4- نتيجة لأهمية الوسائل التعليمية في العملية التعليمية أصبحت ضرورة من ضرورات المدرسة الحديثة.

التوصيات والمقترحات:-

بناء على ما سبق يمكن تقديم التوصيات والمقترحات الآتية:-
التوصيات:-

- 1- يجب أن تقوم إدارة الوسائل التعليمية بتزويد رياض الأطفال بكافة الوسائل التعليمية من أجهزة ومعدات تعليمية.
- 2- ضرورة توفير الخامات اللازمة لإنتاج الوسائل التعليمية من ورق. وألوان ولوحات خاصة لتكون في متناول المعلمة عند الحاجة لها.
- 3- أن تقوم إدارة الروضة بتشجيع المعلمات على القيام بإنتاج وسائل تعليمية من الخامات البيئية.
- 4- الاهتمام بالإعداد الأكاديمي للمعلمات من أجل تزويدهم بالخبرات والمهارات الضرورية في مجال الوسائل التعليمية.

المقترحات:-

- 1- إجراء دراسة مسحية للوسائل التعليمية المتوفرة في مؤسسات رياض الأطفال.
- 2- إجراء دراسة مقارنة لمدى فاعلية التدريس بالوسائل التعليمية والطريقة التقليدية في مختلف المواد والمراحل الدراسية.

المراجع:-

- 1- إبراهيم عصمت مطاوع. الوسائل التعليمية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية: 1990 .
- 2- أحمد إبراهيم أحمد. رفع كفاءة الإدارة المدرسية. مكتبة المعارف الحديثة. الإسكندرية. 1989.
- 3 - أحمد حسين اللقاني. الوسائل التعليمية والمنهج المدرسي. مركز الكتاب. 1993.
- 4- السيد عبد القادر الشريف. مدخل إلى رياض الأطفال. دار الجوهرة. 2014.

- 5- السيد عبد القادر الشريف إدارة رياض الأطفال وتطبيقاتها. دار المسيرة. عمان.: 2005
- 6 - السيد عبد القادر الشريف. التربية الاجتماعية والدينية في رياض الأطفال، دار المسيرة. عمان. 2007.
- 7- أمل خلف. مدخل إلى رياض الأطفال. عالم الكتب. ط2. 2005.
- 8- حسن شحاته. المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق. دار العربية للكتاب، القاهرة. 1998
- 9- حسين حمدي الطوجي. وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم. دار القلم. الكويت. ط2. 1980.
- 10- ربحي مصطفى عليان. محمد عبد الدبس. وسائل الإتصال وتكنولوجيا التعليم. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. 1999.
- 11 - سعيد حسني العزة. الوسائل التعليمية والتكنولوجيا المساعدة في خدمة العاديين وذوي الإعاقات المختلفة. دار الثقافة. عمان. 2010 .
- 12- سمير خلف جلوب. الوسائل التعليمية. دار من المحيط إلى الخليج. الأردن. 2017.
- 13- شحاته سليمان. اتجاهات الأطفال نحو الذات والرفاق والروضة. الاسكندرية. 2005.
- 14 - طلال سلامة الحجازي. تصميم وانتاج الوسائل التعليمية تطبيقات عملية. دار جامعة مؤتة. 2004.
- 15 -طارق عبد الرؤوف عامر، معلمة رياض الأطفال. إعدادها - أدوارها - مهاراتها. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع. القاهرة . 2008.
- 16- عبد المعطي حجازي. هندسة الوسائل التعليمية. دار أسامة. عمان 2009 .
- 17- عبد الحافظ سلامة. الوسائل التعليمية والمنهج. دار الفكر. عمان. 2005.
- 18- عبد الحافظ محمد سلامة. الوسائل التعليمية تصميمها وإنتاجها. دار البداية. عمان، 2005 .
- 19- عبد القادر المصراطي. المعلم والوسائل التعليمية. الجامعة المفتوحة. ليبيا. ط2. 2003 .
- 20- عبد الحافظ محمد سلامة. تصميم الوسائل التعليمية وإنتاجها لذوي الاحتياجات الخاصة. دار الباروني العلمية. عمان. 2008.
- 21- عبد المحسن بن عبد العزيز أبانمي. الوسائل التعليمية مفهومها وأسس استخدامها في العملية التعليمية. جامعة الملك فهد. مكتبة الملك فهد. الرياض. 1414 هـ.
- 22- عبد الغني محمد إسماعيل العمراني. إدارة رياض الأطفال. دار الكتاب الجامعي. صنعاء. 2013.
- 23 - عواطف حسان عبد الحميد. انتاج الوسائل التعليمية. دار العلم والايمان: دسوق. 2010. 24- عدنان مصلح. التربية في رياض الأطفال.: دار المسيرة. عمان. 1999.
- 25 - فكري حسن الريان. التدريس أهدافه. أساليبه. عالم الكتب. القاهرة . 1984.

- 26 - فوزي فائز اشتيوة. ربحي مصطفى عليان. تكنولوجيا التعليم (النظرية والممارسة) دار الصفاء، عمان. 2009.
 - 27- قسطندي نقولا أبو حمود. الوسائل في عملية التعلم والتعليم. جمعية عمال المطابع الأردنية. عمان. 1966.
 - 28 - كريمان بدر. الرعاية المتكاملة للأطفال. عالم الكتب. 2004.
 - 29 - ماجدة محمود صالح وآخرون. مدخل إلى تكنولوجيا التعليم في رياض الأطفال. 2002.
 - 30- ماجدة محمود صالح. تصميم الوسائل التعليمية للأطفال. دار الجامعة. الاسكندرية. 2013.
 - 31- محمد محمود الحيلة. تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق. دار المسيرة. عمان. 1998،
 - 32- محمد محمود الحيلة. أساسيات تصميم الوسائل التعليمية. دار المسيرة. عمان. 2003. ط 2.
 - 33 - محمد رضا البغدادي. تكنولوجيا التعليم والتعلم. دار الفكر العربي: القاهرة. 1998
 - 34 - محمد عبد الرحيم. عدنان مصلح. رياض الاطفال. دار الفكر. 1999. ط 3.
 - 35 - مصطفى بدران. الوسائل التعليمية. مكتبة النهضة المصرية . 1999، ط7.
 - 36- نايف سليمان. وسائل التعليم. دار الصفاء للنشر والتوزيع. 2003. ط2.
 - 37 - ندى عبد الرحيم. التربية والبيئة لطفل الروضة. دار الصفاء. عمان . 2005.
 - 38 - يحيى محمد نبهان. تقنيات التعلم والوسائل التعليمية. دار أيلة. عمان . 2008.
- رسائل الماجستير :-**
- 1- حسن مصطفى لوباني. دراسة لتقييم الوسائل التعليمية من حيث كفايتها واستخدامها في الصفين الأول والثاني من مرحلة التعليم الابتدائي. طرابلس ،رسالة ماجستير غير منشورة.
- الدوريات والمجلات العلمية:-**
- 1- احمد عبد الله حمود العنزي. واقع التقنيات التعليمية في تدريس مادة اللغة العربية بمدارس الكويت للمرحلة الابتدائية من وجهة نظر معلميه. كلية العلوم التربوية. جامعة آل البيت.الأردن. 2017
 - 2- صالح مبارك الدباسي. مدى استخدام وأهمية الأجهزة والمواد التعليمية وخاصة الفيديو في المدارس المتوسطة بالرياض بالملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية. جامعة الملك سعود. العدد الأول. المجلد الرابع. 1995 .
 - 3- كلش. مريهان برهان الدين. أثر الوسائل التعليمية التعليمية في رياض الأطفال: دراسة تجريبية على معلمات رياض الأطفال مدينة دمشق. الفئة من عمر 5- 6 سنوات. مجلة العلوم التربوية جامعة ام درمان الاسلامية - كلية التربية. العدد 10.2011

- 4- مصباح عيسى الحاج. حسن حسين جامع. أثر بعض العوامل على استخدام وسائل الاتصال التعليمية في مدارس مرحلتي الرياض والابتدائية بالكويت. مجلة الدراسات التربوية. المجلد الخامس. ج21، جامعة الكويت. 1989.
- 5- نورة غريب سمير العنزي. اتجاهات معلمات اللغة العربية نحو استخدام التقنيات الحديثة في تدريس اللغة العربية بالمرحلة الابتدائية في مدينة عرعر. المجلة العلمية. كلية التربية العدد الحادي عشر. المجلد السابع والثلاثون. 2021.

ارتجال السيناريو السينمائي - بين النجاح والإخفاق! فيلم (الظلال) نموذجاً

للمخرج الأمريكي (جون كازافيتيس)

** أ. محمد مسعود المسماوي

* د. أمجد بشير الطبال

الملخص:

يعتبر السيناريو أحد أهم مراحل صناعة الفيلم السينمائي، ولن نبالغ إن قلنا بأنه أكثرها أهمية كونه يمثل الدليل الذي يقود طاقم العمل الفني منذ بداية الإنتاج حتى نهايته، حيث يروي السيناريو القصة كاملة ويحتوي على كل أحداث الفيلم ويهتم بأدق التفاصيل. وعلي الرغم من الأهمية التي تحظى بها عملية كتابة السيناريو السينمائي، إلا أن الكثيرين من المخرجين وصناع السينما لم يهتموا كثيراً بهذا العنصر الهام في عدد كبير من أفلامهم وتعمدوا الارتجال بدلاً من كتابة سيناريو دقيق ومفصل.

وبناء على ذلك تم تسليط الضوء في هذه الورقة البحثية حول أهمية السيناريو المكتوب في إنجاح الأفلام السينمائية ودوره في إنتاج أفلام سينمائية متماسكة لها القدرة على جذب شريحة واسعة من الجمهور. وبعد التطرق إلي هذا الموضوع والاستشهاد بآراء العديد من المخرجين والممثلين العالميين أصحاب التجارب السابقة في هذا السياق وخبرة طويلة في صناعة السينما العالمية. خلصت الدراسة إلي أن السيناريو المكتوب أمر لا بديل عنه كونه يعد ركيزة هامة من ركائز صناعة الأفلام السينمائية التي لا يمكن تجاهلها ويعتبر وسيلة هامة لإنجاح الفيلم السينمائي لأن صناعة الأفلام تتطلب الالتزام الكامل بكل مراحل الإنتاج دون تجاهل أي منها كونها تسهم في بناء عمل فني قوي.

* عضو هيئة تدريس كلية الفنون والإعلام، جامعة طرابلس - ليبيا

** عضو هيئة تدريس كلية الفنون والإعلام، جامعة طرابلس - ليبيا

المقدمة:

تعتبر صناعة السينما واحدة من أكثر القطاعات تأثيراً في المجتمع في وقتنا الحاضر. وأضحت الأفلام السينمائية مرآة للمجتمع الذي تعبر عنه كونها تقوم بدور مهم في طرح هموم المواطنين ومشكلاتهم الحياتية من خلال عرضها للقضايا الاجتماعية والشخصية والعرقية والسياسية على الشاشة لمناقشتها ومشاركتها.

كما تلعب السينما دوراً كبيراً في المجتمع حيث يمكن للأفلام السينمائية أن تخلق الوعي حول أهمية مواضيع مختلفة مثل التعليم والفن والرياضة وغيرها. ويمكنها أيضاً أن تلعب دوراً توعوياً هاماً من خلال التنبيه بمخاطر العادات والسلوكيات السيئة. وتعتبر السينما واحدة من أكثر أشكال الفن حداثة ووسيلة هامة للترفيه أي أنها تساعد على التخلص من الرتابة وهو أمر مهم للغاية في عالمنا اليوم!

وتعتبر السينما أيضاً مصدراً هاماً من مصادر التثقيف كونها تساعد في التعرف على ثقافات وعادات وتقاليد الشعوب الأخرى الأمر الذي يجعلنا أكثر وعياً بطبيعة حياة تلك الشعوب ويجعلنا أيضاً أكثر قبولاً للثقافات الفنية المختلفة. كما تعتبر السينما أيضاً مصدراً هاماً من مصادر المعرفة التاريخية من خلال تسجيلها للعديد من الأحداث التاريخية الهامة وسردها بشكل فني.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع للأفلام السينمائية المختلفة في وقتنا الحاضر خاصة بعد الثورة التكنولوجية الذي شهدها العالم مؤخراً وما تبعها من انتشار لوسائل الاتصال المختلفة التي مكنت الجمهور من متابعة الأفلام السينمائية المتعددة الثقافات واللغات إلا أن فن صناعة السينما ليس بالأمر السهل! حيث أن عملية صناعة الفيلم السينمائي تمر بالعديد من المراحل المعقدة والمنفصلة ابتداءً من انتقاء الفكرة وكتابة السيناريو والتصوير والتسجيل الصوتي والمونتاج وغيرها. وتمثل كل مرحلة من هذه المراحل أهمية كبرى في صناعة الفيلم السينمائي، إذ أنه لا ينبغي التقليل من إحداها أو تجاهلها بأي حال من الأحوال للوصول إلي عمل فني ناجح!

المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث:

مشكلة الدراسة:

تمر عملية صناعة الفيلم السينمائي بعدد من المراحل الهامة حتى يظهر في صورته النهائية. ويعتبر السيناريو أحد أهم تلك المراحل، ولن نبالغ إن قلنا بأنه أكثرها أهمية كونه يمثل الأرضية المشتركة والدليل أو المرشد الذي يقود طاقم العمل الفني منذ بداية الإنتاج حتى نهايته. حيث يروي السيناريو القصة كاملة ويحتوي على كل أحداث الفيلم ويهتم بأدق تفاصيلها. وعلى الرغم من الأهمية التي تحظى بها عملية كتابة السيناريو السينمائي. إلا أن الكثيرين من المخرجين وصناع السينما أمثال المخرج الإنجليزي (Mike Leigh) والمخرج الأمريكي (Jhon Cassavete) لم يهتموا كثيرا بهذا العنصر الهام في عدد كبير من أفلامهم وتعمدوا الارتجال بدلا من كتابة سيناريو دقيق ومفصل. وتأسيسا على ما سبق ذكره نتحدد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

إلي أي مدى تسهم عملية كتابة السيناريو في إنجاح الفيلم السينمائي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في مايلي:

- مساعدة المتخصصين في المجال والمهتمين للوصول الى فهم اعمق لموضوع البحث.
- محدودية الدراسات السابقة التي أجريت حول (ارتجال السيناريو) في الأفلام السينمائية على المستوى المحلي او العالمي.
- إثراء المكتبة المحلية والعربية والعالمية بمثل هذه الابحاث نظرا لما تمثله من اهمية كبرى في مجال صناعة السينما.

أهداف البحث:

- معرفة الأسباب التي دفعت بالمخرجين أمثال المخرج (جون كاسافيتيس) لاتباع نهج الارتجال.
- معرفة مدى أهمية وجود نص مكتوب بالنسبة لفريق العمل كالممثلين وغيرهم.

تساؤلات البحث:

1. ماهو الدور الذي يقوم به السيناريو المكتوب لإنجاح الفيلم السينمائي؟
2. ما مدى النجاح الذي حققه المخرجين الذين اتبعوا نهج الارتجال في افلامهم؟

حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

1. الحدود الموضوعية حيث حدد الباحثان موضوع دراستهما في دراسة العلاقة بين التقييد بالسيناريو المكتوب وإنجاح الفيلم السينمائي.
2. الحدود المكانية وتتمثل الحدود المكانية للدراسة بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

3. الحدود الزمانية وتنحصر الحدود الزمانية للدراسة خلال الفترة الواقعة بين خمسينيات وثمانينيات القرن الماضي.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث علي منهج تحليل المضمون الذي يعتبر الأنسب لتحليل موضوع البحث.

مصطلحات البحث:

1- الفانوس السحري : هو نوع مبكر من أجهزة عرض الصور التي تستخدم صوراً مرسومة أو مطبوعة أو منتجة بصور فوتوغرافية على ألواح شفافة مصنوعة عادة من الزجاج وعدسة واحدة أو أكثر ومصدر ضوء.

2- زوبراكسيكوب: أداة تشبه الإناء توضع الصور حول محيطها الداخلي داخل صندوق أسود له فتحات وحينما يدور هذا الإناء يقوم بعرض الصور المتحركة للمتفرجين.

3-Kinetoscope: جهاز تم تصميمه لعرض صور متحركة يتم مشاهدتها بواسطة شخص واحد من خلال نافذة تقع في الجزء العلوي من الجهاز.

المبحث الثاني : الاطار النظري للبحث

• البدايات الأولى التي مهدت لظهور السينما:

يرجح البعض من الباحثين والمهتمين بصناعة السينما أن البدايات الأولى التي مهدت لظهور السينما تعود إلي ما دونه الفنان الايطالي ليوناردو دافنشي (Leonardo daVinci) (1452-1519) من ملاحظات ذكرها جيوفاني باتيستا دي لابورتا في كتابه السحر الطبيعي (Magic Natural) عام 1558. حيث لاحظ دافنشي أن الإنسان إذا جلس في حجرة تامة الظلام بينما تكون الشمس ساطعة خارجها وكان في أحد جوانبها ثقب صغير جداً. فإن الجالس في الحجرة المظلمة يمكنه أن يرى على الحائط المواجهة للثقب الصغير ظلالاً أو خيالات أي شيء يتحرك في الخارج نتيجة شعاع من الضوء ينفذ من الثقب الصغير. وفي القرن السابع عشر حيث تم اختراع الفانوس السحري (Magic lantern) الذي تم اختراعه بحسب بعض المصادر عن طريق الراهب الألماني (أثاناسيوس كيرخر). حيث نجح هذا الفانوس ولأول مرة في عرض عدة صور متتالية. وقد حقق هذا الاختراع نجاحاً كبيراً باعتباره اختراعاً غير مسبوق وازدادت شعبيته في عدد من دول أوروبا خاصة في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. المحاولات ظلت مستمرة من أجل تحريك

الخيالات علي الشاشة حتى تمكن البلجيكي روبرستون والانجليزي فليبستال من اختراع جهازهما المفضل (الفانتسماجوريا) الذي مهد لظهور فكرة السينما.

في عام 1872 قام البريطاني أدوارد ميريديج بصنع صورة متحركة من خلال قيامه بتصوير الخيول أثناء ركضها في حلبة السباق. وعمل ميريديج علي تثبيت 12 كاميرا فوتوغرافية على ممر سباق الخيول وقام بمد خيط عبر هذا الممر مربوط في أحد أطرافه زر تشغيل الكاميرا، وعندما انطلق الحصان ركضاً قطعت أرجله هذا الخيط فانطلقت الكاميرات في تصوير الحصان في أوضاع الركض المختلفة. وقام أدوارد بعد ذلك بعرض هذه الصور عن طريق جهاز زوبراكسيكوب. (صالح 2016، 7-8) **نشأة السينما في العالم:**

رغم قيام عدد من رواد السينما الأوائل بعدة محاولات لصناعة السينما، إلا أن البداية الحقيقية لظهور السينما كما نكر بعض المؤرخين كانت في عام (1895) نتيجة للجمع بين ثلاثة مخترعات سابقة هي اللعبة البصرية والفانوس السحري، والتصوير الفوتوغرافي. ويعتبر الأخوين الفرنسيين لومير (Auguste & Louis) هما أول من وضع حجر الأساس لصناعة السينما عندما صنعوا أول آلة عرض سينمائي وقاموا بعرض عدد من الأفلام البسيطة مثل (خروج العمال من المصنع) و(وصول القطار إلي المحطة). (الحلوة 2004)

في أبريل (1895)، تمكن كلا من (آرمان وجينكينز) من اختراع جهاز آخر للعرض استطاعوا من خلاله تقديم أول عرض لهما في مدينة نيويورك الأمريكية في سبتمبر من السنة ذاتها. الأمر الذي دفع بتوماس إديسون (Thomas Edison) لدعوتهما للانضمام إلى الشركة التي كان قد أسسها لاستغلال الكينيتوسكوب (Kinetoscope) (صالح 1016، 9) وفي العام التالي تمكن إديسون من صنع جهاز للعرض يجمع بين مزايا الجهازين وأقام أول عرض عام له في أبريل (1896) وقد حقق نجاحاً كبيراً.

وبالرغم من أن الأفلام التي عرضت آنذاك لم تكن تحمل الصفات التقنية العالية لكونها تعكس صورة واقعية حقيقية. إلا أنهم أسسوا من خلالها البداية الحقيقية للقصة السينمائية وفتحوا الباب أمام الشريط السينمائي بمعناه الواسع الشامل وفي عام (1902) استطاع المخرج الفرنسي جورج ميليس من إخراج فيلمه (رحلة إلي القمر) (توفيق 2016، 27 28 29) باستعمال فن مجاور للسينما وهو المسرح ليروي قصص سينمائية. وأعتبر الفيلم أول أفلام الخيال العلمي الذي استخدمت فيه أساليب رسوم متحركة ومؤثرات خاصة مستحدثة ومن ضمنها صورة مشهورة للمركبة الفضائية تهبط على القمر. وفي عام (1903) سجل أول فلم قصير للمخرج الأمريكي إدوين بورتر بعنوان (سرقة

القطار الكبرى) والذي يعد أحد أهم الأفلام في تاريخ السينما كونه يمثل أول عمل سينمائي تم تصويره بالإستناد إلى نص مقسم إلى مشاهد متتابعة. (الزبيدي 2014)

وفي عام (1915) كانت ذروة صناعة الأفلام بفضل فيلم (ميلاد أمة) للمخرج الأمريكي دافيد غريفيث، حيث تغيرت من خلاله الكثير من مفاهيم صناعة وإنتاج الأفلام وكتبت فصل جديد في هذه المجال تحديداً. وفي العام (1927) أنتجت هوليوود أول فيلم ناطق تحت اسم (مغني الجاز) الذي أعتبر نقلة فريدة من نوعها آنذاك. من خلال هذه القفزة واجهت هوليوود صعوبة جدية لتوزيع أفلامها عالمياً وتحديداً للأجانب الذي لا يفهمون الإنجليزية لئتم بعدها حل هذه المشكلة بإضافة صوت بلغة أخرى على المقطع الأصلي أو ما يسمى الآن بالدبلجة.

وهكذا وبعد كل التجارب المذكورة سلفاً بدأت صناعة السينما تأخذ طابعاً جديداً وتحولت تدريجياً من الارتجال إلى اكتشاف جوانبها الفنية مثل المونتاج وكتابة السيناريو والإخراج والتمثيل. ليتحول بذلك هذا الفن الوليد إلى أكبر مهنة في العالم وأكثرها شعبية.

مراحل صناعة الفيلم السينمائي:

تمر عملية صناعة الأفلام بشكل عام بأربعة مراحل أساسية لكلا منها غرض مختلف، مع الهدف الشامل للوصول إلى المرحلة التالية. وهذه المراحل كما يلي:

- 1- مرحلة ما قبل التصوير.
- 2- مرحلة التصوير.
- 3- مرحلة ما بعد التصوير.
- 4- مرحلة التوزيع.

لكن قبل الخوض في تفاصيل هذه المراحل لابد وأن ننوه بأن هناك خطوة مهمة قد تسبق هذه المراحل الأربعة وهي مرحلة اختيار القصة أو الفكرة وتطويرها وربما تحويلها إلى سيناريو. وكما هو معروف أن أساس أي عمل فني مرثياً كان أم مسموعاً، يولد أساساً من فكرة تدور بذهن الكاتب أو المؤلف أو المخرج ومن ثم العمل عليها وتطويرها وتحويلها إلى عمل فني. وتتمر عملية تطوير القصة أو الفكرة لسيناريو ما غالباً بمراحل رئيسية ثلاثة وهي كالتالي:

أ- ملخص الفكرة الرئيسية:

في هذه المرحلة يتم تقديم ملخص الفكرة بإيجاز متضمنة الخطوط الرئيسية للعمل والشخصيات الأساسية المشاركة في العمل. كما ينبغي لملخص الفكرة أن يحدد بوضوح الموقف

الرئيسي الذي يبنى عليه تسلسل أحداث الفيلم. ثم تطوره في خط متصل إلى ذروة الأحداث ثم إلى النهاية أو الحل.

ب- المعالجة :

تتكون مرحلة المعالجة من تحديد مسار الفيلم والتوسع في سرده وتحديد أحداثه وأغلب الشخصيات ومحوره الرئيسي والمحاور الفرعية إن وجدت.

ج - السيناريو:

يتم في هذه المرحلة تحويل المعالجة إلى شكل سيناريو مع كتابته بلغة سينمائية خالصة أي كتابته في هيئة مشاهد أو لقطات. فالسيناريو هنا يعنى بالطبع الشكل السينمائي المبدئي الذي سيقوم المخرج بتجسيده ليصبح فيلم المستقبل. ويأخذ السيناريو منذ كتابته أشكالاً مختلفة ترجع إلى الأسلوب الذي يختاره كاتبه. واختلاف الشكل هنا قد يرجع من ناحية إلى شكل العلاقة بين الصورة والصوت ومن ناحية أخرى إلى مدى تفصيل السيناريو وإعداده للتنفيذ.

مرحلة ما قبل التصوير:

وهي المرحلة التي يولد فيها المشروع. وتعتبر أطول مراحل إنجاز الفيلم ويمكن أن تصل أحياناً إلى شهور وربما سنوات. ويتم في هذه المرحلة عمل ميزانية أولية واختيار التصميمات الرئيسية واستكشاف المواقع الرئيسية للتصوير، واختيار الفريق الفني والمعدات التي يحتاجها العمل واختيار الممثلين ووضع خطة التصوير. اختيار المواقع المناسبة لتصوير المشاهد كما تتم أيضاً كتابة مسودات نصية متعددة. ويتكون طاقم العمل المشارك في هذه المرحلة مجموعة صغيرة من الأفراد مقارنة بجميع المراحل الأخرى وتضم هذه المجموعة عدداً من المبدعين والمديرين التنفيذيين الذين يصوغون القصة والميزانية المرتبطة بها. وعقب الانتهاء من كل هذه التحضيرات، سينتقل العمل إلى مرحلة الإنتاج مع التركيز على مواعيد التصوير والإطار الزمني لإنهاء المشروع.

مرحلة التصوير:

وهي مرحلة الإنتاج والمعروفة أيضاً بمرحلة التصوير. وهي المرحلة التي يتم فيها تنفيذ العمل وبدء تصوير المشاهد والتقاط جميع اللقطات اللازمة وفق ترتيبها الخا في السيناريو (النص الفني)، ويتم في هذه المرحلة أيضاً تعيين محرري الفيديو والصوت، واختيار أفضل لقطات

اليوم وتجميعها في تسلسل بحيث يكون القطع الأولي جاهزاً بحلول الوقت الذي ينتهي فيه التصوير .

مرحلة ما بعد التصوير:

مرحلة ما بعد الإنتاج والتي تسمى أيضا بمرحلة المونتاج وهي المرحلة التي يتم من خلالها ترتيب المشاهد ومنتجتها وفقا للسيناريو (النص الفني) ودمج المؤثرات الصوتية والبصرية مثل الموسيقى والأصوات الخارجية وغيرها. في هذه المرحلة أيضا قد يقرر المخرج أحيانا إعادة تصوير بعض المشاهد الإضافية وفقا لنظرته الفنية.

التوزيع:

التوزيع هو المرحلة النهائية في المشروع. حيث يتطلع المنتجين من خلال هذه المرحلة إلى استعادة أموالهم وتحقيق عائد على الاستثمار. ويتم ذلك عن طريق البيع لشبكة تلفزيون أو خدمة بث ، أو يتم التوزيع عبر منصات مختلفة مثل Amazon و Prime و Netflix و HBO وما إلى ذلك أو الإصدار المباشر على قر (DVD) فبدون استراتيجية توزيع صارمة وقوية تكون الأخرى للإنتاج زائدة عن الحاجة إلى حد ما على الأقل من منظور الأعمال التجارية. (الزعيبي 2017)

المبحث الثالث مفهوم السيناريو السينمائي:

قبل الحديث عن مفهوم السيناريو لابد وأن ننوه بأن كلمة سيناريو Scenario مأخوذة من اللغة الإيطالية ومشتقة من كلمة (Scena) أي المشهد أو المنظر. وقد انتشرت هذه الكلمة في القرن التاسع عشر في عدد من اللغات الأوروبية الأخرى لتعني نص المسرحية المرفق بها تعليمات المخرج الفنية من حيث الديكور والإضاءة والحركة والأداء التمثيلي.

كما أن تعبير Screenplay التي نقرأها في الشاشات فتعني أيضا نص الشاشة أو السيناريو. ونجد أيضا التعبير الأمريكي المستخدم في السينما الأمريكية (Script) والتي تعني أيضا النص أو السيناريو. إلا أن اصطلاح Script يقتصر فقط على تلك النصوص الفنية المصورة التي تشمل النصوص المسرحية والإذاعية والنصوص الأدبية.

ويعرف السيناريو بأنه تسجيل المعاني المصورة باستخدام الكلمات التي يمكن ترجمتها فيما بعد إلى انطباعات مصورة بواسطة الكاميرا والمخرج. ويعرف المخرج (لويس هيرمان) السيناريو

بأنه خطة وصفية تحليلية مكتوبة في تسلسل يجمع بين كل من الصورة والصوت وتقديم هذه الخطة إلي المخرج الذي يتولي تنفيذها أي تحويلها إلي واقع مرئي مسمعي.

وبناء علي ذلك يمكن القول بأن السيناريو هو وصف الحركة السينمائية على الورق فهو وثيقة مكتوبة بدقة تصف المكان والزمان وتصف الشخصيات وتفاصيل الصوت المصاحب للفيلم. والسيناريو أيضا هو عمل فني يشير أو يدل علي شيء قد كتب وأعد وتم التحضير له مسبقا كي تسير علي هدي خطواته الأحداث التي ستتم مشاهدتها دون تغيير. (يوسف 2008)

تاريخ السيناريو السينمائي:

لم تكن السينما في بداياتها الأولى تعرف السيناريو كما هو متعارف عليه الآن بيد أن، المخرج الفرنسي (جورج ميليس) قدم من خلال فيلمه (رحلة إلي القمر) سنة 1902 نموذجا يشبه علي حد كبير لما يعرف اليوم بالسيناريو عندما قام بتقديم وصف كاملا لأحداث الفيلم. بعد ذلك قام المخرج الأمريكي إدوين اس بورتر في فيلم (سرقة القطار الكبرى) سنة 1903 نموذجا غير مسبوق وهو أقرب للسيناريو حين قام بتقسيم الفيلم إلي مشاهد متسلسلة. ومع مرور الزمن تزايدت عدد الأفلام المصورة وتزايد طولها الزمني. الأمر الي دفع بالمنتجين والمخرجين لإيجاد من يتولي مهمة كتابة الوصف التفصيلي لأحداث الفيلم ليصبح فن كتابة السيناريو مهنة يلجأ إليها المخرجين لكتابة تفاصيل أفلامهم وعنصر هاما من عناصر إنتاج الأفلام السينمائية.

أقسام السيناريو السينمائي:

• النص الأدبي (Screenplay):

السيناريو الأدبي كتابة بصرية سمعية في بنية درامية لحكاية تروى بالدرجة الأولى بوساطة الصور ويتضمن الوصف الخالص للفعل والأحداث. فالفيلم أصبح بعد مرحلة السينما الناطقة يأخذ أهمية إضافية. فلم يعد الحوار وحده يكتب إنما قبل كل شيء أصبحت علاقته المناسبة مع الصورة هي الأساس. وبالتالي يجب أن يوصف كل ما يصاحب الفعل من تعبير وحوار ومؤثرات وموسيقا. يمثل كل ما سيراه المشاهد على الشاشة وكل ما سيسمع دون يتضمن أي معلومات تقنية أو أي إرشادات إخراجية لأن الانشغال بالتقنيات هي من مهمة كاتب النص الفني لمرحلة التصوير. (واي باك مشين، 2016)

- مثال عن النص الأدبي:

داخلي مكتب العمل نهار: صالة مكتب العمل مملوءة بالمواطنين الباحثين عن عمل خليط من الأجناس والأعمار. رجل في .. يخرج من الطابور غاضباً معه .. إلى الشرطي يقف بجانب الباب يبدو عليه التعب والإرهاق يرفع رأسه بعد ما شعل سيجارة.

اتجاه الطابور يلفت انتباه العم سالم في العقد الخامس من عمره مرتدياً جرد أو حولي (الزي التقليدي الوطني الليبي الذي يرتديه الرجال) ومتكي على عكاز يتقدم نحوه ويطلب منه الجلوس حتى يأتي دوره في الطابور...

العم (لم) يتكلم لوحده ويهمهم ويخلق لم يعرفه أحد ولم يصغ إليه أحد يروي ويحكي أيام بعيدة لها دوى في أذنه وهزة في نفسه.

موظف شاب في العشرينات حسن الهندام متكي على كتف زميله شاب في نفس العمر تقريباً في حديث بينهما عن ما شاهدته ليلة البارحة في ملاهي الموكامبو من سواح النازلين من باخرة الأمس بكل حماس. والعم سالم مزال يخلق ويهمهم ويتكلم لوحده يقف في الطابور يتجول بعينه من خلال الشبابيك المفتوحة ينظر إلى الموظفين الذين بدى عليهم الإعياء والإرهاق والترخي أحدهم يرشف الشاي واثنان في حديث جانبي والآخر يتطلع من النافذة فجأة يقلل الشباك أمامه ويسمع صوت معلنا نهاية الدوام والرجوع الى الغد.

خارجي وسط المدينة - نهار: العم سالم يتجول في المدينة كغريب يجول الدروب والمسالك لا يعرف أحد ولا يهتم به أحد بل لم ينصت إليه أحد.

خارجي - شارع الاستقلال ليل: العم سالم يمر أمام إحدى المقاهي السياحية عدد من الزبائن يتطلعون إلى العم سالم الذي يبدو في حاجة إلى الأكل والشرب يقف متردد ثم يدخل إلى المقهى.

داخلي - صالة المقهى ليل: يتقدم النادل (شاب أسود أنيق في العشرينات من العمر) نحو العم سالم الذي يلتفت يمينا وشمالاً منتبعا بنظراته شاب يمسخ في الكؤوس وآخر يحضر طلبات الزبائن ورجل يسكب أنواع مختلفة من المشروبات في كأس واحد وهو مدهول مشدود.....

يشير الشاب الأسود إلى مدير الصالة (رجل ضخم الجثة في الأربعينيات) يتقدم مبتسماً نحو العم سالم يدور بينهما حديث غير مسموع يفسح مدير الصالة الطريق إلى العم سالم ثم يخرجان معاً.

خارجي - مكتب العمل نهار:

تتحرك آلة التصوير مع أحد المواطنين بهدوء وهو خارج من الصالة اتجاه الباب الرئيسي.

• النص الفني (Shooting Script):

هو بمثابة المعالجة النهائية للمعلومات المنتقاة فتعرض بلغة السينما حيث يتم تقسيمها إلى لقطات ومشاهد ويتم تحديد أطوال اللقطات وزواياها وأحجامها وتحديد الحركة وتفاصيل كل لقطة وكل مشهد. كما يعطي هذا النص الفني تصوراً شاملاً على مستوى الصورة والصوت أي أنه يقدم نموذج مصغر للفيلم.

مثال عن النص الفني: هذا المثال يوضح كيفية تغطية مشهد به حوار بين شخصين (أ- ب)

1. لقطة عامة للشخصين لتحديد مكان والوقت (Two Shot) A master Shot

2. تأخذ لقطة للشخصية (أ) ووجهة نظر للشخصية (ب) يستمع لحديث.

3. تأخذ لقطة للشخصية (ب) ووجهة نظر للشخصية (أ) وهو يتحدث.

هذه الطريقة تساعد المخرج وفني التوليف المونتير أو (Editor) ليقطع المشهد العام مع وجهات نظر الشخصين والرجوع ثانية إلى المشهد العام.

لتصوير مشهد كهذا يتطلب علينا تصوير الشخصان معا (أ و ب) (Two shots)

و تصوير الشخصية (أ) لوحدها وتصوير الشخصية (ب) ولوحدها ثم الرجوع ثاني إلى (Master Shot) .

وهكذا يتم تصوير الحوار بين شخصان أي لتصوير مشهد واحد يقطع إلى ثلاثة أو أربعة أجزاء.

• أهمية السيناريو للفيلم السينمائي:

للسيناريو أهمية كبرى في العمل السينمائي كونه يمثل الدليل التي يتبعه فريق العمل السينمائي. حيث يستند مبدأ السينما أساساً إلى وجود قصه وكلما كانت القصه مجسدة في سيناريو جيد كان عمل المخرج متقناً ومريحاً ومهيأً لتجسيد ملامح القصه المكتوبة. وشأنها شأن أي اختصاص إبداعي آخر. تُعد كتابة السيناريو من المفاصل المهمة والحيوية في صناعة السينما وأحد المركبات الثلاثة التي تستند إليها تلك الصناعة إلى جانب المخرج وكادر العمل من الممثلين والفنيين.

ويرى العديد من المخرجين السينمائيين بأن وجود نص وقائمة لقطات محددة يمكن أن يؤدي إلى زيادة سلاسة الإنتاج ونظراً لأن كل شيء مخطط له مسبقاً فلن تتعامل مع العديد من المتغيرات غير المتوقعة أثناء التصوير. وعندما سؤل المخرج الشهير الفريد هتشوك: هل هناك معادلة مضمونة لنجاح الفيلم؟ أو سر نجاح الفيلم السينمائي أجاب (السيناريو ثم السيناريو ثم السيناريو) يروي القصه كاملة ويحتوي على كل الأحداث في الفيلم وتفاصيل الحوار لكل شخصية. كما أنه يمكن أن يصف أيضاً الشخصيات بصرياً حتى يتمكن صانعو الأفلام من محاولة التقاط أسلوبهم أو مظهرهم.

المبحث الرابع مفهوم الإرتجال:

الإرتجال هو إنجاز عفوي مباشر لفكرة فنية دون إعداد أو تدوين سابقين. يؤديه الشاعر منافس والمغني غناء والموسيقي أثناء العزف على آله الموسيقية. وهو كذلك أداء تمثيلي مرتجل يكون جزء من تدريب الممثل أو مرحلة أولية في تكوين دور معين أو جزء من عرض مسرحي وقد اعتمد المسرح دائماً ومنذ زمن بعيد على قدرة الممثل على الارتجال في مواقف معينة كما يحدث في المشاهد الكوميديّة بالمسرحيات الدينية ومسرحيات الفارس المستوحاة من التراث الشعبي وكذلك عروض. والارتجال هو الملكة الذاتية للشخص المرتجل من خلال امتلاكه لمفردات الحوار الذاتي دون الاعتماد على حوار مكتوب وجاهزة للحفظ. أي أنه لفظ مباشر لفكرة ما غير مدونة تدوين أو متفق عليه مسبقاً أو مكتوبة في نص جاهز للحفظ. أما الإرتجال في المعاجم والقواميس الأدبية والمسرحية بأنه تقنية تتعلق باللعب الدرامي حيث يؤدي الممثل أشياء مرتجلة أي لم تكن مهيأة بشكل مسبق وتبتكر داخل الفعل المسرحي. وهناك عدة درجات في الارتجال ابتكار نص انطلاقاً من شبكة معروفة بدقة كما هو الشأن بالنسبة للكوميديا دي لارتي الإيطالية، واللعب الدرامي انطلاقاً من ابتكار حركي ولفظي دون الاستناد إلى نص معين والبحث عن لغة جسمية جديدة. (واي باك مشين، 2016)

تاريخ الإرتجال:

ارتبط الارتجال في الأساس بالمسرح، حين كان الممثل يخرج عن النص ليرتجل نصًا غير مكتوب يبين فيه مهاراته التمثيلية ليقدم موعظة أو خطبة. وشكلت الفنون المسرحية البدايات الأولى لظهور الإرتجال، حيث كانت البداية في إيطاليا وتحديدا في القرن السادس عشر. أي خلال عصر النهضة وانتشر بعد ذلك في عموم إيطاليا. حيث قامت فرق (الكوميديا دي لارتا) آنذاك بالتركيز على الممثلين في الأداء للعروض المسرحية المرتجلة ولا سيما العروض الكوميديّة، حينما كانوا يرتجلون الحوار والحركات والتعبيرات المسرحية المختلفة بحجة أن النص المكتوب سلفا من قبل كتاب النص المسرحية المعروفين لا تلبي حاجات المجتمع وتطلعات الجمهور، معتمدين على خلفية الممثل اللغوية وعلى سرعة بديهيته في الارتجال وتركيب المعاني والأفكار بصيغة تجعله يصل إلى الفكرة المراد توصيلها إلى المتلقي مع مراعاة عدم الخروج في الارتجال عن محيط الفكرة الأساسية والمتفق مسبقا على تجسيدها وتوصيلها للمتلقي ومن خلال تبادل الحوارات المرتجلة ما بين شخصين الحدث أو المشهد. والى ان ياتي الممثلين على نهاية العرض المسرحي بنهاية متفق عليها مسبقا ومن دون الاعتماد على نص مدون فيه الحوارات والدبلوجات من قبل المؤلف. ومع مرور الزمن بدأ الإرتجال في التوسع وأصبح يستخدم من قبل العديد من الفنون الأخرى كالسينما وغيرها من الفنون الأخرى.

الإرتجال الموسيقي:

هناك نوع آخر من الارتجال الغنائي العربي وهو (الموالي) أو الموالي وهو عبارة عن أشطر أربعة في الأصل، من شعر خفيف. ويكون لحنها مرتجلا مع التقيد بالمقامات الموسيقية من دون الإيقاع. وكانت بداية ظهور هذا النوع من الغناء في بغداد أيام الدولة العباسية، ومن ثم انتقل هذا الغناء إلى سائر الجزيرة العربية ومصر والمغرب العربي (فهيد 2016).

الإرتجال المسرحي:

بدأ المسرح في بداياته الأولى بالارتجال الفطري الطبيعي الذي كان يتسم بالعفوية والتلقائية الفردية. لينتقل بعد ذلك إلى مرحلة الحفظ والتنظيم وإخضاعه لسلطة التأليف والتشخيص والإخراج. وعلى الرغم من كون المسرح اليوم يقوم على ضبط النص وحفظ الأدوار بشكل دقيق. إلا أن للارتجال مكانة هامة ومعتبرة في المسرح المعاصر لما له من أهمية كبرى في تكوين الممثل وتدريبه وتأطيره. وإثارة المتلقي ذهنيا واستفزازه وجدانيا وإريكه حركيا وجذبه للمشاركة في بناء الفرجة الركحية بشكل تشاركي. الارتجال هو أول خطوة يلتجئ إليها الممثل لبناء شخصيته الفنية وبناء ذاته فوق خشبة المسرح. ويستلزم الارتجال أن يكون صاحبه ذا موهبة فنية عالية.

الإرتجال الشعري:

ظهر الارتجال الشعري منذ زمن بعيد، حيث كان الشعراء العرب قديماً يتبارون ويتنافسون في مجالسهم وذلك بإنشاد أبيات شعرية فورية مرتجلة في المدح والرثاء والوصف ولا يزال هذا النوع الإرتجال موجوداً إلى يومنا هذا. (شاكر 2013)

الإرتجال السينمائي:

يأخذ الإرتجال أشكالاً كثيرة في السينما. فمن حيث التأليف هناك ارتجالات بسيطة وأخرى مركبة ومن حيث العدد فهناك ارتجالات فردية وأخرى ثنائية أو جماعية. ومن حيث المستويات الدرامية فهناك ارتجال الحوار، ارتجال الحركة، ارتجال التأليف وارتجال التشخيص، وارتجال الإخراج، وارتجال التصوير. كما يمكن الحديث كذلك عن الارتجال الجزئي والارتجال الكلي. هذه الأشكال المختلفة التي يأخذها الإرتجال في السينما تم تطبيق البعض من قبل العديد من المخرجين العالميين، ورفضها من قبل مخرجين آخرين لإيمانهم بأن فن صناعة السينما لا يقبل الإرتجال وأكدوا على ضرورة وجود سيناريو مكتوب بشكل دقيق ومفصل مع وجوب التقيد بمحتواه من قبل فريق العمل للخروج بعمل فني ناجح. (الحماصي 2020)

لو تحدثنا عن الإرتجال الحواري في الأفلام السينمائية على سبيل المثال، نجد أن تاريخ الأفلام السينمائية حافل بالمشاهد والحوارات الإرتجالية، بعضها لم يكن مقصوداً، إما لشدة انفعال الممثلين وشعورهم بالاندماج في المشهد، والبعض الآخر مقصود، حيث تعتمد عديد المخرجين أو الممثلين الخروج عن النص المكتوب أفلامهم. ومن أمثلة هذا الأفلام ما يلي:

1- فيلم البريق :

الفيلم من إخراج (ستانلي كوبريك) عن رواية للكاتب (لستيفن كينج) تحمل نفس الاسم. في هذا الفيلم يتفوق (جاك نيكلسون) على نفسه، بأداء مميز في أحد المشاهد التي لا تُنسى، حين صعد على السلالم بهدوء، حاملاً فأس صغير في يده، وبدأ في تكسير الباب، ثم أطل بوجهه من خلال الباب المكسور، وهو يبتسم ابتسامة مخيفة، مرتجلاً جملة الشهيرة (هنا جوني) والتي اقتبسها من جملة في أحد البرامج الحوارية لجوني كارسون (Johnny Carson).

2- الفك المفترس:

فيلم من إخراج ستيفن سبيلبيرغ. لم يكن قائد الشرطة برودي والذي قام بدوره الممثل روي شنابير يصدق وصف شهود العيان الذين رأوا القرش الأبيض، الذي حوّل حياة الشاطئ الهادئ إلى جحيم، ويعتقد أنهم يبالغون في وصفهم، لضخامة حجمه، من قبيل الرعب الذي يشعرون به.

لكنه حين رآه أمامه، وتبين له مدى ضخامة حجمه، تسمّر في مكانه من الرعب والخوف، وظل ينظر له بذهول ظاهر، حتى إنه ارتجل تلك الجملة الشهيرة، من فرط اندماجه في أداء المشهد، وانهاره بالهيكل الضخم، الذي صنعه المخرج ستيفن سبيلبيرج للقرش، قائلاً: (يا سادة.. يبدو أننا سنحتاج إلى قارب أكبر). وحين سأل المخرج عن سبب خروج الممثل عن النص، ذكر بأنه قام بتشجيع ممثليه على الارتجال في بعض الأجزاء لإضفاء نوع من الفكاهة على العمل.

3- كلاب المستودع:

تتسبب أفكار العنف والدموية التي تميز أفلام المخرج (كوبنتين تارانتينو)، بإخراج الجانب المظلم من شخصيات الممثلين الذين يعملون معه، حتى صار معروفًا للجميع، أن من يعمل مع تارانتينو، يلعب أدورًا يستحيل أن يؤديها مع مخرج غيره، وكأنه يملك القدرة على إخراج الرغبات السادية العنيفة التي تقبع في لا وعي الممثل ويضعها على الشاشة.

ففي هذا الفيلم، ارتجل الممثل (مايكل مادسن) جملة حولت مسار مشهد مهم كان يقوم بتجسيده، فبعد أن قام بتعذيب ضابط الشرطة على أنغام الموسيقى، كان للمشهد أن ينتهي بأن يقطع مرتجلاً جملة الشهيرة قائلاً (ما الذي يحدث؟ هل تسمع؟) ثم ضحك بعدها، ليظل هذا المشهد المرتجل، من أكثر المشاهد المميزة في الفيلم.

4- راعي البقر منتصف الليل:

في المدينة، وفي أحد شوارعها المزدحمة، كان الممثل (داستن هوفمان) يتجول مع صديقه في أحد المشاهد، ليفاجأ بتاكسي أصفر يكاد أن يدهسه، لينفعل هوفمان ويقوم بالخطب على مقعدة السيارة بيده، ويصيح غاضباً (إنني أمشي هنا!) ظنًا منه أن السائق أحد أفراد طاقم العمل، لكن الحقيقة هي أن سائق التاكسي لم يلتزم بالعلامات التي وضعها طاقم التصوير في

الشارع كي لا يمر فيه أحد، في أثناء تصوير المشهد، واقتحم موقع التصوير على حين غرة وكاد أن يصدم هوفمان.

كما يأخذ الإرتجال في السينما أشكالاً أخرى غير الشكل اللفظي كارتجال الحركة مثلاً. ففي فيلم (Women Pretty) للمخرج (Marshall Garry)، حيث قام الممثل بقفل علبة المجوهرات علي إصبع الممثلة الشهيرة جوليا روبرتس مما دفعها إلي الضحك، حيث أن هذه الحركة لم تكن متوقعة ولم يتضمنها السيناريو. ومع ذلك قرر المخرج إبقاء هذه اللقطة في الفيلم كونها جاءت عفوية وأضفت نوعاً من الواقعية علي المشهد.

وفي فيلم (The Dark Knight 2008) للمخرج (Christopher Nolan) بعد أن يُلقى المُحقق جيم جوردون (Jim Gordon) القبض على الجوكر (هيث ليدجر)، ويوضع في الحبس الحديدي، ثم يقوم عمدة المدينة بإلقاء خطاب أمام (الجوكر) والضباط الموجودين، مُعبراً عن تقديره لما قام به المُحقق في القبض على أخطر مجرم في مدينة (جوثام)، ويعدّه بأن يكون هو مأمور المدينة. وفجأة، ينطلق (الجوكر) في تصفيق هادئ للغاية بملامح وجه ثابتة لا تتحرك، فور أن صرح العمدة بذلك، بأداء بسيط ولكن استثنائي، لم يكن معد له مسبقاً، لكنه ترك انطباعاً جيداً وقرر المخرج إبقاءه في الفيلم.

إن الارتجال في الفن عموماً مطلوب أحياناً، لكن الحذر فيه يظل واجباً. فالإرتجال في السينما يختلف عن غيره من الفنون الأخرى، أي أنه أمر لا يستطيع القيام به إلا الممثلين أصحاب البديهة والثقافة العالية التي تمكنهم من التعامل مع مختلف الظروف الطارئة. أما الممثلين الغير محترفين فإن ارتجالهم يعد مخاطرة كبيرة وقد تسبب بعض المشاكل كون الممثل الغير المحترف في حالة الارتجال سوف يظهر ضائعاً بين تذكر النص، وتقمص الشخصية التي يقوم بدورها وضبط الحركة. كما أن تركيبة الحوار تصبح غريبة، والنبذة فيها نوع من النشاز بالمفهوم الموسيقي، فتصبح مثلاً جملة عادية تقال بنبرة استفهامية أو بصيغة التعجب. (Ludovic 2019)

وقال المخرج الأمريكي مايكل آلن (Michael B. Allen) أن تشجيع الممثلين علي ارتجال حوارهم يعتبر بمثابة سيف ذو حدين. إما أن يجعلك قادراً علي النقاط كوميدياً أو دراماً مذهلة، أو يجعلك تخاطر بإفساد تفاصيل القصة بأكملها.

وذكر المخرج الأمريكي (كريستوفر جيست) الذي سار علي نهج الإرتجال في العديد من أفلامه، في أحدي المقابلات التلفزيونية (بالرغم من أن الارتجال يقع في صميم صناعة الأفلام، إلا أن النص المكتوب أمر ضروري

بحاجة إلى الحدوث) واستطرد جيست قائلا (في بعض النواحي ، يجب التقيد بالنص المكتوب بصرامة أكثر من أي وقت مضى .. إذا لم يكن تحت تصرفك كل تفاصيل ما يحدث في مشهد ما، فلا يمكنك البدء في العمل).

وبالرغم من المكانة التي يحظى بها إرتجال السيناريو السينمائي لدى العديد من المخرجين، إلا أنه يمثل مسؤولية كبيرة تقع على عاتق فريق العمل بأكمله، لأن عدم الإلتزام أو التقيد بتفاصيل السيناريو، أو عدم كتابته أساسا والإكتفاء فقط بتدوين بعض الملاحظات قد يكون عائقا أمام نجاح أي فيلم سينمائي لما قد يسببه من فوضى تؤدي في نهاية المطاف إلي إفشال الفيلم.

ففي فيلم الظلال للمخرج الأمريكي (جون كاسافيتيس 1957)، الذي رُوج كفيلم ارتجالي تمامًا، وتنطبق عبارة (ارتجال) هنا على هذا الفيلم في جميع مراحل إعدادة، أضطر المخرج إلي إعادة تصوير الفيلم الذي قام بارتجاله كونه لم يلاقي نجاحا كبيرا في عرضه الأول وقام بكتابة سيناريو كامل ومفصل في سبيل إنجاح هذا الفيلم.

فيلم الظلال (Shadows-1959):

فيلم أمريكي من إخراج (جون كاسافيتيس) ، و بطولة بن كاروثرز و ليليا غولدوني وهيو هيرد. تدور قصة الفيلم حول العلاقات بين الأعراق خلال سنوات (Beat Generation) في مدينة نيويورك. في دور ثلاثة أشقاء أميركيين من أصل أفريقي، على الرغم من أن أحدهم فقط ذو بشرة سمراء.

بدأت عملية تصوير الفيلم في عام 1957، و تم الانتهاء من الفيلم في أواخر عام 1958 ،ليتم عرضه بعد ذلك في مسرح باريس في (مانهاتن) ، وكان عدد الحضور حوالي 100 شخص رغم إن القدرة الإستيعابية للمسرح تصل إلي ما يقارب من 600 شخص. في العرض الأول ، كانت هناك مشاكل تتعلق بالصوت والحوار وأداء الممثلين بشكل عام. كان بعض الجمهور من أصدقاء وزملاء المخرج Cassavetes قد غادروا المسرح قبل انتهاء الفيلم، بما في ذلك بيرت لين ، الذي درب معظم الممثلين. وذكر مصور الفيلم (إن الفيلم ظهر بطريقة ساذجة)، الأمر الذي دفع المخرج كاسافيتيس لإعادة صياغة الفيلم مرة أخرى في عام 1959 وتمت كتابة سيناريو الفيلم بالكامل. (Macadams 2012,p223)

ويعتبر فيلم الظلال دليلاً واضحاً علي أن الإرتجال وعدم التقيد بالسيناريو أوعدم وجوده أساساً في صناعة الأفلام السينمائية ليس خياراً مناسباً كونه يعد بمثابة المخاطرة الحقيقية التي تؤدي في النهاية إلي عدم نجاح الفيلم. وهذا ما حدث فعلاً مع المخرج كاسافيتيس الذي لم يقوم بكتابة سيناريو لهذا الفيلم. وبالرغم من قيام كاسافيتيس بتدريب الممثلين وفريق العمل لساعات طويلة قبل البدء الفعلي لتصوير أحداث الفيلم ظناً منه بأن هذا الأسلوب يمكن أن يكوناً بديلاً لوجود سيناريو مكتوب، إلا أنه في نهاية المطاف فشل في تحقيق الهدف المنشود من خلال عرضه الأول، الأمر الذي اضطره لإعادة تصويره وقيامه بكتابة سيناريو مفصل ودقيق يحوي تفاصيل أدوار كل المشاركين في هذا الفيلم مع الإلتزام بتنفيذ كل ماورد في السيناريو لتجنب الأخطاء الذي حدثت في المرة الأولى. (Kovacs 2018)

الخاتمة:

بالرغم من أن الإرتجال بأشكاله المختلفة له أهمية أحياناً في مختلف الفنون بشكل عام، إلا أنه يتطلب الكثير من الإبداع والابتكار والعفوية. وحتى المخرجين والممثلين الذين اتبعوا هذا النهج لإيمانهم بالقدرة علي تحقيق النجاح، ذكرو بأن الأمر ليس سهلاً كما يدعي البعض!.. فالأمر يتطلب خبرة وحضوراً لا يمتلكه إلا القليلون. فالسيناريو بدون بناء لا يملك خطأ درامياً، تماماً مثل التائه الذي يبحث عن نفسه، وبالنتيجة لا ينفذ لأنه لا يملك اتجاه أو خطاً متصاعداً.. أي أن صناعة الأفلام تتطلب الإلتزام الكامل بكل مراحل الإنتاج دون تجاهل أي منها كونها تسهم في بناء عمل فني قوي. وذكر الممثل والمخرج الأمريكي (روبرت دي نيرو) ، الذي يعد أحد أفضل مُمثلَي هوليوود والعالم وأكثرهم براعة، في أحدي المقابلات التلفزيونية (أحياناً يتوجب علي أن ألتزم بالكلمة المكتوبة عند العمل مع بعض النصوص [1] وإلا فإن عدم

الالتزام يخلق عدم توازن لا سيما مع مخرجين أمثال (مايكل مان) الذي يعمل بدقة الجراحين أحياناً كثيرة!. كما أنه من المحتمل أن تسبب المشاهد المرتجلة صداماً للمونتير (فني المونتاج) الذي سيستغرق وقتاً طويلاً في غرلة المقاطع المرتجلة الطويلة على أمل العثور على بعض الأجزاء التي تعمل بالفعل مع بقية المشهد.

وبذلك يمكن القول أن السيناريو المكتوب يعتبر ركن أساسي وركيزة هامة لا يمكن الإستغناء عنها في أي فيلم سينمائي والتقدير به يعد أهمية كبرى لا يمكن تجاهلها، إذ أنه يسهم وبشكل مباشر في إنجاح الفيلم السينمائي. وهذا ما أكدته العديد من المخرجين الذين اتبعوا نهج الإرتجال في أفلامهم السينمائية، أمثال (كريستوفر جيس) و(روبرت التمان) و(آدم مكاي)، حيث شدد جميعهم على ضرورة وجود سيناريو مكتوب قبل البدء في تنفيذ أي فيلم سينمائي. وذكر المخرج الأمريكي Spielberg Steven بأنه (إذا سبق لك أن شاهدت فيلماً لم يعجبك، فعادة ما يكون ذلك بسبب ضعف السيناريو! (Virginia 1980, pp29 41)

Abstract:

The script is considered one of the most important stages of Filmmaking, and we will not exaggerate if we say that it is the most important element as it represents the guide which leads the artistic team from the beginning of the production stages to when cameras just stop rolling. The Script also tells the whole story, and pays attention to the smallest details.

Despite the importance of the screenwriting process, many Film directors did not pay much attention to this essential element in a large number of their films and deliberately (used improvisation) instead of writing a detailed script!

Accordingly, this research paper has highlighted the importance of the written script and its role in producing coherent cinematic films having the ability to attract a wide range of

audiences .And after addressing, studying, and analyzing this subject in depth, and after citing the opinions of many international directors and actors who have previous experiences in this context, and long experience in the global film industry, the study concluded that the written script is an important element that can't be ignored, because filmmaking requires full commitment to all stages of production as it contributes to building a strong artwork.

المراجع:

- 1- تحسين محمد صالح "أدب الفن السينمائي" الطبعة الأولى 2016، الجندرية للنشر والتوزيع، 7-8
- 2- حسام الحلوة "محطات من تاريخ مفهوم المخرج السينمائي .. من الولادة إلى تهميش الاستوديوهات إلى نظرية المؤلف إلى الدوغما"، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، العدد 9313، 28 مايو 2004.
- 3- تحسين محمد صالح، مرجع سابق، 9
- 4- أشرف توفيق، "كتابة السيناريو تدريبات وتطبيقات"، الطبعة الأولى 2016، العربي للنشر والتوزيع □ 27،28،29
- 5- قيس الزبيدي، "السيناريو الأدبي"، مجلة أوكسجين ، العدد 150، أبريل 2014.
- 6- فيصل الزعبي "ما هو السيناريو السينمائي؟"، شبكة جبرون 27 يناير، 2017
- 7- تيمور احمد يوسف "تأثير الارتجال بالتراث الموسيقى المحلي في مصر"، بحث غير منشور - مؤتمر الموسيقى العربية، نوفمبر 2008.
- 8- الارتجال الموسيقي، الموسوعة العربية، واي باك مشين، مارس 2016.
- 9- الأخيرة، رؤية مسرحية، الارتجال والتجريب المسرحي، واي باك مشين، 2016
- 10- تسنيم فهد، "عندما يصنع الخروج عن النص مشاهد سينمائية خالدة" مجلة نون بوست، 2016
- 11- محمد شاكر "الارتجال في المسرح وأخطاؤنا الشائعة" مدونة رسالي، فبراير 2013.
- 12- محمد الحماسي "الارتجال أفضل طريقة لتدريب الممثل" صحيفة العرب، سبتمبر 2020

- 13- Christopher McFadden" How Edison and the Lumière Brothers Gave the World Cinema" interesting engineering magazine, October 2019, visited in May 2021
<https://interestingengineering.com/how-edison-and-the-lumiere-brothers-gave-the-world-cinema>
- 14- Ludovic Coutaud, "Mastering the 7 Stages of Film Production" New York Film Academy, June 21, 2019 Available At: <https://www.nyfa.edu/student-resources/7-stages-film-production/>
- 15- Macadams, Lewis "Birth of the Cool: Beat, Bebop, and the American Avant Garde" 2012. p 223
- 16- D. Simone Kovacs, Story hunter Editor, "The Pros & Cons of Scripted vs Unscripted Video, Story hunter magazine", Feb 23, 2018, visited in May 2021
<https://blog.storyhunter.com/the-pros-cons-of-scripted-vs-unscripted-video-7d999981f13f>
- 17- Virginia Wright Wexman " The Rhetoric of Cinematic Improvisation", Autumn,1980, pp.29
 41 Published By: University of Texas Press

دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي "دراسة حالة ليبيا"

*أ. سامي جمعة الخالقي

**د. جمعة فكرون دخيل

الملخص

تقدم عملية التحول الديمقراطي في ليبيا مؤشرات مهمة حول طبيعة الانتقال ودور المصالحة الوطنية وانعكاساتها على المدى الطويل. على الرغم من أن الانتقال إلى الديمقراطية قد اتخذ مساراً عنيقاً، فإن النية المعلنة للسلطة الانتقالية كانت إقامة دولة ديمقراطية، وتبني الانتقال نحو الديمقراطية. لم يسلك التحول في الحالة الليبية إلى المسار التدريجي، بل كان ممكناً فقط بعد انهيار نظام القذافي. أدت نتيجة تغيير النظام إلى فجوة أمنية وغياب مؤسسي، وبالتالي كانت العملية الانتقالية أقرب إلى إنشاء مؤسسات دولة جديدة بدلاً من إجراء إصلاحات لمؤسسات سابقة. بالنظر إلى أهمية الكشف عن الخلافات بين المكونات السياسية والاجتماعية، فإن استخدام العنف أثناء الصراع يؤكد على أهمية دور المصالحة الوطنية أثناء الانتقال نحو الديمقراطية، بالإضافة إلى ذلك فإن القوانين والقرارات التي تم اتخاذها خلال الفترة الانتقالية لم تعكس مشروعاً شاملاً للمصالحة الوطنية، وشكلت هذه القضية مخاطر وتحديات أدت إلى تعقيدات خلال العملية الانتقالية.

المقدمة

يعد موضوع التحول الديمقراطي **Democratic Transition** من المواضيع المهمة التي حازت على اهتمام الدراسات السياسية، وازداد هذا الاهتمام بعد الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية مع بداية عام 2011 وما تبعها من تطورات لتجارب دول مختلفة تراوحت بين النجاح والفشل في العديد منها. الحالة الليبية على وجه الخصوص تعكس تجربة مهمة على صعيد التحول الديمقراطي خاصة حينما يتعلق الامر بصعوبات او معوقات ذلك التحول. ان اشكالية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تعكس ابعاداً متعددة، وعلى درجة عالية من التعقيد،

* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس -ليبيا

** عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس -ليبيا

وهذا ربما يرتبط بالدرجة الاولى مع بداية عملية التحول الديمقراطي بدون وجود المقدمات الملائمة لها والتي من شأنها ان تجعل عملية التحول اكثر سهولة واقل تعقيدا.

مرت ليبيا ولا زالت تمر بصعوبات وعراقيل تواجه عملية التحول الديمقراطي منذ فبراير 2011. فمنذ الاطاحة بنظام القذافي وانتهاء حكمه فشلت الحكومات المتعاقبة في ارساء قواعد الديمقراطية وانهاء المراحل الانتقالية، نظرا للانشغال بالعديد من القضايا المستجدة التي فرضتها طبيعة المرحلة. ان تعدد المشاكل الامنية والاقتصادية والاجتماعية و السياسية ساهم في تشتيت الجهود الحكومية والتي كان من المفترض ان تكون موجهة لا نهاء المراحل الانتقالية وارساء دعائم نظام ديمقراطي.

أدت مسألة اللجوء الى استخدام العنف من قبل نظام القذافي ضد المتظاهرين الى تطورات قادة في نهاية المطاف الى تدخل خارجي قاد الى نهاية حكم القذافي وبداية مرحلة جديدة في الدولة الليبية، حيث كان هناك نوايا معلنة لتأسيس نظام ديمقراطي يحمي حقوق جميع الليبيين دون استثناء، ويؤسس لوجود تداول سلمي على السلطة. ان استخدام العنف في مراحل الحرب طرح العديد من المسائل المهمة بعد انتهائها من بينها مسألة المصالحة الوطنية، حيث تتجسد اهمية تلك المسألة في احتمالية كونها القاعدة الاساسية التي يمكن ان يبنى عليها نظام ديمقراطي ناجح. من هذا المنطلق يمكن القول بان المصالحة الوطنية يمكن ان تكون من المحددات التي يتوقف عليها نجاح او فشل الدولة في تحقيق التحول نحو الديمقراطية.

في الواقع يمكن القول ان التحديات او العراقيل التي واجهت وتواجه التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تتسم بالتراكمية والتطور المستمر وتتداخل فيها متغيرات بعضها داخلي وبعضها خارجي. من الاهمية ضرورة تسلط الضوء على بعض المتغيرات الداخلية التي ربما لها تأثير على عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية. ترتبط درجة التعقيد في عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية بعدة عوامل، اهمها يتمثل في غياب شبه كامل لمؤسسات الدولة بعد الاطاحة بنظام القذافي، وأيضا عدم معالجة الاخطاء التي ارتكبت في السابق والتي بدورها تمهد الي تشكيل الاطار التوافقي الذي يمثل الارضية المشتركة التي ستبني عليها فلسفة الدولة الجديدة" المنشودة". وبالتالي من المهم الاشارة الى الحالة الليبية خاصة فيما يتعلق بمسألة التحول الديمقراطي والتي بدورها لم تأتي بناء على اصلاحات تدريجية في النظام العام للدولة وانما طرحت نتيجة لزوال النظام الاستبدادي وتهيئ الفرصة مع وجود نوايا معلنة لتأسيس نظام ديمقراطي.

لا يمكن فصل عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة داخل الدولة، وما يمكن ان تفرضه تلك الظروف من معطيات يمكن ان تغير في طبيعة معادلة التحول الديمقراطي المنشود، ان بناء الثقة على سبيل المثال بين المكونات الاجتماعية داخل الدولة قد يعد مفتاحا اساسيا لقبول التنوع السياسي داخل الدولة، طالما ان هذا الاخير لا يخدم الا المصالح المشتركة لتلك المكونات. وبالتالي فان الجانب الاجتماعي ربما يلعب دور مهم في عملية التحول الديمقراطي، في هذا السياق هناك من يشير الي انه "بعد انتهاء حكم القذافي الذي استمر اكثر من 40 عاما، اثبتت السلطات المؤقتة انها غير قادرة على تشكيل حكومة مستقرة، او معالجة المسائل الامنية المهمة او اعادة تشكيل المالية العامة للدولة او ايجاد اطار قابل للتطبيق للعدالة والمصالحة بعد الصراع" (Blanchard 2016). على صعيد اخر هناك من ناقش ان المجتمع المدني يعد شرطا اساسيا للتحول الديمقراطي، وانه في الحالة الليبية حتى اساسيات المجتمع المدني لم تكن موجودة وان وجدت فهي تعمل بشكل غير معن وذلك نتيجة لوجود نظام قمعي (Jason William 2012). بالإضافة الى ذلك هناك من ناقش العلاقة بين العدالة الانتقالية وبناء السلام من خلال دراسة كيف تفاعلت ممارسات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد القذافي مع محاولات اوسع لا نشاء مؤسسات حكومية بعد انتهاء الصراع المسلح في 2011 ، وتوصل الى ان العدالة الانتقالية ادت الى احداث انقسام لان محاولات ابراز ممارسات العدالة الليبرالية المتمركزة حول الدولة كانت محدودة بسبب استهدافها لمؤسسات ضعيفة تنظر الى الشرعية المحلية بالإضافة الى عدم قدرتها على التوفيق بين الاطر القيمية البديلة التي تتحدى الدولة الحديثة (Lamont Christopher 2016). ايضا، هناك من ناقش مسألة العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد القذافي من خلال التركيز على ثلاث اليات تتمثل تلك الاليات في: اولا العدالة الجنائية الجزائية، ثانيا التطهير بموجب قانون العزل السياسي الليبي ثالثا: العفو الممنوح للثوار بموجب القانون رقم 38، حيث توصل الى انه لم يتم استغلال هذه الاليات في اطار عملية بناء السلام الامر الذي ادى الى احباط بناء السلام في فترة ما بعد الحرب (Kersten Mark 2015). من جهة اخرى هناك من ناقش التحديات التي تواجه بناء الدولة في مرحلة ما بعد الثورة في ليبيا، حيث تتمثل تلك التحديات في : بناء المؤسسات السياسية، ارساء الامن، سحب الاسلحة وتأسيس جيش وطني ودور القبيلة في الجانب السياسي (El-katiri Mohammed 2012). على صعيد اوسع هناك من ناقش مسألة معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي والذي ارجعه الى مجموعة من العوامل تتمثل في :اولا: عدم احترام النصوص الدستورية ثانيا: عدم احترام حقوق الانسان، ثالثا :محدودية حجم القوى

الاجتماعية الحديثة وادائها واعتبار القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي رابعا: غياب معارضة سياسية قوية بالإضافة الى القيود المفروضة على التعددية السياسية (عمر فرحاتي 2008, ص 142).

فرضية الدراسة

هذه الورقة تناقش طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية، و ان مسألة نجاح او فشل تلك العملية قد يتوقف على وجود مصالحة وطنية شاملة تقود الى بناء الثقة بين الليبيين، ومن ثم تمكن جميع الاطراف من تأطير رؤية مشتركة لبناء الدولة الحديثة. من هذا المنطلق فان هذه الورقة تطرح فرضيتان اساسيتان بينما تتمثل الفرضية الاولى: في ان التحول الديمقراطي في ليبيا ذو طبيعة خاصة تتطلب وجود مصالحة وطنية، تتجسد الفرضية الثانية: في ان عدم وجود رؤية متكاملة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية يتحقق من خلالها صياغة رؤية مشتركة لطبيعة وماهية الدولة الحديثة، له تأثير مهم فيما يتعلق بتعقيد او تبسيط عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية على المدى الطويل.

مشكلة الدراسة

تطرح مسألة صعوبة تخطي المرحلة الانتقالية وطول امدها العديد من التساؤلات عن طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية وعن العناصر المهمة التي يمكن ان يكون لها دور مهم وفعال في نجاح او فشل ذلك التحول يمكن تلخيصها في التالي:

1_ ماهي طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية؟ وكيف تتحدد اهمية المصالحة الوطنية في ضل ذلك التحول؟

2_ ماهو تأثير مسألة المصالحة الوطنية على مسار التحول الديمقراطي في الحالة الليبية ؟ وما هي اهمية معاينة مسألة وجود او عدم وجود مصالحة وطنية شاملة وفاعلة وما الذي ترتب على ذلك من انعكاسات على عملية التحول في الحالة الليبية؟

منهجية الدراسة

تجدر الاشارة الى ان هذه الدراسة تعتمد في الاساس على منهج دراسة الحالة، بالإضافة الى المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في سياق تتبعها لظاهرة المصالحة في عملية التحول الديمقراطي من خلال محاولة تفسير العلاقة بين المتغيرات والتأثيرات المحتملة لتلك العلاقة على عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية.

أهمية الدراسة

تتلخص أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية والذي قد يتحدد وفقاً لذلك الدور مسار التحول الديمقراطي بالنجاح أو الفشل، حيث أن طول أمد المراحل الانتقالية في الحالة الليبية وصعوبة تجاوزها وتأسيس دولة ديمقراطية مستقرة يدل على وجود خلل في إمكانية الوصول إلى صيغة توافقية حول طبيعة تلك الدولة، والذي بدوره يدل على أهمية معاناة الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في تجسير التواصل وتجاوز الخلافات ونسيان الآلام المرتبطة بالماضي والتوصل إلى رؤية توافقية يمكن أن تشكل قاعدة تبني عليها الدولة الديمقراطية المنشودة من جهة، وما يمكن أن يشكله غياب المصالحة الوطنية الفاعلة من تدهور لمسار التحول الديمقراطي وصعوبة تجاوز المراحل الانتقالية.

تقسيم الدراسة

تتألف هذه الدراسة من فصلين دراسيين حيث يتمحور الفصل الأول حول مفهوم التحول الديمقراطي وطبيعة ذلك التحول في الحالة الليبية وهو بدوره ينقسم إلى مجموعة من المباحث حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التحول الديمقراطي بشكل عام بينما يركز المبحث الثاني على أنماط ومراحل التحول الديمقراطي ويسلط المبحث الثالث الضوء على خصوصية وطبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية. يركز الفصل الثاني على مفهوم المصالحة الوطنية ودورها في عملية التحول الديمقراطي وهو ينقسم إلى مجموعة من المباحث، حيث يركز المبحث الأول على مفهوم المصالحة بشكل عام والمصالحة الوطنية على وجه الخصوص في إطار المقاربة النظرية، بينما يناقش المبحث الثاني المصالحة الوطنية في الحالة الليبية على الصعيد السياسي. المبحث الثالث بدوره يهتم بدراسة واقع المصالحة الوطنية في الحالة الليبية وانعكاساتها على عملية التحول الديمقراطي.

الفصل الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وطبيعة التحول في الحالة الليبية

المبحث الأول : مفهوم التحول الديمقراطي

تعد مسألة التحول الديمقراطي من الظواهر الرائدة التي حازت على اهتمام الدراسات السياسية حيث ارتبطت تلك الدراسات بموجات التحول الديمقراطي في العديد من المناطق في العالم عبر فترات زمنية مختلفة، وترتبط تلك المسألة بالانتقال من الأنظمة الاستبدادية والتي تتصف بانعدام المشاركة السياسية، غياب التعددية السياسية، عدم وجود تداول سلمي على السلطة، وعدم احترام حقوق الإنسان، إلى أنظمة ديمقراطية تتسم بالمعنى المقابل للصفات السابق ذكرها. هناك من يعرف التحول الديمقراطي بأنه "الفترة الممتدة بين انهيار النظام الاستبدادي وإنجاز أول

انتخابات ديمقراطية وطنية" (Bermeo Nancy 1999-P6). يمكن القول ان مرحلة التحول الديمقراطي تمتد من انهيار او انتهاء حكم نظام استبدادي الى تأسيس نظام ديمقراطي، وهي بهذا المعني فان التحول الديمقراطي يجسد مرحلة يتم فيها اعداد الاسس اللازمة التي تضمن الوصول الى تأسيس نظام ديمقراطي وترسيخ القيم الديمقراطية. في هذا السياق هناك من يعرف التحول الديمقراطي بانه "عملية تدريجية تتحول اليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات واجراءات شتى ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية" (مسعود مقدور_2020، ص102). وهناك من يعرف التحول الديمقراطي بانه "انتقال من حالة نظام حكم يتسم بالاستبداد والشمولية أو البوليسية أو المركزية المطلقة وخلافه، إلى نظام ديمقراطي شكلاً ومضموناً، بمعنى آخر حدوث تغيرات ايجابية تشمل المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية، تؤدي إلى تغير في نظام الحكم وانتقاله من نظام حكم شمولي، إلى نظام حكم ديمقراطي، يتسم بالمشاركة السياسية، والتداول السلمي على السلطة مع ضمان الحريات العامة، وقدرة مؤسسات المجتمع المدني على أن تلعب دوراً مؤثراً في كافة القرارات التي تتعلق بالدولة والمجتمع المحلي" (شفيق احمد، 2014، ص 35-36). وفقا لهذا التعريف فان عملية التحول الديمقراطي ترتبط بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي لها تأثير في عملية التحول حيث ان التغيرات الايجابية في تلك المتغيرات تؤدي بالضرورة الى نجاح عملية التحول وتعزيز التوجه نحو الديمقراطية. على صعيد اخر فهناك من يعرف التحول الديمقراطي بانه لحظة محددة يقوم فيها النظام بفترة نوعية في مستويات الديمقراطية، اما من نظام استبدادي الى ديمقراطية انتخابية او من نظام شبه أوتوقراطي الى نظام اكثر ديمقراطية. (McFaul, Michael, Amichai 2007) كما انه هناك من يعرف التحول الديمقراطي بانه "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي" (وهيبة صالحي 2015 ص 12). تأسيساً على ما تم طرحه يمكن تعريف التحول الديمقراطي بانه "عملية مرحلية تهدف الى تهيئة الظروف واتباع الخطوات اللازمة لإعادة بناء النظام العام او بعض اجزائه داخل الدولة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك لغرض استبدال نظام استبدادي يعكس مصالح ضيقة باخر ديمقراطي يعكس ويجسد المصالح المشتركة بشكل يتماشى مع القيم الديمقراطية المتعارف عليها ويساعد على تعزيزها".

المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحول الديمقراطي

أولاً: أنواع التحول الديمقراطي

تجدر الإشارة الى ان هناك نوع من التعقيد مرتبط بمسألة للتحول الديمقراطي وهذا يرجع الى عاملين، الاول يتمثل في اختلاف طبيعة الانظمة السياسية التي حدث فيها التحول الديمقراطي بينما ينعكس الثاني في صعوبة قياس الديمقراطية في حد ذاتها في كل دولة على حده. فالتحول الديمقراطي من حيث الطبيعة والكيفية يختلف من دولة الى اخرى، في هذا السياق هناك من ميز بين ثلاث اشكال او انواع للتحول الديمقراطي تتمثل في اولاً: التحول الديمقراطي عن طريق الاصلاح وذلك استجابة لظروف تستوجب التخلي عن النظام القديم واحداث نوع من التغيير الايجابي وتبني التوجه نحو الديمقراطية. ثانياً: التحول الديمقراطي بنمط الاحلال وهو يتمثل في استبدال نظام قائم عن طريق الاعتصامات والعصيان المدني نتيجة لانسداد قنوات التواصل بين النظام والمعارضة. ثالثاً: التحول الديمقراطي عن طريق التفاهم ويحدث هذا النمط عندما يكون هناك توافق في الآراء بين الحكومة والمعارضة عن ضرورة استبدال النظام القائم والتوجه الى انشاء نظام جديد يتماشى مع القيم الديمقراطية. رابعاً: ترسيخ الديمقراطية والتي تتمثل في ترسيخ الممارسة الديمقراطية حتى تصبح تقليداً متداولاً ومتعارفاً عليه (مبروك كاهي 2016). تأسيساً على ما سبق يمكن ان نستنتج ان "عملية استبدال نظام قديم باخر جديد يختلف عنه كلياً او جزئياً عن طريق الانماط السابق ذكرها تشير الى وجود نوعين من التحول، حيث يمكن ان يكون الانتقال الديمقراطي سلمياً وذلك من خلال استخدام الوسائل والطرق السلمية على نقيض ذلك قد يكون التحول عنيفاً وذلك عندما يعتمد النظام او المعارضة او كلاهما لاستخدام ادوات العنف".

ثانياً: مراحل التحول الديمقراطي

تتفاوت الانظمة السياسية في درجة تبنيها للديمقراطية بل ان بعضها منها توصف بالاستبداد الصرف، هذا الطرح ربما يشير الى وجود نوع من الاختلاف في توصيف مراحل التحول الديمقراطي او ربما صعوبة الوصول الى نتائج يمكن تعميمها حينما يرتبط الامر بتحديد مراحل التحول الديمقراطي. ان ادبيات الدراسات السياسية المتعلقة بمراحل التحول الديمقراطي تزخر بالعديد من التصنيفات لمراحل التحول الديمقراطي وهذا يرتبط في المقام الاول بتفاوت درجات الديمقراطية من جهة او ربما يرتبط بتبني الديمقراطية من عدمه في الدول التي شهدت تحول من جهة اخرى. في هذا السياق يمكن ان تتبنى الدول تغييراً في درجة تبنيها للديمقراطية وبالتالي تنتقل الى ان تصبح اكثر ديمقراطية او تنتقل من نظام شبه اوتوقراطي الى نظام ديمقراطي، على النقيض من ذلك قد يتحول النظام

الاستبدادي الى نظام ديمقراطي او قد يضل استبدادي او يصبح اكثر استبدادا بناء على نجاح او فشل عملية التحول الديمقراطي. في هذا السياق هناك من يشير الى ان "أهمية عمليات الانتقال والتحول من نظام استبدادي إلى الديمقراطية تكمن في عدم اليقين حيث انه على الرغم من أن النتيجة المرجوة للجماعات التي تدفع باتجاه التغيير قد تكون نظاماً ديمقراطياً، إلا أن مثل هذه الأهداف لا تتحقق دائماً لأن المراحل الأولى من عملية الانتقال بأي حال من الأحوال لا رجعة فيها. قد يتم إلغاء التحرير الأولي لنظام ما وفرض نظام أكثر قسوة بدلاً من النظام السابق، أو قد تكون النخبة في النظام القديم قوية بما يكفي لإملاء مسار الانتقال، وتؤدي إلى نتيجة شكل من أشكال الحكم الاستبدادي مع حريات محدودة وديمقراطية غير مدعمة بدرجة كبيرة من القيود". (Leonardo Pataccini 2017 P 7) على أي حال يمكن القول ان نوع التحول الديمقراطي الذي تمت الإشارة اليه سابقا والمتمثل في طبيعة التحول الديمقراطي في حد ذاته سواء كان سلميا او عن طريق العنف يعتبر من المحددات المهمة التي يمكن من خلالها تحديد مراحل التحول الديمقراطي في كل نوع. في هذا الاطار يمكن التمييز بين فئتين من فئات مراحل التحول الديمقراطي وهي كالاتي:

أولاً: مراحل التحول الديمقراطي السلمي

ان التوافق الناتج عن ايجاد ارضية مشتركة او رؤى مشتركة بين النظام والمعارضة يعد عاملا مهما وله تأثير بالغ على نجاح التحول الديمقراطي، بعكس الحال عندما يكون التحول الديمقراطي نتيجة تصادم واستخدام لوسائل غير مشروعة مثل الانقلابات العسكرية والثورات التي تلجا لاستخدام العنف. التحول الديمقراطي السلمي عادة يشير الى وجود نوع من التفاهم بين اطراف معادلة التحول، وهذا التفاهم بدوره ينبئ بوجود تصور مشترك حول التحديات التي تواجه بناء الدولة الحديثة "المنشودة" وبالتالي بداية التحول تكون بوجود قناعة ذاتية لدى النظام والمعارضة او عن طريق ضغوطات للمعارضة على النظام بحتمية تجاوز النظام الحالي والحاجة الى تأسيس نظام جديد يتماشى او اكثر تماشيا مع القيم الديمقراطية. في هذا السياق هناك من يصنف مراحل التحول الديمقراطي الى ثلاث مراحل:

1. مرحلة انهيار النظام، ثانيا: مرحلة التحول الديمقراطي ثالثا: مرحلة تدعيم الديمقراطية. (Antonio Castillo 2006) ان مرحلة انهيار النظام التي اشار اليها /نتونيرو لا تعطي وصف دقيق لمرحلة من مراحل التحول الديمقراطي السلمي، فاذا انطلقنا من حقيقة ان التحول الديمقراطي يمكن ان يتم بطريقة سلمية فانه لا يعني بالضرورة انهيار النظام، ربما عملية التحول قد تبدأ بإجراء تغييرات او اصلاحات جزئية في النظام وليس بالضرورة ان ينهار ويزول

بشكل كامل. ان التحول الديمقراطي السلمي يتطلب في اضعف الحالات وجود نوع من التفاعل بين النظام والمعارضة ينعكس هذا التفاعل في وجود نوع من المطالب لدى المعارضة ودرجة من الاستجابة من قبل النظام وتكون عملية التفاعل محكومة ومؤطره باستخدام الوسائل والطرق السلمية التي لا تؤدي بأي شكل من الاشكال الى حدوث العنف. في هذا السياق يمكن تحديد مراحل التحول الديمقراطي السلمي في التالي:

أ: مرحلة تكون او ظهور المعارضة: تبدأ هذه المرحلة عندما يكون هناك رفض لبعض ممارسات نظام الحكم الغير ديمقراطي، ويقود هذا الرفض الى تشكيل معارضة سياسية لها مطالب تمكنها من الوصول الى السلطة وذلك من خلال تعديل او اصلاح النظام العام اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بحيث تقود في نهاية المطاف الى تشكيل رؤية جديدة حول ضرورة اصلاح او تعديل النظام القائم بحيث يصبح اكثر تماشيا مع التوجه نحو الديمقراطية.

ب : مرحلة المطالبة بإصلاح النظام (التوجه نحو الديمقراطية): ان مرحلة التحول الديمقراطي السلمي ترتبط بشكل جذري مع بداية التفاعل بين المعارضة والنظام. حيث تدفع المعارضة بضرورة ان يصبح النظام اكثر تماشيا مع الديمقراطية. ان درجة استجابة النظام لتلك المطالب ودرجة القبول بتحكيم قواعد الديمقراطية تعتبر من المحددات الأساسية لطبيعة التحول الديمقراطي السلمي وايضا يتوقف عليها امكانية نجاحه من عدمه.

ان استجابة النظام لمطالب المعارضة والقبول بان تلك المطالب شرعية عادة ما ترتبط بتفهم النظام لضرورة اجراء بعض التغييرات للتكيف مع المتغيرات الجديدة وضمان استمراريته بنهج مختلف والحفاظ على بقائه. وبالتالي فان الاستجابة للضغوطات او المطالب الداخلية لإصلاح النظام تعني بالضرورة اتخاذ النظام لقرار التحول والذي بدوره قد يترتب عليه وجود مؤسسات النظام الاستبدادي بالإضافة الى مؤسسات النظام الديمقراطي جنباً الى جنب وهذا بالضرورة يقود في نهاية المطاف الى تقاسم السلطة وولادة توجه نحو الديمقراطية من خلال تغيير الية ممارسة السلطة (صالح، 2015، ص 18).

ج: مرحلة ترسيخ الديمقراطية Democratization: ان التفاعل بين المعارضة والنظام في ضل وجود استجابة لدى الاخير لمطالب المعارضة تدخل مرحلة التحول الديمقراطي حيز التنفيذ ويصبح هناك سعي لا رساء الديمقراطية، وذلك من خلال الاليات الممكنة مثل اعادة تشكيل مؤسسات الدولة بحيث تصبح ديمقراطية، العمل على نشر الثقافة الديمقراطية التي بدورها تساهم في تعزيز القيم الديمقراطية.

"يتم تدعيم النظام الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم، وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية، كذلك السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال

إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة، هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي" (بلعور 2010، ص 27).

2. مراحل التحول الديمقراطي غير السلمي

ان تفاعل النظام مع المعارضة ان لم يتضمن درجة معينة من المرونة فمن الممكن ان يلجا احد الطرفين الى استخدام وسائل يمكن ان تؤدي الى حدوث العنف، باستثناء الانقلابات العسكرية حيث انها نادرا ما تسعى لاحداث تحول ديمقراطي بل تسعى في الغالب الى ارساء نظام استبدادي وهدفها لا يتعدى الوصول الى السلطة، فان الثورات التي يتم فيها اللجوء لاستخدام العنف ماهي الا نتيجة للانغلاق السياسي التي تسبب به النخبة سواء على مستوى النظام او المعارضة. في هذا السياق هناك من يشير الى ان "التحول الديمقراطي ليس بالضرورة عنيفا بالطبيعة. في الواقع، العنف يبرز فقط في الدول التي تعرضت فيها الديمقراطية للتخريب او الانهيار او لم تظهر بها اساسا". (Obadare Ebenezer 1999 P-9) ان المشاكل المترتبة على استخدام العنف تخلق العديد من الترسبات التي من شأنها ان تعرقل التحول الديمقراطي او تقلل من فرص نجاحه على عكس الانتقال الديمقراطي السلمي والذي بدوره يأتي نتيجة تفاعل ادي الى ايجاد تصور مشترك او على الاقل ارضية مشتركة بين النظام والمعارضة حول طبيعة المرحلة الانتقالية ومتطلباتها. من هذا المنطلق من الواجب التدليل على اختلاف مراحل التحول الديمقراطي العنيف عن التحول الديمقراطي السلمي، حيث يترتب على الاول مشاكل على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بينما يحدث الثاني بناء على وجود تفاهات مسبقة ساهمت في تشكيل رؤية مشتركة حول طبيعة المرحلة الانتقالية في الدولة. على عكس التحول الديمقراطي السلمي فان التحول الديمقراطي العنيف يبدأ اذا ما نجحت المعارضة في الاطاحة بالنظام الغير ديمقراطي القائم وفي هذا الاطار فان التحول الديمقراطي العنيف يمر بثلاث مراحل :

أ: مرحلة انهيار النظام

ان انهيار النظام السياسي لا يعني بالضرورة انهيار الدولة، فالنظام السياسي يمثل جزءا من الدولة ولا يعكسها بشكل كامل. ان التأثير الذي يتركه انهيار النظام في الانتقال الديمقراطي العنيف يرتبط في المستوى الاول بقوة مؤسسات الدولة. فكلما كانت هذه الاخيرة متواجدة واكثر قوة وتماسكا كانت التأثيرات السلبية لانهيار النظام اقل خطورة على عملية التحول الديمقراطي بشكل خاص وعلى الدولة بشكل عام. هذا لا يعني ان وجود مؤسسات

قوية له علاقة طردية بنجاح عملية التحول الديمقراطي ولكن وجود مؤسسات قوية يعد عاملاً مساعداً لتهيئة الظروف الملائمة للسلطات الانتقالية لإنجاح التحول الديمقراطي إذا ما توافرت النوايا الصادقة لذلك.

ب: مرحلة ما بعد انهيار النظام و معالجة مخلفات استخدام العنف

في هذه المرحلة وبعد انهيار النظام القديم عادة ما تتولى سلطات انتقالية محددة قيادة المرحلة لفترة مؤقتة، من أهم سمات هذه المرحلة حدوث تغييرات جوهرية في المناصب القيادية وعادة ما تسند إدارة الدولة لأشخاص ينتمون إلى المعارضة. مع افتراض أن المعارضة تهدف في الأساس إلى تحقيق تحول ناجح نحو الديمقراطية. فإن هذه المرحلة تعد بداية لتوقف استخدام العنف وإعادة النظر في مؤسسات الدولة وتكييفها بالشكل الذي يتماشى مع توطيد الديمقراطية ويساهم في معالجة المشاكل الحاصلة نتيجة لدخول الدولة في دوامة العنف. أن اللجوء لاستخدام العنف سواء من قبل النظام أو المعارضة يترتب عليه العديد من المشاكل الاجتماعية والأمنية والسياسية. في هذه المرحلة وبعد انتهاء العنف قد لا يوجد تفاهم أو رؤية مشتركة أو حتى تصور عام حول النظام العام للدولة بين الموجودين في السلطة والذين هم الغالب ينتمون إلى المعارضة سابقاً من جهة وممثلي النظام السابق من جهة أخرى. هذا الأمر يطرح إشكالية فيما يتعلق بإمكانية نجاح التحول الديمقراطي بدون اتفاق مشترك أو على الأقل رؤية مشتركة بين المكونات الاجتماعية والسياسية حول طبيعة الدولة المقبلة والضمانات التي يمكن توفيرها لضمان حقوق وحريات تلك المكونات. لا شك أن مرحلة ما بعد الصراع تعد المرحلة الأساسية لتحديد اتجاه بوصلة التحول الديمقراطي وتحديد إمكانية نجاحه من عدمه مرتبط أساساً بمعالجة مخلفات مرحلة الصراع.

ج: مرحلة ارساء قواعد الديمقراطية

يتوقف نجاح ارساء قواعد الديمقراطية بدرجة مباشرة على نجاح السلطات الانتقالية في معالجة مخلفات استخدام العنف وكذلك الوصول إلى رؤية مشتركة بين المكونات الاجتماعية والسياسية حول طبيعة الدولة المنشودة في مراحل سابقة. غالباً ما يرتبط الانتقال الديمقراطي العنيف بالنظم التي لم تعرف أي شكل من أشكال الديمقراطية وبالتالي تقتصر الدول التي يوجد بها ذلك النوع من الأنظمة إلى أبسط أدوات الديمقراطية التي بدورها تعكس القاعدة الأساسية التي تمارس عليها الديمقراطية. "تتطلب عملية التحول الديمقراطي ثلاث آليات، الأولى هي آلية تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية، والثانية هي آلية ممارسة السلطة بواسطة التداول السلمي، والثالثة آلية توازن السلطة بالفصل بين السلطات" (صالح، 2015، ص 18). أن قواعد الديمقراطية التي تدل عليها تلك

الآليات تتمثل في أولاً: التأكيد على مسألة الشرعية والمتمثلة في ضرورة حصول المترشحين على السلطة على القبول والاختيار لشغلها عن طريق صناديق الانتخاب. ثانياً: التأكيد على أهمية الانتخابات كقاعدة قانونية تنظم عملية التداول السلمي على السلطة، وأخيراً التأكيد على ضرورة تجزئة السلطة والفصل بين السلطات على نقيض ما هو متعارف عليه في الأنظمة الاستبدادية حيث يتم الجمع بين السلطات في يد القائمين على الحكم. إن مرحلة إرساء تلك القواعد في التحول الديمقراطي العنيف تعد من أكبر التحديات التي تواجه السلطة الانتقالية خاصة إذا لم تعرف الدولة في السابق أي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية.

المبحث الثالث: خصوصية و طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية

إن طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تعكس الكثير من التعقيد والتداخل بين المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تشكيل تلك الحالة. فالتحول الديمقراطي لم يأخذ طابع التدرجية في الحالة الليبية وإنما كان نتيجة لموجة الثورات التي حصلت في بعض البلدان العربية والتي لم تكن ليبيا استثناء منها. إن طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية سرعان ما أخذت الطابع العنيف وتحولت إلى صراع مسلح بين قوات المعارضة والنظام السابق وانتهت بانتهاء النظام والذي بدوره خلف فجوة كبيرة تشكلت بداخلها العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- انتشار السلاح وعدم احتكار أدوات العنف من قبل الدولة وعدم السيطرة على الحدود.
 - ضعف النسيج الاجتماعي و حدوث انقسامات اجتماعية نتيجة استخدام العنف.
 - غياب الثقافة الديمقراطية.
 - إعادة بناء مؤسسات الدولة بما يتماشى مع متطلبات التحول نحو الديمقراطية.
- على النقيض من الأوضاع الطبيعية للتحول الديمقراطي في أي دولة فإن الحالة الليبية تشكل استثناء واضحاً فيما يتعلق بخصوصية طبيعة التحول الديمقراطي حيث كثرة المشاكل وقلت الأدوات التي تساعد على حلها. على الرغم من ذلك فإن التحول الديمقراطي في بدايته شكل رؤية إيجابية فيما يتعلق بإمكانية نجاحه حيث إن "المرحلة الانتقالية كانت من أهم التحديات التي تطلب تنظيمها بموجب نص اتفقت عليه القوى السياسية المتصدية لاسقاط النظام والتي اكتسبت شرعيتها من المجالس البلدية التي تم تشكيلها في المناطق التي سيطرت عليها قوات المعارضة، فبموجب الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في الثالث من آب/ أغسطس 2011 جرى تنظيم المرحلة الانتقالية إلى حين استكمال مؤسسات الدولة وصدر الدستور الدائم المنتظر، يعد الإعلان

الدستوري تعهدا من المجلس الوطني الانتقالي (السلطة السيادية والقانونية)، باتباع اجراءات قانونية ضمن جدول زمني محدد للمرحلة الانتقالية لا قامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية ابتداء من اعلان نهاية النظام السابق وحتى صدور الدستور الدائم" (أمنة علي 2013، ص 244). بالرغم من عدم تهيئ الظروف الموضوعية لنجاح التحول الا ان الالتزامات او خارطة الطريق التي تم توضيحها في الاعلان الدستوري كانت تؤكد على نية انشاء نظام ديمقراطي تسوده قيم المواطنة والعدالة والمساواة وتحريم الظلم والاستبداد والطغيان وانجاز دستور دائم للبلاد يحترم ويعزز قيم الديمقراطية ويصون حقوق الانسان وحياته الاساسية. ان التحول الديمقراطي في الحالة الليبية لم يكن ممكنا الا بعد انهيار النظام السابق والذي بدوره اعتمد على ادارة الدولة عن طريق ما يعرف بالطريقة السلطانية القائمة على حرية التصرف والحكم الذاتي حيث اوجد هيكلية امنية وسلسلة من الاوامر بما يتماشى مع رغبته في ادارة الدولة. (Stepan Alfred, and Juan J. Linz 2013) في ضل هذا النوع من الانظمة تتضاءل إمكانية حدوث تحول ديمقراطي سلمي وهو ما حدث بالفعل. وبالتالي ارتبط انهيار النظام وزواله بانهايار المؤسسات التابعة له واصبح هناك مسائل مطروحة وتحتاج الى معالجات مستعجلة لانجاح التحول الديمقراطي غير ان هذه المسألة جعلت طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تتسم بنوع من الخصوصية حيث اصبحت مرحلة التحول الديمقراطي اقرب من حيث الوصف الى مرحلة اعادة بناء الدولة من جديد. ان غياب الاطار التكميلي في تلك المرحلة كان واضحا وجليا، فالمرحلة لا تحتاج الى اجراء اصلاحات دستورية وانما تحتاج الى صياغة دستور جديد أيضا عندما يأخذ الامر قياسا فالمرحلة لا تحتاج الى تغيير في فلسفة او هيكلية المؤسسة العسكرية وانما تحتاج الي اعادة تأسيس جيش وطني او مؤسسة عسكرية وطنية وادماج التشكيلات العسكرية داخلها لكي تصبح اداة للنظام بدلا عن الفوضى. وبالتالي فان مرحلة ما بعد انهيار النظام هي مرحلة يمكن وصفها بمرحلة اعادة بناء الدولة في مرحلة مبكرة، فغياب المؤسسات الامنية و المصالحة الوطنية، وانهاء مسألة الانقسام المجتمعي تأتي في مراحل سابقة عن التحول الديمقراطي، بل ربما نجاح هذا الاخير يتوقف على حضورها. "ما يبدو واضحا خلال مرحلة التكوين هو ان ليبيا تعد كيانا اجتماعيا قبل ان تكون كيانا سياسيا، كيانا تلعب فيه القبائل والتحالفات والعلاقات الاجتماعية دورا حيويا في حفظ الاستقرار والسلم المجتمعي وفي تحديد ملامح الدولة الجديدة". (Grifa, Moussa 2012-p3) وهذا ربما يطرح سؤال عن طبيعة السلطة السائدة في مرحلة ما بعد انهيار النظام في مراحل مبكرة حيث يمكن وصفها في ضل انعدام المؤسسات الامنية في بداية نجاح الثورة انها لم تتعدى مفهوم السلطة الادبية للنخبة السياسية والتي كانت مستمدة من خلال قنوات اجتماعية بحثه حيث سلطان الدولة في تلك

الآونة كان محدود جدا وفي اضعف حالاته، نظرا للانهييار الحاصل ليس للنظام فقط وانما امتد ليشمل المؤسسات التي يمكن من خلالها ان تعمل الدولة بطريقة اكثر فعالية. من هذا المنطلق فان مرحلة التحول الديمقراطي التي بدأت بانهييار النظام السابق هي في الاساس تمثل بداية لتأسيس الدولة الديمقراطية التي يطمح اليها الليبيين. وهي تتجاوز المفهوم العام للتحول الديمقراطي من حيث العمق. فاذا كان اساس عملية التحول الديمقراطي الانتقال من الاستبداد الى حكم اكثر ديمقراطية فان الحالة الليبية تطرح ضرورة معالجة المسائل الناتجة عن ذلك التحول والتي بدورها شكلت تراكمات مستمرة وخلافات بين مكونات المجتمع من شأنها ان تؤدي الى تعثر بناء دولة تعكس قيما ديمقراطية مبنية على التوافق وخدمة ورعاية المصالح المشتركة لتلك المكونات. وبالتالي من المهم تسليط الضوء على مسألة مهمة في عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية الا وهي مسألة المصالحة الوطنية كخطوة مهمة قد يتوقف عليها نجاح او فشل عملية التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: مفهوم المصالحة الوطنية ودورها في عملية التحول الديمقراطي

المبحث الاول: مفهوم المصالحة والمصالحة الوطنية "مقاربة نظرية"

في البداية من الاهمية استجلاء مفهوم المصالحة بشكل عام والمصالحة الوطنية بشكل خاص واستكشاف الابعاد التي يشملها هذا المفهوم، فطيلة العشر سنوات السابقة يتردد مصطلح المصالحة الوطنية من قبل الساسة وفي وسائل الاعلام دون ان يكون لهذا المصطلح معنى واضح. "مصطلح المصالحة يستخدم للإشارة الى عملية او نتيجة او هدف. المصالحة كنتيجة هي تحسن في العلاقات بين الاطراف التي كانت في السابق على خلاف مع بعضها البعض. ان طبيعة ودرجة التحسن المطلوب للتأهل كمصالحة لأي سياق معين هي مسألة خلافية بين المنظرين، وهذا يعني الى حد ما ان الطرفين يمكن اعتبارهما متصالحان فقط اذا كانت علاقتهما المستقبلية الافضل ناتجة من تعاملهما بشكل مرضي مع الارث العاطفي، المعرفي او المادي للماضي. بينما نتيجة المصالحة موجهة نحو مستقبل يتميز بعلاقات سلمية وعادلة، فان عملية المصالحة عادة توجه نحو المشاعر السيئة المستمرة او الشكوك او الاضرار التي خلفتها الصراعات والظلم في الماضي". (Radzik and Murphy 2015-P1) في هذا السياق فان المصالحة تستهدف القضاء على جميع مخلفات الصراع النفسية والمادية المرتبطة بالماضي وضمان عدم تأثيرها السلبي على علاقة الاطراف المستقبلية. بهذا المعنى فان المصالحة تعد الخط الفاصل الذي يمكن من خلاله القضاء على الامور التي من شأنها تعكير تلك العلاقة والناتجة اساسا عن فترة الصراع بين الاطراف في الماضي. وبالتالي فهي موجهة نحو تضييد الجراح الناتجة عن الصراعات والتي يمكن ان يتسبب اهمالها في عدم حدوث تعايش سلمي

بين اطراف ذلك الصراع لمدة طويلة. ان التركيز على مفهوم المصالحة يستوجب توضيح معنى المصالحة الوطنية على نحو ادق، حيث ان هذه الاخيرة هناك من يعرفها بانها: "عملية التوافق الوطني على اساسها تنشأ علاقة بين الاطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وازالة اثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين اطياف المجتمع مما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال اليات متعددة وفق مجموعة من الاجراءات". (عبد الهادي 2019، ص 31) كما ان المصالحة الوطنية تعرف من الناحية الاجرائية بانها "صيغة تقاهم بين ابناء الوطن الواحد للوصول الى برنامج متفق عليه لانقاذ الوطن من ازمته ووضعه على الطريق الصحيح" (سارة عبد الله 2019 ص 5). على صعيد اخر هناك من يعرف المصالحة الوطنية بانها "مرحلة يشعر فيها اطراف النزاع بضرورة معالجة التناقضات بطرق سليمة بدلا من المواجهة العنيفة" (عائشة عمر 2019، ص 8). في هذا الاطار يمكن القول ان المصالحة الوطنية هي عملية تهدف الى تشكيل راي عام متوازن ومستنير بين ابناء الوطن الواحد، قائم على التسامح والعدل ونبذ العنف والتعصب في المستقبل من خلال معالجة اثار الصراعات في الماضي وما نتج عنها من اثار مؤلمة سواء كانت على مستوى الارث العاطفي او على صعيد الضرر المادي. في هذا السياق يمكن القول ان التجارب المؤلمة والاحداث المؤسفة الناتجة في فترة الصراع الماضي تحمل في طياتها دلالة رمزية مهمة على العنف والتعصب وما يشكله من خطورة على الوطن والعيش المشترك بين مكوناته. في هذا الجانب هناك من يطرح مسألة الذاكرة "الجمعية" حيث ان "من فوائد مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي بناء الذاكرة الجمعية، اذ يخشى ان يؤدي نسيان التجارب الاليمة الى اعادة انتاجها، حيث ان مما يهدد السلم الاهلي في ليبيا ويهدد مستقبلها هو نسيان الاجيال المقبلة للام المشتركة، فلا تتعظ من غنى التجربة، وتعيد انتاج الماضي، ولذا فان الذاكرة الجمعية تعد مدخلا الى ثقافة مدنية متجددة، اذ لا تقتصر مساوئ غياب الممارسات العيشية، وويلات الحروب من اذهان الناس على الصعيد المعرفي فحسب، بل لها مخاطر على صعيد تكرار التجارب المأساوية ايضا". (زقود 2013، ص 67). وبالتالي فان المصالحة الوطنية الى جانب اسهامها في معالجة مخلفات الصراع تعد بمثابة الموجه لخلق ثقافة بديلة عن ثقافة العنف من خلال التذكير المستمر بمساوئ ذلك الاخيرة.

المبحث الثاني: المصالحة الوطنية في الحالة الليبية على الصعيد السياسي

تلعب السلطة التنفيذية والتشريعية في المرحلة الانتقالية دور رئيسيا في توجيه بوصلة الاهتمام بالمصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية، هذا الدور يمكن قياسه من خلال ما تصدره تلك السلطات من قوانين وقرارات تنعكس بالسلب او الايجاب فيما يتعلق بتحديد دور المصالحة الوطنية، خلال مرحلة التحول الديمقراطي من المهم التعرض لا

برز القوانين والقرارات الصادرة بالخصوص ومحاولة تحديد الاطار العام لمسار المصالحة الوطنية من خلال التعرف للجهد التراكمي على المستويين التشريعي والتنفيذي فيما يتعلق بتلك المسألة.

ان الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي لم يكن واضحا وجليا في بداية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية، ربما تعود عملية الغموض في عدم التأكيد على مسألة المصالحة الوطنية في المراحل المبكرة بعد انهيار النظام الى سوء الاوضاع الامنية وعدم قدرة الدولة على توفير الحماية نظرا لانتشار السلاح بين الافراد والجماعات خارج مؤسسات الدولة في مراحل مبكرة من بداية عملية التحول. على الصعيد السياسي كانت اولى محاولات المجلس الوطني الانتقالي بإصدار قانون رقم 17 لسنة 2012 والمتعلق بإرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في بداية التحول الديمقراطي لمعالجة مخلفات الحرب والصراع، وكانت ابرز اهداف ذلك القانون تتلخص في التالي:

- 1- "ترسيخ السلم الاجتماعي".
- 2- "ردع انتهاكات حقوق الإنسان".
- 3- "بث الطمأنينة في نفوس الناس وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة".
- 4- "تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان".
- 5- "توثيق الوقائع موضوع العدالة الانتقالية وحفظها ثم تسليمها للجهات الوطنية المختصة".
- 6- "تعويض الضحايا والمتضررين".
- 7- "تحقيق مصالحات اجتماعية".

بعد حدوث الانتخابات الديمقراطية الاولى في 7/ يوليو/2012 بعد انهيار النظام السابق كان هناك امل ان يعطي المؤتمر الوطني العام المنتخب اولوية واهتماما اوسع لمسألة المصالحة الوطنية، الا ان مسألة المصالحة الوطنية لم تكن من اوليات المؤتمر الوطني على النقيض من ذلك اصدر المؤتمر المنتخب بتاريخ 8/مايو/2013 قانون العزل السياسي والاداري والذي نص على عدم امكانية تولي مناصب قيادية لكل من شغل مناصب عليا في النظام السابق لمدة عشر سنوات (قانون العزل السياسي والاداري 2013). واصدر مجلس الوزراء في فترة لاحقة من نفس السنة قرار بإنشاء الهيئة التحضيرية للحوار الوطني وذلك بتاريخ 25 أغسطس 2013 والتي كانت ابرز اختصاصاتها متمثلة في الاتي:

- "العمل على تحقيق الحوار الاطاري الاساسي المؤدي للوفاق الوطني وفقا للنوابت والرؤى الاساسية والاستراتيجية لإيجاد الإطار العام لذلك".
 - "القيام بما يلزم من إجراء الحوارات الاستراتيجية المستمرة حول القضايا الوطنية في الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية للمراحل القادمة".
 - "العمل على أن يشمل الحوار كل الأطراف والفئات والمكونات الوطنية دون تمييز".
 - "الإعداد الجيد للحوار بحيث يكون مبنيا على خطط ومسارات وتعاون لعقد الحوار".
 - "التواصل مع المؤسسات ذات الصلة التي يمكن أن توفر الدعم الفني اللازم للحوار"
- ان تشكيل هذه الهيئة جاء في اطار ترسيخ قواعد المصالحة الوطنية المنصوص عليها في القانون رقم 17 لسنة 2012 والصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والتي بدورها لم تنتهي الى نتائج واقعية ملموسة على صعيد المصالحة الوطنية. ثم في وقت لاحق صدر القرار 438 لسنة 2017 والقاضي بتشكيل لجنة تحضيرية لاعداد مشروع المصالحة الوطنية من قبل المجلس الرئاسي في عهد حكومة الوفاق الوطني حيث تلخصت مهام تلك اللجنة في الاتي:
1. إجراء مشاورات وحوار على الصعيد الوطني بشأن المصالحة الوطنية في كافة أنحاء الدولة مع الأطراف المعنية الرئيسية والهيئات الأساسية المنخرطة في المصالحة
 2. "وضع آلية عمل شاملة لمشروع المصالحة الوطنية"
- على المستوى الجزئي نجحت حكومة الوفاق الوطني في اعمال المصالحة الوطنية وحل بعض المشاكل التي ظهرت بين مكونات اجتماعية وقبلية، وذلك من خلال رعاية اتفاقات الصلح الثنائية بين تلك المكونات مثل اتفاق الصلح الذي تم بين تاورغاء ومصراته والذي من خلاله تمكن اهالي تاورغاء من العودة الى مدينتهم، الا ان المشروع المتكامل لا نجاز المصالحة الوطنية لم يتحقق من الناحية العملية.
- وفي مراحل لاحقة وبعد تولي حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي الناتج عن ملتقي الحوار السياسي في 5 فبراير 2021 اعلن رئيس المجلس الرئاسي تأسيس ما يعرف بمفوضية المصالحة الوطنية دون توضيح اختصاصات ومهام تلك المفوضية وطريقة عملها، حيث ان اولويات السلطات الجديدة كانت تتمثل في تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 من ديسمبر 2021.

من الناحية العملية لم تشهد عملية التحول الديمقراطي في الحالة الليبية تطبيق مشروع أو رؤية متكاملة لعملية المصالحة الوطنية. حتي القرارات والقوانين الصادرة عن السلطات المتعاقبة والتي تم الاشارة اليها في السابق لم تكن موضوعية وفقا لرؤية استراتيجية او تعكس بعدا تراكميا بل كانت في السابق تعكس تصورات ومحاولات محدودة النطاق لا ترتقي ان تشكل مشروع متكامل للمصالحة

المبحث الثالث: واقع المصالحة الوطنية وانعكاسها على عملية التحول الديمقراطي

من خلال تتبع الجانب السياسي ودوره في تسليط الضوء على مسألة المصالحة الوطنية واهميتها في بناء الركيزة الاساسية التي ستمحور حولها فلسفة التحول نحو الديمقراطية وانهاء المراحل الانتقالية وبناء الدولة المنشودة من المهم ان يكون هناك محاولة لفهم الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية في تعقيد او تبسيط عملية التحول الديمقراطي وهذا يعد اشارة صريحة لا حدى الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة. ان اهتمام السلطات السياسية بمسألة المصالحة الوطنية لم يأخذ طابع العمومية والشمول في طرح مسألة المصالحة الوطنية. فعلى سبيل المثال كان هناك تركيز اكثر على معالجة المشاكل التي حدثت في الفترة ما بين 1969 و 2011 بينما قل التركيز على المشاكل الحاصلة في فترة التحول نحو الديمقراطية والتي من شأنها ان تشكل معالجة جذرية لأي خلافات يمكن ان تنشأ حول طبيعة وفلسفة الدولة الجديدة. وبالتالي من المهم الاشارة الى ان هناك جوانب يمكن ان تساهم فيها المصالحة الوطنية في خلق رؤية او تصور مشترك للتحول نحو الديمقراطية. يمكن القول بان غياب اطار متكامل لمصالحة وطنية شاملة ساهم في تشكيل العديد من العقبات التي ساهمة في تأخير نجاح التحول الديمقراطي وانهاء المراحل الانتقالية، فالسلطات التشريعية والتنفيذية المتعاقبة، انطلاقا من المجلس الوطني الانتقالي 2011 وصولا الى حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي 2021 تبنت المصالحة في شكل انفرادي وليس في اطار تكاملي وتراكمي. معظم القرارات والقوانين الصادرة من تلك السلطات هي ذات اهداف ومهام متشابهة وعجزت عن تحقيق المصالحة الوطنية بالرغم من طول امد المرحلة الانتقالية على نحو ادي الي ايجاد العديد من الصعوبات الناتجة عن غياب المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية والتي يمكن تلخيصها في الاتي:

اولا: صعوبة بناء الثقة فيما بين المكونات الاجتماعية والاطراف او المكونات السياسية

حيث تعد هذه المسألة من الركائز الاساسية للشروع في عملية التحول الديمقراطي والقبول بما تفرزه الديمقراطية، حيث ان الاخيرة تتطلب وجود ثقة متبادلة فيما بين المكونات الاجتماعية والاطراف السياسية لكي تصبح قواعد الديمقراطية قابلة للتطبيق. ان الخوف من الاخر في ضل غياب التسوية الشاملة تبقي التاريخ والاحداث

التاريخية المؤلمة حاضرة وتشكل شد للخلف لجميع الاطراف للتوجه نحو الديمقراطية والأمثلة في هذا الجانب حاضرة وغزيرة ولعل اخرها تسبب بإلغاء اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المزمع ان تعقد 24 ديسمبر من العام 2021

ثانيا: تشكل نوع من الولاءات الاولية قبلية ومناطقية

في ضل غياب الدولة وعدم احتكارها لامتلاك ادوات العنف تشكلت جملة من الولاءات الاولية المتنوعة في طبيعتها حيث اصبحت القبلية و المناطقية تعد وسيلة للحماية من المخاطر المحتملة في ضل تراجع دور الدولة في توفير الحماية وعجزها عن تطبيق القانون وتحقيق العدالة. ان مثل هذه الولاءات لا يمكن القضاء عليها الا بعودة الدولة ومؤسساتها للقيام بمهامها على الوجه المطلوب وعلى النحو الذي يعكس المصالح المشتركة لكل المكونات الاجتماعية والسياسية ويقدم ما يلزم لحماية تلك المصالح.

ثالثا: عدم القدرة على الوصول الى تصور عام حول فلسفة مؤسسات الدولة المنشودة

ان التحول نحو الديمقراطية يفترض بالدرجة الاولى وجود مؤسسات قوية لا تعكس في فلسفتها اراء وتصورات ومعتقدات طرف واحد فقط وانما تعكس نقطة تحول تلتف حولها كل الآراء الوطنية وتكون وسيلة لبناء الثقة بين كل الاطراف والمكونات وبعيدة عن الشخصنة وخدمة المصالح الضيقة. ان غياب المصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة في الحالة الليبية في مرحلة التحول الديمقراطي على المدى القصير والمتوسط ادى الى احداث اختلافات ربما حتي حول طبيعة الدولة ومؤسساتها الامر الذي دفع في بعض الاحيان الى الانسلاخ عن الجانب السلمي على نحو ادي الى تعميق الخلافات.

رابعا: عدم التمكن من الوصول الي دستور موحد يحافظ على مصالح المكونات الاجتماعية بشكل متوازن

ان الخلافات بشأن النص الدستوري حول حقوق الاقليات وطبيعة النظام السياسي لم تحسم بعد. وهذه المسألة بطبيعة الحال اداة الى تعقيد عملية التفاعل السياسي في ضل غياب النصوص القانونية الصريحة التي تضمن طريقة الانتقال السلمي للسلطة من الناحية الاجرائية. ان غياب الاطار القانوني التي تتم داخله كل التفاعلات السياسية والقانونية يعكس الى حد كبير الفشل الحاصل على صعيد مسألة المصالحة الوطنية. فاذا سلمنا ان اقرار الدستور هو مسألة توافقية في المقام الاول، يمكن القول ان المصالحة الوطنية تمثل اللبنة الاولى التي يمكن ان يبنى عليها هذا التوافق.

الخاتمة

ان الحالة الليبية في مسيرتها نحو التحول الديمقراطي تعكس العديد من الدلالات التي تشير الي خصوصية طبيعة التحول الديمقراطي الحاصل بها من جهة، والى اهمية الدور الذي تلعبه المصالحة الوطنية من حيث التأثير في ذلك التحول من جهة اخرى. بالرغم من ان التحول الديمقراطي في الحالة الليبية اخذ الطابع العنيف والذي بدوره انتهى بانهيار النظام السابق، الا ان النوايا المعلنة والتي رسخها الاعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في الثالث من اغسطس/ 2011 كانت مؤشر مهم على التوجه نحو تأسيس نظام ديمقراطي. انهيار النظام السابق صاحبه انهيار في مؤسسات الدولة خاصة تلك المعنية بحفظ الامن وبالتالي تشعبت وتشكلت العديد من التحديات الامنية والسياسية والاجتماعية والتي ارتبطت الى حد كبير باستخدام العنف في فترة الصراع. ان مسألة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية لم تكن ممكنة الا بعد انهيار النظام والذي بدوره اعتمد على ادارة الدولة بطريقة غير مؤسسية وأحدث انعكاسات خطيرة على مرحلة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية والتي تمثلت في غياب الدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات في انجاح التحول نحو الديمقراطية. هذا بدوره ادى الى اضعاف نوع من الخصوصية على طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية، حيث اصبحت تلك المرحلة اقرب من حيث الوصف الى مرحلة اعادة بناء الدولة من جديد من خلال بناء مؤسسات جديدة ذات توجه وطبيعة من شأنها ان تقود لنجاح التحول نحو الديمقراطية، وبالتالي فان التحول الديمقراطي في الحالة الليبية يعاني من غياب الجانب التكميلي او التراكمي لا نجاحه. على العكس من ذلك فان ذلك التحول يمثل خصوصية عالية كونه يجسد منطق لا عادة بناء مؤسسات ترعى المصالح المشتركة للجميع، وتعد الضامن لنجاح التحول الديمقراطي وترسيخه، وهذا بالضرورة يطرح مسألة اهمية التوافق الوطني الذي بدوره يعد الهدف الاساس للمصالحة الوطنية. حيث ان الاخيرة تهدف في المقام الاول الى تجاوز مخلفات الصراع ذات الجوانب النفسية والمادية والمرتبطة اساسا بالماضي. بالإضافة الى ذلك فإنها تسعى الى تأسيس مستقبل مختلف لا يعكس صفوه ذلك الماضي بالشكل الذي يؤدي الى خلق نوع من التوافق الذي من خلاله تتشكل ارادة مشتركة لتحقيق التعايش السلمي بين ابناء الوطن من خلال تبني سياسات وطنية تؤدي الى قيام مؤسسات ترعى المصالح المشتركة وتساعد على خلق حكومات وطنية. ان واقع تعامل السلطات السياسية المتعاقبة في المراحل الانتقالية مع مسألة المصالحة الوطنية تعكس وجود نوع من القصور او الصعوبات التي تواجه تلك السلطات في طرح وتطبيق مشروع شامل للمصالحة الوطنية. فبالرغم من صدور العديد من القوانين والقرارات بشأن المصالحة الوطنية الا ان الاخيرة لم تتحقق على ارض الواقع. بالرغم من ان تلك القوانين والقرارات تعكس

وجهات نظر محددة للسلطات المتعاقبة وهي تتشابه من حيث الاهداف المنشئة من اجلها، الا انها لم تطبق من الناحية الواقعية باستثناء بعض المعالجات للخلافات بين مكونات معينه داخل الدولة . ان العجز في ايجاد اطار عام وشامل وقابل للتطبيق للمصالحة الوطنية ادى الى العديد من الصعوبات والعقبات في طريق التحول الديمقراطي والذي ادى في نهاية المطاف الى صعوبات في انهاء المراحل الانتقالية واثّر سلباً على امكانية نجاح التحول الديمقراطي في الحالة الليبية.

التوصيات

أولاً: طرح موضوع المصالحة الوطنية يجب الا يكون جزئي أو مرتبط برؤية سلطات معينة لفترة زمنية محدودة، بل يجب ان يكون هناك مشروع شامل وتراكمي للمصالحة الوطنية يمكن يشكل خط سير للسلطات المتعاقبة بالشكل الذي يحقق النتائج المرغوبة.

ثانياً: ان اهمال جانب المصالحة الوطنية يتعارض مع طبيعة التحول الديمقراطي في الحالة الليبية الذي بدوره تميز بوجود العنف وبالتالي يجب ان تعطى مسألة المصالحة الوطنية أولوية وأهمية بالغة كونها تجسد الاداة التي يمكن من خلالها تجاوز مخلفات ذلك العنف على الصعيد النفسي والمادي لمختلف الاطراف.

ثالثاً: ضرورة ان تتسم المصالحة الوطنية بالشمول، وذلك بالاهتمام بمعالجة الامور المتعلقة بما خلفه النظام السابق من مشاكل بالإضافة للترسيبات الحاصلة بعد انهيار النظام وما استتبعه من مشاكل وخلافات تولد عنها استخدام العنف بين اطراف مختلفة.

Abstract

The process of democratic transition in Libya provides significant indicators regarding the nature of transition and the role of national reconciliation, and its implications on the long-term. Regardless the fact that the transition toward democracy distinguished by being violent, the declared intention of transitional authority was to build a democratic state, and for that declaration the transition toward democracy was theoretically adopted. The transition in Libya haven't taken gradual path as it was elusive prior to the collapse of Gadhafi regime. In addition to that the nature of change was upheaval which

drove to a complete vanishing of the security and political institutions. Consequently, the process of transition was so hard.

Considering the importance of revealing the disagreements among the political and social components, the massive using of violence during the conflict emphasizes the value of the role of national reconciliation during the transition toward democracy. Moreover, the legislations and decisions which were adopted during that period didn't reflect a comprehensive project of the national reconciliation, and aforementioned constituted risks and challenges led to complications throughout the transitional process.

المراجع باللغة العربية

1. أمّنة محمد علي. "تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا." (2013).
2. سارة عبد الله "هل هناك اطراف عربية تقف امام المصالحة الوطنية". 2019
3. شفيق احمد عبدالرحمن ابو حشيش. "البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: تونس نموذجاً". PhD diss., Batch2, 2014.
4. عائشة عمر. "ما الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي في المصالحة الوطنية."، جامعة سبها، 2019.
5. عبد السلام جمعة زاوود" مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي "عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013
6. عبدالهادي، نجاح، الفراوي، و أ. مبروكة. "دور الشباب الجامعي في المصالحة الوطنية."، PhD diss., 2019.
7. مبروك كاهي. "الممارسة الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرهما على النمو والازدهار الاقتصادي (قراءة في تجربة الهند والبرازيل)". دفاثر المتوسط 3، 85-127: (2016) no. 2
8. مصطفى بلعو "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008" رسالة ماجستير (جامعة، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008_2009) نقلا عن وهيبة صالح ص18

9. وهيبة صالح. "تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015". PhD diss., جامعة المسيلة محمد بوضياف, 2015.
- الدوريات
1. عمر فرحاتي. "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية". مجلة العلوم الإنسانية (2008): 137-144.
2. مسعودة مقدود. "التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول". مجلة الباحث القانوني 1, no. 1 (2020): 100-123.
- المواقع الالكترونية
- 1_ قانون ارساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية: <https://lawsociety.ly/legislation> 2022-1-22
- 2_ قانون العزل السياسي و الاداري الصادر عن المؤتمر الوطني العام: <https://lawsociety.ly/legislation> 2022-1-22
- 3_ قرار انشاء الهيئة التحضيرية للحوار الوطني: <https://lawsociety.ly/legislation> 2022-2-14
- 4_ قرار رقم 432 لسنة 2017 لانشاء لجنة تحضيرية لاعداد مشروع المصالحة الوطنية: <https://lawsociety.ly/legislation> 2022-2-14
- 5_ الاعلان الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي المؤقت بتاريخ 2011/8/3 https://constitutionnet.org/sites/default/files/interim_constitution-3_aug_2011_arabic_signed.pdf
- مراجع باللغة الانجليزية
1. Bermeo, Nancy. "6. Myths of Moderation: Confrontation and Conflict During Democratic Transitions." In *Transitions to democracy*, pp. 120-140. Columbia University Press, 1999.
2. Blanchard, Christopher M. *Libya: Transition and US policy*. Congressional Research Service Washington United States, 2016.
3. Boose, Jason William. "Democratization and civil society: Libya, Tunisia and the Arab Spring." *International Journal of Social Science and Humanity* 2, no. 4 (2012): 310.

4. Castillo, Antonio. "The media in the Chilean transition to democracy: context, process and evaluation (1990–2000)." (2006).
5. El-Katiri, Mohammed. *State-building Challenges in a Post-revolution Libya*. Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012.
6. Grifa, Moussa. "The Libyan revolution: Establishing a new political system and the transition to statehood." *Arab Reform Brief* 62 (2012).
7. Kersten, Mark. "Transitional Justice without a Peaceful Transition—the Case of Post-Gaddafi Libya." Center for Research on Peace and Development (CRPD) Working Paper 38 (2015).
8. Lamont, Christopher K. "Contested governance: understanding justice interventions in post-Qadhafi Libya." *Journal of Intervention and State building* 10, no. 3 (2016): 382–399.
9. McFaul, Michael, Amichai Magen, and Kathryn Stoner-Weiss. "Evaluating international influences on democratic transitions: Concept paper." Stanford, CA: Center on Democracy, Development and the Rule of Law 6 (2007): 7.
10. Obadare, Ebenezer. "Democratic transition and political violence in Nigeria." *Africa Development* 24, no. 1 (1999): 199–220.
11. Pataccini, Leonardo. "Media's Role in Transition to Democracy: Estonia and Chile."11_
12. Radzik, Linda, and Colleen Murphy. "Reconciliation." (2015).
13. Stepan, Alfred, and Juan J. Linz. "Democratization theory and the" Arab spring". *Journal of Democracy* 24, no. 2 (2013): 15–30.



AI-OSTATH



Issued by Syndicate of Academic Staff-University Tripoli

Issue 22 spring 2022

Editorial Board

Chairman

Dr. Osama Ibrhim El Azreg

Editor-in-Chief

Dr. Meftah M. Abouzbeda

Associate Editors

Dr. Albashir A. Shahbun

Dr. Eman Taher. Zentane

Secretary of the Editorial Board

Rajab Ahmed Idris

Correspondence: Editorial Board AI-Ostath Journal
Address: Syndicate of Academic Staff University of Tripoli
Email: alosath2015@gmail.com

- The Editorial Committee welcome the submitted scientific Researches and studies in different fields.
- Papers published in this journal do not necessarily represent the views of the Editorial committee or the syndicate. All scientific responsibility and ethical fall directly on the Authors.
- Reprint the published studies and scientific researches is allowed only after written permission.
- All right reserved for the syndicate of Academic

Yearly cost:

Libyan teaching Staff members	15 L.
Dinar	
Graduate and undergraduate students	10 L. Dinar
Other authorities inside Libya	20 L. Dinar
Arab countries and International	30 L. Dinar

Contents

**Sonographic Measurement of the Lower Uterine Segment Thickness in Women
with Previous OneCesarean Section**

.....(4)

***Dr.Turaia A. Almaksoud**

**The Association of Sociodemographic Characteristics of Blood Donors with
Primary Preventive Measures (PPM) During COVID-19 Pandemic**

.....(21)

**Dr.Ahmed A. Zaid Dr.Fahima A. Alnagar Dr.Hanan M. Ellafi DR.Ahlam M.
Ellafi Dr.Adam Elzghied Dr. Hafsa A. Alemam Dr.Anwar M. abdelmula
Dr.Esam E. Gharez**

Sonographic Measurement of the Lower Uterine Segment Thickness in Women with Previous One Cesarean Section

***Dr. Turaia A. Almaksoud**

Abstract

Vaginal birth after cesarean section (VBAC) has become an integral part of modern obstetrics with more than 100,000 VBACs achieved each year nationwide. Despite this, it remains a controversial issue. Although it has been reported as safe and has contributed to a reduced cesarean delivery (CS) rate, VBAC is associated with a risk of uterine rupture. Because the maternal and fetal consequences of uterine rupture can be serious and potentially life threatening, the proper selection of patients would be an important prerequisite.

Method and Material: This prospective study was conducted at department of obstetrics and gynecology in Tripoli University Hospital for 6 months. **Results:** Among 60 patients included in our study the mean age was 30.7, mean gestational age was 38 weeks, and parity ranged from 2–5, and the mean of Lower uterine segment thickness was 4.047, and 40% of the patients had successful trial of labour and delivered vaginally, and the appearance of the lower uterine segment at time of caesarean section was normal 50%, the cut-off value of lower uterine segment that predicts uterine rupture 3mm. **Conclusion:** Lower uterine segment measurement by Ultrasound can predict successful dehiscence.

Key words: ultrasound, previous cesarean section, uterine segment

Introduction:–

Today the overall caesarean section is the most common major surgical procedure all over the world. Today the overall caesarean section rate has escalated to 25% and in the United States, had increased from 4.5% in 1965 to 27.6% in 2003.

Recently the indication for scheduled caesarean have been expanded with recommendations for HIV infected women, also a growing number of twin pregnancies increasing as more mature women have delayed pregnancy and are using assisted reproductive technologies, and there is growing demand for elective caesarean. (Limmattal 2004, PP17–24).

*Staff member, faculty of Medicine, University of Tripoli – Libya

These trends contribute to a rise in the current caesarean rate, as the number of primary caesarean increases the number of repeated caesareans will increase.

Patient with previous caesarean section now represent a relatively large proportion of the obstetric population.

Concern persists that a trial of labour in previous scar may increase the risk of maternal complications as compared with elective cesarean delivery. (Cowan et al 1994, pp933–936).

Uterine rupture is the most serious complication of VBAC (Vaginal birth after caesarean delivery) is often life threatening for both the mother and the baby, it occurs in approximately 0.3– 2.3 percent in patient with previous caesarean delivery (Miller DA 1994, pp255–258).

Incomplete or partial rupture refers to an opening of the previous scar but not the overlying peritoneum this includes extrusion of intrauterine contents into the broad ligament, It is called also scar dehiscence. A complete rupture is a separation of the previous scar and overlying Peritoneum with extrusion of intrauterine content into the abdominal cavity.

Uterine rupture requires immediate surgical intervention and outcomes for

infants and mother are often disastrous and associated with medico legal liability. For the mother it may results in hysterectomy, urological injury, maternal deaths and needs for blood transfusion as will complication associated with failed VBAC.(Rageth JC et al 1999, pp332–337)

Like hemorrhage, uterine atony or extension to uterine angles or to the cervix, broad ligament hematoma, bowel injury and long term adverse effects on the pelvic floor. (Wen SW et al 2004, pp1263–1269)

For the baby it is associated with antepartum stillbirth and intracranial hemorrhage. (Smith GC 2004, pp956–960).

Contributing factors for uterine rupture include. induction with oxytocin or prostaglandin preparation, dysfunctional labour, high parity, more than one prior caesarean delivery, previous perforation of the non-pregnant uterus by curettage, hysteroscopy, metroplasty and myomectomy.

Also previous classical or previous vertical lower uterine segment caesarean delivery, single layer closure of lower transverse incision. And increase birth weight. (Flamm BL 2002, pp81-92)

The signs and the symptoms of uterine rupture may be surprising subtle however the diagnosis soon becomes apparent as the maternal or fetal condition or both deteriorate.

Fetal heart rate pattern abnormalities are identified with uterine rupture most consistently. Although none is specific, commonly involve variable deceleration that evolve rapidly into late deceleration, bradycardia and undetectable fetal heart tones. Other clinical finding of uterine rupture, include abdominal pain which usually in the area of previous incision, bleeding which is associated with anxiety, restlessness, dizziness, gross hematuria, shoulder pain and shock, loss of station of the presenting part is diagnostic.

Delivery of the fetus needs to be accomplished within 10 minutes so it is advisable that VBAC should be attempted only in units where there is immediate access to facilities for the management of uterine rupture and this usually require anesthetic and neonatology services.

Concerns that the symptom of uterine rupture might be masked by epidural anesthesia have not been sustained and the use of epidural analgesia it is appropriate when attempting VBAC.

Antenatal counseling and future reproductive choice when advising on management as much information about the previous caesarean section as possible should be sought. one should ask for a copy of case notes for possible extension of incision or other

complication and to document the discussion of risks and benefits of both vaginal delivery and caesarean Section with the mother carefully although success of VBAC associated with lower rates of non-life threatening complication, the potential for catastrophic uterine rupture raise the possibility that planned repeated caesarean deliveries (PRCD) may be associated with lower risk of severe maternal morbidity and mortality while women who elect for PRCD and are planning future pregnancies must consider the additional future risks associated with multiple previous caesarean Section, the major complication of placenta Previa with accrete and percreta.(Makoha FWetal 2004, pp 227–232) The development of a screening test may provide additional informationfor patient counseling and help to enhance the opportunities for women to attempt a trial of labour.

Some authors have used ultrasound both trans abdominal and transvaginal to assess the scar of women with previous caesarean. (Sen et al 2004, pp215–219). Therefore if the uterine rupture can be predicted the trials of labour in VBAC candidates may be managed more safely. Transvaginal ultrasonography, with its higher frequency and proximity to the pelvic structure has offered us a powerful tool for observing the uterine scare of previous caesarean section. While in Tran abdominal approach bladder must be full which in turn may stretch the lower uterine segment affecting true measurement and further the descent of fetal vertex may interfere with the measurement. (Qureshis 1997, pp 55–65)

Material and methods:–

This prospective study was conducted at department of obstetrics and gynecology in Tripoli University Hospital for 6 months. From August 2018 to January 2019. 60 pregnant women with one previous caesarean section underwent transvaginal ultrasound. The author calculate gestational age using the date of last normal menstrual period and measurement from first trimester sonography. none of the women were in labour at the time of scanning, all women underwent transvaginal sonographic examination using Aloca–SSD 1000 Probe 3.5 MHZ to allow better visualization of the LUS near the per cervical area and it carried out with full urinary bladder to allow good

imaging of the LUS. When observed with a vaginal probe three distinct layers can be distinguished in the lower uterine segment. The outer most layer is directly outside the muscular layer and adjacent to the bladder above, the second layer is the muscular layer, the third Layer is located directly inside and under the muscular layer and contains the decidual layer of the endometrium.

The patient's labour and delivery outcomes were reviewed following a repeated caesarean section, the obstetrician who performed the surgery was asked to assign the appearance of the lower uterine segment to one of the following categories:–

- 1– Normal thickness similar to that seen with primary caesarean section.
- 2– Paper– thin but not thin enough to visualize the uterine contents.
- 3– Evidence of rupture or dehiscence

Exclusion criteria:

Because the uterine thickness might be affected by abnormal intrauterine volume women with multiple gestation and abnormal amniotic fluid volumes were excluded from the study as were women with placenta Previa in whom the LUS might not be clearly identifiable, also breech, abnormal lie or who were in labour at the time of ultrasonographic examination were excluded from the study.

Results:

1– Age of Patients:

The age of the patients in our study ranged from 26–37 years (*Figure 1*) with a mean $\pm$ SD age of 30.7 ± 3.17 (95% confidence interval 30.88 – 32.52).

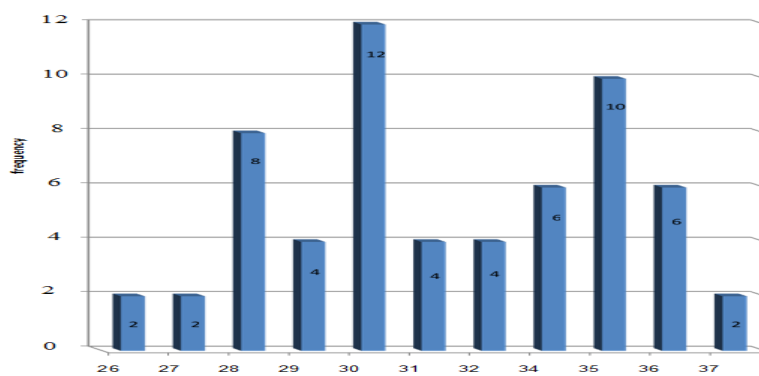


Figure (1) frequency of patient in different age group

2-The gestational age:

The gestational age of the patients in our study ranged from 36–42 years (Figure 2) with a mean $\pm$ SD age of 38.93 ± 1.56 (95% confidence interval 38.53 – 39.34).

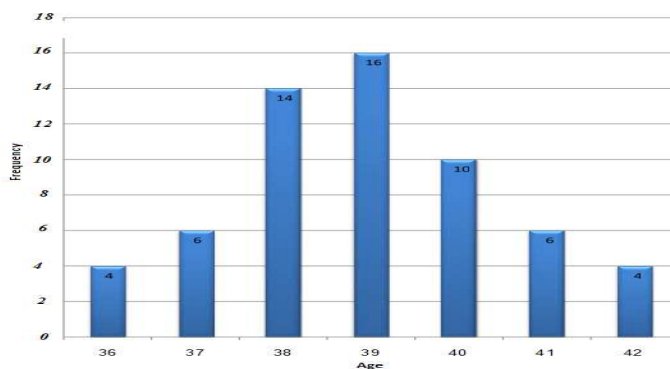


Figure (2) distribution of frequency of patient at different gestational age

3-Parity:

Parity ranged from 2–5, 46.7% and 40% of the study group were para 2 and 3 respectively (fig. 3).

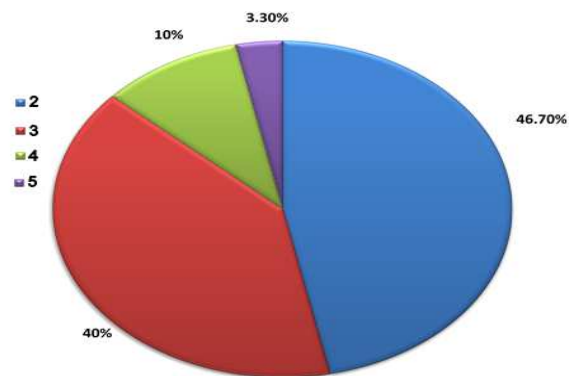


Figure (3) distribution of parity for the patient

4- Lower uterine segment thickness:

The mean of Lower uterine segment thickness was 4.047 (Table 1). Lower uterine segment thickness in our study ranged from 2–7 mm with a mean $\pm$ SD of 4.047 ± 1.59 (95% confidence interval (3.63–4.45)).

Table (1) Lower uterine segment Thickness

Thickness / MM	Frequency	Percent
1.1–1.5	4	6.7
1.6–2.0	6	10.0
2.1–2.5	2	3.3
2.6–3.0	12	20.0
3.6–4.0	12	20.0
More than 5	24	40.0
Total	60	100.0

5-Mode of delivery:

40% of the patient's had successful trial of labour and delivered vaginally while 23.30% had failed the trial. Elective caesarean was the mode of delivery in 36.7% of the patient's (fig 4).

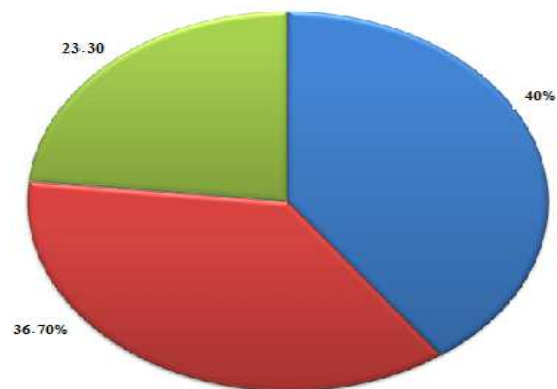


Figure (4) distribution of different mode of delivery for patient under study

6- comparison between L.U.S thickness and mode of delivery:

In our study 22 women (36,7%) underwent elective repeated caesarean section, 14 women (23,3%) had an emergency caesarean section after trial of labour and 24 women (40%) had a successful VBAC with prenatal sonographic mean LUS thickness of 4.30, 4.1 and 3.7 respectively (*fig.5*)

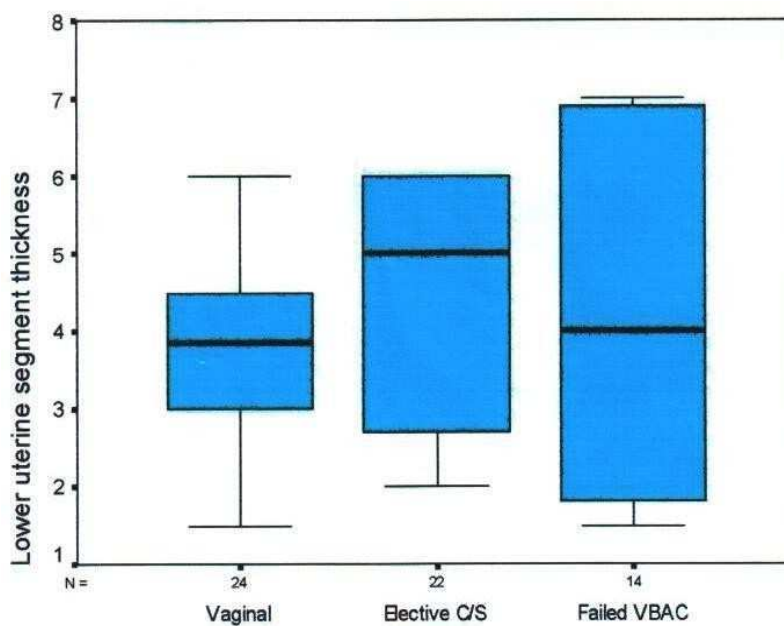


Figure (5) comparison between L.U.S thickness and mode of delivery

7-Lower uterine segment appearance:

The surgeon at time of caesarean section observe that the lower uterine segment was normal in 50% of cases and defected in 11.1% of cases while 38.9 of cases was thin as illustrated in table (2).

Table (2) lower uterine segment appearance observed by surgeon at time of caesarean section

	<i>frequency</i>	<i>Percent</i>
Normal	18	50.0
Thin	14	38.9

Defect	4	11.1
Total	36	100.0

8-Birth weight:

The mean of the Birth Weight was 3273.33 grams, the Birth Weight in our study ranged from 2500–4200 gram with a mean $\pm$ SD age of 3273.33 ± 425.4 (95% confidence interval 3163.44 — 3383.23). (fig. 6)

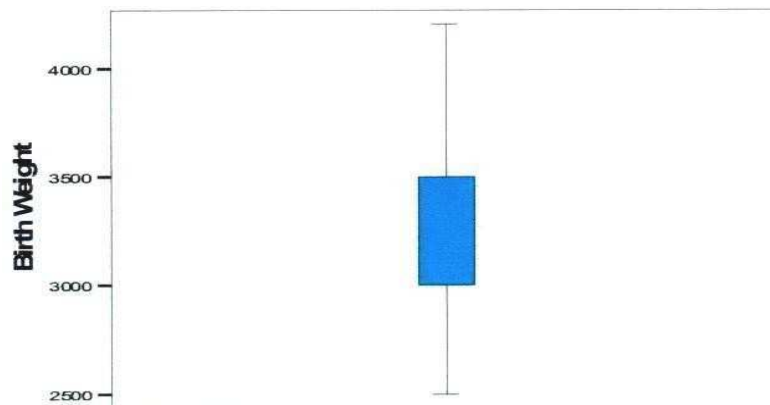


Figure (6) distribution of fetal birth weight

9- Comparison between mode of delivery and L.U.S appearance:

From table (3) and by using Chi-Square Tests p_value was

< 0.05 so there is relation between mode of delivery and lower uterine segment appearance.

Table (3) comparison between mode of delivery and L.U.S appearance

		Mode of delivery		Total
		Elective C/S	Failed VBAC Total	
LUS Appearance	Normal	12	6	18
	Thin	10	4	14
	Defect		4	4
Total		22	14	36

10-Comparison between L.U.S thickness at caesarean section and L.U.S sonographic appearance:

All of women who had a caesarean section the intraoperative finding were compared with the sonographic LUS measurement, the comparison was nottotally blinded because some elective repeat caesarean section were performed by obstetrian who were aware of sonographic finding. Of 36 women who had a repeated caesarean section either elective or emergency 4 have defect in scar (dehiscence) and 14 have thin lower uterine segment and 18 have normal L.U.S thickness with preoperative sonographic mean LUS is 1.6 mm, 2.9mm and 5.8 mm respectively. None of cases with defect in scar can be identified sonographically *fig (7)*

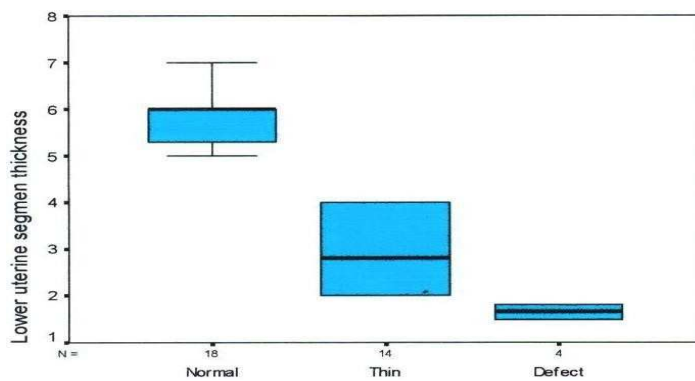


Figure (7) comparison between L.U.S thickness and L.U.S appearance

Receiver operating characteristic (ROC) curve showing the specificity and sensitivity are calculated at 0.2cm intervals of L.U.S thickness with Cutoff point = 0.31 cm. *Fig. (8)*

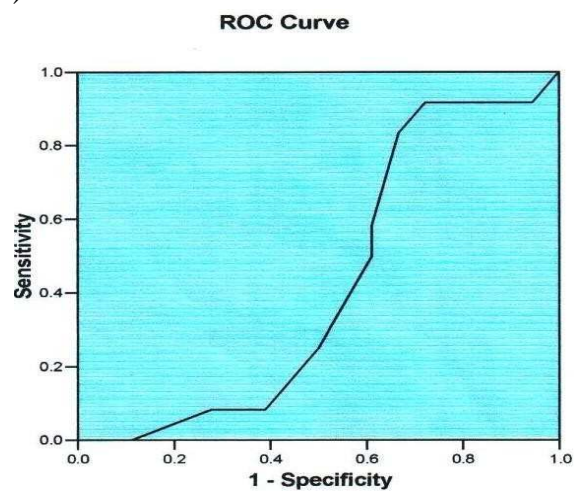


Figure (8) cut off point L.U.S thickness.

Discussion:

Uterine dehiscence occurs in 0.4–4.6% of VBAC cases. It is known to be asymptomatic and not life threatening. However, it may exists prior to the onset of labor.

In the present study, uterine dehiscence was found at the time of EmCS prior to the onset of labor. Other reports have shown that the uterine dehiscence is a high risk condition for uterine rupture. Therefore, measurement of the LUS thickness prior to the on-set of labor may have clinical significance if it can identify the uterine dehiscence. The tissues adjacent to the uterine scar tend to be thinner in gravid as with previous CS than in those with-out CS. Thinning of the LUS is considered to be a result of stretching in a portion of the LUS caused by the gestation it-self, which does not occur in the scarred tissue. Scarred tissues rigid and does not stretch. Furthermore, during labor, the descent of the fetal head may stretch the LUS further and makes the LUS thinner possibly leading to uterine rupture. Several studies have shown that sonography can predict uterine rupture in women with previous caesarean section .Because uterine rupture is so rare, most of these studies used uterine dehiscence rather than just rupture as the outcome measure. In a uterus with disturbed healing. The LUS may become extremely thin during gestation. Thus, the quality and integrity of the LUS can be evaluated by the LUS thickness. The present study reported that the prior CS is associated with a sonographically thinner LUS when compared with those with prior vaginal delivery. This is in agreement with a study by Cheung et al 2004. However, Cheung reported that the clinical application of the LUS measurement in the management of VBAC re-mains controversial. Clinical experience with the use of the LUS measurement in predicting uterine rupture and managing VBAC is limited. Having a national registry to record data and review all cases of uterine rupture would accelerate the accumulation of experience on this subject. The present study suggests that sonographic LUS evaluation is potentially capable of identifying those patients with a thin or defective LUS, which could carry a higher risk of subsequent rupture when trial of VBAC is attempted. If the thickness of the LUS is more than 2.5 mm, the possibility of dehiscence during the subsequent trials of labor is very small and a safe vaginal delivery can be achieved in the present study, 3 mm was considered the critical cut-off value of the LUS thickness above which safe vaginal delivery can be achieved. This critical

cutoff value was derived from the ROC curve with sensitivity, specificity, PPV, and NPV 90.9%, 84%, 71.4%, and 95.5%, respectively (using TA U/S), and 81.8%, 84%, 69.2%, and 91.3%, respectively (using TV U/S). Regarding the critical thickness in this study had high NPV, implying that a thick LUS is generally strong. The reported cutoff in the present study was not in agreement with that reported by Sen et al who suggested that an LUS thickness of 2.5 mm or above could allow for a safe vaginal delivery. However, in the study by Rozenberg et al 1996, the derived cutoff was 3.5 mm using U/S. They reported a sensitivity of 88%, NPV of 95.3%, a specificity of 73.2%, and a PPV of 11.8%. In both Vincent et al study and Asakura et al 2000 reported that a cutoff thickness of 1.5 mm had a sensitivity of 88.9%, a specificity of 59.5%, a PPV of 32.0%, and a NPV of 96.2% in predicting a paper-thin or dehiscence LUS. It is therefore obvious that the techniques used for measuring the LUS thickness and identifying uterine defects have not been inconsistent among different studies, although some studies seem to give good results with different measurement technique.

Until recently, the 3.5 mm cut-off value for full LUS thickness was the best validated, with 937 cases analyzed in the literature. However, although this cut-off demonstrated a high sensitivity and a strong negative predictive value for uterine scar defect, it had weak specificity. To improve the positive predictive value, a thinner cut-off value was proposed by several authors. Recently suggested that 2.3 mm could be a better cut-off value for the prediction of complete uterine rupture during a TOL. On the other hand, measurement of the myometrial layer was expected to be more representative of LUS thickness as the outer bladder wall is unlikely to contribute to the functional integrity of the LUS. This hypothesis was corroborated by a recent case report where uterine rupture occurred in the presence of a thick full LUS but a thin myometrial layer. However, only a few studies have evaluated this possibility, and these studies were limited by a small number of subjects. (Armstrong et al 2003 pp-61-5.) In the largest study, the association between myometrial layer thickness and uterine rupture or uterine scar defect was not confirmed. Moreover, no study evaluated the reproducibility of myometrial layer measurement.

There was a positive correlation between intraoperative grading of the LUS and its thickness by US. This demonstrates that, the lower the LUS thickness, the higher the risk of scar dehiscence. The relative risk of dehiscence at the LUS thickness below or equal to the critical cutoff value ‘‘3mm’’ using TAU/S was 92.9% and it was 71% for thicknesses more than 3mm. Using TV U/S, the relative risk of dehiscence at the LUS thickness below or equal to the critical cutoff value 3 mm was 85.7% and it was 14.2% for thicknesses more than 3 mm. This implies the LUS thickness more than 3 mm as measured by US, the less likely is the possibility of dehiscence of LUS as seen in the intraoperative, and this may encourage obstetricians to offer a trial of labor to women with a LUS thickness of 3 mm or greater. Most studies suggesting that a normal LUS thickness is a strong indicator that a safe VBAC may be anticipated. It was found in this study that the absolute risk of dehiscence was 14%. This is considered as a high percent but this may be due to the relatively small sample size, also the study was done at a tertiary medical Centre, so, most of our cases are at high risk with a higher possibility of complications. However, this study was small; larger studies on similar lines are needed to verify its findings.

Conclusion:

Sonography permits accurate assessment of the LUS thickness in women with previous caesarean section and therefore can potentially be used to predict the safety of VBAC.

Sonography evaluation of the LUS provides an additional tool to estimate the risk of uterine rupture and should be more widely used in the management of VBAC.

Recommendation:

Sonographic LUS thickness is a strong predictor for uterine scar defect in women with prior Caesarean section. ***However,*** because of the heterogeneity of the studies we analyzed, no ideal cut-off value can yet be recommended, which underlines the need for more standardized measurement techniques in future studies.

الملخص بالعربي

الولادة الطبيعية بعد العملية القيصرية أصبحت من تطورات العلم الحديث. ألا أنه علي الرغم من انه هذا الموضوع مبهم ولديه العديد من التساؤلات الا انه مكن ان يكون امن تحت ظروف معينة ومن تم يمكن انقاص عدد العمليات القيصرية لما تحمله من مخاطر عديدة وقد تم اجراء هذه الدراسة المستقبلية لمدة ستة اشهر في مركز طرابلس الطبي علي ستون إمراة، حيث كان متوسط أعمار المرضى 30 سنة ومعدل احمالهم يتراوح ما بين 2 الي 5 احمال ومتوسط عمر الجنين 38 اسبوع وكان نجاح الولادة الطبيعية بنسبة 40% في الحالات التي كان قياس الموجات الصوتية أكثر من 4 ومن هنا يتبين ان قياس الموجات الصوتية له اثر إيجابي في انقاص العمليات القيصرية.

الكلمات الدالة: الموجات فوق الصوتية، الولادات القيصرية

References:

1. Limmattal et al. perinatal Mortality after Cesarean Section Neonatal 2004 feb. 2008 (la); 17-24.
2. Stoval TG. Shaver DC. Solomon SK. Anderson Gd; Trial of labor in previous cesarean sections. Obstet Gynecol 1987; 170; 713-717.
3. Phelan JP, Clark S. L. Diaz F, Paul RH; Vaginal birth after cesarean. AmJ Obstet Gynecol 1987; 157; pp1510-1515.
4. Cowan RK, Kinch RAH, Ellis B, Anderson R; Trial of labor following cesarean delivery. Obstet Gynecol 1994; 83; 933-936.
5. Miller DA. Diaz FG, Paul RH; Vaginal birth after cesarean; a 10-year experience. Obstet Gynecol 1994; 84; 255-258.
6. Flamm BL, Goings JR. Liu Y, wolde. Tsadik G; Elective repeat cesarean delivery versus trial of labour. A prospective multicenter study. Obstet Gynecol 1994; 83; 927-932.
7. Howitz BJ. Edelsetein SW. Lippman L; Once a cesarean always acesarean. Obstet Gynecol 1991; 36; 592-598.
8. Rageth JC, Juzi C, Grossenbacher H. Delivery after previous cesarean: a risk evaluation. Obstet Gynecol 1999; 93; 332-337. (Free Full Text).
9. Chauhan SP Martin Jr JN, Henrichs CE, Morrison JC Maternal and perinatal complication with uterine rupture in 124,075 patients who attempted vaginal birth after C/S Am j. Gy 2003; 189:408-417.
10. Wen SW, Rusen ID, walker M et al. Comparison of maternal mortality and morbidity

between trial and elective C/S among women with previous C/S Am J Obstet Gyn 2004;191:1263–1269.

11. Hannah ME, Hannah WJ, Hodnett ED et al. Outcomes at 3 months after planned cesarean VS planned vaginal delivery for breech presentation at term: the international randomized term breech trial. JAMA 2002; 287: 1822–1831.
12. Smith GCS, Pell JP, white IR, Pell JP, Cameron AD, Dobbie R. Caesarean section and risk of unexplained stillbirth in subsequent pregnancy. Lancet 2003; 362: 1779–1781.
13. Smith GC, Wood AM, white IR, Pell JP, Cameron AD, Dobbie R. Neonatal respiratory morbidity at term and the risk of childhood asthma. Arch Dis Child 2004; 89: 956–960.
14. Flamm BL Vaginal birth after caesarean (VBAC). Best pract Res Clin Obstet Gyn 2002; 15: 81–92
15. Makoha FW, Felimban HM, Fathuddien MA, roomi F, Ghabra T. Multiple cesarean section morbidity. Int J Gynaecol obstet 2004; 87: 227–232
16. Armstrong et.al. Detection of Cesarean Scars by transvaginal ultrasound. Obstet Gynecol 2003; 101; 61–5.
17. Sen et al. Ultrasonographic evaluation of lower uterine segment thickness in patients of previous cesarean section. Int Journal Gyne & Obst. 2004; 87: 215–219.
18. Qureshis B, Inafuku K, Oshima K, Masamoto H, Kanazawa K: Ultrasonnographic evaluation of lower uterine segment to predict the integrity and quality of cesarean scars during pregnancy: A prospective study, TohokuJ Exp Med 1997; 183 (1): 55–65.
19. Gotoh H, Masuzaki H, 40 shida A, 40 shimura S, Miyanura T, ishimaru
20. T. predicting incomplete uterine rupture with vaginal sonography during the late second late second trimester in women with prior cesarean. Obstet Gynecol 2000; 95: 596–600.
21. Suzuki, Sawa R, Youeyamay, Asakura H, Arabi I, Preoperative diagnosis of

The Association of Sociodemographic Characteristics of Blood Donors with Primary Preventive Measures (PPM) During COVID-19 Pandemic

*Dr.Ahmed A. Zaid *Fahima A. Alnagar *Hanan M. Ellafi *Ahlam M. Ellafi **Adam Elzghied ** Hafsa A. Alemam ***Anwar M. abdelmula ****Esam E. Gharez *

Corresponding author–mail address: A.zaid@uot.edu.ly

Abstract

Background: The recent COVID-19 epidemic outbreak is an ongoing crisis that is causing global uncertainty on an unrivaled scale. During this outbreak, blood banks worldwide continue serving patients at risk of a contagious status.

Objectives: This study aimed to evaluate the relation between the sociodemographic characteristics including age, gender, education level, income, and job type with primary preventive measures including avoiding the crowd, washing hands, wearing masks, wearing gloves, and social distancing during COVID-2019 pandemic. Additionally, the other goal was to help the central blood bank/Tripoli (CBB/T) to assign suitable donors for collecting COVID-2019 Convalescent Plasma (CCP), which is used to treat COVID-19 patients.

Materials and Methods: A combined questionnaire–rapid test–based study was attained in the Faculty of Medicine, the University of Tripoli in collaboration with the CBB/T and the Libyan Centre for Biotechnology Research, Tripoli, Libya. Questionnaires were distributed, signed consent, and filled by blood donors of CBB/T. Whole blood and serum samples were collected for the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test and serological chemiluminescent assay (i-Flash-COVID-19 Analyzer). **Results:** analysis of data collected revealed that there were 49 (5%) positive tested blood donors out of 961 for Wondfo SARS-CoV-2 antibody test. The primary preventive measures (PPM) were significantly higher in the positive high-income group than in the negative high and low-income groups. Moreover, the PPM was significantly higher in the positive participants in the pre-university level group than in the negative pre-university

*Staff member at Faculty of medicine Tripoli University – Libya

** Staff member at Libyan Centre for Biotechnology Research – Libya

*** Staff member at faculty of Veterinary Medicine Tripoli University – Libya

**** Chief of Central Blood Bank, Ministry of Health, Tripoli – Libya

group. The positive participants at the university level showed higher PPM than the negative university and pre-university level groups. In regards to age, PPM was significantly higher in the positive participant 30th and 40th-decade groups than in the negative 30th and 40th-decade groups, respectively. In regard to the gender, PPM was significantly higher in the positive males and females groups than in the negative male group. Finally, PPM score was significantly higher in the positive medical and non-medical sector groups than the negative non-medical sector group.

Conclusion: The present study reported adverse results that although the blood donor participants followed the PPM during the COVID-19 pandemic, they were highly affected by the infection with disregard to the sociodemographic characteristics including high income, education levels, age, gender, and job type.

Introduction

Coronavirus disease (COVID-2019), is an acute respiratory disease, caused by a novel coronavirus (SARS-CoV-2), previously known as (2019-nCoV) associated with human to human transmission and severe human infection (Zhu et al., 2020).

COVID-2019 has recently detected in December 2019 among an outbreak of a cluster of cases of pneumonia of unknown etiology in Wuhan city, Hubei province, China, and received worldwide attention (Huang et al., 2020). Most of the original cases had close contact with local fresh seafood and an animal market (Perlman, 2020; Zhu et al., 2020). Within the next 12 weeks, it has spread globally to the extent that the World Health Organization (WHO) officially declared the SARS-COV-2 a global pandemic as a public health emergency of international concern on March 11, 2020 (WHO, 2020a). In addition to China, as of 14th March 2020, several exported cases have been confirmed in more than 150 countries, predominantly Italy, South Korea, Iran, Hong Kong, Macau, USA and Vietnam (Sahu et al., 2020). the current clinical diagnostic method for COVID-2019 virus is a reverse-transcription polymerase chain reaction (RT-PCR) test which detects the presence of the virus-specific nucleic acid in the nasal, throat, or other respiratory tract swab samples (WHO, 2020b). This test has several limitations including long turnaround times, requiring certified laboratories, and some number of false negatives for RT-PCR (Xie et al., 2020). These limitations led to the progressive development of rapid serological tests which detect anti- COVID-2019 antibodies

(IgG and IgM) simultaneously or separately for the diagnosis of COVID-2019 antibodies during the peak of the virus outbreak (Li et al., 2020; Whitman et al., 2020). These rapid serological diagnostic kits were also known as lateral flow immunoassays.

There are various risk factors influencing the severity of COVID-2019. The age of affected patients is found to be a strong risk factor (Arentz et al., 2015; Bialek et al., 2020; Guan et al., 2020; Jin et al., 2020; Livingston and Bucher, 2020; Wang et al., 2020; Wu et al., 2020; Yang et al., 2020; Zhou et al., 2020). The highest fatality rate increased among the older (more than 60 years) compared to the younger (0.2 years) population (Bialek et al., 2020). Moreover, the gender of the affected COVID-2019 patients was also considered a risk factor. Although men and women with COVID-2019 have the same prevalence, men with SARS-CoV-2 are more at risk for worse outcomes and death, independent of age (Jin et al., 2020; Yang et al., 2020). It was also suggested that the level of knowledge and attitudes toward covid-19 could contribute to controlling the transmission of covid-19 (Olum et al., 2020; Rugarabamu et al., 2020; Salman et al., 2020; Zhong et al., 2020). Some occupations and industries are at higher risk for COVID-19, particularly those employed by healthcare workers. they are at the frontline of the COVID-19 pandemic response and are exposed to the infection, psychological distress, fatigue, occupational burnout and stigma, and physical violence (World Health Organization, 2020). Over 100 health workers died of COVID-19, a tragedy to the world and a barrier to the fight against the disease (MedScape., 2020).

So far, there is no effective vaccination available against the COVID-2019. Therefore, the best way to reduce the risk of getting the infection is to follow the primary preventive measures including social distancing, wearing masks, and gloves, and regular washing of hands with soap (Borchgrevink et al., 2013; Chang et al., 2020; Cheng et al., 2020; Eikenberry et al., 2020; Lu et al., 2020). It is also important to avoid unnecessary travel, public transport, and contact with sick people, and crowded places. People who do not use protection policies are at higher risk of COVID-2019 infection.

Libya was one of the countries affected by COVID-2019. The first official confirmed case of this epidemic disease was reported in Libya on March 24, 2020, by an senior Libyan male who arrived from Saudi Arabia (Elhadi et al., 2020). Since then the spread of cases developed slowly due to the fast governmental protective actions including a partial lockdown by closing airports, mosques, educational institutions, and crossing borders, and other many measures (Gasibat et al., 2020). Unfortunately, by mid of May 2020, the number of cases was elevated

gradually due to the new travel arrivals from infected countries (National center for disease control).

During the COVID-19 pandemic, the blood donation centers continue serving the patients who need blood transfusions under CDC policy. Additionally, the blood banks serve to collect convalescent plasma for the prevention and treatment of COVID-2019 (Cai et al., 2020). Therefore, the aims of this study were to:

- i) Carry out a survey at the CBB/T using a questionnaire to find out the relation between the sociodemographic characteristics with PPM during the COVID-19 pandemic. This was combined with a blood COVID-19 rapid test to detect the IgG/IgM antibodies which may give answers to the fewer cases reported in Libya compared to other countries and also to find out if there were asymptomatic cases.
- ii) The other goal was to help the CBB/T to assign suitable donors for the collecting of CCP, which will be used to treat COVID-19 patients.

2. Material and methods

2.1. Population and study design

This cross-sectional study was carried out at the Faculty of Medicine, University of Tripoli (UOT) in collaboration with CBB/T and Libyan Centre for Biotechnology Research, Tripoli, Libya. The study participants of this questionnaire-based study included (961) blood donors at the CBB/T from May to July 2020. The objective of this study was explained to all participants and assurance was given that the information to be collected would be used for research purposes only. Ethical approval for this study was obtained from the Libyan centre for biotechnology research, Tripoli, Libya ethics service and all participants provided written informed consent, which was signed and returned to the research team.

The questionnaire used in this study consisted of two sections; the first section was about the age, gender, educational level, income level, and job type whereas the second section investigated the PPM applied by participants during the breakout including social distancing, wearing the mask, wearing gloves and regular hand washing.

2.2. Blood collection

Blood samples were collected under an aseptic technique in the CBB/T from May to July 2020. EDTA anti-coagulant-containing tubes were used to collect 5ml of whole blood from

each blood donor participant during the donation immediately for the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test. 145 out of 961 blood samples were separated using EDTA tubes to analyze IgG/ IgM by using the iFlash- COVID-19 Immunoassay. All reactive samples for HBV, HCV, and HIV were excluded.

2.3. Laboratory testes

2.3.1. Wondfo SARS-CoV-2 antibody test

Wondfo SARS-CoV-2 antibody test (Lateral flow method) was performed to detect the presence of SARS-CoV-2 IgG/IgM antibodies in whole blood, serum or plasma samples. When the specimen is added to the test device, the specimen is absorbed into the capillary action, mixes with the SARS-CoV-2 antigen dye conjugate, and flows across the pre-coated membrane. The antibodies bound to the antigen-dye conjugate and produce a colored test band that indicates a positive result. 10 µl of whole blood was transferred to the sample well and then added 80 µl of buffer solution to the buffer well. Colored bands appear at both test (T) and control (C) lines indicating a positive result for SARS-CoV-2, whereas the appearance of a colored band at the (C) line only indicates negative results according to manufacturers' instructions.

2.3.2. Validation of Wondfo SARS-CoV-2 antibody test

- Test was used to evaluate the sensitivity and specificity of the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test. Serum of 145 out of 961 samples were retested by iFlash- COVID-19 Analyzer to confirm the results obtained by the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test.
- The Wondfo SARS-CoV-2 antibody test recommended using 10 µl of whole blood to test the presence of SARS-CoV-2 antibodies and the blood samples could be saved up to 7 days at 2-8 C°.

3. Statistical analysis:

Data were analyzed using GraphPad Prism statistical software (version 6.0b; GraphPad Software Inc, La Jolla, CA, USA). Results are expressed as mean $\pm$ SEM and the analysis of data between groups was performed using Mann Whitney test and statistical significance between groups was accepted at $p < 0.05$.

4. Result:

The validation test showed that serum of 145 (Wondfo rapid tests) out of 961 samples were retested by iFlash-COVID-19 Analyzer. Ninethly five out of 145 samples were tested true negative for COVID-19 by both the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test and the iFlash-COVID-19 Analyzer. Fifty samples out of 145 samples were positive by Wondfo test but when

retested by iFlash–COVID–19 Analyzer, 45 were positive and 5 samples were negative (False positive). We then contact the Wondfo SARS–CoV–2 antibody test company regarding these results. They recommended checking the rheumatoid factor (RF) for these participant as it might have cross reactivity with the Wondfo SARS–CoV–2 antibody and gave the false positive result. Interestingly, the result of RF for one out of 5 samples was positive. Therefore, the false positive result was excluded and considered as negative. Based on these results the Wondfo SARS–CoV–2 antibody test showed a sensitivity of (100%) and specificity of (95%).

All 961 blood donors of CBB/T signed consent, and completed and returned the questionnaires with a response of 100%. This study included 946 (98.4%) male and 15 (1.6%) female blood donors. The average age varied between 18–65y with a mean (34.75) of blood donors of Tripoli central blood bank. The 897 blood donors were from Tripoli and 82 were from other cities.

Wondfo SARS–CoV–2 antibody test showed that there were 49 (5%), positive tested blood donors, out of 961. Analysis of 910 negative and 51 positive blood donors with PPM representing ($P < 0.001$), (Figure 1).

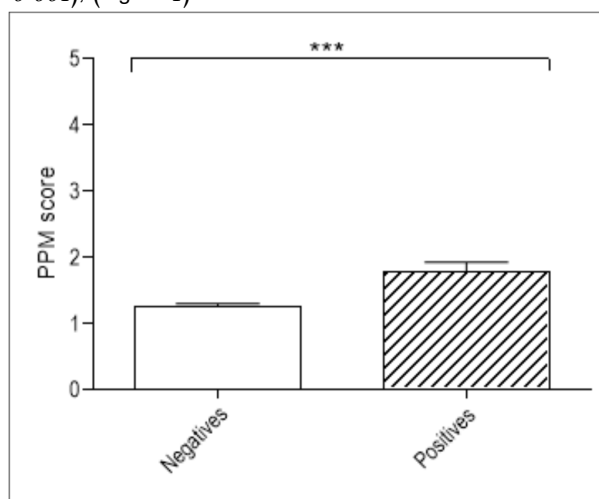


Figure 1. Association of PPM with the Wondfo antibody rapid test.

PPM score was significantly higher in the positive group than the negative group. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean $\pm$ SEM of 910 negative and 51 positive blood donors with *** representing $P < 0.001$.

The PPM was significantly higher in the positive high-income group than in the negative high and low-income groups. The positive high income, and positive low-income blood donors, when correlated with PPM showed values ($P < 0.01$) and (0.001), respectively (Figure 2).

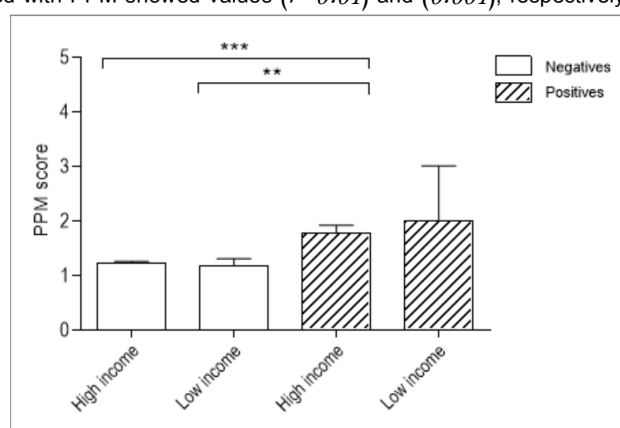


Figure 2. Association of PPM with income.

PPM score was significantly higher in the positive high income group than the negative high and low income groups. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean $\pm$ SEM of 800, 46, 49 and 2 negative high income, negative low income, positive high income and positive low income blood donors respectively with ** and *** representing $P < 0.01$ and 0.001 respectively.

The PPM was significantly higher in the positive pre-university level group than in the negative pre-university group. The positive university level showed higher PMM than the negative university and pre-university level groups with. Values were analyzed and reported that of 536, 310, 32, and 11 negative university level, negative pre-university level, positive university level, and positive pre-university level blood donors, respectively with Wondfo positive and negative tested blood donors PPM and education level representing ($P < 0.05$), (0.001) and (0.0001), respectively (Figure 3).

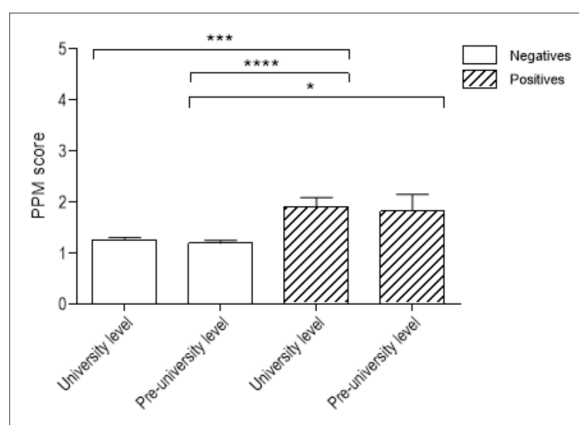


Figure 3. Association of PPM with education level.

PPM score was significantly higher in the positive pre-university level group than the negative pre-university group. The positive university level showed higher precaution measures score than the negative university and pre-university level groups. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean $\pm$ SEM of 536, 310, 32 and 11 negative university level, negative pre-university level, positive university level and positive pre-university level blood donors respectively with *, *** and **** representing $P < 0.05$, 0.001 and 0.0001 respectively.

As it is shown in figure 4, the PPM was significantly higher in the positive 30th and 40th-decade groups than in the negative 30th and 40th-decade groups respectively. Values were analyzed and of 24, 2, 272, 13, 319, 16, 220, 15, 57, and 3 negative 10th, positive 10th, negative 20th, positive 20th, negative 30th, positive 30th, negative 40th, positive 40th, negative 50th, and positive 50th-decade blood donors respectively compared with PPM representing ($P < 0.01$).

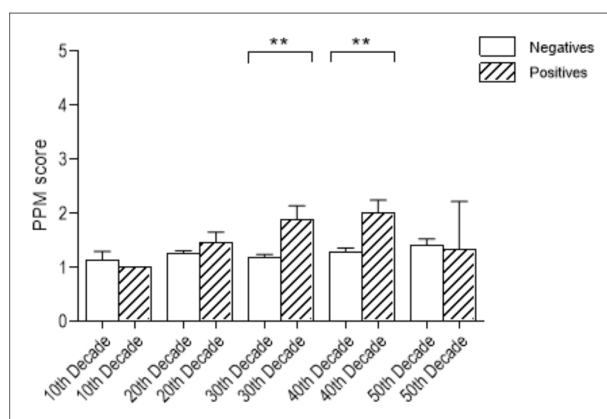


Figure 4. Association of PPM with age.

PPM score was significantly higher in the positive 30th and 40th decade groups than the negative 30th and 40th decade groups respectively. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean $\pm$ SEM of 24, 2, 272, 13, 319, 16, 220, 15, 57 and 3 negative 10th, positive 10th, negative 20th, positive 20th, negative 30th, positive 30th, negative 40th, positive 40th, negative 50th, and positive 50th decade blood donors respectively with ** representing $P < 0.01$.

PPM was significantly higher in the positive males and females groups than in the negative males' group. Values were analyzed and reported of 901, 9, 45, and 6 negative males, negative females, positive males, and positive females blood donors respectively with PPM representing ($P < 0.01$), (Figure 5).

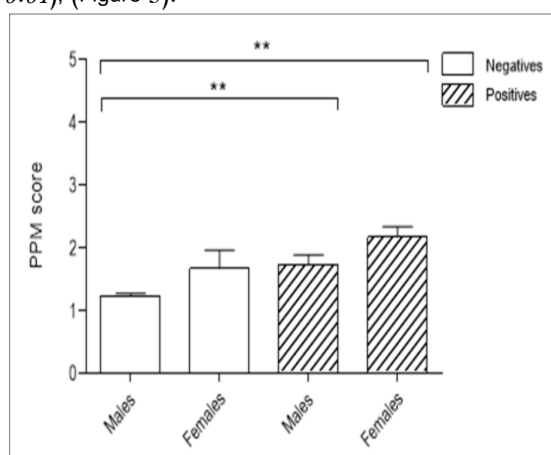


Figure 5. Association of PPM with gender.

PPM score was significantly higher in the positive males and females groups than the negative males group. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean $\pm$ SEM of 901, 9, 45 and 6 negative males, negative females, positive males and positive females blood donors respectively with ** representing $P < 0.01$.

Figure 6, showed the PPM was significantly higher in the positive medical and non-medical sector groups than the negative non-medical sector group. This showed that of 27 negative, 843 negative, and 6 positive and 39 positive blood donors from medical, non-medical, medical and non-medical sectors respectively with representing ($P < 0.05$) and (0.001) respectively.

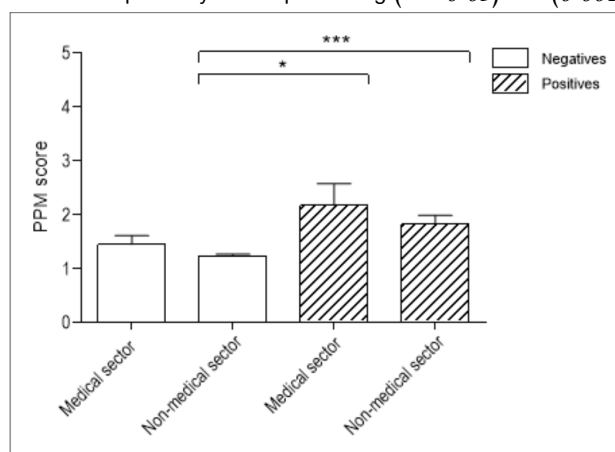


Figure 6. Association of PPM with Job type.

PPM score was significantly higher in the positive medical and non-medical sector groups than the negative non-medical sector group. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean $\pm$ SEM of 27 negative, 843 negative, 6 positive and 39 positive blood donors from medical, non-medical, medical and non-medical sectors respectively with * and *** representing $P < 0.05$ and 0.001 respectively.

5. Discussion:

The blood donation process was adversely affected by the COVID-19 pandemic due to a dramatic decrease in blood donors. Even though, the CBB/T continued to serve the public and meet patient blood needs. They also provide the hospitals with CCP obtained from blood donors who have recovered from coronavirus disease 2019 (Covid-19). We, therefore, chose to perform our study in this centre with great welcoming and cooperation of the staff and population who made our work easy and simple.

This study was established by validating the results of the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test with iFlash analyzer. The validation of the sensitivity and specificity of the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test showed that the sensitivity was 100%. This result gave us the confidence to use the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test reliably. However, the validation of the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test in this study was (100%) compared with a previous study held in Brazil (96%) (Aguilar-Shea et al., 2021; Dos Santos et al., 2020).

Following the validation, the authors became more confident using the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test and continue the study and all the samples were tested. The number of affected participants with covid-19 detected in this study is lower than that reported worldwide at this time. This may be due to several factors, the first important reason was the closing of airports, which delayed the importance of the COVID-19. Additionally, the early partial lockdown and limiting movements between the cities was applied by the government could be another reason for the few cases reported in Libya (Gasibat et al., 2020).

The questionnaire held in this study was analyzed and reported the correlation between sociodemographic characteristics in blood donors and PPM during COVID-19 using the Wondfo SARS-CoV-2 antibody test. **Firstly**, the analysis of the income of positive and negative covid-19 participants reported high significant PPM in the positive high-income group than in the negative high and low-income groups. In 2020, during the ongoing research, there were neither approved vaccines nor specific antiviral drugs for treating COVID-19 infections were available (Lu, 2020; Sheahan et al., 2020). The majority of countries applied control preventive strategies to stop further spreading of this potentially deadly virus. Of these strategies applied in Libya, is imposing restricted preventive measures such as wearing masks, hand washing, and avoiding the crowd. These preventive measures need enough income to be applicable. Therefore, we tried to find out the relation of the income of the blood donor participants with their ability to apply it. Unexpectedly, in this study, although the high-income participants applied the PPM, they were more affected by the COVID-19 than those lower-income. In some studies, the lower-income people were at high risk of COVID-19 than those of higher-income as they could not apply the PPM (Abdelhafiz et al., 2020; Zhong et al., 2020). This was opposite to the finding of our results. (Morawska et al., 2020) **Secondly**, the analysis of PPM and the education levels found that the PPM was significantly higher in the positive pre-university level group than in the negative pre-university group. In addition, the positive university level showed higher PPM than the negative university and pre-university level groups. This result indicated that those who followed the PPM were highly influenced by

the COVID-19 apart from their educational level (pre-and university levels). Many studies related the educational levels to the awareness and good knowledge about COVID-19, and a positive attitude towards using PPM, which is important to decrease the transmission of the disease (Abdelhafiz et al., 2020; Zhong et al., 2020).

Thirdly, PPM was significantly higher in the positive 30th and 40th -decade groups than in the negative 30th and 40th -decade groups, respectively. Again this study revealed unexpected results as those who followed the PPM were highly affected than the negative participants. This may be due to those affected participants being in active age groups who were responsible to lead and communicate for their work and life. Finally, comparing both genders with PPM recorded that the PPM was significantly higher in the positive males and females groups than in the negative males' group. Some studies reported that more than 50% of their positive COVID-19 participants were males (Li et al., 2020; Zhang et al., 2020). Another study reported an equal susceptibility to COVID-19 between males and females (Jin et al., 2020). The correlation between PPM and genders in this study showed that both positive males and females had similar susceptibility to the COVID-19 than the negative participants despite they followed the PPM.

To summarize, this adverse effect could be explained by that those positive participants may be exposed to the COVID-19 during their regular work and they may lack the experience to follow the PPM most of the time. It may also be due to high exposure to the pandemic in particular jobs and could occur if the facemasks were not properly worn and hand hygiene and social distancing were not appropriately practiced.

References:

1. Abdelhafiz, A.S., Mohammed, Z., Ibrahim, M.E., Ziady, H.H., Alorabi, M., Ayyad, M., Sultan, E.A., 2020. Knowledge, Perceptions, and Attitude of Egyptians Towards the Novel Coronavirus Disease (COVID-19). *J. Community Health* 45, 881–890. <https://doi.org/10.1007/s10900-020-00827-7>
2. Aguilar-Shea, A.L., Vera-García, M., Güerri-Fernández, R., 2021. Rapid antigen tests for the detection of SARS-CoV-2: A narrative review. *Aten. Primaria* 53. <https://doi.org/10.1016/j.aprim.2021.102127>
3. Arentz, M., Yim, E., Klaff, L., Lokhandwala, S., Riedo, F., Chong, M., Lee, M., 2015. Characteristics and Outcomes of 21 Critically Ill Patients With COVID-19 in Washington State. *Clin. Infect. Dis.* 62, 755–760. <https://doi.org/10.1093/cid/civ1020>
4. Bialek, S., Boundy, E., Bowen, V., Chow, N., Cohn, A., Dowling, N., Ellington, S., Gierke,

- R., Hall, A., MacNeil, J., Patel, P., Peacock, G., Pilishvili, T., Razzaghi, H., Reed, N., Ritchey, M., Sauber-Schatz, E., 2020. Severe outcomes among patients with coronavirus disease 2019 (COVID-19) – United States, February 12–march 16, 2020. *Morb. Mortal. Wkly. Rep.* 69, 343–346. <https://doi.org/10.15585/mmwr.mm6912e2>
5. Borchgrevink, C.P., Cha, J.M., Kim, S.H., 2013. Hand washing practices in a college town environment. *J. Environ. Health* 75, 18–24.
6. Cai, X., Ren, M., Chen, F., Li, L., Lei, H., Wang, X., 2020. Blood transfusion during the COVID-19 outbreak. *Blood Transfus.* 18, 79–85. <https://doi.org/10.2450/2020.0076-20>
7. Chang, T., Wu, J., Chang, L., 2020. Physical distancing, face masks, and eye protection to prevent person-to-person transmission of SARS-CoV-2 and COVID-19: a systematic review and meta-analysis. *J. Formos. Med. Assoc.* 19–20. <https://doi.org/10.1001/jamaophthalmol.2020.1291>. Kurup
8. Cheng, V.C., Wong, S., Chuang, V.W., To, K.K., Chan, J.F., Hung, I.F., Ho, P., 2020. The role of community-wide wearing of face mask for control of coronavirus disease 2019 (COVID-19) epidemic due to SARS-CoV-2.
9. Dos Santos, V.A., Rafael, M.M., Sabino, E.C., Duarte, A.J. da S., 2020. Sensitivity of the wondfo one step COVID-19 test using serum samples. *Clinics* 75, 1. <https://doi.org/10.6061/clinics/2020/e2013>
10. Eikenberry, S.E., Mancuso, M., Iboi, E., Phan, T., Eikenberry, K., Kuang, Y., Kostelich, E., Gumel, A.B., 2020. To mask or not to mask: Modeling the potential for face mask use by the general public to curtail the COVID-19 pandemic. *Infect. Dis. Model.* 5, 293–308. <https://doi.org/10.1016/j.idm.2020.04.001>
11. Elhadi, M., Momen, A., Abdulhadi, O., 2020. A COVID-19 case in Libya acquired in Saudi Arabia.
12. Gasibat, Q., Raba, A.A., Abobaker, A., 2020. COVID-19 in Libya: Fewer Cases So Far. Any Speculations? *Disaster Med. Public Health Prep.* 1–2. <https://doi.org/10.1017/dmp.2020.177>
13. Guan, W., Ni, Z., Hu, Y., Liang, W., Ou, C., He, J., Liu, L., Shan, H., Lei, C., Hui, D.S.C., Du, B., Li, L., Zeng, G., Yuen, K.Y., Chen, R., Tang, C., Wang, T., Chen, P., Xiang, J., Li, S., Wang, J.L., Liang, Z., Peng, Y., Wei, L., Liu, Y., Hu, Y.H., Peng, P., Wang, J.M., Liu, J., Chen, Z., Li, G., Zheng, Z., Qiu, S., Luo, J., Ye, C., Zhu, S., Zhong, N., 2020. Clinical characteristics of coronavirus disease 2019 in China. *N. Engl. J. Med.* 382, 1708–1720. <https://doi.org/10.1056/NEJMoa2002032>

14. Huang, C., Wang, Y., Li, X., Ren, L., Zhao, J., Hu, Y., Zhang, L., Fan, G., Xu, J., Gu, X., Cheng, Z., Yu, T., Xia, J., Wei, Y., Wu, W., Xie, X., Yin, W., Li, H., Liu, M., Xiao, Y., Gao, H., Guo, L., Xie, J., Wang, G., Jiang, R., Gao, Z., Jin, Q., Wang, J., Cao, B., 2020. Clinical features of patients infected with 2019 novel coronavirus in Wuhan, China. *Lancet* 395, 497–506. [https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(20\)30183-5](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(20)30183-5)
15. Jin, J.M., Bai, P., He, W., Wu, F., Liu, X.F., Han, D.M., Liu, S., Yang, J.K., 2020. Gender Differences in Patients With COVID-19: Focus on Severity and Mortality. *Front. Public Heal.* 8, 1–6. <https://doi.org/10.3389/fpubh.2020.00152>
16. Li, Q., Guan, X., Wu, P., Wang, X., Zhou, L., Tong, Y., Ren, R., Leung, K.S.M., Lau, E.H.Y., Wong, J.Y., Xing, X., Xiang, N., Wu, Y., Li, C., Chen, Q., Li, D., Liu, T., Zhao, J., Liu, M., Tu, W., Chen, C., Jin, L., Yang, R., Wang, Q., Zhou, S., Wang, R., Liu, H., Luo, Y., Liu, Y., Shao, G., Li, H., Tao, Z., Yang, Y., Deng, Z., Liu, B., Ma, Z., Zhang, Y., Shi, G., Lam, T.T.Y., Wu, J.T., Gao, G.F., Cowling, B.J., Yang, B., Leung, G.M., Feng, Z., 2020. Early Transmission Dynamics in Wuhan, China, of Novel Coronavirus-Infected Pneumonia. *N. Engl. J. Med.* 382, 1199–1207. <https://doi.org/10.1056/nejmoa2001316>
17. Li, Z., Yi, Y., Luo, X., Xiong, N., Liu, Y., Li, S., Sun, R., Wang, Y., Hu, B., Chen, W., Zhang, Y., Wang, J., Huang, B., Lin, Y., Yang, J., Cai, W., Wang, X., Cheng, J., Chen, Z., Sun, K., Pan, W., Zhan, Z., Chen, L., Ye, F., 2020. Development and clinical application of a rapid IgM-IgG combined antibody test for SARS-CoV-2 infection diagnosis. *J. Med. Virol.* <https://doi.org/10.1002/jmv.25727>
18. Livingston, E., Bucher, K., 2020. Coronavirus Disease 2019 (COVID-19) in Italy. *Jama* 2019, 2020. <https://doi.org/10.1001/jama.2020.4344>
19. Lu, H., 2020. nCoV) 14, 69–71. <https://doi.org/10.1002/jmv.25678.4>
20. Lu, R., Zhao, X., Juan, L., Peihua, N., Yang, B., Wu, H., Wang, W., Hao Song, Baoying Huang, Na Zhu, Y.B., Xuejun Ma, Faxian Zhan, Liang Wang, Tao Hu, Hong Zhou, Zhenhong Hu, Weimin Zhou, Li Zhao, Jing Chen, Yao Meng, Ji Wang, Y.L., Jianying Yuan, Zhihao Xie, Jinmin Ma, William J Liu, Dayan Wang, Wenbo Xu, Edward C Holmes, George F Gao, Guizhen Wu, W.C., Weifeng Shi, W.T., 2020. Genomic characterisation and epidemiology of 2019 novel coronavirus: implications for virus origins and receptor binding. *J. Formos. Med. Assoc.* 19–21.
21. MedScape., 2020. MedScape. In Memoriam: Healthcare Workers Who Have Died of COVID-19. [WWW Document].
22. Morawska, L., Tang, J.W., Bahnfleth, W., Bluyssen, P.M., Boerstra, A., Buonanno, G.,

- Cao, J., Dancer, S., Floto, A., Franchimon, F., Haworth, C., Hogeling, J., Isaxon, C., Jimenez, J.L., Kurnitski, J., Li, Y., Loomans, M., Marks, G., Marr, L.C., Mazzarella, L., Arsen, M., Miller, M., Milton, K., Nazaroff, W., Nielsen, V., Noakes, C., Peccia, J., Querol, X., Sekhar, C., Seppänen, O., Tanabe, S., Tellier, R., Tham, K., Wargocki, P., Wierzbicka, A., Yoo, M., 2020. How can airborne transmission of COVID-19 indoors be minimised?
23. Olum, R., Chekwech, G., Wekha, G., Nassozi, D.R., Bongomin, F., 2020. Coronavirus Disease-2019: Knowledge, Attitude, and Practices of Health Care Workers at Makerere University Teaching Hospitals, Uganda. *Front. Public Heal.* 8, 1–9. <https://doi.org/10.3389/fpubh.2020.00181>
24. Perlman, S., 2020. Another Decade, Another Coronavirus. *N. Engl. J. Med.* 382, 758–760. <https://doi.org/10.1056/NEJMe1917479>
25. Rugarabamu, S., Ibrahim, M., Byanaku, A., 2020. Knowledge, attitudes, and practices (KAP) towards COVID-19: A quick online cross-sectional survey among Tanzanian residents. *medRxiv*. <https://doi.org/10.1101/2020.04.26.20080820>
26. Sahu, K.K., Mishra, A.K., Lal, A., 2020. The role of community-wide wearing of face mask for control of coronavirus disease 2019 (COVID-19) epidemic due to SARS-CoV-2. *Ann. Transl. Med.* 8, 393–393. <https://doi.org/10.21037/atm.2020.02.92>
27. Salman, M., Mustafa, Z.U., Asif, N., Zaidi, H.A., Hussain, K., Shehzadi, N., Khan, T.M., Saleem, Z., 2020. Knowledge, attitude and preventive practices related to COVID-19: a cross-sectional study in two Pakistani university populations. *Drugs Ther. Perspect.* 36, 319–325. <https://doi.org/10.1007/s40267-020-00737-7>
28. Sheahan, T.P., Sims, A.C., Leist, S.R., Schäfer, A., Won, J., Brown, A.J., Montgomery, S.A., Hogg, A., Babusis, D., Clarke, M.O., Spahn, J.E., Bauer, L., Sellers, S., Porter, D., Feng, J.Y., Cihlar, T., Jordan, R., Denison, M.R., Baric, R.S., 2020. Comparative therapeutic efficacy of remdesivir and combination lopinavir, ritonavir, and interferon beta against MERS-CoV. *Nat. Commun.* 11. <https://doi.org/10.1038/s41467-019-13940-6>
29. Wang, D., Hu, B., Hu, C., Zhu, F., Liu, X., Zhang, J., Wang, B., Xiang, H., Cheng, Z., Xiong, Y., Zhao, Y., Li, Y., Wang, X., Peng, Z., 2020. Clinical Characteristics of 138 Hospitalized Patients with 2019 Novel Coronavirus-Infected Pneumonia in Wuhan, China. *JAMA – J. Am. Med. Assoc.* 323, 1061–1069. <https://doi.org/10.1001/jama.2020.1585>
30. Whitman, J., Hiatt, J., Mowery, C., Shy, B., Yu, R., Yamamoto, T., 2020. Test performance evaluation of SARS-CoV-2 serological assays.

31. WHO, 2020a. Novel coronavirus – China [WWW Document]. URL [int/csr/don/12-january-2020-novel-coronavirus-china/en/](https://www.who.int/csr/don/12-january-2020-novel-coronavirus-china/en/) (accessed Jan 19, 2020)
32. WHO, 2020b. Laboratory testing for coronavirus disease 2019 (COVID-19) in suspected human cases. Interim Guid. 1–7.
33. World Health Organization, 2020. Rights, roles and responsibilities of health workers, including key considerations for occupational safety and health: Interim guidance–2. World Heal. Organ. 1–2.
34. Wu, C., Chen, X., Cai, Y., Xia, J., Zhou, Xing, Xu, S., Huang, H., Zhang, L., Zhou, Xia, Du, C., Zhang, Y., Song, J., Wang, S., Chao, Y., Yang, Z., Xu, J., Zhou, Xin, Chen, D., Xiong, W., Xu, L., Zhou, F., Jiang, J., Bai, C., Zheng, J., Song, Y., 2020. Risk Factors Associated with Acute Respiratory Distress Syndrome and Death in Patients with Coronavirus Disease 2019 Pneumonia in Wuhan, China. *JAMA Intern. Med.* 1–10. <https://doi.org/10.1001/jamainternmed.2020.0994>
35. Xie, X., Zhong, Z., Zhao, W., Zheng, C., Wang, F., Liu, J., 2020. Chest CT for Typical 2019-nCoV Pneumonia: Relationship to Negative RT-PCR Testing. *Radiology*. <https://doi.org/10.14358/PERS.81.12.21>
36. Yang, X., Yu, Y., Xu, J., Shu, H., Xia, J., Liu, H., Wu, Y., Zhang, L., Yu, Z., Fang, M., Yu, T., Wang, Y., Pan, S., Zou, X., Yuan, S., Shang, Y., 2020. Clinical course and outcomes of critically ill patients with SARS-CoV-2 pneumonia in Wuhan, China: a single-centered, retrospective, observational study. *Lancet Respir. Med.* 8, 475–481. [https://doi.org/10.1016/S2213-2600\(20\)30079-5](https://doi.org/10.1016/S2213-2600(20)30079-5)
37. Zhang, J. jin, Dong, X., Cao, Y. yuan, Yuan, Y. dong, Yang, Y. bin, Yan, Y. qin, Akdis, C.A., Gao, Y. dong, 2020. Clinical characteristics of 140 patients infected with SARS-CoV-2 in Wuhan, China. *Allergy Eur. J. Allergy Clin. Immunol.* 75, 1730–1741. <https://doi.org/10.1111/all.14238>
38. Zhong, B.L., Luo, W., Li, H.M., Zhang, Q.Q., Liu, X.G., Li, W.T., Li, Y., 2020. Knowledge, attitudes, and practices towards COVID-19 among chinese residents during the rapid rise period of the COVID-19 outbreak: A quick online cross-sectional survey. *Int. J. Biol. Sci.* 16, 1745–1752. <https://doi.org/10.7150/ijbs.45221>
39. Zhou, F., Yu, T., Du, R., Fan, G., Liu, Y., Liu, Z., Xiang, J., Wang, Y., Song, B., Gu, X., Guan, L., Wei, Y., Li, H., Wu, Y., Xu, J., Tu, S., Zhang, Y., Chen, H., Cao, B., 2020. Clinical course and risk factors for mortality of adult inpatients with COVID-19 in Wuhan, China: a retrospective cohort study. *J. Formos. Med. Assoc.* 19–21.

40. Zhu, N., Zhang, D., Wang, W., Li, X., Yang, B., Song, J., Zhao, X., Huang, B., Shi, W., Lu, R., Niu, P., Zhan, F., Ma, X., Wang, D., Xu, W., Wu, G., Gao, G.F., Tan, W., 2020. A novel coronavirus from patients with pneumonia in China, 2019. *N. Engl. J. Med.* 382, 727–733. <https://doi.org/10.1056/NEJMoa2001017>